

أشهر حرب أكتوبر

على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية



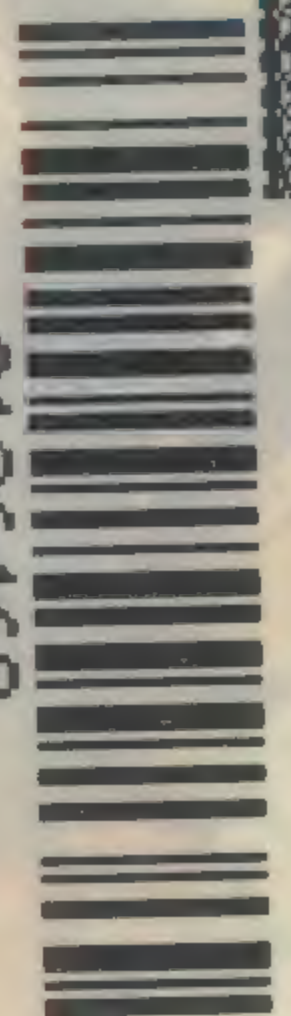
دكتور
محمد نعمان جلال
دكتور
مجدى المتولى



الهيئة المصرية العامة للكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0126468

أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية

دكتور
مجدى المتولى

دكتور
محمد نعمان جلال



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

**اهداء
إلى شعب مصر
صاحب الحضارة العريقة
وقواته المسلحة الباسلة**

مقدمة

ستبقى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ذاكرة الشعب المصرى والأمة العربية
يل ، والانسانية جمعاء شاهد صدق على نبل الجندية المصرية وعمق الانتماء
الوطنى لها ، ووافر اسهاماتها بشرف وابداء فى بناء السلام العالمى ودعم
أسسه وأركانها . وستظل الوطنية المصرية تنطق بأحرف من نور ، بعظيم
العطاء القتالى للعسكريين المصريين ، الذين أثبتوا بالبراهين والأدلة الدامغة
أنهم بحق أحفاد بناء الحضارة الانسانية فى مهدها . اذ لم ينسهم بريق
الانتصار ، على مفتصب أسهب فى غروره ، الحكمة التى رسختها عقيدة
الجندية المصرية بأن الحرب ليست لذاتها هدفا ، وانما للذود عن الديار
والأوطان وصيانة الحرمات ورد الاعتداء والحفاظ على العزة والكرامة .
لم ينس المقاتل المصرى وهو فى قمة مجده وانتصاره أن يؤكد أنه متى
ظهر طريق آخر يعيد الحق ويصون الأرض فلا معنى لاراقة الدماء ، ولا معنى
للاستمرار فى الخصومة .

كان الجندى المصرى عملاقا فى وفائه لقيم الانسانية ، عملاقا وهو
يروى نهر السلام والحب بين الأمم والشعوب ، فهو يقاتل بشرف ويناضل
بكبرياء وينشد الأمن والسلام . لقد برهن المقاتل المصرى بنصره المؤزر
فى أكتوبر ١٩٧٣ على أنه يؤمن بالفكر الانسانى الداعى الى حماية حقوق
الانسان واعلاء شأنه وقيمه . اذ نجح بهذا الانتصار فى تكريس معنى
عظيم من معانى احترام الآخر ؛ لأنه قضى على طرح استعمارى يبغى الهيمنة
على مقدرات الآخرين ويرفض الاعتراف بحقوقهم . كما أنه بهذا الانتصار
وضع الركائز الأساسية لصرح الاستقرار والأمن فى المنطقة بعد أن مكن
للسلام من أن يشق طريقه ؛ ليعطى ويعيد لشعوب المنطقة حقهم الطبيعى
فى تنمية عادلة . كما أن انتصار أكتوبر نجح فى توجيه طاقات المنطقة
الى اقامة بنى وهياكل مناوئة للفكر الهادم لقيم التنمية ، الذى كان يكرسه
الاجتلال ، وعدم الاعتراف بحقوق الغير .

وعلى المستوى الوطنى كانت حرب أكتوبر هى المقدمة الحقيقية لبناء

دولة عصرية وحضارية في مصر ، ففي المجال السياسي تمكنت مصر بعد انتصار أكتوبر من محاصرة حالة الأزمة والضرورة التي صاحبت سياق الحياة العامة في مصر ، حيث فرض الصراع مع إسرائيل توجيه كافة الطاقات والجهود الى دعم حالة التعبئة المستمرة على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية عموما ، كما أدى ذلك الى قيام نوع من التركيز النسبي للسلطات في يد السلطة التنفيذية على حساب باقى المؤسسات الدستورية والشعبية . وكانت صيغة التنظيم السياسى الواحد احدى الصيغ التي حاولت ملء الفراغ الناجم عن التهميش والتهميش الذى لازم مؤسسات الدولة لصالح السلطة التنفيذية مع استمرار حالة الضرورة الناجمة عن الصراع العربى الاسرائيلى والحروب الاقليمية المصاحبة له . وكانت هذه الحالة الاستثنائية فى سياق الرصد التاريخى امرا طبيعيا اذ أن جميع الدول التي واجهت ظروف الأزمة كانت تلجأ الى أسلوب تركيز السلطات فى يد السلطة التنفيذية ؛ حتى تنهض من أزماتها ، وهو ما حدث فى فرنسا فى أزمة ١٩٦١ عندما احتجز الجيش الفرنسى بالجزائر وزير الأشغال الفرنسى احتجاجا على موقف ديغول من قضية الجزائر ؛ فما كان من الرئيس ديغول الا ان أعمال المادة ١٦ من الدستور الفرنسى التي تجيز نوعا من تركيز السلطات لصالح الرئيس والسلطة التنفيذية حتى تمكن من اجتياز هذه الأزمة ، وبعد حرب أكتوبر استطاعت مصر إعادة الهياكل والبنى والمؤسسات الدستورية والشعبية الى أوضاعها العادية فصدر القانون ١٩٧٧/٤٠ بالتريخى بقيام الأحزاب السياسية وصدر تأكيدا لذلك التعديل الدستورى لعام ١٩٨٠ حيث جاء فى المادة الرابعة من الدستور بعد التعديل أن النظام السياسى المصرى يقوم على أساس تعدد الأحزاب . كما صدر فى عام ١٩٨٠ قانون الصحافة بعد أن تضمن الدستور فى التعديل أيضا بابا خاصا بسلطة الصحافة ، وهو ما أعطى لها ضمانا سمح بقيام حرية حقيقة للصحافة فى مصر لم ترها منذ عهد بعيد ، كما حظيت الهيئات القضائية بدرجة عالية من العناية الدستورية أتبع بمقتضاها لمجالسها العليا سائر السياسات الوظيفية لأعضائها ؛ الأمر الذى دعم استقلالها وعمق دورها فى النهوض الحضارى لمصر .

وعلى المستوى الاقتصادى نجحت مصر بعد حرب أكتوبر فى سن قانون الاستثمار ١٩٧٤/٤٣ ، والذى تعدل فيما بعد بالقانون ١٩٨٩/٢٤٠ وأعطى ضمانات واسعة لرأس المال الوطنى والعربى والأجنبى فى الاستثمار فى مصر بعيدا عن شبح المصادرة أو الاستيلاء أو التأميم ، وظهرت النتيجة الباهرة فى إقامة المدن الجديدة التى ساهمت مساهمة جوهرية فى دعم التنمية الاقتصادية الوطنية - وأيضا فى دعم الصادرات المصرية بنسبة عالية ، كما تمكنت مصر بعد التعديل الدستورى عام ١٩٨٠ ،

من اعادة صياغة الأساس الاقتصادي للدولة ، بأن يقوم على مبدأ تقريب الفوارق الطبقيّة بدلاً من مبدأ تفويتها ، وهو ما أصبح تأكيداً ديموقراطياً وضمانة دستورية لرأس المال وللقطاع الخاص بممارسة دوره التنموي بجانب القطاع العام وبالمساواة به . وصدرت عدة تشريعات اصلاحية للاقتصاد الوطني منها قانون قطاع الأعمال العام وقانون هيئة سوق المال . وقانون الائتمان والبنوك . والتصدير والاستيراد وجميعها قوانين ذات صيغة اصلاحية متقدمة ، دفعت بالاقتصاد الوطني الى مراحل متقدمة من أجل التنمية الوطنية في اطار من التعاون الاقليمي والدولي .

— وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي . كشفت حرب أكتوبر عن الصلابة في التركيبة الوطنية ، وآزرت التلاحم الحقيقي بين جميع فئات الشعب وطبقاته ، وأكدت قيام المجتمع على أساس من التضامن الحقيقي الذي ينفي الفرقة والاختلاف ويدعم نهج الانتماء الوطني .

— كما كشفت الحرب عن قدرات المواطن المصري ومدى تفانيه في فداء الوطن وبناء المستقبل ، وكانت النتائج الثقافية والحضارية والاجتماعية للحرب ، تمثل اعترافاً بقيمة الحب والانتماء من المواطن لوطنه ؛ فاقامت شبكة من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وسعت بمظلتها سائر أفراد المجتمع . كما نال البحث العلمي حرية واسعة . ونالت مؤسساته تطويراً مهماً وجذرياً . وأيضاً كان التعليم موضع الاهتمام للانتقال بنظمه الى مستوى الانساق العالمي . وكانت الثقافة والاعلام ، بعد الثقة التي اكتسبتها الأمة والخبرة التي عادت من سنوات النضال والمجاهدة ، من ضمن المؤسسات التي حظيت بتطوير مهم ؛ جعلها في حالة تسمح لها بالتطوير والانماء الذاتي مع المساحات الواسعة من الحرية والشفافية .

أما على مستوى العلاقات الدولية فقد كان لمصر نشاطها في مختلف القارات . واذا كانت الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية المصرية مثل الدائرة العربية والدائرة الاسلامية قد حظيت بالاهتمام الأول من نشاط الدبلوماسية المصرية ، فان دوائر أخرى لقيت رعاية ملائمة وتنشيطاً بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، اذ أعيدت الحياة لحركة علم الانحياز ؛ كما برزت الدعوة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد كثمرة من ثمرات ارتفاع الأسعار البترولية نتيجة لحرب أكتوبر المجيدة ، والدعوة لاقامة نظام اعلامي

دولاً جديده . كما اتسعت دائرة علاقات مصر الدولية حيث عاد النشاط والحيوية لعلاقاتها الأوروبية عامة ومع دول البحر المتوسط خاصة . وهو ما تجسد في مرحلة لاحقة في دعوة الرئيس مبارك في خطابه في ستراسببورج في ديسمبر ١٩٩١ لانشاء منتدى البحر المتوسط ، ولقد تجسدت هذه الدعوة بعد ذلك في عقد اجتماع للدول المتوسطية النواة في الاسكندرية في يوليو ١٩٩٤ . ولقد كان من نتيجة اعتدال المنهج ، وسلامة المبدأ ، وصدق القيادة المصرية في توجهاتها وسلوكها أن انعقد الاجتماع الأفريقي على تولى الرئيس جسنى مبارك رئاسية منظمة الوحدة الأفريقية في دورتين متقاربتين (عام ٨٩ - ٩٠ وعام ٩٣/١٩٩٤) وعقد المؤتمر الوزاري الاسلامي في القاهرة في أغسطس ١٩٩٠ ، ومؤتمر وزراء عدم الانحياز في مايو ١٩٩٤ ، والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية في سبتمبر ١٩٩٤ . ولا شك أن هذا العطاء الدبلوماسي المتنوع والثرى استلزم بالضرورة جهازا فعالا لوزارة الخارجية ، يحمل راية فكر مصر ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ الداعى للسلام والتنمية والرفاهية ، والحريص على منهج يتسم بالعقلانية والاعتدال والمرونة ، مع التمسك بالمبادئ والقيم الأصيلة الممتدة من عبق التاريخ المصرى وعمقه الحضارى . ولقد كان العمل من أجل السلام القائم على العدل هو محور الحركة ولقد حرصنا في هذه الدراسة على استعراض مختلف جوانب الحياة العامة سواء في اطارها السياسى والاقتصادى والاجتماعى الداخلى ، أو في حركتها على الساحة الدولية في مختلف دوائرها عبر القارات .

وان كانت هذه الدراسة سعت لاستجلاء الخريطة السياسية للعمل السياسى والدبلوماسى المصرى ، فاننا لا ندعى الاحاطة بتفاصيل هذه الحركة وهذا العمل الدائب للقيادة المصرية المتميزة بالنشاط والحيوية والديناميكية .

وقد قسمنا هذه الدراسة الى قسمين رئيسيين أحدهما تناول السياسة والحياة العامة وركز بوجه خاص على معالجة العديد من موضوعات السياسة الداخلية ، وتناول الباب الثانى قضايا العمل الدبلوماسى والسياسة الخارجية .

ولقد كنا حريصين على تقديم صورة واطار عام يستفيد به باحثون آخرون يعمقون جوانبه ويضيفون اليه ويعدلون ما فيه من أخطاء ، فالله العلى القدير هو وحده الذى يحيط علمه بكل شئ ولا يخطئ فى شئ وهو يهدى الى الحق والى الصراط المستقيم والله ندعو أن يوفقنا لخدمة بلدنا وشعبنا .

القسم الأول

حرب أكتوبر وأثارها على الحياة العامة في مصر

القسم الأول

حرب أكتوبر وأثارها على الحياة العامة في مصر

يقصد بالحياة العامة مجالات النشاط الانساني والسلوك العام الذي تقوم الدولة على اشباعه سواء بما تؤديه من خدمات أو تلبية من حاجات . والحياة العامة بهذا التعريف تشمل المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي والمجال السياسي . وكل مجال من هذه المجالات يتسع كثيرا ليشمل مجالات نوعية ومتعددة في اطاره واذا أردنا مزيدا من التفصيل ، فاننا نجد أن المجال السياسي يشمل على سبيل المثال التنظيم السياسي للدولة بما يعنيه ذلك من شمول المؤسسات الدستورية والشعبية والحزبية وغيرها من التنظيمات ذات الصبغة السياسية - وأيضا يمتد المجال السياسي ليشمل نشاط هذه المؤسسات وعلاقاتها بعضها ببعض وشكل الدولة ونظام الحكم والقواعد والاجراءات الحاكمة لكل ذلك . أما المجال الاجتماعي فانه من الاتساع بحيث يصعب حصره فالمواطن باعتباره خلية اجتماعية معني بهذا المجال ويمتد الاهتمام ليشمل كل المنظمات الاهلية والمؤسسات والهيكل والبنى ذات الشأن الاجتماعي وهي كثيرة ومتنوعة ومنها على سبيل المثال : المؤسسات الثقافية والتعليمية والعلمية والضمان الاجتماعي وسواء أكانت حكومية أم أهلية أم ذات طابع فردي ، فهي كلها تصب في خدمة الشأن الاجتماعي - ونأتى للجانب الاقتصادي فنراه يشمل المناحي والأوضاع الاقتصادية بتنوع صورها وتعقدها وتعددتها سواء أكانت آليات أو أدوات أو كانت قواعد واجراءات حاكمة للنشاط وللمؤسسات معا ومن ثم فان المجال الاقتصادي يتسع كثيرا ليشمل المعاملات بصيغها المختلفة . وربما نشير هنا الى الائتمان والبنوك والتنمية والتجارة الدولية والتعمير والاستثمار وغيرها كثير . ولقد جاءت حرب أكتوبر وكانت الحياة العامة في مصر ذات محددات مستقاة من مناخ النكسة وضياح الهيبة قفل المستوى السياسي كانت الأرض محتلة وكانت مؤسسات الدولة في شبه تركيز في يد السلطة

التنفيذية والتنظيم السياسي الواحد دعماً لموجبات المواجهة واستجابة لحالة الضرورة والأزمة الناشئة عن احتلال جزء عزيز من التراب الوطنى ، وكانت الحياة العامة فى شقها الاقتصادى لا تختلف كثيراً عن حالها السياسى حيث توقفت خطط التنمية وتم توجيه جميع القدرات الاقتصادية نحو سبيل المواجهة ولم يكن للقطاع الخاص شأن يذكر تطبيقاً لحظ فكرى ومنهجى .

أما فى الجانب الاجتماعى والثقافى فان ضغط الانفاق الحكومى لصالح نفقات الحرب وعلى حساب النفقات الموجهة للرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى والصحة والتوعية الثقافية التى أصبحت نادرة الى الدرجة التى لا تفى بحاجات الشعب من هذه الجوانب نظراً لظروف النكسة عام ١٩٦٧ التى عرضت فى حياة الأمة والتى تحملها الشعب بإباء وشرف وصمود قل ان يباريه فيه شعب آخر وكانت أصالة الشعب المصرى ومعدنه الكريم وتصميمه على استعادة الأرض والكرامة هو دافعه الأساسى للتضحية .

وعقب حرب أكتوبر ٧٣ . تغيرت الصورة تماماً فشهدت مصر نهضة ونقلة حضارية بكل المقاييس على كافة المناحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتطورت الحياة العامة فى مصر بدرجة تتناسب مع النقلة النوعية للعقل الوطنى والتواجد المصرى بين تخوم التحدى الحضارى الانسانى . ويهمنا بدرجة كافية التأكيد على أن مؤسسات الدولة كانت عند مسنوى عطاء الأبطال فى حرب أكتوبر فأمنت بإنجازات الحرب وحافظت عليها واعتبرتها حصاداً تاريخياً لأجيال أعطت ورصيذاً استراتيجياً لأجيال آتية فكانت إنجازات الحياة العامة فى مصر استجابة لانتصارات أكتوبر ووفاء لعطاء أبناء النيل .

وسوف نوالى فى الصفحات القادمة تقديم عرض لآثار حرب أكتوبر على الحياة العامة فى مصر على النحو الآتى :

الفصل الأول : حرب أكتوبر وتطوير النظام السياسى المصرى .

الفصل الثانى : حرب أكتوبر وتطوير النظام الاقتصادى المصرى .

الفصل الثالث : حرب أكتوبر وتطوير النظام الاجتماعى والثقافى المصرى .

الفصل الرابع : مؤتمر الحوار الوطنى .

الفصل الأول

حرب أكتوبر

وتطوير النظام السياسي المصري

ألقت حرب أكتوبر بآثارها الجيدة على الساحة السياسية الداخلية ،
وهيأت لمؤسسات الدولة القدرة على التحول نحو التعددية السياسية .
فصدر التعديل الدستوري في عام ١٩٨٠ بتعديل أساس النظام السياسي
الى تعدد الأحزاب . ثم صدر قانون الصحافة ، ليعطي للصحافة ضمانات
حريتها . وبعد ذلك صدرت عدة قوانين خاصة بالهيئات القضائية لدعم
استقلالها . وصدر أيضا قانون المحكمة الدستورية العليا ؛ ليقنن الرقابة
القضائية على دستورية القوانين . وسوف تتناول موضوع تطوير النظام
السياسي المصري نحو الأخذ بأسلوب الدولة القانونية في ادارة شئون
الحكم على النحو الآتي :

المبحث الأول : الأحزاب السياسية

المبحث الثاني : الصحافة وهيكل الاعلام الرسمي

المبحث الثالث : القضاء

المبحث الأول

الأحزاب السياسية

* عرفت مصر الأحزاب السياسية وفق تقنين دستوري محدد مع العمل بدستور ١٩٢٣ ، وظلت التعددية السياسية والحزبية في مصر قائمة في ظل العمل بهذا الدستور مع ما شابها من سلبيات ناجمة عن فقدان المجتمع المصري لتوازنه المفترض الناتج عن الخلل الشديد في توزيع الدخل وغياب نسق قيمى واضح حاكم للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع والضعف الشديد في عطاء الطبقة المتوسطة . ومما يخفف من شدة هذه السلبيات أن مصر كانت تجابه تحدى التحرير وكانت المؤثرات الخارجية تضغط بشدة لصالح المحتل وديمومة الأوضاع التى تفرز استمرار التفوق للمشروع الاستعماري . ونعتقد أن التطور الطبيعي كان سيرتب حتما تقليصا لهذه السلبيات . وفى هذا الإطار نزع أن ثورة ٢٣ يوليو كانت ضمن السياق التطوري ذى الطبيعة الحتمية لمجتمع مثل مصر به ما به من أشكاليات فى عقد الأربعينات .

— وبعد ثورة ٢٣ يوليو ومع حظر إقامة الأحزاب السياسية بنهاية عام ١٩٥٣ والغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار الإعلان الدستوري المؤقت فى العام نفسه ، عرفت مصر ما يسمى بالتنظيم السياسى الواحد بدءا بهيئة التحرير ومرورا بالاتحاد القومى للقوى الشعبية ثم أخيرا الاتحاد الاشتراكي العربى . وكانت فكرة التنظيم السياسى الواحد ناجمة عن أمرين .

الأول :

النهج الاشتراكي الذى نهجته الثورة فى معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الثانى :

رد فعل للضغوطات الدولية الهادفة الى ضرب الثورة وتعطيل فاعليتها داخليا وخارجيا سيما بعد مساندة الثورة لحركات التحرر العالمية خاصة فى العالم الثالث .

— كانت هذه الأسباب وفق معطيات التحدى القائم وقتئذ كافيّة لدفع الثورة الى الأخذ بفكرة التنظيم السياسى الواحد . وان كان هناك سبب آخر لا يمكن تجاهله وهو الرغبة فى تخليص البلاد من الاحتلال بتجميع القوى الوطنية ونهو حالة الفرقة الناجمة عن الشتات الحزبى . ورغم ان هذه الأسباب فى مجملها تصلح سببا مقنعا مع مراعاة الظروف الزمانية ووضع مصر على البساط الدولى تجعلنا نقبل اختيار النهج السياسى الاوحد الا أن ذلك ولا شك لم يسمح بفرص طيبة فى مشاركة سائر المناهج الفكرية الوطنية القائمة فى دعم التطور وبناء المستقبل .

— وكانت حرب أكتوبر هى الشعلة التى أضاءت لصانع القرار السياسى فى مصر وهدت حسه الحضارى الى خيار الدولة القانونية على أساس من تعدد المناهج والرؤى وهو ما يوفره تعدد الأحزاب السياسية فى اطار من الالتزام الصارم بقيم الوطنية وصالح الشعب وفق ما يبين تفصيلا فى قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧/٤٠ .

— وكانت البداية بعد صدور هذا القانون هو التعديل الدستورى الذى أجرى عام ١٩٨٠ وجعل تعدد الأحزاب أساسا للنظام السياسى بدلا من التنظيم السياسى الواحد .

— وهكذا وبعد حرب أكتوبر بدأت الحياة السياسية فى مصر تصاغ بهدى من الانتصار العظيم وثقة فى حماية هذا الانتصار . بدأت التجربة بالمنابر حيث تم التصريح بقيامها فى ظل وجود الاتحاد الاشتراكى بقيام منابر لكل من اليمين والوسط واليسار . والتى تحولت فيما بعد الى أحزاب سياسية كاملة فى مارس ١٩٧٦ . وسوف نعرض لقانون الأحزاب السياسية فى مصر فى شأن شروط تكوين الأحزاب السياسية ثم نعرض بعد ذلك لبرامج بعض الأحزاب السياسية القائمة فعلا .

المطلب الأول

شروط تكون الأحزاب السياسية

وضع قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧/٤٠ عددا من الشروط لتكوين الأحزاب السياسية تتناولها كالاتى :

أولا :

عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجيه أو سياسته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع :

١ - مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع .

٢ - مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

٣ - الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية .

ثانيا :

تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا على الأحزاب الأخرى .

ثالثا :

عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجيه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته ، أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، أو على أساس طبقى أو طائفى أو قصى ، أو جغرافى ، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

رابعاً :

عدم انطواء وسائل الحزب على اقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

خامساً :

عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسى فى الخارج وعدم ارتباط الحزب أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى سياسية تقوم على معاداة أو مناهضة المبادئ أو القواعد أو الأحكام المنصوص عليها .

سادساً :

عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (الأول) من هذه المادة أو فى المادة (٣) من هذا القانون أو فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

سابعاً :

ألا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو تحبيذ أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق .

ثامناً :

علانية مبادئ وأهداف وبرامج ونظام وسياسات ووسائل وأساليب مباشرة نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وقياداته وعضويته ووسائل ومصادر تمويله .

المطلب الثانى

برامج الأحزاب

وسوف نعرض فيما يلى برامج أهم الأحزاب السياسية القائمة فعلاً والتي يبلغ عددها حوالى ثلاثة عشر حزباً سياسياً .

أولا : برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى :

* نظام الحكم وأهم ما جاء فيه :

- ١ - ضرورة الاحترام الكامل للستور الدائم وعلم المساس به
الا اذا اقتضت الضرورة تعديل بعض أحكامه تحقيقا للاستقرار السياسى .
- ٢ - تدعيم استقلال القضاء وتوفير كافة الضمانات المادية ،
والأدبية له .
- ٣ - فتح باب الحوار بين الأحزاب المختلفة لممارسة حق النقد والنقد
الذاتى بدون تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر .

* السياسة الاقتصادية والانتاجية وأهم ما تتضمنه هذه السياسة :

- ١ - الأخذ بأسلوب التخطيط الذى يكفل احداث التنمية فى أقصر
وقت ممكن ، ويتعين لنجاحه أن يكون تخطيطا تتحقق فيه المرونة اللازمة
فى السياسة الاقتصادية ، وأن يتم على مستوى اقليمى بجانب المستوى
القومى .
- ٢ - زيادة التعاون والتكامل بين القطاعين العام ، والخاص .
- ٣ - ترشيد القطاع العام ، وتطوير أساليب ادارته لرفع كفاءته .
- ٤ - الاهتمام بالوظيفة الاجتماعية للقطاع الخاص .
- ٥ - العمل على زيادة الصادرات عن طريق زيادة الانتاج ، وتوفير
فائض للتصدير ، مع ضرورة اعادة النظر فى هيكل أجهزة التجارة
الخارجية ، وتوفير امكانيات التمويل عن طريق الموارد المختلفة لتشجيع
الصادرات ، وبأسعار فوائده ميسرة .

* التعليم والبحث العلمى وأهم ما جاء فى هذا المجال :

- ١ - التأكيد على مبدأ الالتزام الى تسع سنوات فى ظل الصيغة
الجديدة للتعليم الأساسى الذى يجمع بين الدراسات النظرية ، والعلمية ،
والبيئية .
- ٢ - تطوير التعليم الثانوى العام ، ليعمد الطالب للتعليم الجامعى
والعالى ، وفى نفس الوقت يؤهله لمواجهة الحياة العامة .
- ٣ - العمل على توفير خدمات التغذية ، والرعاية الصحية ،

والتوجيه التربوى ، والارشاد النفسى ، والأنشطة التربوية ، والارتقاء بمستوياتها .

٤ - التأكيد على أن محور الأمية بمفهومها الشامل لأمية القراءة والكتابة ، والأمية الثقافية والمهنية مسئولية قومية ، يجب أن تضطلع بها مختلف الهيئات ، والأحزاب ، والنقابات ، والتنظيمات الشعبية وفق خطة قومية تحدد دور كل من هذه المؤسسات .

* تنظيم الأسرة والسكان :

١ - يعمل الحزب على وضع خطة استراتيجية لتنظيم الأسرة والتوزيع السكانى .

٢ - الاهتمام بتنظيم الأسرة كمدخل مباشر لحل المشكلة السكانية ودفع حركة التنمية عن طريق الحد من الاستهلاك لموارد مصر .

* سياسة القوى العاملة :

١ - إعادة النظر فى هيكل الأجور ونظامه بحيث يرتبط الأجر بالانتاج والوظيفة وليس بالشهادة .

٢ - التزام سياسة حاسمة لعلاج ظاهرة التسريب ، وضعف الانتاج .

٣ - التوسع فى مراكز التدريب الفنى والمهنى .

* السياسة الخارجية :

١ - التأكيد على التزام مصر بمبادئ الشرعية الدولية ، وأحكام القانون الدولى .

٢ - التأكيد على أن المفاوضات هى الوسيلة المثلى لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات الدولية .

٣ - ترحيب الحزب بالصدقة مع دول العالم الثالث ، وفى مقدمتها الصين الشعبية ، وجميع الشعوب ودول العالم المتفهم لقضيتنا الدولية .

٤ - تعزيز التعاون ، وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

❖ الدفاع والأمن القومي :

- ١ - ضرورة تطوير القوات المسلحة ، وتنويع مصادر السلاح .
- ٢ - ضرورة استعداد قواتنا المسلحة ، لتقديم المعاونة الكاملة لأية دولة عربية أو اسلامية أو أى من الدول الصديقة تتعرض للعدوان المسلح .
- ٣ - عدم اغفال دور القوات المسلحة فى مجالات كثيرة مثل مشروعات الأمن الغذائى .

ثانيا : برنامج حزب الوفد الجديد :

❖ السياسة الخارجية : وأهم ما جاء فى هذا المجال :

- ١ - المحافظة على علاقات متوازنة بين مصر وكل من الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة الأمريكية .
- ٢ - ضرورة الاستفادة الكاملة من الخدمات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التى يقدمها المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة .
- ٣ - ضرورة عودة اسرائيل الى حدود ما قبل الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ وتأييد الفلسطينيين فى حل قضيتهم .
- ٤ - العمل على زيادة الروابط بين مصر والسودان على المستويين الرسمى والشعبى .

السياسة الاقتصادية والمالية : وأهم ما تتضمنه هذه السياسة ما يأتى :

- ١ - ضرورة فرض الضرائب على كل دخل مهما كان نوعه ، أو مصدره مع اعفاء الدخول التى تقل عن حد معين من الضرائب .
- ٢ - ضغط الواردات ، وتنشيط الصادرات .
- ٣ - تحرير التجارة الخارجية ، وسعر الصرف الأجنبى من القيود الا ما كان منها ضروريا لحماية الصناعة الوطنية ، ويؤكد الحزب مبدأ الحرية فى سعر الصرف .

الأزهر الشريف وما يجب الاهتمام به في هذا المجال ما يأتي :

- ١ - وجوب عودة الأزهر الشريف الى سيرته الأولى كجامعة اسلامية، والنهوض به بتعديل مناهجه ، ونظمه ، وأساليب الدراسة فيه .
- ٢ - اعادة تكوين هيئة كبار العلماء بالأوضاع التي كانت قائمة سابقا وفقا للنصوص التي كانت تحكم هذه الهيئة الموقرة .

القطاع العام والخاص وأهم ما جاء به :

- ١ - تركيز أنشطة القطاع العام على الأعمال والمشروعات الكبرى التي لا غنى للاقتصاد القومي عنها .
- ٢ - ضرورة الرقابة على القطاع العام .
- ٣ - تشجيع القطاع الخاص ، وتخفيف القيود المفروضة عليه .

الشباب والمرأة وأهم ما جاء به :

- ١ - اعادة تنظيم أجهزة الشباب والرياضة بحيث تجمعها وزارة واحدة ، تقوم بتخطيط كافة الأنشطة الخاصة برعاية الشباب وتنفيذها ، ومتابعتها .
- ٢ - اصدار قانون الأحوال الشخصية في نطاق أحكام الشريعة السمحاء دعما للأسرة ، وحماية لحقوق المرأة .
- ٣ - مضاعفة الجهود لتنظيم الأسرة ، وضبط النسل .
- ٤ - التوسع في انشاء دور الحضانة وتعميمها في جميع البلاد .

ثالثا : برنامج حزب العمل الاشتراكي :

*** العمل من أجل تنمية الاقتصاد القومي : وأهم ما جاء في هذا المجال :**

- ١ - التخطيط المدروس للتنمية .
- ٢ - القطاع العام الناجح المنضبط والاهتمام بالقطاع الخاص .
- ٣ - الانفتاح الاقتصادي للإنتاج وليس للاستهلاك .
- ٤ - محاولة انقاذ السياحة كمورد خصيب للبلاد .
- ٥ - حسن تدبير الموارد المالية للدولة .

- ٦ - الاهتمام بثروة مصر البشرية .
- ٧ - الاهتمام بالشباب كأمل للمستقبل .
- ٨ - الاهتمام بالتصنيع ، والتعدين ، والطاقة .
- ٩ - توفير الضمانات الاجتماعية للمرأة .

*** العمل من أجل تحقيق العدل الاجتماعي : وأهم ما جاء في هذا المجال :**

- ١ - أن يكون الأجر مناسباً لتكاليف المعيشة .
- ٢ - العدالة الضريبية .
- ٣ - الضمان الاجتماعي لكل مواطن ضد كافة المخاطر .
- ٤ - فرض الزكاة المقررة شرعاً على أن تصرف في مصارفها الشرعية .
- ٥ - العمل على تكافؤ الفرص بين الريف والحضر .

*** العمل من أجل تيسير الخدمات للمواطنين : وأهم ما جاء في هذا المجال :**

- ١ - الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي .
- ٢ - العمل على زيادة الرعاية الصحية لكل المواطنين .
- ٣ - الاهتمام بالأسكان ، والنقل ، والمواصلات .
- ٤ - إنجاز المعاملات الإدارية بأسرع وأفضل الطرق .

الوسيلة :

اختتم الحزب برنامجه بتوضيح أن الوسيلة لتحقيق ذلك كله تتم بنشر العلم ، والأخلاق ، وتوفير الديمقراطية والحرية لكل الشعب ، والعمل الجاد والدائب إلى حياة أفضل .

رابعاً : برنامج حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي :

*** القضية الاقتصادية - وأهم ما جاء بها :**

- ١ - الاعتماد قبل كل شيء على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية

والقومية سواء المادية أو البشرية ، واستثمار كل طاقات الشعب الحضارية .

٢ - العودة إلى أسلوب التخطيط العلمى الشامل :

٣ - الحفاظ على الدور الأساسى لقطاع الرأسمالية الوطنية وتحجيجة على الاستثمار فى شتى المجالات .

٤ - التأكيد على الدور القيادى للقطاع العام .

*** القضية الديمقراطية - وأهم ما جاء بها :**

١ - حق كل القوى السياسية فى إقامة أحزابها المستقلة دون شروط فيما عدا تلك التى تقوم على التمييز العنصرى أو الارهابى المسلح .

٢ - تكوين مجلس الشعب بانتخابات تجرى باتباع نظام الانتخاب بالقائمة واعادة النظر فى قانون الانتخاب وتخفيض سن الترشيح الى ٢١ سنة .

٣ - تحويل الحكم المحلى الى حكم شعبى وتشكيل جميع الهيئات المحلية بالانتخاب العام .

*** القضية الاجتماعية - وأهم ما جاء بها :**

١ - توحيد جهاز الدعوة فى الأوقاف والأزهر والاهتمام برفع مستوى الدعوة ماديا وأديبا وفكريا .

٢ - زيادة الاهتمام بالمرأة والمساواة بينها وبين الرجل فى كافة الحقوق .

٣ - الاهتمام بالشباب ، وتطوير وتدعيم الأنشطة والمشروعات الوطنية .

خامسا : برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين وما جاء به :

١ - الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للمستور والقانون .

٢ - إحياء الحريات السياسية ، تأكيداً لحرية الفكر والرأى والعقيدة وحق الاجتماع .

٣ - تطوير وتدعيم القطاع العام ، وتركيز استثماراته على الصناعات الثقيلة والاستراتيجية .

- ٤ - حرية رأس المال الخاص في الاستثمارات في كافة المجالات
بغير استغلال .
- ٥ - رفض الاحتكار ، واحياء المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص .
- ٦ - تطوير النقابات العمالية والمهنية ليكون لها حق التفاوض الجماعي ، لتحديد الأجور وربطها بالانتاج .
- ٧ - تأكيد حقوق العمال والفلاحين ، ورفع الحد الأدنى للأجور .
- ٨ - استقلال القضاء وميزانيته على أن يرأس مجلسه الأعلى مستشار من بين أعضائه يتم اختياره بالانتخاب .
- ٩ - تغيير جذري في السياسة التعليمية ابتداء من محو الأمية حتى أعلى مراحل التعليم .
- ١٠ - تأييد التطوير المستمر للتطبيق الاشتراكي الديمقراطي السليم لتقريب الفوارق بين الطبقات ، وتوفير الرفاهية للشعب .

سادسا : برنامج حزب الأمة - وأهم ما جاء به ما يأتي :

- ١ - أن تكون السلطة التشريعية في الدولة من مجلسين : مجلس الشعب ، ومجلس الشورى .
- ٢ - تحقيق الحريات الشخصية والعامة وكفالة حرية الرأي ، وحرية الأديان ، وحرية الصحافة ، ووسائل الاعلام ، وحرية النقابات .
- ٣ - استكمال المرأة لحريتها الاجتماعية في إطار الشريعة الإسلامية .
- ٤ - دعم الجمعيات الثقافية ، والاجتماعية ، والنقابات المهنية ، والعمالية ، واتحادات الطلاب ، والحركة الثقافية .
- ٥ - اعداد الشباب روحيا ، وثقافيا ، ودينيا .
- ٦ - العمل على انجاح الثورة الزراعية ، وبناء المجتمعات الجديدة .
- ٧ - التعاون من أجل اقرار السلام ، والأمن ، الدوليين ، وعلى تحقيق التعايش السلمي بين الدول والشعوب المحبة للسلام والخير .
- ٨ - التعاون مع الدول الأفريقية ، والآسيوية ، ودول عظم الانحياز ، واقامة صداقة مع دول الغرب والشرق .
- ٩ - توحيد الصف العربي ، وتدعيم التكامل العربي ، والتكافل الإسلامي .

المطلب الثالث

الأحزاب السياسية ونظام الانتخاب

كان للأخذ بنظام الأحزاب السياسية أثره المهم في إعادة صياغة نظام الانتخاب بعد طول أخذ بنظام الانتخاب الفردي . فقد أقرت السلطة التشريعية التحول لنظام القائمة الانتخابية المطلقة بالنسبة للمجالس المحلية ومجلس الشورى والقائمة ذات التمثيل النسبي بالنسبة لمجلس الشعب . وكان الأخذ بنظام القائمة مبعثه دعم الهياكل الحزبية وجعل الانتماء للمبادئ السياسية وليس لأشخاص المرشحين . وبعد أن عاشت مصر هذه التجربة . قضى بعدم دستورية المادة الخامسة مكررا من قانون مجلس الشعب وهي المادة التي تنص على نظام القائمة النسبية وعادت مصر لتأخذ بنظام الانتخاب الفردي ، وذلك لأن الأخذ بنظام القائمة ذات التمثيل النسبي رأت المحكمة الدستورية العليا في شروطه وضوابطه اخلافا بمبدأ المساواة ، فيما يتعلق بالأعضاء الذين يدخلون الانتخابات استقلالا عن الأحزاب وهو أمر بحاجة الى معالجة تشريعية ، تسمح بدعم الهياكل والبنى الحزبية ، وتحافظ على مبدأ المساواة في آن واحد .

قد أثير في مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في شهرى يونيو ويوليو الماضيين مسألة الأخذ بنظام القائمة في انتخابات أعضاء مجلس الشعب والشورى . اذ بدأ أن هناك نوع من التوافق في الرأي في شأن الأخذ بالقائمة ذات التمثيل النسبي في اجراء انتخابات أعضاء المجلسين . مع مراعاة الضوابط الدستورية لتحاشي مواطن الطعن الدستوري .

— وقد أشار الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد الى أن نظام القائمة له جانبان أحدهما قانونى والآخر سياسى . فمن الناحية الدستورية فإن النظامين لم ينص على أى منهما فى الدستور ومن ثم فهما مقبولان مع مراعاة المفاضلة السياسية بينها — مع ضرورة وجود مكان للمستقلين بتكوين المستقلين لقائمة تضمهم وتحل المشكلة الدستورية . مع دراسة ما يجب أن يجمعهم سياسيا .

— « يراجع أهرام ١٩٩٤/٧/٥ ، » .

— وقد تبين من خلال رصد أعمال مؤتمر الحوار الوطني ان عديدا من المثقفين ورجال الفكر يؤيدون الأخذ بنظام القائمة فى الانتخاب نذكر منهم الدكتور/ ادوار غالى الذهبى الذى يرى فى هذا النظام تعميكا للديمقراطية وافرازا لأفضل العناصر . وأكد على أهمية ان الاشراف

القضائي بصورته الكاملة على الانتخابات يستغرق ما يقرب من ١٥ يوما
مما يعطل عمل النيابة .

— كما أيد كل من الدكتور/ إبراهيم شلبي أستاذ العلوم السياسية
بجامعة القاهرة . والدكتور/ عبد الأحد جمال الدين أستاذ القانون بجامعة
عين شمس الأخذ بذات النظام . أيضا حظى نظام القائمين بتأييد كل من
د. رفعت السعيد من حزب التجمع .

— والدكتور/ حمدي السيد نقيب الأطباء وان تحفظ على سلبياته .
وقد طلب بعض المفكرين تشكيل لجنة لتقييم نظامي الانتخاب واشراك
الوطنيين في هذه اللجنة تذكر منهم أ.د/ أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير
السياسة الدولية والأستاذ / رجب البنا رئيس تحرير مجلة أكتوبر .

— ونعتقد كما ذكرنا سلفا . ان الاهتمام بنظام الانتخاب الذي يجب
الأخذ به بعد نقله نوعية مهمة باعتبار ان ذلك يمثل حرصا على دعم المؤسسات
الوطنية . ولا شك ان دعم الأحزاب السياسية يأتي في اطار دعم فاعلية
مؤسسات الدولة والمجتمع ويساهم في تأكيد الحرص على بناء المستقبل
بفكر يراعى الصالح العام .

المبحث الثانى

الصحافة وهياكل الاعلام الرسمى

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت الصحافة كسائر مؤسسات الدولة وآلياتها تؤدي دورها ضمن سياق فلسفى حاكم لكل الشأن العام . تخومه مقيدة ومضامينه محددة ، فما كان ليسمع والأرض محتلة والضعف كامن بين ثنايا أنسجة وأروقة العمل العام . وكل الجهد مكرس لخدمة الهدف الاسمى « ازالة آثار العدوان » .

ما كان ليسمع ببساحات من الحرية للمؤسسات والآليات الصحفية والإعلامية عموما - وما كان ليسمع لمنظومة الشحذ المعنوى لمجهودات الأمة أن تنفك من رابطة التوجيه المقدس الدافع الى سبيل التحرير ، واعادة الهيبة الوطنية التى نالها الانكسار بعد نكسة ١٩٦٧ . هذه هى الصورة الحقيقية لصحافة مصر قبل ١٩٧٣ بلا اضافات أو تزيد .

وبعد حرب ١٩٧٣ ومع الأداء الصادق والنبيل لأجهزة وهياكل الاعلام المصرى، أثناء الحرب ، هذا الأداء الذى كان انعكاسا أميناً لانتصارات أبناء مصر : فلم يزيّف الاعلام حقيقة ولم يزين أو يجمّل واقع ، وانما نقل الصورة بحدودها وتضاريسها ليراها أو يقرأها أو يسمعها العالم ويشهد معنا فرحة الانتصار الظاهر والظافر وليشاركنا ونحن نعيد صياغة وبناء التاريخ الانسانى . ونحن نعيد لحضارة الانسان وجهها المشرق بهذا الانتصار . وكان من الطبيعى أن تستجيب التداعيات فى المجال الصحفى لهذه النقلة النوعية فى العقل المصرى وفى الرؤية العالمية والانسانية لمصر فكانت الرغبة ثم الارادة فى تحرير الصحافة من قيود فرضتها الظروف . وكان بعد وقت لم يطل من نهاية العمليات العسكرية فى ١٩٧٣ وتحديدًا فى عام ١٩٨٠ أن صدر القانون رقم ١٤٨/١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ليعيد لها ويعطى لها ضمانات تستحقها وحقوقا لازمة لتواجدها ؛ كي

تقوى على القيام بدورها الحضارى فى الاسهام الفعال نحو الارتقاء بالمجتمع وتأمين سلامة الوطن والمشاركة فى صياغة الأطر والمناهج المستقبلية للتنمية والاستقرار .

جاء القانون ١٤٨/١٩٨٠ بعد التعديل الدستورى الذى أجرى فى مايو ١٩٨٠ والذى نص على الصحافة كسلطة من سلطات الدولة . وبعد ن أفرد لها مكانا يليق باسهاماتها ويتوافق مع ما هو مرجو منها .

واذا كان القانون ١٤٨/١٩٨٠ هو الذى صاغ أطار التنظيمى لسلطة الصحافة فى شكلها الراهن فان هذا القانون ما كان ليصدر لولا المناخ والضمانات الواقعية والاجتماعية التى خلقتها حرب أكتوبر لتحفز المشرع الوطنى على اصدار هذا القانون بارادة صادقة واطمئنان حقيقى . هذه الارادة وهذا الاطمئنان يعبران عن الحاجة الى صحافة وطنية حرة تساهم فى تكريس مفهوم الدولة القانونية ثابتة البنيان راسخة الأركان - وأيضا يعبران عن الدور الحضارى والخلاق للصحافة وما ينتظر منها من أجل بناء المستقبل والمحافظة على اشراقه وضمان توظيفه لصالح الأجيال القادمة وخدمة المصالح القومية العليا .

ونظرا لأهمية قانون الصحافة وباعتباره أحد افرازات حرب أكتوبر وأثرا مهما من آثارها وبصفته انجازا يحسب للدولة ويبرهن على صدقها فى تأمين انجازات أكتوبر وتوظيفها فى مجالات الصالح العام . كان من الضرورى أن نعرض لهذا القانون لنبين تخومه ومضامينه وأيضا لنعيد التأكيد على قيمة عظمى خرجت من عباءة حرب أكتوبر هى حرية الصحافة فى مصر .

وسوف نتناول الصحافة وهياكل الاعلام الرسمى من خلال العرض لقانون الصحافة ثم هياكل الاعلام الرسمى على النحو التالى :

المطلب الأول : الصحافة .

المطلب الثانى : هياكل الاعلام الرسمى .

المطلب الأول

الصحافة

يعتبر قانون الصحافة من القوانين المتقدمة بالقياس الى الظروف الزمنية وتضاريس الوضع الاجتماعى والاقتصادى القائم وقت صدوره . ولا يمنع تطور الحياة العامة من النظر فى هذا القانون مرة أخرى بما يواكب هذا التطور . ونعتقد أن حرب أكتوبر والتي أفرزت مناخا طيبا ملائما لاجراء هذا القانون . هذه الحرب وضعت اطارا مستقبليا جيدا يسمح بتطوير المجتمع نحو الأفضل . وفى صدد العرض لقانون الصحافة فسوف ننهج التقسيم الآتى :

الفرع الأول :

- حقوق الصحفيين وضماناتهم

الفرع الثانى :

- المجلس الأعلى للصحافة

الفرع الثالث :

- اصدار الصحف وملكيته ووضع الصحف القومية

الفرع الأول

حقوق الصحفيين وضماناتهم

تضمن قانون الصحافة ولائحته التنفيذية مجموعة من الحقوق والضمانات للصحفيين الضامنة لأدائهم لعملهم وتيسير قيامهم برسالتهم . ومن هذه الحقوق والضمانات :

١ - لا يجوز تعريض الصحفي لأى ضغط من جانب أية سلطة كما لا يجوز إجباره على افشاء مصدر معلوماته ولو كان ذلك فى نطاق تحقيق جنائى .

٢ - لا يجوز محاسبة الصحفي بسبب عمله الا فى نطاق اخلاجه بواجباته الوظيفية أو تقاليد المهنة على النحو المبين بالقانون أو اللائحة أو الاخلال بميثاق الشرف الصحفي كما لا يجوز محاسبته عن رأى يبدیه أو معلومات صحيحة ينشرها .

٣ - لا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببا للمساس بأمنه .

٤ - للصحفي الحق فى الحصول على الأنباء والمعلومات والاحصائيات من مصادرها وله حق نشرها وذلك كله فى حدود القانون .

٥ - لا يجوز المساس بأمن الصحفي فى مباشرة عمله والمقصود بأمن الصحفي هو مجموعة الظروف والاعتبارات التى ترتبها القوانين واللوائح وميثاق الشرف الصحفي وما استقر من أعراف صحفية .

٦ - يتخذ المجلس الأعلى للصحافة ما يراه محققا للحفاظ على أمن الصحفي وعدم المساس به كما يتعاون مع نقابة الصحفيين لتحقيق هذا الحفاظ ودون تعرض لما يقع استقلالا فى اختصاص النقابة .

٧ - للصحفي فى حالة المساس بأمنه أن يعرض الأمر على المجلس الأعلى للصحافة ويكون العرض بطلب مكتوب ويخطر الصحفي المؤسسة التى يتبعها بصورة منه وللمجلس الأعلى أن يطلب من المؤسسة التى يتبعها الصحفي موافاته خلال أسبوعين بما قد يكون لها من ملاحظات فى هذا الشأن وللصحفي أن يلجأ الى القضاء .

ويعتبر ماسا بأمن الصحفي ما يلى :

١ - حرمان الصحفي من الكتابة والنشر لما يحصل عليه من بيانات ومعلومات أو أخبار ولما يحرره من تحقيقات أو تعليقات أو آراء بدون وجه حق أو عدم ذكر اسمه وفقا للتقاليد المرعية .

٢ - نقل الصحفي دون مبرر من المؤسسة الصحفية القومية أو من وظيفته أو من عمله بها الى وظيفة أدنى أو أقل من الناحية الأدبية والمادية .

٣ - حرمان الصحفي من أية مزية نقدية أو عينية بطريق مباشر أو غير مباشر أو كان يحصل عليها بمقتضى القانون .

٤ - تهديد الصحفي أو ابتزازه بأية طريقة من الطرق في سبيل نشر أو كتابة ما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرفه المهني .

٥ - اغواء الصحفي أو اغراؤه بعرض مزية أو خدمة أو مكاسب عينية أو نقدية له أو لغيره ممن ينتمون اليه بصلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة في مقابل استخدامه أو استغلال الكتابة والنشر مما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرفه المهني .

٦ - يباشر الصحفي عمله ويمارس حريته في التعبير عن الرأي والفكر أيا كانت اتجاهاته أو انتماءاته السياسية أو الحزبية أو الفكرية بسلطان من ارادته في نطاق المقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور وفي حدود القانون .

٧ - وفي مقابل هذه الضمانات القانونية الواسعة لم يفرض القانون من الالتزامات على الصحفي الا بالقدر الذي يحافظ على المقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور . وهي التزامات أخلاقية قبل أن تكون التزامات دستورية وقانونية ، وهي التزامات قرنها الدستور على كل مواطن ؛ ونعتقدان صاحب القلم والرأي أولى الناس بالالتزام بهذه المقومات ، كما فرض المشرع على الصحفي عدم قبول التبرعات والإعلانات والمزايا الخاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو حظر منطقي حرصا على سلامة المصلحة القومية وتأمينها لها .

الفرع الثاني

المجلس الأعلى للصحافة

نص الشارع على أن المجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة بذاتها ، يكون مقرها مدينة القاهرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتقوم على شئون الصحافة ، بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطاتها في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وبما يؤكد فعاليتها في ضمان حقوق المواطنين في المعرفة والاتصال بالخبر الصحيح . ويكون تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة وبتقابة الصحفيين على النحو المبين في قانون الصحافة .

ويشكل المجلس الأعلى للصحافة بقرار من رئيس الجمهورية على النحو الآتي :

١ - رئيس مجلس الشورى وتكون له رئاسة المجلس الأعلى للصحافة .

- ٢ - رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية .
- ٣ - رؤساء تحرير الصحف القومية على أن تمثل كل مؤسسة في حالة تعددهم بواحد من بينهم يختاره مجلس إدارة المؤسسة .
- ٤ - رؤساء تحرير الصحف الحزبية التي تصدر وفقا لقانون الأحزاب فان تعددت صحف الحزب الواحد يختار الحزب رئيس التحرير الذي يمثلها .
- ٥ - نقيب الصحفيين .
- ٦ - رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط .
- ٧ - رئيس الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٨ - رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون .
- ٩ - رئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر .
- ١٠ - رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع أو أحد خبراء التوزيع الصحفي .
- ١١ - رئيس اتحاد الكتاب .
- ١٢ - عدد من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة .
- ١٣ - اثنان من المشتغلين بالقانون يختارهم مجلس الشورى .

الفرع الثالث

إصدار الصحف وملكيته

والوضعية القانونية للصحف القومية

نص قانون الصحافة ولائحته التنفيذية على حرية إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واعتبر هذه الحرية مكفولة بقوة القانون وقد اعتبر المشرع الموافقة على إصدار الصحيفة امتيازاً خاصاً لا تنتقل ملكيته بأية صورة من صور نقل الملكية .

وعلا بأحكام قانون الصحافة فإن ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة وفقاً لأحكام القانون .

وينتم تأسيس الصحيفة وفقا للنموذج المعد من قبل المجلس الأعلى للصحافة ويحدد عقد التأسيس أسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المؤقت .

وقد اشترط القانون ضرورة تعيين رئيس تحرير لكل صحيفة يكون مسئولاً عن تحرير الصحيفة ويشرف فعلياً على ما ينشر بها ويعاونه مجموعة من المحررين المسئولين حيث يشرف كل منهم اشرافاً فعلياً وفنياً على عدد من أقسامها ويشترط في رئيس التحرير والمحررين في الصحيفة أن يكونوا أعضاء مقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين .

وقد أفرد القانون تنظيمًا خاصًا للصحف القومية نعرفها بأنها الصحف التي تصدر حالياً ومستقبلاً عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى .

وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى .

وأعطى القانون للمؤسسة الصحفية القومية الشخصية الاعتبارية وخولها مباشرة جمع التصرفات القانونية لتحقيق أغراضها واعتبر رئيس مجلس الإدارة ممثلها القانوني .

كما أعطى القانون للمؤسسة الصحفية القومية بموافقة المجلس الأعلى للصحافة حق تأسيس شركات لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لتأسيس هذه الشركات .

المطلب الثاني

هياكل الاعلام الرسمي

مع انتصارات أكتوبر نجح الاعلام المصري في أن يكون عند مستوى هذه الانتصارات فالتزم الصديق والأمانة والدقة في نقل واقع الانتصار وعاش العالم مع الشعب المصري والقيادة المصرية لحظات ومراحل الانتصار والتحول الانساني والحضاري من خلال ما نقله الاعلام المصري عن حرب

أكتوبر . وبهذا نستطيع التأكيد بأن حرب أكتوبر أحدثت نقلة نوعية هائلة في أداء الاعلام المصرى فصار موثوقا به مصدقا بين أجهزة الاعلام الدولية .

• وبعد انتصارات أكتوبر استطاعت الدولة بناء هيكل الاعلام الرسمى بما يتماشى مع آثار الحرب وعمليات التنمية التى أتاحها انتصار أكتوبر ويمكن بيان الأسس التى تحكم نشاط الاعلام المصرى بعد أكتوبر ١٩٧٣ .
فيما يلى :

١ - خدمة قضايا الوطن وشرح السياسة الخارجية المصرية وتكوين رأى عام قوى داعم للمصالح الوطنية العليا .

٢ - تعريف شعوب العالم بالحضارة المصرية قديمها وحديثها فى دعم أسس وأطر التعايش والتفاهم الدولى فى مرحلة السلام وبين الشعوب .

٣ - تعريف المخاطبين بالثقافات العالمية المختلفة ، مع مراعاة التقاليد والقيم الوطنية والمصالح العليا للبلاد .

٤ - التنويه بالعطاء الحضارى المعاصر والحديث والحالى للشعب المصرى وإبراز انجازاته فى المجالات المختلفة باعتبارها اسهاما واضافة للحضارة الانسانية .

٥ - إتاحة الفرص للرأى والرأى الآخر فى مجالات الفنون والأدب وغيرها من المجالات وبما يؤكد الاعتراف بالآخر وليسهم فى دعم الذات الابداعية للمواطن المصرى .

٦ - ويمكن بيان أثر حرب أكتوبر من خلال التنويه بهياكل الاعلام المصرى وزيادة مساحة تواجدها الأفقى والرأسى ، الأمر الذى يبين التطور المحورى لهذه الأجهزة والهياكل ونحن بطبيعة الحال نأمل المزيد .

— وانطلاقا من اسهامات أجهزة الاعلام المصرية فى عمليات التحول نحو التنمية والدولة القانونية فى مصر ، واسترشادا بروح أكتوبر واستجابة لآثارها . فقد تم تطوير أجهزة وهيكل الاعلام المصرى بصورة كبيرة سمحت بوجود سيادة اعلامية حقيقية على سائر القطر ، كما سمحت بنقل الفكر والقيم الوطنية الى الخارج . ولا شك أن هذه القيم والأفكار

ضرورة لتأمين مصالحنا بالخارج سواء أكانت المصالح الحالية أو مصالحنا المستقبلية أو المحتملة . وهو سنعرض له من خلال العرض لأجهزة الاعلام المصرى على النحو الآتى .

أولا : الاذاعة :

والاذاعة المصرية هي أول اذاعة فى الشرق الأوسط ، حيث افتتحت فى ٣١ مايو ١٩٣٤ وتطورت تطورا كبيرا شكلا ومضمونا حتى وصلت الى تطبيق نظام فنى متخصص عرف بنظام الشبكات الاذاعية - ويتضمن حاليا سبع شبكات هي : الشبكة الرئيسية « البرنامج العام » - شبكة المحليات - الشبكة الثقافية - شبكة القرآن الكريم - الشبكة التجارية - اذاعة الشرق الأوسط - شبكة صوت العرب - شبكة البرامج الموجهة .

ويتم ارسال البرامج عن طريق توزيعها على محطات الارسال المنتشرة فوق الأراضى المصرية ويبلغ عددها ٢٢٧ محطة ارسال اذاعى .

ثانيا : التليفزيون :

بدأ ارسالة عام ١٩٦٠ وهو يضم حاليا القنوات التالية : -

١ - القناة الأولى : وهي القناة الرئيسية أو العامة أو القومية الموجهة لكافة قطاعات المجتمع بجميع طوائفه وفتاته .

٢ - القناة الثانية : وهي ذات طابع ثقافى متميز وشريان حيوى للمعرفة .

٣ - القناة الثالثة : وهي قناة محلية أنشئت لىغطى ارسالها مدينة القاهرة الكبرى وبدأ ارسالها يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٥ م .

٤ - القناة الرابعة : وهي قناة محلية خاصة بمدن القناة الثلاث بدأ ارسالها يوم ٢٥ أكتوبر ٨٨ ببث تجريبي مدته ساعتان يوميا ومع بداية شهر مايو ١٩٨٩ بدأ بثها المنتظم ٣ ساعات يوميا .

٥ - القناة الخامسة : وهي قناة محلية خاصة بمدينة الاسكندرية ويغطي ارسالها محافظة البحيرة والمناطق المجاورة وتم افتتاحها يوم ١٣ ديسمبر ١٩٩٠ م .

٦ - القناة السادسة : وتنطلق من مدينة دمياط وتغطي منطقة الدلتا .

٧ - القناة السابعة : وتنطلق من مدينة المنيا وتغطي محافظات شمال الصعيد .

٨ - القناة الفضائية : افتتحت في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ ، وهي أول قناة فضائية مصرية دولية وهي تهدف الى تغطية كافة أرجاء الوطن العربى ببرنامج تليفزيونى مصرى وتتولى المحطة الفضائية الأرضية توصيل البرامج التليفزيونية من ماسبيرو وبثها الى القمر الصناعى العربى من عربات عبر القناة غزيرة الاشعاع وبذلك تقدم الخدمة التليفزيونية المصرية الى أبناء مصر خارج الوطن العربى حيث يتم بث ارسال هذه القناة الى السفارات المصرية فى الوطن العربى أو الى أية منطقة عربية يوجد فيها مصريون .

ثالثا : اتحاد الاذاعة والتليفزيون :

يجمع الاذاعة والتليفزيون والهندسة الاذاعية اتحاد يسمى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وهو هيئة عامة يسرى عليها قانون الهيئات العامة ، ويحسب لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ما حققه من خطوات متقدمة فى النهوض بالعمل الاعلامى فى مصر ونذكر من هذه الخطوات : استخدام الحاسبات الآلية والنظم الميكروفيلمية فى أنشطة متعددة ؛ لمسايرة التطورات الحديثة فى أساليب جمع وتخزين وتصنيف ونقل واسترجاع المعلومات . وأيضا أقام مركزا للمعلومات يقدم خدمات المعلومات المتنوعة وفقا لأساليب علمية متطورة ، ويحرص اتحاد الاذاعة والتليفزيون على تبادل البرامج والمواد الاذاعية مع الدول الصديقة ، أو يوقع فيها برامج تنفيذية من أجل دعم الروابط الاعلامية وتعريف شعوب العالم بحضارة مصر وتاريخها وحاضرها المعاصر .

رابعا : القمر الصناعى فى المجال الاخبارى :

يستخدم التليفزيون المصرى فى بث وتلقى الاخبار والبرامج محطتين : الاولى محطة عادية وهي تابعة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومرتبطة بأقمار الانتلسات والثانية محطة المقطم ومرتبطة بالقمر الصناعى الأوروبى وعن طريقها يستقبل التليفزيون المصرى الرسائل الخاصة أو متعددة الأطراف التى يكون اتحاد اذاعات الدول الأوربية طرفا فيها ، وكذلك رسالتان يوميتان الأولى فى الواحدة ظهرا والثانية فى السادسة مساء ، بالإضافة الى الرسائل الاخبارية الرياضية التى ترد مرتين أو ثلاث مرات أسبوعيا .

القناة الاخبارية :

وقد تم انشاؤها بناء على اتفاق مع قناة الأخبار اللاسلكية «س ان ان» بعد أن تكون في مصر شركة لهذا الغرض يساهم فيها اتحاد الاذاعة والتليفزيون بـ ٦٠٪ من رأسمالها بينما تساهم رؤوس أموال مصرية وأمريكية بالباقي .

الهيئة العامة للاستعلامات :

أنشئت الهيئة العامة للاستعلامات عام ١٩٥٤ لخدمة قضايا الوطن اعلاميا مع التعريف بالوطن وعن تاريخه وواقعه وأرضه وشعبه وسياساته ومؤسساته وثقافته .

وكالة أنباء الشرق الأوسط :

أنشئت عام ١٩٥٦ وهي تمثل ركيزة أساسية من ركائز الاعلام العربى ، حيث تقوم بنقل الأخبار المصرية الى العالم كله يساعدها فى ذلك علاقاتها الطيبة بوكالات الأنباء الأفريقية والاسلامية ومجمع وكالات عدم الانحياز . وللوكالة مكاتب فى العواصم العربية والأجنبية . وهي تقوم بالمهام الآتية : -

- ١ - توفير الأنباء للرأى العام على المستويين القومى والدولى .
- ٢ - التعرف على اتجاهات الرأى العام والتعبير عنها .
- ٣ - القيام بالتحقيقات الصحفية لتغطية الموضوعات التى تهم الرأى العام الداخلى والخارجى وتسويقها وتوزيعها .
- ٤ - تصوير الأحداث المحلية والعالمية واعدادها للتوزيع بأسرع وسيلة ممكنة لضمان وصولها فى الوقت المناسب .
- ٥ - القيام بالخدمات الاعلامية لأجهزة الدولة والوزارات وذلك عن طريق مكاتبها ومراسليها فى الداخل والخارج .

المبحث الثالث

استقلال القضاء

وضع دستور ١٩٧١ تنظيما دقيقا للهيئات القضائية وضع فيه مجموعة محددة من الضمانات الدستورية المؤدية الى استقلال فعل للقضاة وسائر أعضاء الهيئات القضائية ، استقلالا يضمن للقضاء أن يؤدي رسالته على النحو الذى يكرس قيم العدالة بين المواطنين بعضهم البعض ، وبينهم وبين الدولة وسائر هيئاتها العامة وأشخاصها المعنوية .

— وقد أدت حرب أكتوبر بآثارها الجلية على الحياة العامة ، وبما أحدثته من تطوير جوهري فى العقل المصرى وطرق ومناهج الفكر السياسى والقانونى فى مصر ، الى وضع القضاء المصرى فى منزلة تليق بدوره الحضارى واسهاماته الضخمة فى دعم قيم الأمن والاستقرار والعدالة .

— ونستطيع أن نتبين أهم المعالم والسمات التى ميزت وظيفة القضاء المصرى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ضوء ما نتناوله على النحو الآتى : —

✱ تعديل قوانين الهيئات القضائية بما يسمح بدعم استقلال الهيئات القضائية .

✱ صدور القانون رقم ٧٩/٤٨ بشأن المحكمة الدستورية العليا .

أولا : تعديل قوانين الهيئات القضائية بما يسمح بدعم استقلال الهيئات القضائية :

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أصدرت الدولة عدة قوانين معدلة للقوانين الحاكمة للهيئات القضائية فى مصر ، فصدر القانون الخاص بالسلطة القضائية والذى أعاد مجلس القضاء الأعلى ليتولى سائر السياسات والشئون الخاصة بالسادة أعضاء السلطة القضائية ، من تعيين وترقية ونسب .

وتأديب وانهاء خدمة وعموما سائر شئونهم الوظيفية وبذلك صار الشأن القضائي من المجالات المحجوزة للهيئات القضائية ذاتها وفي ذات الاطار ولتحقيق الهدف ذاته والذي أناط بالمجلس الخاص للشؤون الادارية سائر الشئون الوظيفية بالنسبة لهيئة قضايا الدولة صدر القانون رقم ١٠/١٩٨٦ والذي أناط بالمجلس الأعلى للهيئة سائر الشئون الوظيفية لأعضائها وقد تم بعد فترة وجيزة بالنسبة للنيابة الادارية ذات الشيء حيث نيط بالمجلس الأعلى لهيئة النيابة الادارية شئون أعضائها نصت جميع هذه القوانين على استقلال الهيئات القضائية .

✽ وبجوار هذا الاستقلال المقتن دستوريا وتشريعيا باشرت الهيئات القضائية رسالتها السامية من أجل تحقيق العدالة على أكمل وجه ويمكن بصفة خاصة أن نؤكد على ما يلي :

١ - فيما يختص بدور محكمة النقض في شأن التحقيق في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب وفقا للمادة ٩٣ من الدستور تلك المادة التي تنص على اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتنيط بمحكمة النقض مهمة التحقيق في صحة العضوية وتفيد المجلس بالنتيجة التي ينتهي اليها التحقيق الذي تجريه . وقد اشارت محكمة النقض هذا الدور بكفاءة وأمانة في حدود الاختصاص الدستوري المكفول لها وهو ما يمثل اسهاما جيدا في دعم الحياة العامة في مصر .

٢ - فيما يختص بدور مجلس الدولة بشأن رقابته لأعمال الادارة سواء أكانت رقابة الغاء أو رقابة تعويض ، فان مجلس الدولة من احساس عميق بنبل برسالته وعمقها وشعوره بأنها اسهام حقيقى وضخم في تنمية وتأمين تطوير المسيرة الديمقراطية للشعب المصرى ، فانه بأشرها يوعى وادراك وموازنة دقيقة وأمانة وحكمة راعت خلق توازن دقيق بين السلطة والحرية وبين الصالح العام والصالح الفردى ، وأسهم بما أرساه من مبادئ وقواعد في تأمين علاقات الدولة بالأفراد ووضعها في اطار يسمح بتأمين الاستقرار وتأكيد العدالة وصيانة الحقوق والحريات . وهي تمثل ولا شك إنجازات حققها مجلس الدولة المصرى بوازع من وعيه وبدوره الحضارى في تنمية وتطوير العطاء الإنسانى لمصر في سائر المجالات . كما أن مساهمة مجلس الدولة في نصح الادارة وتقديم المشورة القانونية الصادقة والمساهمة في تطوير النظام الادارى للدولة ، وذلك بما يقوم به قسم الفتوى بالمجلس والجمعية العمومية للفتوى والتشريع لجهات الدولة المختلفة . - هذه المساهمة الوطنية تحسب لمجلس الدولة وتبرهن على دوره الوطنى -

ـ كما أن لمجلس الدولة دوره التشريعى الذى يحسب له من خلال ما يباشره قسم التشريع بالمجلس من حيث مراجعة التشريعات يمدارجها المختلفة ، سواء كانت من مستوى القانون أو من مستوى اللائحة . حيث يتولى المجلس مراجعة هذه التشريعات قبل اصدارها . باعتبار أن مراجعته لمشروعات القوانين واللوائح من الشروط اللازمة لصحة اصدارها .

ثانيا : رقابة المحكمة الدستورية العليا على دستورية القوانين واللوائح

عرفت مصر الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بصورة مركزية ابتداء من عام ١٩٦٩ بموجب القرار بقانون ١٩٦٩/٨١ بإنشاء المحكمة العليا ، وظل العمل بهذا القرار بقانون ساريا حتى صدور القانون ١٩٧٩/٤٨ بإنشاء المحكمة الدستورية العليا . وقد جاء القانون ١٩٧٩/٤٨ تطبيقا للمادة ١٧٤ من دستور ١٩٧١ والذى ينص على أن المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة بذاتها فى جمهورية مصر العربية مقرها القاهرة .

وأناطت المادة ١٧٥ من الدستور بالمحكمة الدستورية سلطة الفصل دون غيرها فى الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية على الوجه المبين بقانونها ، ووضع الدستور ضمانات لأعضاء المحكمة أهمها عدم قابليتهم للعزل .

ـ ويمكن تلمس أهم سمات وملامح القضاء الدستورى فى مصر من خلال قانون المحكمة الدستورية العليا وأحكامها المتواترة . وذلك على النحو التالى :

١ ـ المحكمة الدستورية العليا تعتبر قضاء دستوريا متخصصا بعيدا عن سلطات الدولة ولا يشكل جزءا منها ، وهو أمر يتفق مع مبدأ الفصل بين السلطات ومن ثم فهي لا تتدخل فى عمل أى من سلطات الدولة سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية ، اذ عندما تنتهى المحكمة الدستورية الى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لمخالفته للدستور لا تضع تشريعا جديدا ، وإنما فقط تراقب احترام القانون لقواعد الدستور ومن ثم ينحصر أثر القضاء بعدم الدستورية فى التزام المحكمة بعدم تطبيق النص القاضى بعدم دستوريته من اليوم الثانى لتاريخ نشر الحكم .

(١) يراجع فى هذا الشأن تقييم المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة الدستورية السابق لمجموعة أحكام وقرارات المحكمة الدستورية العليا .

٢ - حين تقرر المحكمة الدستورية العليا تفسير نص في قانون أو قرار بقانون تفسيراً تشريعياً ملزماً للكافة ، فإن ذلك لا يمنع المحاكم على اختلافها من التفسير القضائي في النصوص الأخرى ولا يسلب حق السلطة التشريعية ، في إصدار تشريعات جديدة معدلة أو منهيّة للتشريعات التي صدر بشأنها تفسير من المحكمة الدستورية .

٣ - حين تفصل المحكمة الدستورية في النزاع بين جهات القضاء سواء أكان النزاع إيجابياً أو سلبياً ، فإنها لا تلغى أى حكم قد صدر وإنما فقط ينحصر أثر هذا الفصل في تحديد الجهة القضائية صاحبة الاختصاص بنظر النزاع ولا يغل ذلك الفصل يد المشرع في تعديل القاعدة القانونية المحددة للاختصاص القضائي باعتبار أن هذا اختصاص محجوز للمشرع .

٤ - ان رقابة المحكمة الدستورية لا تقوم الا عند مخالفة التشريع للدستور ، وتنسحب هذه الرقابة الى التشريعات السابقة واللاحقة على صدور الدستور الدائم في ١٩٧١ ولا شأن لهذه الرقابة بمدى تعارض القانون مع قانون آخر .

٥ - ان الرقابة الدستورية القضائية ليست رقابة سياسية وليست من قبيل رقابة الملائمة ، وإنما هي رقابة قضائية ذات طابع فنى وقانونى بحث .

٦ - ان انفراد المحكمة الدستورية العليا بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح مصدره أن مشاركة جهات أخرى للمحكمة الدستورية في هذه الوظيفة الرقابية يؤدي الى تضارب الأحكام وتضاد المبادئ ، في حين أن الهدف من الرقابة ، فضلاً عن اتساق التشريعات واللوائح مع أحكام الدستور ونصوصه ، العمل على توحيد المبادئ الدستورية الحاكمة للنظام القانوني . الى جانب ذلك فإن طبيعة القضاء بعدم الدستورية بأخذ طابع قضاء الغاء بمعنى ان أثر علم الدستورية ينسحب في ذمة الكافة الذين عليهم احترام هذا القضاء وترتيب كافة آثاره باعتبار أن الالغاء ذو طبيعة عينية . ومن ثم فحجيته مطلقة قبل الكافة وجميع سلطات الدولة . ولقد أسهمت المحكمة الدستورية العليا بقضائها الدستوري المتواتر في تطوير الحياة العامة في مصر . فعلى المستوى السياسى كان قضاء المحكمة الدستورية في شأن بعض التشريعات الخاصة بالانتخاب ومباشرة الحقوق السياسية بما يكفل تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في مباشرة هذه الحقوق ، وعلى المستوى الاجتماعى كان قضاء المحكمة الداعم للاستقرار الاجتماعى ، وعلى المستوى الاقتصادى كان قضاء المحكمة الضامن والمؤكد لحق الملكية ظاهراً وواضحاً .

– أخيرا نؤكد أن المحكمة الدستورية العليا ، تعد وبحق إحدى ثمار
حرب أكتوبر ، وأيضا من ثمار الإرادة السياسية للدولة في دعم الخط
الديمقراطي .

الفصل الثانى

حرب أكتوبر وتطور النظام الاقتصادى المصرى

ان الناظر الى حياة مصر الاقتصادية بعد ١٩٧٣ والراصد لهذه الحياة قبل هذا التاريخ ، يلمس الفارق الضخم بين التاريخين . واذا كان هناك من تاريخ يحفظ للوقائع العظيمة فى التاريخ ما لها من جلال ، فان حرب أكتوبر تبقى من الوقائع العظيمة التى أثرت على اقتصاديات مصر ايجابيا بدرجة تفوق ما كان متصورا .

كانت خزانة مصر عند دخولها حرب ١٩٧٣ شبه خاوية ، وكانت العملة الصعبة تعد من مصادر القلق الدائم لصانع القرار وللمعنيين بالأمر العام ، وكانت البنى الاقتصادية فى سبيلها للتآكل أو هى قد تآكلت بالفعل نتيجة الاستمرار فى حالة الضرورة الناجمة عن توجيه كافة المقدرات الوطنية لصالح المجهود الحربى ، خصما من حاجة الدولة والمجتمع الى التنمية والتطور الاقتصادى .

وكانت الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى صدى فرضته ضرورات المرحلة وظروفها ووضعيتها مصر بين صراعات القوى الكبرى ونجم عن هذه الفلسفة تعطيلا كبيرا لطاقت الفرد والمبادرة الخاصة وغياب الاسهامات الفردية فى أداء الدور الاقتصادى المساند للتنمية الوطنية . وجاءت حرب أكتوبر وأحدثت التغيرات الضخمة لصالح الوطن والمواطن . فى البداية كان قرار فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية لتكون أحد الموارد المالية الضخمة لمصر ولتغذى التنمية الوطنية بالكثير ، فكانت مؤكدة لعق دور مصر الحضارى فى دعم التواصل الحضارى الانسانى ، ثم كانت التيسيرات الضخمة فى مجال الاستثمار بصدور قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى عام ١٩٧٤ والمعدل عام ١٩٨٩ . وكان انشاء المناطق الحرة وتدفع الاستثمارات على مصر ، وتم تعديل الدستور عام ١٩٨٠

ليتوافق مع الواقع الجديد الذى عاشه الاقتصاد المصرى والحياة العامة فى مصر بعد أكتوبر ١٩٧٣ كما حدثت تطورات تشريعية مهمة عكست الرغبة فى بناء اقتصاد وطنى قوى قادر على النقاش مع الاقتصاد العالمى والتفاعل بحق لما فيه صالح الوطن . وسوف نتناول ذلك من خلال خطة البحث الآتية :

البحث الأول : تطوير الفلسفة الحاكمة – للنظام الاقتصادى المصرى .

البحث الثانى : التنمية البشرية .

البحث الثالث : التصدير .

البحث الأول

تطور الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادي المصري

تطورت الفلسفة الحاكمة للنشاط الاقتصادي المصري والقواعد الحاكمة لهذا النشاط ، قبل التحول الاشتراكي في مصر في نهاية الخمسينيات كانت مبادئ النظام الاقتصادي الحر هي القواعد الحاكمة للنشاط الاقتصادي كأصل عام ، وربما كان قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨/١٩٥٢ وتعديلاته والذي يضع سقفا للملكية الأرض الزراعية لصالح صغار المزارعين ، كان الاستثناء الوحيد الى أن بدأ التحول الاشتراكي الاقتصادي والاجتماعي بصدور قرارات تأميم البنوك والشركات الأجنبية . وظل النهج الاشتراكي حاكما للنظام الاقتصادي المصري حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . التي أعطت الفرصة لصانع القرار ؛ للانتقال أو العودة الى النظام الحر دفعا ودعما لخطط التنمية وتأمينا للتقدم الحضاري المبني على قوة اقتصادية وطنية تستفيد من المجهودات الفردية وطموحات القطاع الخاص وتوظيف هذه المجهودات والطموحات في بناء ركيزة قوية لنهضة وطنية شاملة . وكانت البداية صدور القانون ٤٣/١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والذي أعطى للمستثمر ضمانات ضد المصادرة والتأميم ، وتطور هذا القانون بالقانون ٢٣٠/٨٩ فتضمن قواعد قانونية حماية لصالح المستثمر باعطائه إعفاءات ضرائبية وجمركية ومزيديا من الضمانات القانونية القادرة على طمأنة رأس المال وتمهيد السبل الكفيلة بدفعه للعمل والانتاج .

غير أن الاجراء الحقيقي الذي صاغ التغيير في فلسفة النظام الاقتصادي المصري ، كان التعديل الدستوري الذي تم في ٢٠ مايو ١٩٨٠ حيث تم تعديل المادة الرابعة من الدستور ليكون تقريبا الفوارق التطبيقية هو هدف النظام الاقتصادي بدلا من تنويعها . ثم تلا ذلك صدور مجموعة من

التشريعات الاقتصادية التي سمحت بإعادة صياغة القواعد الحاكمة لمجالات النشاط الاقتصادي وفق قواعد آليات السوق .

وسوف نتناول تطور الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادي المصري على النحو التالي :

• البحث الأول : التطوير الدستوري .

• البحث الثاني : التطوير التشريعي .

المطلب الأول

التطوير الدستوري

كانت النعمة الاقتصادية الاشتراكية بادية بجلاء في دساتير مرحلة التحول الاشتراكي في مصر بدءا من دستور ١٩٥٨ الوحيد مع سوريا ، ومرورا بدستور ١٩٦٤ المؤقت ، وأخيرا بدستور ١٩٧١ قبل التعديل في عام ١٩٨٠ .

كانت سمات الدستور ذو الطبيعة الاشتراكية مع وضوحها الشديد تدعمها المضامين والمفاهيم السائدة في تلك المرحلة لمصطلح الاشتراكية باعتبارها تحمل بحسب الأصل رؤية اقتصادية حاكمة لنظام مجتمعي تكون فيها سيطرة الدولة على أدوات وآليات الانتاج والمال بالقدر الذي يمكنها من تحقيق سائر أغراضها ويحول دون مناوأة هذه الأغراض من الآخرين أفراد أو مؤسسات - وكانت فلسفة القطاع العام استنادا الى هذا المفهوم تعنى نوعا من السيطرة الاقتصادية والمادية للدولة على مقدرات النشاط الاقتصادي بفروعه المختلفة : في الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها - ورغم أن هذه الفلسفة كانت صدى لواقع دولي له قوانينه وصيغه . إلا أن الصراع الاقليمي كانت أشد تأثيرا في سلوك هذا الخيار الاقتصادي .

غير أن الرصد لحركة التطور الاقتصادي في مصر يرى أن استبعاد القطاع الخاص جاء خصما من القدرة الوطنية .

ومع انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ بأفرازاتها المتعددة والمتنوعة والتي هيأت لمصر أن تستخدم كل طاقاتها وتوظفها لصالح المستقبل الوطني ولصالح الأجيال القادمة . فبدأت الانفتاح على العالم وزادت الرغبة في

المعرفة التكنولوجية المتقدمة ، والاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم ، والرغبة في تجاوز حالة الأزمة والضرورة الناجمة عن ظروف المواجهات المستمرة ، كان التحول الفلسفى الحاكم للنشاط الاقتصادى بدءا من الانفتاح الخارجى على المستوى الاقتصادى وبتوسيع رقعة ومساحة الاستثمارات العربية والأجنبية وفتح قناة السويس وتطوير باقى النظم الاقتصادية بما يسمح لها بالتعايش مع الاقتصاديات الدولية .

والحق ان التغير الطارئ فى الفلسفة الحاكمة للنشاط الاقتصادى فى مصر جاء مصاحبا لتغير واسع طرا على المصطلحات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية وفى مجال القانون الاقتصادى ، اذ لم تعد مثلا كلمة الاشتراكية تعنى سيطرة الدولة على أدوات رأس المال وانما صارت تعنى مجموعة الضمانات الاجتماعية المتاحة لأصحاب المراكز القانونية والاجتماعية الضعيفة وغير القادرين على مسايرة عملية اقتصاديات السوق ومن هنا كان التطوير الدستورى .

غير ان جوهر الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى بدا بعد التعديل الدستورى فى عام ١٩٨٠ حيث أعطى للشارع العادى صلاحيات واسعة فى إعادة صياغة الحياة الاقتصادية على أساس اقتصاد السوق لأن معنى تقريب الفوارق بين الطبقات هو اعتراف من المشرع الدستورى بالابداعات الفردية وانطلاقات الطاقات الخاصة وهو ما يمثل تأميننا وضمانا دستوريا لكل المشروعات الخاصة كما يعد دعما لا نهائيا من الضمانات .

ومن ثم يمكن القول بأن تغيرا جوهريا طرا على الأساس الدستورى للنظام الاقتصادى بعد حرب ١٩٧٣ اذ قبل الحرب وأثناءها وحتى التعديل الدستورى عام ١٩٨٠ كانت الفلسفة اشتراكية هادفة الى تحقيق المجتمع الاشتراكي - وهو نتاج نظرية ثبت أخيرا عجزها عن الاتساق مع قانون الزمن الذى يحمى الارادة الفردية ويصون انطلاقتها .

ونحن لا نشك لحظة واحدة فى أن هذا التعديل الدستورى الذى جعل من التقريب بين الدخول غاية وهدفا للنظام الاقتصادى يمثل الأرضية الدستورية والقانونية اللذين سمحا للدولة بأن تتحول باطمئنان الى اقتصاديات السوق والى دعم الهياكل الاقتصادية والتى تؤدى الى توسيع قاعدة الملكية الخاصة والاسهامات الفردية . وهو ما تبدى بجلاء فى قانون قطاع الأعمال العام وسوق رأس المال وليس يخاف الايجابيات الداعمة للاقتصاد والناجحة فى هذه السياسات التشريعية الصائبة والتى سمحت للجنة المصرى ان يظل على ثبات فى مواجهة العملات الأخرى بقدرة وكفاءة

لم يحققها اقتصاد أى من الدول الأخرى التى نهجت السلوك الاشتراكى.
لإدارة حياتها العامة وكان لها ذات ظروفنا وبذلك يمكن تبين فضل حرب
أكتوبر .

– وسوف تبين فيما يلى البعد الدستورى فى إجراءات الإصلاح
الاقتصادى فى مصر لنبين مدى دستورية هذه الإجراءات .

البعد الدستورى

فى إجراءات الإصلاح الاقتصادى

بعد حرب أكتوبر ومع الأخذ بأسلوب الاقتصاد الحر فى إدارة
الاقتصاد الوطنى . جرى نوع من التحول للانتقال من الاقتصاد الاشتراكى
الى اقتصاد السوق ، واستوجب ذلك اتخاذ إجراءات واقعية ذات طبيعة
اقتصادية واجتماعية وأحيانا سياسية . وأيضا استوجب ذلك من
مجموعة من التشريعات واللوائح ذات الطبيعة الاقتصادية . وجميع هذه
الإجراءات والتشريعات تهدف الى الانتقال الى اقتصاد السوق وهو ما يسمى
بخصخصة الاقتصاد الوطنى ليتم توسيع نطاق الملكية الخاصة .

وترتب على ذلك أن بدأت الدولة فى اتخاذ عدة إجراءات تشريعية
وإدارية لنقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص . أو زيادة مساحة
مشاركة القطاع الخاص فى القطاع العام . وأثارت هذه الإجراءات عدة
تساؤلات وأهم هذه التساؤلات كان حول مدى دستورية بيع شركات
القطاع العام . باعتبار أن الدستور وضع تنظيما للقطاع العام وأسبغ
عليه حماية خاصة فى إطار التنظيم الدستورى العام للدولة .

– ويمكننا تناول هذا الموضوع بالنقاش من خلال العرض للتنظيم
الدستورى للأموال المملوكة لقطاع الأعمال العام « القطاع العام » ومدى
جواز التصرف فى أمواله .
التنظيم الدستورى للأموال المملوكة للقطاع العام :

– تضمن دستور ١٩٧١ تنظيما دستوريا للأموال المملوكة للقطاع
العام . ويمكن تناول هذا التنظيم من خلال مرحلتين :

الأولى : قبل ١٩٨٠ و الثانية : بعد عام ١٩٨٠ .

١ - التنظيم الدستوري للأموال المملوكة للقطاع العام قبل التعديل الدستوري عام ١٩٨٠ .

قبل التعديل الدستوري عام ١٩٨٠ كانت المادة الرابعة من الدستور تنص على أن الأساس الاقتصادي للدولة يقوم على أساس تدوير الفوارق بين الدخل . وكان من مقتضى هذا النص أن النظام الاقتصادي المصري يقوم على أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وأيضا يعنى عدم وجود مساحة دستورية تسمح بمشاركة القطاع الخاص للدولة فى وسائل الإنتاج ومن ثم فانه يمكن القول كأصل عام بأنه وقبل عام ١٩٨٠ لم يكن مطروحا من الناحية الدستورية أو القانونية وربما الواقعية والاقتصادية التصرف بالبيع فى شركات القطاع العام .

وبعد التعديل الدستوري عام ١٩٨٠ صار نص المادة الرابعة كما يلي :
الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويؤدي الى تقريب الفوارق بين الدخل ويحمي الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة .

- وكان من مقتضى هذا التعديل ان أصبح هناك اعتراف من المشرع الدستوري بأن هناك تعددية اقتصادية وهو ما يعنى وجود أكثر من مستوى اقتصادي وأكثر من قوة اقتصادية تسمح بتباين الدخل للأفراد والمؤسسات والشركات . وهو ما يسلم بأن المشرع الدستوري وضع فرضية مفادها وجود قطاع خاص بجوار القطاع العام .

- كذلك كان هذا التعديل يعنى من جانب آخر رؤية جديدة للمشرع الدستوري بشأن مصطلح الاشتراكية . اذ التقريب بين الدخل بطبيعته اجراء اشتراكي ومقتضاه وضع هامش من الضمانات لأصحاب المراكز الضعيفة الناجمة عن تباين الدخل بصرف النظر عن مساحة هذا التباين . حيث أن صمت المشرع الدستوري عن تحديد سقف لهذا التباين سمح بالمطلق فى المباشرة باعتبار أن الصمت عن التحديد ينفي وجوده حسابيا من الناحية الدستورية لكنه لا يمنع من اتخاذ الاجراءات التشريعية ولا غيرها اللازمة للوصول الى حد معقول يقرره الشارع دون أن يضع قيودا على حق رأس المال الخاص فى الوصول الى أى مستوى من الدخل وانما يكون هذا الحد المعقول عبارة عن الضمانات والدعم الذى يقدم لأصحاب المراكز الضعيفة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا .

– ويترتب على ما تقدم أن للقطاع الخاص تواجداً بحكم الدستور وأن أسهاماته ومشاركته في ملكية وإدارة الأدوات الرأسمالية والإنتاجية حق دستوري مكفول له يدعمه أيضاً نص المادة ٢٣ من الدستور والتي تنص على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » . وهذه المادة تدعم تواجد القطاع الخاص ولا ينفي ذلك إشارتها إلى ما يسمى برأس المال غير المستغل إذ لا يوجد تعريف أو تحديد دستوري للاستقلال ومن ثم يبقى تعريفه وتفسيره في إطار الفلسفة الاقتصادية الكلية الحاكمة للحياة العامة فإذا كانت الفلسفة هي الحرية الاقتصادية فيبقى معنى الاستغلال ومعها الانحراف مندرجا في إطار فهم ضرورة عدم اللجوء إلى الاحتكار أو مخالفة القانون حيث أن الاحتكار يؤدي إلى إيذاء النظر والمنتفعين والمستهلكين ومخالفة القانون سواء بالتهرب الضريبي أو الجمركي يرتب ذات النتيجة .

– أما القول بأن الملكية الخاصة لها وظيفة اجتماعية وتؤدي دورها في إطار خطة التنمية فذلك معناه أن يتم في إطار تفسير السياق العام لمنهج الحياة العامة وأساليبها المرعية وبتطبيق ذلك على الحياة الاقتصادية في ظل علاقات آليات السوق تبقى الوظيفة الاجتماعية ضمن الأمور التي يحددها المشرع في إطار احترام الحقوق والحريات وأيضاً احترام النظام العام المقرر في ظل قواعد النظام الحر .

– ومما أشار إليه الدستور من مراعاة الملكية الخاصة لخطة التنمية فإن الفلسفة التي يرسيها الاقتصاد تجعل التخطيط ذا طابع تأشيري وليس مركزيا . ومع ذلك فإن التخطيط المركزي لا يحول دون مشاركة القطاع الخاص بما يستطيع المساهمة به وفق إمكانياته في خطة التنمية الأمر الذي يعنى في التحليل النهائي أن الحماية الدستورية لرأس المال الخاص يترتب وجود قطاع خاص له من الناحية الدستورية الحق في المساهمة في بناء العلاقات الاقتصادية والإنتاجية .

– ونضيف إلى ما تقدم نص المادة ٣٤ والتي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في

القانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض
وفقا للقانون وحق الارث فيها مكفول .

ويرتب هذا النص الدستوري دعم ما سبق بشأن المساحة المكفولة
من الضمانات الدستورية للقطاع الخاص .

– كما يرتب هذا النص تحديد الطبيعة القانونية للملكية الدولة
لأموال القطاع العام ذلك أن الدستور حددها في المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ،
اذ نصت المادة ٢٩ على أن تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة
وهي ثلاثة أنواع الملكية العامة – والملكية التعاونية – والملكية الخاصة .

ونصت المادة ٣٠ على أن الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتأكد
بالدعم المستمر للقطاع العام .

ونصت المادة ٣١ على أن الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات
التعاونية ويكفل القانون رعايتها .

ونصت المادة ٣٢ على الملكية الخاصة وأكدت أنها تتمثل في رأس
المال غير المستغل .

– وفي توضيح الطبيعة القانونية للملكية الدولة لأموال القطاع العام
أكدت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة أن هذه
الملكية هي الملكية الخاصة بمعنى أن أموال القطاع العام أو قطاع الأعمال
العام مملوك للدولة ملكية خاصة باستثناء ما قد يكون مشتركاً مع أفراد
أو أشخاص غير الدولة .

– وهو تفسير يقوى صحته أن الملكية العامة لا ترد عليها أى من
مظاهر الملكية الخاصة المقررة وفقاً لأحكام القانون المدني من استعمال
واستغلال وتصرف « يراجع م ٨٠٢ » في حين أن الدولة تباشر على شركات
القطاع العام وقطاع الأعمال العام مظاهر الملكية المقررة قانوناً ومن ثم تصبح
ملكية الدولة لهذه الشركات من قبل الملكية الخاصة .

– وعملاً بأحكام القانون المدني الذي يعطى للمالك الحق في
مباشرة مظاهر الملكية الخاصة من استعمال واستغلال وتصرف فإن اقدام
الدولة على التصرف في شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال

العام بالبيع أو غيظه من مظاهر التملك. يصبح موافقا لأحكام الدستور .

– وما يدعم هذا النهج القانوني وهذه النتيجة ان أموال شركات القطاع العام بعد تحولها الى قطاع الأعمال العام صار ينطبق عليها قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩/١٩٨١ بالاضافة الى القانون ٢٠٣/١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام ومع صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥/١٩٩٢ صار من الممكن طرح أسهم هذه الشركات في بورصة الأوراق المالية الأمر الذي ييسر التصرف فيها .

– مناقشة بعض النصوص الدستورية المتعلقة بالقطاع العام :

يوجد بعض النصوص الدستورية التي تثير بعض اللبس في شأن مدى جواز التصرف بالبيع لشركات القطاع العام .

أولا : نص المادة ٢٣ والتي تنص على أن « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأحسر بالانتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل » وتكمل هذه المادة نص المادة ٣٠ في فقرتها الأخيرة ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

– ويستفاد من هذين النصين ما يلي :

- ١ – تنظيم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة .
- ٢ – النص على أن القطاع العام يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل مسؤولية تنفيذ خطة التنمية .

ولتوضيح هاتين النقطتين فإن – وكما سلف البيان – تنظيم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة لايعنى وضع محدد لطبيعة الخطة من حيث كونها مركزية أو تأشيرية وانما تكون طبيعة الخطة وفقا للفلسفة التي تحكم الحياة العامة وطبيعي أنه في ظل الفلسفة التدخلية والتقليدية فإن التخطيط المركزي يكون هو النوع السائد أما عندما تكون فلسفة اقتصاد السوق هي القائمة على شأن تسير الحياة العامة فإن التخطيط يكون تأشيريا بحسب الأصل مراعاة للحاجة الكلية للمجتمع

وبمعنى آخر فانه من الجائز في ظل الأخذ بآليات السوق وجود خطة تنمية قومية يحدد في اطارها اسهامات القطاع الخاص والحكومي (١) .

ولا نرى في اعطاء مكانة دستورية عالية للقطاع العام للقيام على شأن خطط التنمية تجميدا لدور القطاع الخاص . كما أن الدستور لم يحدد ساحة مشاركة القطاع العام في خطط التنمية سواء أكانت مركزية أو تأشيرية ، الأمر الذي يبقى ساحات المشاركة مفتوحة . وربما يفيد معنى الدور القيادي للقطاع العام في خطط التنمية أن تكون هذه المشاركة بالدرجة الأولى في عمليات البنية الأساسية وبعض المشروعات ذات الطبيعة الاجتماعية والاستراتيجية والتي لايقبل عليها القطاع الخاص وبذلك يمكن فهم المشاركة القيادية للقطاع العام في التنمية على أنها دائما اذ لم يكن القطاع الخاص قادرا أو راغبا وكانت الحاجة الوطنية تحتم العمل فان القطاع العام عليه أن يتصدى لها .

— فيما يتعلق بنص الدستور على « أن يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة » م ٢٤ ، فان هذا النص يجب أن يقرأ مع نص المادة ٣٤ التي تنص على ان الملكية الخاصة مصونة — والمادة الرابعة التي تنص على تقريب الفوارق في الدخول . اذ مع هاتين المادتين اللتين تقران بوجود الملكية

(١) المقصود بالتخطيط التأشيرى أن يكون دور الدولة في النشاط الاقتصادى وتأثيرها في الاقتصاد القومى الاجمالى عن طريق السياسات الاقتصادية وأدواتها المالية والنقدية والتجارية ..

.. ويتم ذلك عن طريق اعطاء الحوافز للأنشطة المراد التوسع فيها وتشجيعها . مثال ذلك خفض معدلات الضرائب على بعض الصناعات بالمقارنة لبعض الصناعات الأخرى والاعفاءات الضريبية للاستثمار في المناطق النائية .. وفى ظل التخطيط التأشيرى يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب أى أن السوق تلعب الدور الأساسى في اتخاذ قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها .. يراجع فى هذا التعريف أ . ذ . سلطان أبو على — التخطيط فى مصر التحرير الاقتصادى بحث مقدمة الى المؤتمر العالمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين بجمعية الاقتصاد والسياسة والاحصاء والتشريع وما بعدها .. ويرى البعض أن التخطيط المركزى والتأشيرى يكمن الفرق بينهما فى عنصر الالتزام حيث يعد الاول الزاميا كما يرى ذات الكاتب ان الاصل فى التخطيط هى آليات السوق لتحقيق الاهداف والتوازنات المطلوبة من خلال اساليب وأدوات والأمثلة فى مرحلة الاعداد واستخدام الدوافع الاقتصادية فى مرحلة التنفيذ ، اسماعيل صبرى عبد الله مؤتمر الاقتصاديين السادس عشر . تحرير الاقتصاد المصرى ص ٤٤ ، ٤٥ .

الخاصة وصونها ، ووجود واقع ينبىء عن التباين فى مقدار الدخل والملكية يكون مفهوم سيطرة الشعب على أدوات الانتاج هو نوع من السيطرة المعنوية بمعنى ألا تستخدم أدوات الانتاج سيما فى القطاع الخاص فى مجالات منافية لأغراض الخير العام للشعب . اذ التفسير الحرفى ينفى وجود الملكية الخاصة وينفى من ثم تباين الدخل . من ثم تكون السيطرة الشعبية نوعا من السقف المعنوى للملكية الخاصة ووسائل استخدامها بحيث يجب ان يتم دائما فى اطار مراعاة الخير العام للشعب .

— ونخلص بعد كل ما تقدم الى أن زيادة قاعدة الملكية الخاصة فى شركات قطاع الأعمال العام ، هى اجراءات لا تتنافى مع الأحكام الكلية للدستور مع مراعاة الفلسفة الحاكمة للحياة العامة باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر تفسير القواعد القانونية الحاكمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بالدولة .

المطلب الثانى

التطور التشريعى

— أدت حرب أكتوبر الى تداعيات ايجابية وجيدة بالحياة العامة فى مصر . وكان من الضرورى أن يواكب التغير الواقعى فى المجتمع المصرى الى تطور تشريعى يواكبه ويتوافق معه . وبالفعل صدر قانون الاستثمار رقم ١٩٧٤/٤٣ والذى تعدل فيما بعد بالقانون رقم ١٩٨٩/٢٣٠ ، ثم صدرت فيما بعد عدة قوانين اقتصادية لمواكبة التطور الحاصل فى الحياة الاقتصادية وتغير النهج الفلسفى الحاكم لهذه الحياة . فصدر قانون قطاع الأعمال رقم ١٩٩١/٢٠٣ ، ثم صدر قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ والذى أحدث تنظيمًا جديدًا لسوق الأوراق المالية فى مصر يتوافق مع التغير المجتمعى ويتسق مع رؤية مصر للتعاون الاقتصادى الدولى ثم صدر تعديل لقانون الائتمان والبنوك أعطى بموجبه حصانة نسبية للعاملين بالبنوك بحيث لا يتم التحقيق معهم فى جريمة متصلة بأعمالهم المصرفية الا بعد طلب محافظ البنك المركزى ووزير الاقتصاد ، وأيضا صدر قانون سرية الحسابات للعملاء بالبنوك وأدى هذا التعديلان التشريعيان الى زيادة مساحة الائتمان والثقة فى الجهاز المصرفى المصرى ، الى الدرجة التى جعلت رصيد العملات الصعبة بالبنوك المصرية مبلغا لم تصله من قبل كما أدت هذه السياسة الى استقرار جيد لسعر الصرف للجنيه المصرى فى مواجهة الدولار والعملات الأجنبية الأخرى .

• أيضا صدر قانون المجتمعات العمرانية الجديد الذى أعطى مزايا وضمانات حافزة للاستثمار فى المجتمعات العمرانية الجديدة كان من أثرها انشاء صروح عمرانية واقتصادية ساهمت بجدية فى دعم الاقتصاد الوطنى — وساهمت أيضا فى إعادة هيكلة الكثافة السكانية فى مصر بشكل نسبى

— كذلك صدرت عدة تعديلات تشريعية خاصة بقانون التصدير والاستيراد ساهمت بقدر وافر فى زيادة دعم الصادرات المصرية وأزالت كثير من الحواجز والمعوقات البيروقراطية أمام تصدير المنتج المصرى . وسوف نناقش التطوير التشريعى للحياة الاقتصادية بعد حرب أكتوبر من خلال لقاء الضوء على بعض التشريعات الاقتصادية المهمة ،

من خلال خطة البحث التالية :

- الفرع الأول : قانون الاستثمار
- الفرع الثانى : قانون المجتمعات العمرانية
- الفرع الثالث : قانون قطاع الأعمال العام

الفرع الأول

قانون الاستثمار

فتحت حرب أكتوبر بآثارها الهائلة على الشأن الداخلى فى مصر آفاق الاستثمار والتنمية . فمن ناحية أكدت الحرب قدرة مصر على الفعل بتحقيق الانتصار الباهر وتجاوز ثوابت السياسة الدولية التى كانت تهدف الى تجميد الوضع فى الشرق الأوسط عند مرحلة اللاسلم واللاحرب والقدرة على التعايش ايماناً بأن الانتصار لم يكن الا لتحقيق السلام العادل وتأمين الاعتراف بالآخر وضمان تعايش الحضارات والثقافات والمصالح وتفاعلها لمصالح الانسانية وبذلك وثق العالم بقدرة مصر على تأمين المصالح الدولية المتبادلة المشروعة وهو ما دعم فرض نشر الاستثمار فى مصر .

وانسجما مع هذا الوضع الناجم عن نصر أكتوبر كان القرار السياسى المصرى باصدار التشريع رقم ١٩٧٤/٤٣ بشأن ضمانات رأس المال الوطنى والعربى والأجنبى والذى عدل بمسود قانون الاستثمار الجديد رقم ٨٩/٢٣٠ ولعله يكون من الملائم فى هذا المقام ان تعرض للقانون ٨٩/٢٣٠ باعتباره أحد آثار حرب أكتوبر على الحياة العامة فى مصر فى شقها الاقتصادى .

تضمن قانون الاستثمار ١٩٨٩/٢٣٠ مجموعة مهمة من الضمانات والمزايا لرأس المال المستثمر فى مصر بعض منها ذات طبيعة عمومية وبعضها الآخر محجوز لمشروعات الاستثمار الداخلى والآخر منها لمشروعات المناطق الحرة .

وفيما يلى نتناول هذه المزايا والضمانات على النحو التالى :

(١) يراجع فى هذا الشأن مطبوعات الهيئة العامة للاستثمار ، المزايا والاعفاءات بدون تاريخ .

١ - فيما يتصل بالمزايا والضمانات الخاصة بمشروعات الاستثمار الداخلي .

أولا : إعفاءات المشروعات خارج المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية والمناطق النائية .

إعفاء لمدة خمس سنوات

★ يبدأ هذا الإعفاء من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

★ يشمل هذا الإعفاء :

- أرباح المشروعات حيث تعفى هذه الأرباح من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال .

- الأرباح التى توزعها المشروعات حيث تعفى هذه الأرباح من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخل .

ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ألا يترتب على ذلك خضوع الدخل لضريبة مماثلة فى دولة المستثمر الأجنبى أو الدول التى يحول اليها هذا الدخل بحسب الأحوال .

الإعفاء لمدة أو لمدد أخرى أقصاها خمس سنوات :

أجاز القانون مد الإعفاء لمدة أو لمدد أخرى بما لايجاوز خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لمجال عمل المشروعات وموقعه الجغرافى ومدى اسهامه فى زيادة الصادرات وفى تشغيل العمال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إعفاء التوسعات :

تعفى التوسعات فى المشروعات لمدة خمس سنوات ، ويقصد بالتوسع الزيادة فى رأس المال التى تستخدم فى اضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة ويشترط فى هذه لاضافة :

- أن تحقق زيادة فى الطاقة الإنتاجية للمشروعات من السلع والخدمات .

- أن تحقق تصنيع ما كان يستورده المشروع .
- أن تمكن المشروع من القيام بانتاج تقديم أنشطة أو خدمات جديدة .

ويبدأ هذا الاعفاء من أول سنة مالية تالية لبداية انتاج التوسعات أو مزاولتها النشاط بحسب الأحوال .

★ يسرى هذا الاعفاء على :

- الأرباح التى تحققها التوسعات .
- الأرباح الموزعة .

ثانيا : اعفاءات المشروعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية والمناطق النائية :

★ تعفى لمدة عشر سنوات المشروعات التى تقام فى المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية .

★ ويشمل هذا الاعفاء :

- أرباح المشروعات التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية .
- الأرباح التى توزعها المشروعات .

ويبدأ الاعفاء من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مراولة النشاط حسب الأحوال .

ثالثا : اعفاءات مشروعات استصلاح الأراضى :

★ تعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات مشروعات استصلاح الأراضى .

ويبدأ الاعفاء من أول سنة مالية تالية لبدء الانتاج .

★ ويشمل هذا الاعفاء :

- أرباح مشروعات استصلاح الأراضى .
- الأرباح التى توزعها المشروعات .

★ يجوز فى الحالات التى تقتضيها المصلحة العامة مد مدة الاعفاء خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء .

رابعاً : إعفاءات مشروعات التعمير وإنشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة:

★ تعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات مشروعات التعمير ومشروعات إنشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة والمجمعات العمرانية الجديدة .

يبدأ الإعفاء من أول سنة تالية لمزاولة النشاط .

★ ويشمل هذا الإعفاء .

– أرباح المشروعات .

– الأرباح التي توزعها المشروعات .

★ يجوز في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة مد مدة الإعفاء

خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء .

خامساً : مزايا وضمانات عامة لمشروعات الاستثمار الداخلى :

وتشمل مجموعة الإعفاءات التي تتمتع بها مشروعات الاستثمار الداخلى بوجه عام سواء أقيمت داخل نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة أو المناطق الصناعية الجديدة أو المناطق النائية أو أقيمت خارجه هذه المناطق وتتضمن :

الإعفاء من ضريبة الدمغة النسبية :

تعفى رؤوس أموال المشروعات أيا كان شكلها القانونى من ضريبة الدمغة النسبية ذات مدد الإعفاء المقررة للمشروعات اعتباراً من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانوناً لأول مرة .

الإعفاء من رسم الدمغة ورسم التوثيق والشهر :

تعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر جميع العقود اللازمة لإقامة المشروعات أيا كان شكلها القانونى بما فى ذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروعات حتى تمام تنفيذها كعقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وغيرها من العقود التي تحددها الهيئة وتخربها الجهات المختصة لإعفائها من الرسوم .

الإعفاء ٢٥٪ من نصيب الوارث من ضريبة الأيلولة :

يعفى من ضريبة الأيلولة على أنصبة الورثة ٢٥٪ من نصيب الوارث

أو المستحق في رأس المال المستثمر في شكل أموال أو أنصبة أو حصص أو أسهم في مشروعات خاضعة لأحكام هذا القانون .

اعفاء نسبة من نصيب المساهم في الأرباح الموزعة من ضريبة الدخل بعد انقضاء مدة اعفاء المشروع :

تعفى من الضريبة العامة على الدخل الأرباح التي يوزعها المشروع أيا كان شكله القانوني وذلك بنسبة ١٠٪ من القيمة الأصلية الممول في رأسمال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء الأصلي للمشروع .

ويكون الاعفاء بنسبة ٢٠٪ من القيمة الاسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الذي ينشأ بالتطبيق لأحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام ويتم الاكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأسمالها .

اعفاء اضافي لمدة سنتين :

يزاد الاعفاء للمشروعات مدة سنتين اذا تجاوزت قيمة ما يستخدمه المشروع من الآلات والمعدات والتجهيزات المنتجة محليا نسبة ٦٠٪ من اجمالي تكلفة الآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة به ولا يدخل في حساب هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني .

ويمنح هذا الاعفاء بناء على طلب يتقدم به صاحب الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ بداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال وفي ضوء تقرير تعده اللجنة التي تشكل لحساب هذه النسبة .

حرية إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج :

لصاحب الشأن الحق في إعادة تصدير ماله المستثمر الى الخارج عند التصرف فيه أو حالة التصفية .

ويتم التحويل بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة وفي ضوء الاجراءات والمستندات التي نظمها اللائحة التنفيذية للقانون وذلك بأعلى سعر صرف معلن في حدود قيمته عند التصفية أو وقت التصرف فيه بحسب الأحوال .

ويعاد تصدير رأس المال المستثمر الى الخارج بذات نِسْبِ العملة الوارد بها .

حرية التصرف في المال المستثمر :

للمستثمر الحق في التصرف في ماله المستثمر كله أو بعضه للغير
بنقد أجنبي حر أو بـمال مصرى محلى بعد اخطار الهيئة عن هذا التصرف .

بالمثل فقد تقرر اصدار موافقة تصدير سنوية للمشروعات تسمح
لها بتصدير انتاجها بحيث تقدم هذه الموافقة المعتمدة الى الجمسارك عند
تصدير كل رسالة دون الرجوع الى الهيئة .

أحقية المشروعات في تمويل وارداتها من موارد السوق المصرفية :

نص القانون على قيام المشروعات الاستثمارية بتمويل ما تستورده
من احتياجات عن طريق حساباتها المفتوحة بالبنوك وفى نفس الوقت فقد
أعطى القانون الحق للمشروعات فى تمويل احتياجاتها المنظورة وغير
المنظورة من موارد السبوق المصرفية الحرة بنفس الشروط والقرارات
المنظمة لتعامل القطاع الخاص من خلال هذه السوق وذلك بعد استنفاد
أرصدة حساباتها بالنقد الأجنبي .

حرية تحويل الأرباح :

للمشروع الحرية الكاملة فى تحويل أرباحه بالكامل أو بعضها الى
الخارج فى حدود الرصيد الدائن بالعملة الأجنبية بحساب أو حسابات
التشغيل للمشروع .

ويتم التحويل باعتماد رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة بأعلى سعر
صرف معلن فى تاريخ التحويل وبعد تقديم المستندات التى نظمتها
اللائحة التنفيذية للقانون .

الشراء من موارد السوق المصرفية ومن أصحاب الحسابات الحرة :

للمشروع الحق فى شراء مبالغ من موارد السوق المصرفية الحرة
طبقا للقواعد التى يضعها وزير الاقتصاد وذلك فى حدود قيمة الأرباح
الموافق على تحويلها الى الخارج .

كما أن للمشروعات الحق أيضا فى شراء العملات الأجنبية من
أصحاب الحسابات الحرة عن طريق البنوك لتوفير احتياجات التشغيل .

حرية المشروعات فى الاستيراد أو التصدير بملاتها أو عن طريق الغير :

أعطى القانون للمشروعات الاستثمارية الحرية فى أن تستورد

احتياجاتها أو تصدر منتجاتها بذاتها أو عن طريق الغير دون حاجة لقيدها
فى سجل المستوردين أو المصدرين .

تسهيل اجراءات الاستيراد والتصدير :

تبسيطا لاجراءات الاستيراد والافراج عن احتياجات المشروعات
واختصارا للوقت فقد اقتصر دور الهيئة على مجرد ختم الفواتير التى تقدم
اليها من المشروعات بما يفيد ضرورة الاحتياجات المطلوب استيرادها
لأغراض الشركة .

١٥ - تسهيل الحصول على الأراضى :

تسهيلا على المستثمرين فى الحصول على الأراضى لاقامة مشروعاتهم ،
فقد أعطى القانون الهيئة حق تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات -
وابرام العقود الخاصة بها - بالنيابة عن الجهات المختصة وفى ضوء ذلك
تتولى الهيئة معاونة المشروعات فى اختيار المواقع المناسبة وتحديد
المساحات من واقع ما يتجمع لديها من خرائط من الجهات المختصة ، كما
تتولى الهيئة ابرام العقود مع المستثمرين نيابة عن هذه الجهات .

١٦ - تسهيل الحصول على التراخيص والموافقات :

أسند القانون للهيئة الحصول من الجهات المختصة بالدولة بالنيابة
عن أصحاب المشروعات على كافة التراخيص اللازمة - وفقا للقوانين
واللوائح - لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات ، وخول القانون للهيئة
أن تنشئ لديها مكاتب تمثل كافة الجهات المختصة بمنح تلك التراخيص .

١٧ - فتح حسابات بالنقد الأجنبى :

أعطى القانون مشروعات الاستثمار حق فتح حساب أو حسابات
بالنقد الأجنبى فى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى استثناء من
القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى .

وقد نظمت اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار فتح هذه الحسابات
ومصادر مواردها وأوجه استخداماتها .

١٨ - الاحتفاظ بحصيلة النقد الأجنبي :

للمشروع الحق في الاحتفاظ بحصيلة مبيعاته وإيراداته من النقد الأجنبي لاستخدامها في تمويل احتياجاته وسداد التزاماته .

١٩ - التمتع بأية تيسيرات نقدية :

أعطى القانون الحق للمشروعات الاستثمارية في التمتع بأية تيسيرات نقدية تصدر عن الجهات المختصة .

مزايا و ضمانات خاصة بمشروعات المناطق الحرة

اختص قانون الاستثمار المشروعات التي تنشأ بنظام المناطق الحرة بمجموعة من المزايا والضمانات الأخرى علاوة على ما تتمتع به من المزايا والضمانات العامة السابق إيضاها .

وتشمل هذه المزايا والضمانات الخاصة ما يلي :

حرية اختيار مجال الاستثمار :

أعطى قانون الاستثمار الحرية الكاملة لراغبي الاستثمار في المناطق الحرة في اختيار مجال الاستثمار ، حيث لم يحدد القانون مجالات محددة للاستثمار فيها .

ويتوقف اختيار مجال الاستثمار على امكانات المستثمر المالية ودراساته للأسواق المحلية والخارجية وقدرته على التصدير .

حرية الاستيراد من السوق المحلية أو من الخارج :

لمشروعات المناطق الحرة الحق في استيراد احتياجاتها من السلع والبضائع ومستلزمات الانتاج من السوق المحلية ومن الخارج .

ولا تخضع واردات مشروعات المناطق الحرة للقواعد الاستيرادية المعمول بها داخل البلاد .

عدم الخضوع لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد :

نصت المادة ٢٨ من القانون على عدم خضوع العمليات التي تتم في المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد المعمول بها في مصر .

معاملة السلع والبضائع المصدرة لمشروعات المناطق الحرة معاملة مثيلتها المصدرة للخارج :

ويتعين على المصدرين من السوق المحلية الى مشروعات المناطق الحرة استيفاء الاجراءات التصديرية والنقدية المعمول بها بالنسبة لهذه الصادرات فى تاريخ تقديم البيان الجمركى .

الاعفاءات

لمشروعات المناطق الحرة

اعفاء الواردات والصادرات من والى الخارج من الضرائب الجمركية :

نص القانون على أنه لا تخضع البضائع التى تصدرها مشروعات المناطق الحرة الى خارج البلاد أو تستوردها من الخارج للضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم .

اعفاء الأصول الرأسمالية من الضرائب الجمركية :

أعفى القانون واردات المشروعات من الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمنشآت داخل المناطق الحرة - عدا سيارات الركوب - من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم .

عدم خضوع المشروعات وأرباحها لقوانين الضرائب والرسوم فى مصر :

نص قانون الاستثمار صراحة فى المادة ٣٧ على أنه لا تخضع المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة والأرباح التى توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر .

عدم خضوع الأموال المستثمرة لضريبة الأيلولة :

نصت المادة ٣٧ من القانون على أنه لا تخضع الأموال المستثمرة فى المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة لضريبة الأيلولة المعمول بها فى مصر .

اعفاء ما يؤدي للعاملين غير المصريين من ضريبة الدخل :

أعفى القانون من الضريبة العامة على الدخل المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل على الأجور والمرتبات والمكافآت وما فى حكمها التى تؤديها المشروعات للعاملين بها من غير المصريين اذا لم تجاوز مدة عملهم فى مصر سنة متصلة .

مزايا أخرى لمشروعات الاستثمار الداخلى والمناطق الحرة على حد سواء :

وتتضمن المزايا والضمانات التى تتمتع بهسا كافة المشروعات الاستثمارية التى تنشأ فى اطار قانون الاستثمار سواء آكانت بنظام الاستثمار الداخلى أو بنظام المناطق الحرة .

وتشمل هذه المزايا والضمانات :

حرية الانفراد أو المشاركة فى اقامة المشروعات الاستثمارية :

ترك القانون الحرية لرأس المال الخاص أيا كانت جنسيته - مصرى أو عربى أو أجنبى - أن ينفرد أو يشارك بالاستثمار فى أى وجه من أوجه الاستثمار التى تضمنها القانون .

اعتبار مشروعات الاستثمار من مشروعات القطاع الخاص :

اعتبر قانون الاستثمار المشروعات التى تنشأ فى اطاره من مشروعات القطاع الخاص وذلك أيا كان شكلها القانونى أو الطبيعة القانونية للأموال المصرية المستمرة فيها .

ومؤدى ذلك ألا تسرى على هذه المشروعات القوانين واللوائح الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

عدم التفرقة بين المشروعات فى التمتع بمزايا القانون :

فقانون الاستثمار قانون حضارى يركز على أولوية النشاط الاقتصادى وأهمية المشروع دون التمييز بين جنسية وأخرى .

حيث نص قانون الاستثمار على تمتع جميع المشروعات التى تنشأ فى اطاره بالمزايا والاعفاءات المنصوص عليها فى هذا القانون وذلك أيا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم .

حق تملك الأراضى والعقارات :

أعطى قانون الاستثمار لجميع المشروعات التى تنشأ فى إطاره -
أيا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم - الحق فى تملك الأراضى
والعقارات اللازمة لاقامتها أو التوسع فيها بموافقة مجلس ادارة الهيئة .

حرية التشغيل لحساب الغير ولدى الغير :

تقديرًا لأهمية الاستخدام الكامل للطاقت المتاحة فى المشروعات
الاستثمارية وما يحققه ذلك من زيادة فى الانتاج القومى . ومساهمة فى
تشغيل الطاقة الفائضة فى بعض المشروعات ، فقد نص قانون الاستثمار
صراحة على حرية مشروعات المناطق الحرة فى القيام بالتشغيل لحساب
الغير والتشغيل لدى الغير وسمح بهذا لمشروعات الاستثمار الداخلى
بموافقة الهيئة .

حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد الأرباح :

أعطى القانون لمشروعات الاستثمار الحرية فى تحديد أسعار بيع
منتجاتها وتحديد نسب أرباحها حيث نص القانون صراحة على أنه لا تخضع
منتجات المشروعات للتسعير الجبرى وتحديد نسب أو هوامش الأرباح .

توفير الضمانات للمشروعات وأموالها :

تضمنت المادة ٨ من قانون الاستثمار الضمانات الكفيلة بتأمين
الاستثمار الخاص فى مصر وتوفير المناخ المناسب له وتشمل :
- ضمانات للمشروعات الاستثمارية ، تتمثل فى عدم جواز التأميم
أو المصادرة .

- ضمانات لأموال المشروعات ، تتمثل فى عدم جواز الحجز
أو الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها .
عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات الا للمنفعة العامة :

كفل القانون الحماية للمشروعات من اجراءات نزع ملكية عقاراتها
كلها أو بعضها حيث اشترط :

- أن يكون الغرض الأساسى لنزع الملكية هو المنفعة العامة .
- أن يتم نزع ملكية العقار مقابل تعويض عادل يقدر على أساس
القيمة السوقية .

عدم دفع الدعاوى العمومية على المشروعات الا بعد أخذ رأى الهيئة :

نص القانون على عدم رفع الدعوى العمومية فى المخالفات التى يرتكبها أحد المشروعات لقوانين الجمارك والنقد الأجنبى وضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل الا بعد أخذ رأى هيئة الاستثمار .

الفرع الثانى

قانون المجتمعات

العمرانية الجديدة

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وازدياد تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية على مصر ومع الزيادة السكانية المتصاعدة ، كان لزاما على الدولة أن تفكر بجدية فى اقامة مشروعات جديدة وخلق مجتمعات عمرانية جديدة تستوعب عمالة فائضة بسوق العمل ويتم فيها ضخ أموال الاستثمارات القادمة الى مصر . وأيضا للمساعدة فى إعادة هيكلة السكان فى بناء وعدم تركيزهم فى منطقة الدلتا وحدها . وكان هذا الطموح بحاجة الى تشريع يضعه فى قوالب قانونية محددة وواضحة لتيسير اقامة هذه المجتمعات العمرانية وتيسير الاستثمار بها .

— وقد بينت المذكرة الايضاحية للقانون الأسباب التى دعت الى اصداره حيث ربطت تلك المذكرة بين الرغبة فى اقامة مجتمعات عمرانية جديدة يجب انشاؤها وبين المشكلة السكانية مؤكدة أنه يوجد فراغ شديد فيما يختص بهذه المجتمعات . وأنه أمام تفاقم المشكلة السكانية اقيمت عدة مؤسسات عمرانية بصورة عشوائية حول المدن القائمة مما اثر على كفاءة الخدمات .

— وأشار المذكرة الى أن المساحة الاجمالية تبلغ مليون ك . م ولا تزيد المساحة المعمورة عن ٤٠ ألف ك . م منها ٢٦ ألف ك . م مسطح رزاعى .

— وبذلك كان هذا القانون فتحا جديدا فى مجال إعادة هيكلة السكان فى مصر وبحث العمران فى أرجاء البلاد .

— وسوف نتناول فيما يلى :

١ - بعض الأحكام التي ورد بقانون المجتمعات العمرانية الجديدة في تعريف المجتمعات العمرانية الجديدة :

- عرف القانون المجتمعات العمرانية الجديدة بأنها كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلف مراكز حضارية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي « الصناعي - الزراعي - التجاري وغير ذلك من الأغراض » . بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق اعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة .

٢ - في التخطيط واختيار المواقع للمجتمعات العمرانية الجديدة :

- تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة اختيار المواقع اللازمة لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة واعداد التخطيط العام والتفصيلي وذلك طبقا للخطة العامة للدولة . ويتم الاختيار والاعداد بمعرفة الهيئة أو بواسطة الأجهزة التابعة أو عن طريق التعاقد مع الأشخاص والشركات وبيوت الخبرة والهيئات المحلية والأجنبية - وتخصص مسافة من الأرض لا تزيد على خمسة كيلو مترات حول المجتمع العمراني الجديد من جميع الجهات تحدها الهيئة يحظره التصرف فيها بأي وجه من الوجوه أو استغلالها أو استعمالها أو ادخالها في تقسيم أو اقامة أية منشآت أو مشروعات أو أبنية عليها بأي شكل من الأشكال الا بموافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

- كما تخصص مسافة من الأرض مقدارها مائة متر على جانبي ويطوق الطرق العامة الموصلة الى هذه المجتمعات الجديدة تخضع لذات القيود المتقدم .

- ويصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء بتخصيص الأراضي المملوكة للدولة والتي يقع عليها الاختيار لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والطرق الموصلة اليها بغير مقابل ويكون القرار ملزما لجميع الوزارات والجهات والهيئات والأجهزة المعنية باملاك الدولة على اختلاف أنواعها وتعتبر هذه الأراضي من أراضي البناء وكذا الأغراض الأخرى التي يقوم عليها المجتمع العمراني .

٣ - التيسيرات والاعفاءات الممنوحة لمشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة :

- للهيئة في حدود موازنتها المعتمدة ان تستورد بذاتها أو عن طريق الغير دون ترخيص ما تحتاج اليه من المستلزمات والمهمات والمواد والآلات والأدوات والأجهزة والمعدات وقطع الغيار ووسائل النقل والانتقال التي تتناسب وطبيعة العمل في مواقع الهيئة وغيرها من المواد اللازمة لتنفيذ أغراضها وذلك طبقا للقواعد التي تحددها لوائحها الداخلية .

- كما تعفى الهيئة والأفراد والشركات والجهات المتعاقدة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعلقة بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

- كما تعفى من جميع الضرائب والرسوم والفوائد المستحقة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للهيئة لتمويل المشروعات المتعلقة بهذه المجتمعات .

- وتطبق الأحكام الواردة بكل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتها على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذاً لمشروعات هذه المجتمعات ويجوز للأجانب من العاملين تحويل حصة لا تتجاوز ٥٠٪ من مرتباتهم ومكافآتهم التي يحصلون عليها بالنقد الأجنبي الى الخارج .

- مع عدم الاخلال بقانون الاستثمار . « يراجع ما سبق عرضه من مزايا واعفاءات أوردها قانون الاستثمار » .

- كذلك يسرى في شأن قواعد وأحكام إعادة تصدير المال المستثمر في مشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة الى الخارج أو التصرف فيه وتحويل صافي عائدته الى الخارج ذات القواعد والأحكام الواردة بقانون الاستثمار والسابق الإشارة اليها .

ثانيا

أهم المجتمعات العمرانية التي أنشئت

أو بسبيلها الى الانشاء وما تم بها

١ - مدينة العاشر من رمضان :

- مد شبكات مياه بطول ٧١ر٨ كيلو متر وصرف صحي بطول ٥٧ كيلو ورصف ٦١ كيلو مترا من الطرق ، وذلك بالمجاورات والمناطق الصناعية ، والانتهاه من تنفيذ خزائين أرضيين .

- مد شبكات وخطوط كهرباء (جهد متوسط ومنخفض) بطول ٤٢٣ كيلو مترا وتشغيل محطة محولات ١١/٦٦ ك . ف ب شرق المدينة وتغذية المحطة الرئيسية (١١/١١/٢٢٠ ك . ف) من محطة أبو سلطان بطول ٨٣ كيلو مترا .

- الانتهاء من تنفيذ مدرستين (تعليم أساسي وثانوي) وعدد ٧ أسواق تجارية .

- بلغ عدد المصانع المنتجة بالمدينة ٢٨٥ مصنعا منها ١١٥ مصنعا دخلت الانتاج خلال السنوات الثلاث الأولى (٨٧ ، ٨٨ ، ١٩٨٩) من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) .

بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة بالمدينة نحو ١١ر٢ ألف وحدة منها ١٥ر٦ ألف وحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من نفس الخطة .

- مدينة ١٥ مايو :

- مد ٥١ر٥ كيلو مترا من شبكات المياه و ٢٨ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحي ورصف ٤٧ كيلو مترا من الطرق .

- مد ١٦٣ كيلو مترا من شبكات وكابلات ضغط منخفض ومتوسط.
- انشاء أربع مدارس تعليم أساسي ومدرسة إعدادية ومدرسة ثانوية وأربع أسواق تجارية .

- بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة ١٥٦ ألف وحدة منها ١١٣ ألف وحدة منفذة خلال السنوات الثلاث الأولى (٨٧ ، ٨٨ ، ١٩٨٩) .

١ - مدينة السادات :

- تنفيذ ٦٦ كيلو مترا من شبكات المياه ومد ٤٦ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحي ورصف نحو ٥٧ كيلو مترا من الطرق بالمناطق السكنية والصناعية .

- تم انشاء مدرستين للتعليم الأساسي ومدرستي ثانوي (عام وتجاري) ومركز رعاية صحية ووحدة اجتماعية ومركز لرعاية الشباب ومركز ثقافي وسوقين تجاريتين .

- بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة ٣١ آلاف وحدة ، منها ألف وحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة .

- بلغ عدد المصانع المنتجة ٦٧ مصنعا .

٤ - مدينة ٦ أكتوبر :

- تم تنفيذ محطة تنقية المياه وتم افتتاح مشروع تغذية المدينة من مياه النيل جزئيا ، وتم الانتهاء من تنفيذ محطتي رفع .

- تم الانتهاء من مبنى السنترال والانتهاء من تنفيذ محطة محولات ٢٢٠ .

- تنفيذ ٦٧١ كيلو مترا من شبكات المياه و ٥٠ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحي وخطوط الانحدار ونحو ٤٧ كيلو مترا من شبكات الاتصالات للسنترال .

- رصف ٩٧ كيلو مترا من الطرق ومد نحو ٣٠٠ كيلو متر من شبكات الكهرباء .

- تنفيذ أربع مدارس تعليم أساسي ، ومدرسة ثانوية و ٥ دور حضانة وثلاث أسواق تجارية ومركزين صحيين ومركزين ثقافيين .

– بلغ عدد الوحدات السكنية نحو ٧٨٧ آلاف وحدة منها ٢٦٠٠ وحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة .

– بلغ عدد المصانع المنتجة ١٣٩ مصنعا ، منها ٣٣ مصنعا دخلت مرحلة الانتاج خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة .

٥ – مدينة برج العرب :

– مد ٥٧ كيلو مترا من شبكات المياه و ٣٠ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحي و ١٢ كيلو مترا من شبكات الاتصال للسنترال .

– رصف ٥٣ كيلو مترا من الطرق ومد ١٥٥ كيلو مترا من شبكات الكهرباء .

– تم انشاء مدرسة ثانوية ومدرسة تعليم أساسى ودار حضانة ومركز صحى وسوق تجارية .

– بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة ١٨٧ ألف وحدة منها ١٢٠٠ وحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة .

٦ – مدينة الصالحية :

– مد ٤٥ كيلو مترا من شبكات المياه و ٣٥ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحي و ٢٤ كيلو مترا من شبكات الاتصال ورصف ٦٨٥ كيلو متر من الطرق .

– تنفيذ ١٣٠ كيلو مترا من شبكات وخطوط الكهرباء .

– تم انشاء مدرسة ثانوية صناعية ، وسوق تجارية .

– بلغ عدد المصانع المنتجة ١٦ مصنعا منها ٩ مصانع دخلت الانتاج خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة .

٧ – مدينة دمياط الجديدة :

– تم تنفيذ ٧٦ كيلو مترا من شبكات المياه و ٢٤ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحي ورصف ٣٨ كيلو مترا من الطرق ، مع الانتهاء من تنفيذ محطة رفع وتنفيذ محطة معالجة مياه الصرف .

– مد ٧٥ كيلو مترا من شبكات وكابلات كهربائية .

– تم انشاء مدرستى تعليم أساسى ومركز طبى ، ووحدة اسعاف وسوقين تجاريتين .

– بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة ألف وحدة •

٨ – مدينة بنى سويف الجديدة :

– تم تنفيذ ٣٣ كيلو مترا من شبكات المياه و ١٥ر٩ كيلو متر من شبكات الصرف الصحى ورصف ١٧ كيلو من الطرق •

– تم مد ١٨ كيلو مترا من شبكات وخطوط الكهرباء •

– تم انشاء ١٥٠ وحدة سكنية •

٩ – مدينة المنيا الجديدة :

– تنفيذ ١٤ر٢ كيلو متر من شبكات المياه ١١ر٥ كيلو متر من شبكات الصرف الصحى ورصف نحو ٦ كيلو مترات من الطرق •

– مد ٣٠ كيلو مترا من شبكات وكابلات الكهرباء •

١٠ – مدينة العبور :

– مد ٣٨ كيلو مترا من شبكات المياه و ٢٥ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحى ورصف ١٠ كيلو مترات من الطرق •

– مد ٣٠ كيلو مترا من كابلات الكهرباء •

– تم انشاء ٢٤٠ وحدة سكنية •

١١ – مدينة بدر :

– تم تنفيذ ١٥ كيلو مترا من شبكات المياه و ٢٦ر٢ كيلو متر من شبكات الصرف الصحى ورصف نحو ٨ كيلو مترات من الطرق •

– مد ١٨ر٧ كيلو متر من شبكات وخطوط الكهرباء •

– تم انشاء ٦٧٢ وحدة سكنية •

الفرع الثالث

قانون قطاع الأعمال العام

صدر قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣/١٩٩١ بعد فترة جاوزت ثمانى السنوات على صدور القانون ١٩٨٣/٩٧ بشأن هيئات وشركات القطاع العام ، وكانت عملية الرصد المستمر عند تطبيق القانون ١٩٨٣/٩٧ بحيث كانت الرؤية أن هذا القطاع بحاجة دائمة الى العناية به باعتباره يمثل القدرات الاقتصادية للشعب وباعتبار أن أمواله هي فى النهاية مملوكة للشعب لذلك وبعد طول دراسة صدر القانون ٢٠٣/١٩٩١ وبه السمات الآتية :

١ - يهدف القانون الى الفصل الحقيقى بين الملكية والادارة فالملكية للشعب والادارة لمجموعة من الخبراء الذين لهم رصيد حقيقى من المعرفة والدراية الاقتصادية والفنية والقانونية ، ويمثل صاحب المال الجمعية العمومية وهى تتكون أيضا من مجموعة من الخبراء الكبار ولهم محاسبة مجالس الادارة عن أعمالهم .

٢ - تقسيم القطاع الى شركات قابضة تكون مالكة لمجموعة تابعة لها من الشركات وفق نظام تكاملى يسمح باستمرار تصحيح أوضاع وهيكل هذه الشركات .

٣ - زيادة مساحة الملكية الخاصة والوطنية بالذات فى هذه الشركات عن طريق :

(أ) سريان قانون شركات المساهمة ١٥٩/١٩٨١ على شركات قطاع الأعمال العام وتقسيم رأسمالها الى أسهم قابلة للتداول بالبورصة . الى جانب قانون قطاع الأعمال العامة رقم ٢٠٣/١٩٩١ .

(ب) اصدار قانون سوق رأس المال رقم ٩٥/١٩٩٢ وهو القانون الذى يسمح بتكوين اتحاد للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام لتملك أسهم هذه الشركات وتنشيط سوق الأوراق المالية فى مصر وبذلك يسمح بسرعة تداول وارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات وأيضا يؤدى الى المحافظة على القيمة الحقيقية لأموال هذه الشركات باعتبارها أموالا مملوكة للشعب . وأيضا يزيد من مساحة مساهمة المواطنين فى تملكها وادارتها وأخيرا تدفع عن الدولة عناء الادارة فى هذه الشركات ويوفر سيولة مالية تساهم فى تصحيح أوضاعها .

قانون قطاع الأعمال العام

وضمانات العاملين به

وضع القانون ١٩٩١/٢٠٣ بشأن قطاع الأعمال العامة مجموعة من الضمانات للعاملين به ومن هذه الضمانات :

- ١ - التزام نظام الأجور بالحد الأدنى المقرر قانونا .
- ٢ - ربط نظام الأجور والحوافز والبدلات والمكافآت ومساثر التعويضات والمزايا المالية للعاملين في ضوء ما تحققه الشركة من انتاج أو رقم أعمال وما تحققه من أرباح .
- ٣ - خضوع الجزاءات التأديبية للعاملين بالشركات القابضة لرقابة القضاء التأديبي بمجلس الدولة .
- ٤ - خضوع العاملين بالشركات التابعة للنظام التأديبي والضمانات القانونية الواردة في القانون ١٩٨١/١٣٧ بشأن قانون العمل .
- ٥ - وضع ضمانات قانونية لطرق إنهاء خدمة العامل وحصر حالات إنهاء الخدمة قانونا .

ضمانات حماية المال المملوك للشركات القابضة والتابعة :

وضع قانون قطاع الأعمال مجموعة من الضمانات لأموال الشركات ومن هذه الضمانات :

- ١ - خضوع شركات قطاع الأعمال العام للرقابة المالية للجهاز المركزي للحسابات .
- ٢ - اعتبار القانون أموال هذه الشركات في حكم المال العام وفقا للمادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات وبذلك تصبح أموال هذه الشركة متمتعة بالضمانات الجنائية التي يوفرها قانون العقوبات .
- ٣ - نص القانون على ضرورة أن تتضمن اللوائح والنظم الإدارية والمالية للشركة الصلاحيات والضمانات الكافية للقائمين بأعمال المراقبة أو المراجعة الداخلية أو الخارجية وأن تتضمن تنظيم إجراءات الجرد المفاجيء .

المبحث الثانى

التصدير (١)

كان ولا يزال من آثار حرب أكتوبر العظيمة والسياسة الخارجية المصرية الحكيمة أن صبحت أسواق العالم مفتوحة أمام المنتج الوطنى ، وكان من نتائج دعم الانتاج الوطنى كما وكيفا أن زادت فرص منافسة الدولة وأصبح موقفنا طيبا فى أسواق العالم . ولعل الرصد لحركة الصادرات المصرية فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات يفصح عن هذه الحقيقة ، اذ ارتفعت كمية الصادرات الفعلية من السلع تامة الصنع من ٥٢٨ ألف طن عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٧٩٧ر٨ ألف طن عام ١٩٩٠/٨٩ بنسبة ٥١٪ كما زادت المتحصلات من الصادرات السلعية بخلاف البترول والقطن من ١٣٥٧ مليون دولار عام ١٩٨٨/١٩٨٧ الى ١٨٠٨ر٩ مليون دولار عام ١٩٩٠/٨٩ كما زاد نصيب القطاع الخاص من جملة المتحصلات من الصادرات السلعية على ٣٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٣٠٪ عام ١٩٨٨/٨٧ . وبلغت قيمة صادرات قطاع البترول عام ١٩٩٠/٨٩ ، ١٦٤٨ مليون دولار .

– وبلغ ما آل الى الخزينة العامة من قطاع البترول والثروة المعدنية مبلغ ٢٣٣١ مليون جنيه منها ١٥٢٩ مليون جنيه تم سدادهما فى صورة ضرائب ورسوم وسندات خاصة .

– كما انخفض العجز التجارى والتحويلات مع العالم الخارجى الى نحو ١ر٢ مليار دولار عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل عجز قدره ١ر٦ مليار دولار عام ١٩٨٩/٨٨ أى بنسبة ٣٣ر٣٪ .

– وبلغت جملة الصادرات المصرية لعام ٨٩ نحو ٧٣٤ر٧٢٦ر٠٠٠ جنيه .

(١) يراجع مصر حقائق وأرقام الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩١ .

– وقد تم اتخاذ عدة اجراءات لتحسين التجارة الخارجية لمصر منها •

١ – تشجيع اقامة الصناعات الموجهة للتصدير :-

وفى هذا الصدد حصل البنك المصرى لتنمية الصادرات على ثلاثة قروض ميسرة من الحكومة بلغت جملتها ٩٠ مليون جنيه لتمويل الصناعات التصديرية بفائدة لا تتعدى ٩٪ سنويا ، كما تم الاتفاق على أن يقوم البنك المصرى لتنمية الصادرات بدور الوسيط بين المستثمر المصرى الراغب فى اقامة صناعة مشتركة مع مستثمر أجنبى •

٢ – العمل على تطوير الانتاج ليتلاءم مع احتياجات الأسواق العالمية :

فمثلا تم انشاء المجلس السبعى للحصول البرتقال عام ١٩٨٧ لىتم فيه الجمع بين المنتج والمصدر والأجهزة المختصة والتسويق والتعبئة والتنسيق بينهم •

٣ – عقد الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بفرض تيسير دخول الصادرات المصرية للأسواق الخارجية •

ومن أهم هذه الاتفاقيات الاتفاقية المعقودة مع السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٨ حيث أصبح تصدير الصادرات المصرية الصناعية الى هذه المجموعة يتم دون دفع أية رسوم جمركية ودون أية قيود كمية فيما عدا سلعتين على وجه التحديد وهما غزل القطن والمنسوجات القطنية وملابس الأسرة بالنسبة للمملكة المتحدة • كما تتمتع السلع الزراعية المصرية ببعض المزايا التفصيلية عند دخولها الى هذه السوق فى مواسم محددة وتخفيضات جمركية متدرجة •

٤ – تقليل الاعتماد على الخارج فى توفير مستلزمات الانتاج والمعدات الرأسمالية ومعالجة القصور فى ذلك بربط خطط التصنيع بالخامات المتاحة محليا وتشجيع القطاعين العام والخاص على انتاج مستلزمات الانتاج والتوسع فى تصنيع أدوات الانتاج من آلات ومعدات وتجهيزات محليا والعمل المستمر على رفع نوعيتها وكفاءتها من خلال انشاء مراكز التصميمات الهندسية المتطورة ودعم القائم منها •

٥ – الربط بين الاستيراد والتصدير :

عن طريق التوسع فى نظام الصفقات التكافؤية والتي وصلت ٦٨

صفقة منها ٣ مليارات دولار حتى نهاية ١٩٨٨ وسمح نفس الاطار للقطاع الخاص بعقد صفقات متكافئة منفردا .

٦ - استخدام التعريفة الجمركية كوسيلة لترشيد الواردات حيث تزيد علي السلع النهائية الصنع وتنخفض علي مستلزمات الانتاج والسلع الإستثمارية والاستهلاكية الأساسية مع مراعاة اجراءات الحماية اللازمة بالنسبة للانتاج المحلي من المنتجات المشابهة .

٧ - زيادة اقامة المعارض المصرية بالخارج .

٨ - دعم مؤسسات التجارة عن طريق رفع كفاءتها ودعم مكاتب التمثيل التجاري - واعادة النظر في توزيعها الجغرافي لتنشيط قيامها بمسئوليتها بالتعاون مع مؤسسات التجارة الخارجية وشركاتها .

المبحث الثالث

التنمية البشرية في مصر

فتحت حرب أكتوبر بآثارها العظيمة الباب واسعا أمام الشعام مصر حضاريا بالعالم الخارجى لأسسما العالم المتقدم ؛ وكان من نتائج ذلك التعاون فى مجال العلم والتكنولوجيا • وحرصت مصر على استيعاب التقدم التكنولوجى وتوظيفه لخدمة التنمية فى مصر • ولأن الإنسان المصرى هو الذى أنجز اعجاز النصر فى أكتوبر وهو صاحب الرؤية الحضارية فكان الرأى ثم الارادة لتنمية الإنسان المصرى أو ما يطلق عليه اسم التنمية البشرية باعتبارها المدخل الطبيعى للتنمية الشاملة فى مصر ؛ خاصة وأن حظ مصر من الموارد الطبيعية ضئيل ، لذا صارت القوة الحقيقية لمصر تكمن فى الإنسان المصرى مما دفع الدولة الى تنميته والارتقاء بمهاراته وثقافته • وسوف نتولى ونحن بصدد دراسة التنمية البشرية فى مصر العرض لعدة جوانب منها : الأول التنمية البشرية والتشغيل ، والثانى التنمية البشرية والنمو الاقتصادى المصرى ، والثالث عن التنمية البشرية والأمن الغذائى وأخيرا التنمية البشرية والتنمية المتواصلة فى مصر •

المطلب الأول

التنمية البشرية والتشغيل فى مصر

يقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ : يعتبر العمل جزءا من منهج التنمية البشرية ، فضلا عن كونه عنصرا أساسيا للتنمية البشرية ذاتها فالناس يحتاجون الى الوظائف لسببين رئيسيين : أولا : كمصدر للدخل - وثانيا : لما يكتسبه المرء من الاعتراف بقيمته عندما يكون له عمل وسيسعد الناس لو أمكن الحصول على دخل بطرق أخرى .

- ويعتبر حق المواطن فى الحصول على عمل مناسب أحد الحقوق الدستورية التى تضمنها دستور ١٩٧١ . غير أن هذا الحق وإن كان من الناحية الشكلية والوجدانية قبل ١٩٧٣ موضع تنفيذ إلا أنه خلق ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة ، نظرا لتضخم دواوين الوظيفة بموظفين فوق طاقة حاجة العمل . الى جانب انكماش عمليات التنمية . وتضاؤل وانحسار دور القطاع الخاص وهيمنة الدولة على عمليات ووسائل الانتاج الرئيسية ورأس المال . وبعد حرب أكتوبر والانفتاح الاقتصادى والسياسى على العالم أصبح من الضرورى فى اطار التأثير والتأثر وعمليات نقل التكنولوجيا وتحديث الأداء العام والارتفاع بمستوى العاملين فكريا وعمليا وهو نوع من التنمية البشرية وبذلك صار من الحتمى وجود رابطة بين التنمية البشرية للموظف العام وتواجد فرص للعمل . اذ التقدم التكنولوجى وثورة الاتصال وزيادة اسهامات التجارة الدولية فى التنمية فرض ضرورة توافر الارتقاء الثقافى والعلمى بالعامل حتى يستطيع أن يتوافق ويتباين ويتفاهم مع هذا التقدم وأيضا لامكانية ملء الفراغ فى المساحة التنموية الهائلة التى نجمت عن مناخ النصر فى أكتوبر واقبال رأس المال العربى والأجنبى والوطنى على الاستثمار فى مصر . ويمكن تلمس بعض المحددات التى نستطيع بها دفع عملية التشغيل باستخدام التنمية البشرية :

١ - يستلزم رفع مستوى استخدام العمالة ألا تكون هناك بطالة أو يظل مستواها منخفضا بقدر الامكان ، ولا شك أن زيادة معدل النمو الاقتصادى نتيجة لتحقيق مستويات تنمية بشرية أفضل سوف تساعد على ذلك .

٢ - يجب أن تكون هناك درجة عالية من التأمين للوظيفة ويتحقق ذلك بخفض البطالة وارتفاع معدلات وتيسير الحصول على وظيفة بديلة . ومن ثم يجب تخفيض نسبة من يعانون من البطالة طويلة الأجل ورأى البقاء دون عمل لأكثر من سنة ، أما بالنسبة لمن هم فى حالة بطالة مؤقتة فإن المجتمع ينبغي أن يتجه الى تهيئة فرص إعادة التأهيل المهنى وبهذا تصبح البطالة الى حد كبير من النوع الجزئى وليس الهيكلى .

٣ - هناك مساحة لرفع معدلات المساهمة فى القوة العاملة سيما النساء اللاتى يجب تشجيعهن وذلك بتنميتها بشريا بصورة جيدة حتى يمكن دفعهن الى المساهمة فى قوة العمل .

٤ - هناك ارتباط بين الاعتراف بالوظيفة وتقدير قيمتها وبين ارتفاع مستوى الانتاجية ؛ فالثابت فى مصر أن مستوى انتاجية القطاعات الزراعية والصناعية أكثر ارتفاعا منها فى القطاعات الخدمية وهو أمر يمكن تفهمه على أساس أن قطاعات الزراعة والصناعة بحاجة الى مستوى عال من التنمية البشرية وهو الأمر الذى يعكس ارتباطا وثيقا بين البنية الاقتصادية فى المجال الصناعى والزراعى وبين التشغيل بها .

ويمكن من خلال الرصد لحركة التنمية فى مصر وعلاقتها بالتشغيل تلمس بعض الايجابية الحاكمة للسياسة العامة والتي نرى من خلالها امكانية لاستيعاب فرص التشغيل والاستثمار وزيادة مساحتها فى مصر ومن هذه :

١ - الاهتمام بالتعليم المهنى سواء المتوسط أو الجامعى واقامة علاقة جيدة بينه وبين التدريب ، وهذه العلاقة تتم من خلال الربط بين المؤسسات التعليمية سيما المهنية وبين المؤسسات الاقتصادية فالطالب يتلقى تعليما نظريا فى المعهد العلمى ثم يتقل بالتدريب فى البيئة والمؤسسة والاقتصادية . وهو ما يبشر بمستقبل جيد فى هذا الصدد ونأمل أن نصل بالتعليم المهنى المصرى فى اطار التنمية البشرية الى اعتباره جزءا من البيئة الاقتصادية الكلية .

٢ - الصندوق الاجتماعى للتنمية وما يؤديه من دور مهم فى الارتقاء بالتنمية البشرية للعاطلين من الشباب أو أبناء الريف والاهتمام بالتدريب التحويلي ومحاولة الارتقاء بمستوى أدائهم ليتسق مع معطى البيئة الاقتصادية بتطورها العلمى وعلاقتها بالسوق الاقتصادية الدولية .

ونعتقد أن السياسة العامة للدولة فى صدد التنمية البشرية يمكن أن تؤدي الى استراتيجية لمكافحة البطالة فى مصر من خلال التنمية البشرية المتكاملة ونتصور أن حدود هذه الاستراتيجية يمكن وضعها على النحو الآتى :

من حيث الجهات والاختصاصات :

١ - بالنسبة للقطاع الحكومى ويمكن تقسيمه الى القطاعات الآتية :
(أ) قطاع وزارات السيادة .

ويضم هذا القطاع وزارات الخارجية والدفاع والعدل ويمكن تلمس مجهودات هذه الوزارات من خلال :

١ - وزارة الخارجية :

ويمكنها من خلال دبلوماسية التنمية التى تنهجها بنجاح أن تؤدي دورا مهما فى فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات المصرية وزيادة فرص التصدير . كما يمكنها زيادة مساهمة الدول الغنية فى مجالات دعمها للاقتصاد المصرى سواء من خلال القروض الميسرة منخفضة الفائدة . أو من خلال المنح أو نقل التكنولوجيا . ونعتقد جازمين أن وزارة الخارجية ساعية فى هذا الجهد بكفاءة تحسب لها وليست بغريبة عليها .

٢ - وزارة الدفاع :

ويكفينا الإشارة بدورها المهم فى التنمية البشرية للمجندين ومحو أميتهم ورفع كفاءتهم المهنية ونستطيع القول ان دور وزارة الدفاع يعد مصدر اعتزاز شديد لكونه ذا بعد تأثيرى وحاسم فى التقليل من مساحة البطالة ورفع معدلات التنمية البشرية . وباستطاعة الوزارة بثاقب نظرها أن تطور من أدائها الرائع وتزيد من مساحة اسهاماتها الجليلة .

٣ - وزارة العدل :

ونعتقد أن دورها جوهرى صيما فى مجال تنقية نظامنا القانونى من التشريعات المانعة من فرض انطلاق التنمية البشرية والنهوض بالتشريعات القائمة بالتعديل والحذف والاضافة لاستبعاد النصوص المانعة أو المعوقة

لزيادة مساحة التشغيل المبني على الارتقاء بالمستوى المهني والتدريب والتثقيف وهو أمر تستطيع وزارة العدل القيام به بما لديها من امكانيات وخبرات رائدة في المجال التشريعي وذلك بالتعاون مع السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص في سن القوانين .

القطاع الخدمي :

ويضم وزارات : التعليم والصحة والقوى العاملة والتشغيل والشئون الاجتماعية والتأمينات . ونعتقد أن هذه الوزارات في سياق السياسة العامة للدولة تستوعب ما هو مطلوب منها في اطار التنظيم الاداري للدولة . غير أننا نعتقد أنه بإمكان القطاع الخدمي في مجال التعليم اضافة الكثير من الفرص الجيدة لتشجيع الاستثمار ورفع معدلات التنمية البشرية . اذا ما اعتمدت السياسة التعليمية على مبادئ تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية لكل المناطق والأقاليم في مصر بمعنى أن ترتبط سياسة التعليم عموما والجامعي خصوصا بهيكل التوزيع السكاني . ونشير هنا الى أنه سيكون مفيدا للغاية اذا رأت الوزارة ان انشاء الكليات والمعاهد ذات الكثافة الطلابية الشديدة في المناطق والمحافظات ذات الكثافة السكانية المحدودة مثل الوادي الجديد وسيناء ، ففي هذه الحالة وعندما تصبح الكليات ذات الكثافة موجودة في المناطق النائية ونادرة السكان سيحدث تلقائيا ومع الوقت اعادة هيكلة وتوزيع السكان في مصر ، ولا تصبح دلتا النيل موطننا لأكثر من ٩٠٪ من عدد السكان وفي الوقت نفسه سيؤدي هذا الوضع الى رفع القيمة الرأس مالية للمناطق التي ستقام بها تلك الكليات أو تنقل اليها الأمر الذي يجعلها من الناحية الاقتصادية مرتفعة القيمة الاستثمارية وستصبح مثارا للجذب الاستثماري . وبالتالي ستوفر العديد من الفرص للعمالة العاطلة . ويزيد عموما من امكانيات التنمية الشاملة لهذه المناطق . ونزعم أن هذا الطرح تكاليفه بسيطة اذا ما قورنت بما تؤتية من آثار في مجال اعادة توزيع واعادة هيكلة السكان في مصر على المستوى الاستراتيجي خاصة وان التعليم الجامعي في مصر مرتبط بالبعد السيكولوجي للمواطن المصري وسيؤدي انتقال الطالب الى المناطق النائية للاقامة بها بفرض التعليم خيارا لا مفر منه وسيلقى قبولا عند المواطنين .

وأخيرا هذه الهيكلة للسكان باستخدام التعليم الجامعي وسيلة لا جبر فيها ولا اكراه وخاصة لتنمية المجتمع ودعم المستقبل .

٢ - القطاع غير الحكومي :

ويشمل هذا القطاع : القطاع الخاص والاستثماري والقطاع التعاوني والقطاع الأهلي «الجمعيات والمنظمات الأهلية» . وهذا القطاع غير الحكومي

لعب بعد الحرب دورا مهما وجيدا فى دعم التحول التنموى فى مصر ويكفى الإشارة الى اسهامات القطاع الخاص والاستثمارى فى المدن الجديدة ونسب انتاجه الى الانتاج القومى ونسب تصديره الى التصدير الكلى للبلاد وهو ما يمثل بحق انجازا ضخما فى دعم الاستثمار والتنمية فى مصر . وسوف نشر بتفصيل مناسب فى مواضع مختلفة من البحث الى اسهامات القطاع غير الحكومى فى عمليات التنمية والتقدم فى مصر . باعتبار أن هذه الاسهامات لهذا القطاع احدى انجازات حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

المطلب الثانى

التنمية البشرية والأمن الغذائى

ان الغذاء حاجة ضرورية للانسان ، والجوع سافرا كان أم مستترا هو ، للفرد وللوطن ، شر ينبغي محاربته ، والانسان المتحرر من الجوع هو مصدر قوة للتنمية البشرية . ويصبح استقرار الفرد والجماعة مهددا عندما لا تعطى أولوية متقدمة للأمن الغذائى .

ويعتبر المستوى الغذائى ، للانسان المصرى وبدلالة ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية اليومية فى حدود الكفاية المقبولة . كذلك فان متوسط نصيب الفرد اليومى من البروتين يتشابه الى حد بعيد مع مثيله فى الدول المتقدمة . ويشار الى مصر على أنها مثال بارز لدولة على درجة كبيرة من الوعى بالحاجة الى جعل الغذاء متاحا من خلال دعم أسعاره للمواطن العساذى . رغم ما يمثله ذلك من عبء مالى مما دفع الحكومة لاعطاء أولوية كبرى لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء لتقليل درجة الاعتماد المرتفعة على وارداته .

ذلك أنه خلال عشر السنوات ١٩٩١/٨١ زاد نصيب الفرد من الانتاج الغذائى بنسبة ٨٠٪ بينما بلغت نسبة واردات الغذاء ٣٧ر٥٪ من اجمالى الواردات السلعية لعام ١٩٩٢/٩١ .

ولا شك أن انجاز هذا الهدف الاستراتيجى يتوقف على تشجيع زيادة انتاج الغذاء محليا ، وهو ما بدأت الجهات المعنية فى الدولة مباشرة فعلا . ونعتقد أن الجهد الحكومى سيؤتى ثمارة فى الأجلين القصير

والمتوسط ، بتحسين موقف المدفوعات الخارجية بحيث يمكن تمويل واردات الغذاء ذاتيا. هكذا يمكن الوصول الى لاكتفاء الذاتى بطريقتين : انتاج الغذاء محليا ، والقدرة على تمويل واردات الغذاء ، (ويراجع تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ عن مصر) .

المطلب الثالث

التنمية البشرية والنمو الاقتصادى

يرى الاقتصاديون أن الاتفاق على التنمية البشرية يعنى التضحية بالنمو الاقتصادى ومن ثم تنخفض مستويات المعيشة فى المستقبل بدعوى أن الاتفاق الاجتماعى على البشر يعتبر بصفة عامة استهلاكاً وليس استثماراً . وهذه نظرة خاطئة حيث ينبغى التفرقة بين مجالات الاستهلاك العام ومجالات الاستثمار (التى تشمل معظم نفقات التعليم وبعض أوجه الاتفاق على الصحة وعلى الضمان الاجتماعى) .

وبالنسبة لمصر ، فحظها من الموارد الطبيعية ضئيل ، رغم وجود نهر النيل والميراث الثقافى والشواطىء الرائعة ولكنها جميعا موارد تلاثم بصفة أساسية أنشطة الزراعة والسياحة ولذلك فإن ثروة مصر الرئيسية فى مواردها البشرية ومن ثم تبدو تنمية الموارد البشرية اختيارا صائبا لبلوغ مستويات أعلى للانتاجية والنمو الاقتصادى عموما .

ان التنمية البشرية تؤدي الى قوة عمل أفضل تعليما وأوفر صحة ومن ثم أعلى انتاجية مما يرفع من معدل النمو الاقتصادى . ومن مقتضى التنمية البشرية الحاجة الماسة الى تطوير نظام التعليم لكى يصبح أكثر ملائمة لاحتياجات سوق العمل وهو ما بدأت الحكومة فعلا بإصدارها للعديد من التشريعات الإصلاحية لمرافق التعليم بمراحله المختلفة مع الارتفاع بالانتاجية فى المستقبل ، فالسكان الأفضل تعليما خاصة الأمهات والنساء بصفة عامة يتجهن الى تخفيض مستويات الخصوبة وتحسين نوعية الحياة للأبناء كما ستتضاءل الحاجة الى الأسر الكبيرة من أجل ضمان حياة القليل من أفرادها وسيؤدى ذلك فى - خلال فترة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة - الى تخفيض أعداد الداخلين الى سوق العمل مما يقلل من البطالة فضلا عن أن القوة العاملة تصبح أكثر مهارة وتوجيها مما يؤدى الى زيادة فى الانتاجية وفى معدلات النمو الاقتصادى .

وعندما تصبح القوة العاملة ذات انتاجية مرتفعة ، فإن أجورها تتزايد مما يؤدى الى زيادة الطلب الفعلى وذلك تطور مرغوب فيه وبنفس قدر

زيادة انتاجية القوة العاملة التي تترجم بانخفاض فى التكلفة الكلية للانتاج ، فان الاستثمارات الأجنبية تنجذب الى السوق المحلية ، لأنها تتمتع بقدرة تنافسية عالية نتيجة ارتفاع كفاءة القوة العاملة وتوجيهها السليم فى أداء النشاط الاقتصادى . ذلك هو الطريق الذى اتبعته كل من كوريا الجنوبية وتايوان ، وماليزيا ، وهونج كونج ، وغيرها من نماذج الدول ذات الأداء المرتفع . ومن الواضح هنا احتمال فقدان بعض الاستثمارات الأجنبية التى تتجه الى الاقتصاديات التى تنخفض فيها التكلفة المطلقة للعمل ، بيد أن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التى تتجه الى حيث تتوفر قوة العمل الماهرة ، والمتحمسة لأداء مهامها غالبا ما يحل محل الاستثمارات من النوع الأول وذلك ما حدث بالفعل فى بعض أسواق العمل بالشرق الأقصى ، وبالإضافة الى ذلك فان كبر حجم السوق المصرية نسبيا حيث عدد السكان يقترب من ٦٠ مليونا تحسن مستويات معيشتهم بالتدريج مع تطور ارتفاع مستويات الانتاجية ، من شأنه أن يوفر سوقا تتسع لخدمة الانتاج المحلى والاستثمارات الجديدة القادمة من الخارج . (يراجع التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٩٤) .

التنمية البشرية والتنمية المتواصلة

عرفت «اللجنة العالمية للبيئة والتنمية» التنمية المتواصلة بأنها : « تنمية تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون فرض قيود على امكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل » . ولا يزال مفهوم ودراسة التنمية المتواصلة مجالا للمهتمين بشئون البيئة بصفة أساسية ، ومع ذلك فانهم على الأقل أيقنوا أنه لا يمكن وجود تنمية متواصلة بدون التنمية البشرية فهم يدركون أن الفقر يؤدي الى تدهور البيئة كما انه يتأثر عكسيا بأحوال البيئة ، فكلما تحسنت هذه الأحوال انحسر الفقر والعكس . وقد لاحظ البنك الدولى انه على الرغم من ان فكرة التنمية المتواصلة قد سيطرت على معظم المناقشات الحديثة حول التنمية والبيئة فان تأثيرها الفعلى فى صورة اعادة توجيه سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تحديد منطلقات جديدة لها يكاد يكون منعكسا .

ويقول « دافيد مونرو » - وهو من أعضاء اتحاد الحفاظ على العالم ومؤلف كتاب العناية بالأرض . ان انشغال علم الاقتصاد بالندرة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لبطء احتوائه للآثار البيئية الخارجية فحتى وقت قريب نسبيا لم تكن هناك ندرة فى كثير من منتجات البيئة بينما عامل

الندرة هو الدافع الذى يوجه علم الاقتصاد الى الاهتمام بأى من المجالات التى يطرقها ولكن المنتجات البيئية كالهواء النقى والماء غير الملوث وطبقة الأوزون المصانة والتنوع الحيوى السليم أصبحت نادرة فى أوقات متباينة ولكنها حديثة نسبيا أما السبب الرئيسى الثانى ، لبطء احتواء علم الاقتصاد للآثار البيئية فيتمثل فى ان الكثير من المنتجات والخدمات البيئية ليس لها سعر وبالتالي فهي ليست محلا للتبادل فى حين ان نموذج اقتصاد السوق فى التحليل النيوكلاسيكى السائد يستمد فاعليته من التركيز على المنتجات محل التبادل دون المنتجات التى ليست موضوعا للتبادل .

ويضيف « دافيد مونرو » - قائلا « طالما أننا لا نعرف المستقبل ، ونظرا لمخاطر ان نكون على حافة استنفاد طاقة تحمل الأرض فاننا يجب ان نضع فروضا للمستقبل تملئ علينا سلوكنا فى الحاضر . ويدرك المهتمون بشئون البيئة أيضا أن أية سياسة للحصول على أقصى عائد أو محصل من صنف معين ربما تؤدي الى القضاء على أصناف أخرى أو تغير من ميكانيكة عمل النظام البيئى ، ومن ثم يصبح هذا النظام عرضة لمواجهة مفاجآت غير مرغوب فيها ، مثل هذه المفاجآت يمكن فى أحوال كثيرة أن تكون ضارة اقتصاديا نظرا لأن الصناعات التى تقوم على حصاد هذه الأصناف تنمو على أساس توقعات استقرار إنتاجها ، ومن ثم تصبح أسيرة ما هو مفترض كأعلى محصول لهذه الأصناف نتيجة لاستثماراتها الكبيرة فى النقل والمعدات وتجهيزات التصنيع عندئذ يحدث الانهيار بسبب تزايد الاعتقاد بأن كان المدخلات يمكن الاحلال محلها بلا نهاية وان كل الاضطرابات مؤقتة وأن الأجل القصير لا يختلف عن الأجل الطويل .

الى أن تقع الكارثة ، فاننا نعيش عند حدود طاقة احتمال الأرض ، كما لم يقترح لنا أحد كيفية التعرف على ذلك . لهذا فان النتيجة التى ينتهى اليها أنصار البيئة هي أنه يجب توخى الحذر الشديد فى استخدام أى مورد طبيعى خوفا من احتمال نضوبه فجأة ولكن هذا المنهج المبالغ فى الحذر ليس مقبولا لهؤلاء الذين يعيشون فى فقر مدقع ، أو حتى نسبي ، ولا لهؤلاء الساعين الى تعظيم أرباحهم . ومع ذلك فان هناك وجهة نظر بديلة تذهب الى ان الأسعار التى تتحدد فى السوق الكاملة هي مؤشرات تحديد أى الموارد فى طريقة الى النضوب ومن ثم تولد حافزا للعمل على ايجاد بديل لها . هذه هي وجهة نظر الاقتصاديين الذين ينتمون الى المدرسة الكلاسيكية الحديثة ولكنها محملة بالمخاطر أيضا وقد ظهر حديثا من يذهب الى ان الأسعار يجب أن تعكس نفقة الفرصة البديلة من وجهة النظر الاجتماعية ، بالإضافة الى ضرورة ان تكون لها صلة واضحة بمجالات اهتمام التنمية البشرية بيد ان هذا الاعتبار غالبا ما يهمل من

«الناحية العملية ، حيث يتجنب كثير من المشروعات الكبيرة ان يكون لها اهتمامات بيئية .

ولا شك في ضرورة وجود طريق وسط والتحدي الذي نواجهه يتمثل في التوصل الى مؤشرات تسمح لنا أن تقترب من حدود استنفاد الموارد ، والا فان علينا أن ننتظر ما يحدث عادة . وبتطبيق ذلك على مصر يرى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٩٤ أن المياه مورد نادر في مصر لذلك فان هناك حاجة الى سعر تنافسي للمياه بحيث يدفع كبار المستهلكين مقابل المتر المكعب أكثر مما يدفعه صغار المستهلكين ويبرر ذلك أمران : أولهما ترشيد استخدام هذا المورد النادر ، وثانيهما اعتبارات العدالة ويلاحظ ان ذلك محل اتفاق بين أصحاب الاتجاهات التشاؤمية والتفاؤلية على حد سواء فالمتشائمون يرون في ذلك تخفيضاً للاستهلاك ومحافظة على ما هو متاح من المياه ، أما المتفائلون فيرون أن مثل هذا السعر يعكس التكاليف الحدية ومن ثم فان ارتفاعه بعد حد معين سيشجع على اللجوء الى بدائل مثل تحلية مياه البحر ونعتقد جازمين ان هذا الأمر ليس بعيداً عن اهتمامات الجهات المعنية بالدولة . وان اهتمام وزارة الري وغيرها من جهات الدولة بتعظيم موارد مصر المائية وترشيد استخدام هذه الموارد سوف يلبي الحاجة الى تفادي مخاطر ندرة المياه في مصر . كما يرى التقرير أن الثروة السمكية في البحر الأبيض المتوسط وجول السواحل المصرية أصبحت أكثر ندرة نتيجة عمليات الصيد الزائدة عن الحد ، ولذلك ارتفعت الأسعار ومع هذا لا توجد بدائل معروفة للأسماك ، ومن ثم فالنتيجة النهائية تتمثل في تدهور حصيلة الصيد من الأسماك مع نمو في اعداد الصيادين الذين يعانون من الفراغ .

ومن ثم فان - على مصر - ان تقوم بجرد لمواردها المتاحة على أساس التمييز بين ما هو متجدد منها وما ليس كذلك ، ثم تدرس معدلات استخدام هذه الموارد وتستكشف امكانيات احلال بدائل لها - خاصة الموارد الناضجة - للتوصل الى مثل هذه البدائل ان أمكن أو التحذير من الاعتماد على الموارد التي لا يمكن التوصل الى بدائل لها .

ونعتقد أن انشاء مدينة مبارك للأبحاث العلمية ومعهد الدراسات المستقبلية يمكن ان يساهما بقدر وافر في تحقيق هذا الطرح وفي بناء الرؤي الخاصة لصياغة المستقبل في مصر .

الفصل الثالث

حرب أكتوبر وتطور النظام الاجتماعي في مصر

أحدثت حرب أكتوبر آثارا مهمة على الحياة الاجتماعية في مصر ففضلا عن انها كشفت عن عمق الارتباط الاجتماعي بمظاهر الاثار التي صاحبت السلوك العام وقت الحرب . أحدثت الحرب تغييرات مدهوسة في البنية الاجتماعية حيث كشفت الحرب عن عمق الهوية الوطنية وأوضحت المحددات الحاكمة للسلوك الاجتماعي وبرزت القيم الاجتماعية والاقتصادية كعناصر حاكمة للتطور الاجتماعي بالاعتماد على الانسان المصرى باعتباره عصب هذا التطور ، كما زادت مساحة المشاركة الثقافية والحرية الفكرية بفعل الايجابية التي خلفتها الحرب والارتقاء الحضارى للمؤسسات الدستورية في ادارة الشأن العام بما يتناسب مع آثار النصر العظيم في أكتوبر . أيضا وكنتيجة للتفاعل والتلاقى والتعايش المصرى مع الحضارات المختلفة ومع التقدم التكنولوجى كان ضروريا النظر فى تطوير برامج ونظم التعليم بما يؤدى الى اكتساب الخريجين فرص الخبرة المؤدية الى الاتساق مع مستوى التقدم العلمى والاستفادة منه . كما سعت الدولة الى دعم هياكل وبنى قواعد الضمان والرعاية الاجتماعية لتشمل سائر المواطنين - وأخيرا . فإن المشاركة الشعبية فى بناء نصر أكتوبر فتحت الباب واسعا أمام المنظمات غير الحكومية لتؤدى دورها الوطنى فى بناء التقدم ودعم الخير العام للشعب ، وسوف نناقش فى الصفحات التالية أثر حرب أكتوبر على كل هذه العناصر المكونة لمجال الحياة الاجتماعية والثقافية فى مصر . من خلال خطة البحث الآتية :

- **البحث الأول :** حرب أكتوبر والهوية الوطنية .
- **البحث الثانى :** حرب أكتوبر والحركة الثقافية والفكرية .
- **البحث الثالث :** حرب أكتوبر وتطوير نظم التعليم .
- **البحث الرابع :** حرب أكتوبر والرعاية الصحية والاجتماعية .
- **البحث الخامس :** حرب أكتوبر وزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية .

المبحث الأول

حرب أكتوبر والهوية الوطنية

كان من النتائج بالغة الأهمية لحرب أكتوبر ان كشفت عن عمق تغفل الهوية والانتماء الوطنى فى أنسجة المواطن المصرى بحيث يبين من السلوك العام للمواطن المصرى أثناء الحرب • كم ان هذا الانتماء للوطن ولتراب الوطن وللصالح العام ، كم هو طاغ الى الدرجة التى يتلاشى بجوارها أى انتماء آخر ! • فالمصريون جميعا باختلاف دياناتهم واختلاف أوضاعهم الاجتماعية ومراكزهم الوظيفية ووضعيتهم الطبقية ومشاربهم الفكرية وانتماءاتهم العقائدية اكتشفوا بقوة ان ولاهم الأهم والأعلى والنافى لآى ولاء آخر هو ولاؤهم لوطنهم ، وانتماؤهم لكل القيم الضامنة للحفاظ على هذا الوطن ودفع سائر المخاطر الماسة به • وقد تبدى ذلك بوضوح من خلال الرصد لعدة ظواهر • فعلى الرغم من ظروف الحرب التى تعنى ان الجهودات الأمنية تركز للدفاع المدنى وللعوامل المساعدة لجبهات القتال تلاحظ انخفاض حاد فى السلوك الاجرامى عن المعدل الطبيعى فى الأوضاع العادية • لقد أكدت الحرب ان المصرى عندما يتعلق الأمر بصالح وطنه فان كافة صوالحه الذاتية تأتى فى مرتبة متأخرة •

أما الملاحظة الثانية فهى ان المصريين كافة وهم تواقون لتحرير تراب بلادهم • كان هدف التحرير لديهم قادرا على أن يجب سائر خلافاتهم ، وقادرا على صهرهم جميعا فى بوتقة واحدة هى بوتقة الوطنية المصرية • ولا أغالى عندما أقرر بيقين ان سلوك المصريين أثناء حرب أكتوبر يمثل الجوهر الحقيقى والصمام الأعظم للأمن القومى الوطنى • اذ لابد لكل من تسول له نفسه ان ينال من مصر بسوء • ان يتدبر هذه الظاهرة ليعرف ويتأكد ان المصريين عندما يتعلق الأمر بترابهم الوطنى وصالحهم القومى فان الأمر يعنى عندهم البقاء أو القضاء ، فسيادتهم على أراضيهم هى

البقاء والحياة عندهم والمساس بأية ذرة من تراب بلادنا يعنى عندنا الفناء .
ونحن شعب يرغب بعمق فى البقاء والحياة والاسهام الحضارى فى بناء
مستقبل الانسانية ، ومن ثم يصبح التراب الوطنى بحكم الانتماء القطرى
للوطن فى حماية كل المصريين بكل قوتهم وكل عقولهم وكل قلوبهم .

لقد كشفت حرب أكتوبر عن نخوم الهوية الوطنية ويمكن تصور
ذلك اذا اعتبرنا مستويات من الانتماء فتصبح دائرة الانتماء الاعظم عند
المصريين حسبما كشفت حرب أكتوبر هى تراب الوطن وضرورة التأمين
المقدس لحدود هذا التراب ووضعه كاسبقية أولى تتوازي وتتساوى تماما
مع الحرص على الحياة . وأيضا يمكن القطع بأن الالتزام بالقيم الاجتماعية
والتنمية بوجه عام من المحددات الحاكمة للهوية الوطنية والتي بها يقاس
قدر مساهمة المواطن فى دفع مسيرة التقدم الوطنى وزيادة القدرات
الوطنية على سائر المناحي .

أيضا يبين من رصد الظواهر المصاحبة لحرب أكتوبر وأيضا لآثارها
أن الخلافات المذهبية والفكرية والخلافات التى مصدرها المصالح الفردية أو
الفتوية أو مصدرها اختلاف المشارب الثقافية ، هذه الخلافات ذات حجم
صغير اذا ما قورن بحجم مساحات الالتقاء بين كل المواطنين فى مادة الدفاع
عن التراب الوطنى والذود عن سائر المصالح العليا للوطن . ويمكن القول
بأن تأثير هذه الخلافات على حجم الانتماء الكلى للوطن يكاد يكون منعدما .

ونستطيع ان نؤكد ان قاسما ثقافيا مشتركا أعظم يضم نسقا قيما
مستمدا من الحرص على التراب الوطنى والصوالح الوطنية العليا . هذا
القاسم هو المكون الأعظم والمفرد الأهم فى الهوية الوطنية .

كما نستطيع التأكيد على أن الهوية الوطنية لا تحكمها أبده لوحات
مستوردة أو فلسفات اجتماعية وسياسية واقتصادية نجحت أو فشلت
فى بلاد غير بلادنا ، اذ تبقى هويتنا الوطنية مرتبطة بكل ما من شأنه تحقيق
الخير العام للشعب والسلامة للوطن وما لا يتنافى مع القيم المتراكمة عبر
الزمن والتي ميزت مصر بقدرتها على الفعل والتعايش والاعتراف بالآخر
وأيضا السعة الفكرية والاسهام الحضارى واستشراف آفاق المستقبل ودعم
فرص الالتقاء الحضارى .

المبحث الثانى

حرب أكتوبر والحركة الثقافية والفكرية فى مصر

كان لحرب أكتوبر أعظم الأثر فى دعم مساحات التواجد للحرية الثقافية والفكرية فلم تكن الحرب معركة انتصر فيها المصريون ، وانما كانت تعبر عن مشروع حضارى عملاق صاغته عقول ووجدان كل المصريين باختلاف أديانهم وانتماءاتهم الفكرية تفوق فيه المصريون لأول مرة فى القرن العشرين على أوضاع فرضت عليهم أو فرضتها ظروف التوازنات الدولية . لقد جاءت الحرب والانتصار وبعد طرد الخبراء الروس . وبذلك كان الانتصار مصريا مائة فى مائة وذلك يعبر عن فكر مصرى خالص ناضل من أجل الانتصار . كما أن الترتيبات الفنية للحرب عبرت أيضا عن فكر مصرى صميم ورؤية مصرية صميمة حققت اعجازا تاريخيا فى سجل الحروب الدولية الأمر الذى يعنى انتصارا فعليا على مشاريع وافدة تنفى وجودنا ولا يعد من أسسها الاعتراف بمكانة مصر ودورها الحضارى فى المنطقة والعالم ! جاءت حرب أكتوبر لتحىي هويتنا وتعيد لها قوتها وتعيد لثقافتنا اعتبارها ولتقيم لنا كل اعتبار فى كل الترتيبات الدولية التى تجرى لاعادة صياغة الفكر الانسانى وإيجاد أطر مناسبة للتعايش الدولى .

وبذلك فتحت حرب أكتوبر الآفاق الواسعة أمام الفكر المصرى وتوظيفه فى مجالات التنمية الشاملة وبناء المستقبل .

فكانت حرية الصحافة وما صاحبها من نهضة ثقافية أهم ملامحها حرية ابداء الراى وحرية الفكر وحرية تكوين الأحزاب السياسية .

— وسوف نعرض فى الصفحات التالية لأطر القيم الثابتة الحاكمة للنظام العام فى مصر من واقع الوثائق الدستورية « دستور ١٩٧١ » ،
والتي تعد فى ذات الوقت مصادر للثقافة الوطنية — وإطارا لها .

مصادر وأطر الثقافة المصرية :

– حدد الدستور المصرى مصادر وروافد الثقافة المصرية وحصرها
فى المصادر والأطر التالية :

أولاً : الدائرة الوطنية :

مصر الوطن الذى يعيش فى أبنائه وليست فقط الوطن الذى نعيش
فيه – بكل ملامحها وسماتها • بتاريخها بحضاراتها – مصر الحاضر
بالمحددات الحاكمة لصوالحها العليا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا • مصر
بهذا كله تمثل الرافد الأول والأساسي والأصيل للثقافة المصرية ويمكن
حصر السمات والقيم الوطنية المكونة للثقافة المصرية من خلال استقراء
الدستور المصرى على النحو الآتى :

الدائرة الوطنية وتشمل :

١ – كرامة الانسان المصرى لأن كرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة
الوطن • ولأن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن وبقيمته وكرامته
تكون مكانة الوطن •

٢ – حرية الانسان المصرى عن ادراك الحقيقة ان انسانية الانسان
وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعه
البشرية نحو مثلها الأعلى •

٣ – سيادة القانون : لأن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوباً
للحقوق والحريات العامة ولكنها فى نفس الوقت الأساس الوحيد لمشروعية
السلطة •

٤ – العمل على تطوير الحياة العامة للوطن : عن ايمان بأن التحدى
الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم باطلاق جميع الامكانيات
والممتلكات الخلاقة والمبدعة للشعب المصرى الذى سجل فى كل العصور
اسهامه عن طريق العمل فى أداء دوره الحضارى •

٥ – التكامل والتوفيق بين العلم والايمان وبين الحرية السياسية
والحرية الاجتماعية •

٦ – الاسلام والشريعة الاسلامية من مفردات القيم الأصيلة
للمجتمع •

٧ – التضامن الاجتماعى باعتباره الصيغة المثلى التى يقوم عليها
المجتمع •

٨ – الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية •

٩ - المساواة بين المرأة والرجل دون اخلال بأحكام الشريعة
الاسلامية .

١٠ - الالتزام برعاية الأخلاق وحمايتها .

١١ - حظر انشاء الرتب المدنية تأكيداً لمبدأ المساواة .

١٢ - المساواة في الحقوق والواجبات العامة بين جميع المصريين
باعتبار ان الوطن هو صاحب الانتماء الذي يجب أى انتماء آخر . وان
التفاضل بين المواطنين ليس له سوى أساس وحيد وهو مساحة وحجم العطاء
والحب للوطن .

١٣ - حرمة الحياة الخاصة والمساكن .

١٤ - كفالة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية عن ادراك
بأن مصر هي أرض السماحة والقادرة على أن تستوعب الثقافات بتباينها
ولأن مصر دولة يتعايش في ظلها الحضارات والأفكار وان تنوعت .

١٥ - كفالة حرية الرأي وحرية الصحافة والنشر .

١٦ - كفالة حق الهجرة الدائمة والمؤقتة .

١٧ - الحفاظ على الوحدة الوطنية عن ايمان عميق بأن الوحدة
الوطنية هي التي حفظت لمصر تفردا وأعلنت من شأن البعد الانساني
عند كل المصريين كما أكدت الوحدة الوطنية عمق الارتباط التاريخي
للمواطن المصرى بتراب وطنه وأرضه . وحجسم وعمق الانتماء اللانهائي
من المصريين جميعا لوطنهم وتراب أرضهم .

١٨ - الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس .

١٩ - المتهم برئ حتى تثبت ادانته .

٢٠ - صيانة أسرار الدولة .

الدائرة العربية :

وقد أكدت المادة الأولى من الدستور على انتماء مصر العربى عندما
نصت على أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق
وحدتها الشاملة - كما بينت وثيقة اعلان الدستور ذات المعنى عندما أكدت
ان الوحدة هي أمل الأمة العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ
ودعوة مستقبل وضرورة مصير وانها لا يمكن ان تتحقق الا فى حماية
أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت
الدعاوى التى تسمانده ، ولا شك ان الأمة العربية فى هذه اللحظات
التاريخية ، لحظات التحول ، بحاجة ماسة الى التنسيق والتعاون والتكامل
حتى تستطيع ان تتابع التغيرات الدولية وتراعى صالح شأنها المستقبلى
وتتعايش مع المستجدات على الساحة الدولية والاقليمية بالقدر الذى يصون
مصالحها .

الدائرة الاسلامية :

وأشارت اليها المادة الثانية من الدستور عندما نصت على أن الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع . . وكذلك جاء نص المادة ١١ عندما أشارت الى عدم الاخلال بأحكام الشريعة الاسلامية عند كفالة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها بالمجتمع .

— وبذلك تكون الدائرة الاسلامية بمضامينها المنوه عنها دستوريا جزءا من الثقافة الوطنية ومركبا من مركباتها .

الدائرة الانسانية :

مصر جزء من العالم ورافد حضارى من روافده على مر التاريخ وعطاء مصر الانسانى لم يتوقف يوما . ولقد كان نظامنا الدستورى وفيا للانسانية عندما أكد فى غير موضع أن الربط بين حرية الانسان المصرى والحقيقة التاريخية التى تؤكد ان انسانية الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعتة البشرية نحو مثلها الأعلى .

— كما أشارت وثيقة اعلان الدستور الى ان جماهير الشعب المصرى المؤمنة بتراته الروحى الخالد تعتز بشرف الانسان والانسانية .

— أيضا أشارت الوثيقة الى ان هدف السلام للعالم هو هدف وطنى بالدرجة الأولى عن تصميم بأن السلام لا يقوم الا على العدل وبأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن ان يجرى أو يتم الا بحرية هذه الشعوب واراقتها المستقلة .

— كما تضمنت مدونة الدستور مجموعة من القواعد القانونية التى رفعت من شأن الانسانية وأعلنت من قيمة التسامح الاسانى . فنصت على حرية العقيدة واعتبرتها قيمة ثابتة من قيم الوطنية المصرية وأيضا حرية ممارسة الشعائر الدينية هى الأخرى من قيم الوطن الثابتة ، لأن ذلك يبرهن على قدرة الشعب المصرى على التعايش مع الحضارات والثقافات المختلفة ويؤكد ان أرض مصر كانت بوتقة على مر التاريخ انصهرت فيها الثقافات المتباينة وتعايشت وتسامحت ، وهو ما يفسر قدرة مصر على البقاء بسمات خاصة وخصال تفردت بها عن غيرها . وجعلها قادرة على أن تستوعب وتهضم ثقافات وحضارات وافدة وتبقى مصر شامخة . أرضا للانسانية والانسان . والسماحة . والحب .

المبحث الثالث

حرب أكتوبر وتطوير نظم التعليم

فتحت حرب أكتوبر الباب واسعا أمام التعاون العلمى والتكنولوجى مع دول العالم المختلفة بعد الثقة التى اكتسبها الشعب المصرى والخبرة التى اكتسبتها مؤسسات الدولة من سنوات النضال الوطنى ، وانعكس ذلك على النظام التعليمى . وكذلك فإن التغيرات التى طرأت على الحياة العامة فى مصر بعد حرب أكتوبر فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية استوجبت ضرورة النظر فى النظام التعليمى من حيث ضرورة الربط بين التعليم والبيئة والتنمية والمجتمع عموما - وأيضا ضرورة مراعاة أبعاد المتغيرات الدولية على نظامنا التعليمى حتى نبقى على قنوات الاتصال الحضارى مع العالم وقد شمل التطوير فى النظام التعليمى التعليم الجامعى وقبل الجامعى ورياض الأطفال ودور الحضانه والتعليم المهنى .

كما نشطت الجمعيات فى مجال المساهمة فى النشاط التعليمى بإقامة المدارس الخاصة والمعاهد المتوسطة والعالية .

- ويشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ الى أن مصر حققت تقدما كبيرا فى مجال التعليم خلال السنين الأخيرة . بعد أن تحسن قيد الأطفال بالمدارس بشكل ملحوظ مع اختلاف بسيط فى المشاركة بين البنين والبنات فى المرحلة الابتدائية بعد أن زاد عدد المدارس بالآلاف . وتشير الإحصائيات الى أن عدد تلاميذ المدارس الابتدائية بلغ مليون تلميذ فى عام ١٩٩٠ وعدد طلاب المرحلة الإعدادية ٣٥٨ مليون وفى المرحلة الثانوية وصل عددهم الى ١٥٨ مليون فى نفس السنة .

- كما تشير الإحصائيات الى أن مصر حققت انجازات طيبة فى مجال تعليم الاناث حيث كانت نسبة الاناث الى المقيدى بالتعليم الابتدائى سنة

١٩٦٠ حوالى ٣٨٪ - ووصلت هذه النسبة سنة ١٩٩٠ الى ٤٤٪ وبالمرحلة الاعدادية كانت نسبة قيد الاناث عام ١٩٦٠ ٢٨٪ رتفعت عام ١٩٩٠ الى ٤٤٪ . أما نسبتها فى عام ٦٠ فى المدارس الثانوية فكانت ٢٤٪ ارتفعت عام ١٩٩٠ الى ٤٢٪ .

وعلى مستوى القائمين بالتدريس فى مرحلة التعليم قبل الجامعى فكان عددهم عام ١٩٦٠ - ١٠٣ آلاف ، وزاد العدد عام ١٩٩٠ ليصل الى ما يزيد على ٥٧٠ ألف مدرس .

- وتشير التقارير الى ان الاتفاق الحكومى على التعليم فى مصر فى وضع أفضل نسبيا بالمقارنة بالدول التى تمر بنفس مرحلة التنمية التى تمر بها مصر ، وهى نسبة تعادل ٩٨٪ من الميزانية الحكومية . وسوف نتناول بالعرض لتطوير النظام التعليمى فى مصر من خلال خطة البحث الآتية :

الفرع الأول : تطوير التعليم قبل الجامعى .

الفرع الثانى : تطوير التعليم الجامعى .

الفرع الأول

تطوير التعليم قبل الجامعي

يمكن ان نعرض لأهم سمات التطوير فى التعليم قبل الجامعى على النحو الآتى : -

١ الزيادة الملحوظة فى الأبنية التعليمية الخاصة بمراحل التعليم قبل الجامعى مع التجهيزات المدرسية ويلاحظ فى هذا الصدد وفقا لاحصائيات عام ١٩٩٠ ان عدد رياض الأطفال بلغ ٩٤٢ روضة بها ٤٣٨٨ فصلا تضم ١٧٦٥٠٧ طفل وطفلة وبلغ عدد المدارس الابتدائية ١٤٧٦٧ مدرسة بها ٤٢١١٧ فصلا تضم ٦١٥٥٠٠ تلميذ وتلميذه كما بلغ عدد المدارس الاعدادية ٥٧٢٦ مدرسة بها ٧٨٧٨٤ فصلا تضم ٤١٢٨٦٧ ر4 تلميذا وتلميذة ، وبلغ عدد المدارس الثانوية سواء عامة أو تجريبية لغات أو شاملة أو عسكرية أو تربية خاصة ١١٠٥ مدرسة بها ١٥٤٥٨ فصلا تضم ٥٦٩٩٣٩ طالبا وطالبة وبلغ عدد المدارس الصناعية ٢٨٣ مدرسة بها ١٢٠٨ فصول تضم ٤٤١٠٧٩ طالبا وطالبة كما وصل عدد فصول الصناعى الى ٩٠٤ فصول تضم ٣٢٦٩٣ طالبا وطالبة وبلغ عدد المدارس الزراعية ٩٠ مدرسة بها ٣٣٥٨ فصلا تضم ١١٨٢٠٨ طلاب وطالبات وبلغ عدد المدارس التجارية ٤٦٢ مدرسة بها ١٠١٩٢ فصلا تضم ٣٥٣٠٧٠ طالبا وطالبة .

٢ - فى مجال تطوير الخطط والمناهج الدراسية - وأهم ملامح هذا التطوير ما يلى : -

- (أ) الاهتمام بتدريس الفنون والمواد التكنولوجية والتطبيقية .
- (ب) توسيع قاعدة الاختيار من مواد دراسية أمام الطلاب .
- (ج) دراسة مواد الاقتصاد والاحصاء والاجتماع لأول مرة بالصف الثالث أدبى .

(د) ادخال مادة الحاسب الآلى .

(هـ) استخدام تخصصات جديدة بالتعليم الصناعى تتمشى
واحتياجات خطة التنمية وسوق العمل وفى هذا الصدد بدأ الاهتمام
بتطوير هذه المدارس ودعمها مراكز التدريس فى اطار تطبيق مشروع
مبارك/ كول .

(و) تحويل عدد من المدارس الثانوية التجارية الى مدارس ثانوية
فندقية .

(ز) انشاء مدارس تجريبية ثانوية مهنية صناعية وزراعية لاعداد
العمالة الحرفية الماهرة فى المجالات الصناعية والزراعية للاسهام فى
المجالات المختلفة للعمل والانتاج .

(ح) انشاء مدارس ثانوية تكنولوجية لاعداد وتخرج الفنيين
المتخصصين .

٣ - فى مجال تطوير وسائل اعداد المدرسين ورفع مستواهم : -

(أ) تدعيم هيئات التدريس وذلك بانشاء شعبة للتعليم الاساسى
بكليات التربية وانشاء ١٣ كلية للتربية النوعية وانشاء أكثر من كلية
لرياض الأطفال .

(ب) اقامة دورات تدريبية لاعداد مدرسى الحلقة الأولى من التعليم
الاساسى للجامعيين غير التربويين .

(جـ) انشاء كلية لاعداد معلمى التعليم الصناعى بحيث تجمع بين
الجانب النظرى والتطبيقى .

هذه هى اهم ملامح التطوير الذى نال التعليم فى مستواه قبل
الجامعى غير ان صدور قانون الثانوية العامة الجديد اضاف بعدا جديدا
فى هذا التطوير سيبين أثره عند تطبيق النظام الجديد للثانوية العامة
مع تطبيق أحكام القانون المذكور .

الفرع الثانى

ملامح وسمات التطوير للتعليم الجامعى (١)

أولا : الأهداف المأمولة من التعليم الجامعى :

١ - ربط خطة التعليم العالى بما يفى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من العمالة المطلوبة .

٢ - الارتفاع بمعدلات قبول الطلاب المستجدين بالكليات العملية والمعاهد الفنية .

٣ - الاستمرار فى تطوير محتوى العملية التعليمية من خطط دراسية وطرق تدريس ووسائل تعليم ، بالإضافة الى التركيز على البحوث الأساسية والتطبيقية والاستخدامات العلمية والعملية مع تطوير المناهج الدراسية بالتعليم العالى بما يحقق تطوير القدرة على التطبيق والابداع والتفكير العلمى وربط سياسة القبول بالجامعات بارتفاع مستوى تفكير الطالب .

ثانيا : فى مجالات دعم التعليم الجامعى :

١ - انشاء مراكز بحوث ودراسات التعليم العالى لتقديم قاعدة علمية سليمة من المعلومات اللازمة لتطوير مناهج التعليم الجامعى .

٢ - تنفيذ المرحلة الاولى من الشبكة القومية للمعلومات بالجامعات ويقدر تكوين الشبكة من ٢٠٩ حاسبات آلية .

ثالثا : فى مجالات دعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع :

تم انشاء معهد الدراسات المستقلة ، وهو معنى بعلوم المستقبل وتقديم الدراسات الوافية عن التطوير المستقبلى للبلاد وما يجب اتباعه من اجراءات حيال صياغة المستقبل المأمول للبلاد .

(١) يراجع مصر حقائق وأرقام - إصدارات للهيئة العامة للإحصاءات ١٩٩١ -

والقانون للتنمية البشرية عن مصر للصالح عن الأمم المتحدة ١٩٩٤ -

رابعاً : زيادة مساحة مشاركة القطاع غير الحكومي في التعليم الجامعي :

من خلال الرصد لحركة التعليم الجامعي في مصر تبين زيادة مشاركة القطاع غير الحكومي في عمليات التعليم الجامعي وذلك باستخدام فرض المشاركة التي يحققها القانون ١٩٧٠/٥٢ بشأن المعاهد العليا الخاصة .

حيث قامت العديد من المجتمعات الأهلية بإنشاء معاهد عليا خاصة. وهي خطوة حضارية تحسب لهذه الجمعيات باعتبار أن إنشاء هذه المعاهد يمثل مشاركة مثالية في التنمية الشاملة لمصر .

ومن ثم تساهم هذه الجمعيات بما تتيحه من معاهد عليا خاصة في تطوير التعليم في مصر .

المبحث الرابع

حرب أكتوبر وزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية

– كشفت حرب أكتوبر عن التلقائية الشديدة في المساهمة الشعبية الصادقة في تحرير التراب الوطنى. وإذا كانت تلك التلقائية في المساهمة تمت على مستوى القطر كظاهرة عامة تم رصدتها بسهولة لفزارة وشدة المشاركة سواء من خلال الجمعيات الأهلية أو بمجهودات فردية .

– إلا ان تلك المشاركة كانت أعظم وضوحا وأثرا داخل دائرة المشاركة الشعبية للقوات المسلحة في صد التسلل الاسرائيلى لمدينة السويس والمحافظة على استقلال المدينة وتحطيم كل محاولات اختراق دفاعاتها وصمدت المدينة وتراجعت قوات المحتل لترحل الى الأبد عن أرض مصر الطاهرة .

– ويستطيع الراصد للمشاركة الشعبية في أسطورة أكتوبر ان يتبين بسهولة ان هذه المشاركة شملت جميع مجالات الحياة العامة فعلى المستوى الاقتصادى كانت الرغبة الذاتية في الاقتصاد فى الانفاق واختفاء السوق السوداء ودعم المؤسسات الاقتصادية والانتاجية يباعث ذاتى ووطنى وبحب للوطن وسلامة أراضيه . وعلى المستوى الاجتماعى كانت المشاركة الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية فى اسعاف الجرحى والتبرع بالدم وتأمين الجبهة الاجتماعية الداخلية وبث الطمأنينة الوطنية فى نفوس الشعب الى الدرجة التى لوحظ فيها ان الشعب المصرى صار طبقة اجتماعية واحدة تلاشت معها كل الفروق والحواجز التى يخلقها الايقاع المادى للحياة . وعلى المستوى السياسى والأمنى والعسكرى كانت المشاركة فى الدفاع المدنى ودعم الجانب المعنوى للمعركة وتأمين النظام العام . ومشاركة القوات المسلحة فى الدفاع عن التراب الوطنى كما حدث فى مدينة السويس .

- ونستطيع التأكيد بأن حرب أكتوبر كانت الانطلاقة الحقيقية لبزوغ دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية عموما ومساهمتها في دعم الحياة العامة في مصر ، ويحسن الإشارة الى أن المناخ التحرري الذى ساد مؤسسات الدولة وسياق العلاقة بين السلطة والحرية بعد حرب ١٩٧٣ وكفالة تكون الأحزاب السياسية والاتجاه الحر الذى ساد المنهج الفلسفى لإدارة الاقتصاد القومى وإتاحة مساحة واسعة أمام القطاع الخاص للمساهمة فى دعم الاقتصاد الوطنى كان لكل ذلك كل الأثر فى تواجد وازدياد دور المنظمات غير الحكومية . وقد استمد نشاط هذه المنظمات ليشمل المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعلمى ، فعلى المستوى الاقتصادى برز دور جمعية رجال الأعمال فى دعم التحول نحو اقتصاد السوق ومشاركته بالفكر والرأى فى مشروعات قوانين التحول للأخذ بآليات السوق ، فقد ساهمت الجمعية فى الدراسات الخاصة بالعديد من مشروعات قوانين التحول الاقتصادى ومنها على سبيل المثال قانون قطاع الأعمال العام . قانون الضريبة الموحدة . وقانون سوق رأس المال (*) .

- يراجع فى المزيد عن نشاط جمعية رجال الأعمال والتقارير الاستراتيجية لعام ١٩٨٨ الصادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة .

- أيضا فإن الاتحادات التجارية والصناعية تلعب دورا جيدا فى المساهمة فى تطوير الحياة العامة ونذكر منها على سبيل المثال الغرف التجارية واتحاد الصناعات فقد لعبا دورا بارزا - ولا يزالان - فى مرحلة التحول وفى بناء الاقتصاد القومى بما يقدمانه من دراسات وبحوث وما يقدمانه من ندوات انفرادا أو بالمشاركة مع الجهات المعنية فى الدولة .

- كما يهمنى الإشارة الى دور النقابات باعتبارها بوتقة تضم أبناء المهنة الواحدة ، وترعى مصالحهم وتراقب قيامهم بأدائهم المهنى فى ظل احترام القانون والدستور ونأمل ان يبقى دور هذه النقابات مراعىا هذين المبدأين لصالح أعضاء النقابة مع مراقبة التزام الأعضاء فى أدائهم المهنى . للدستور والقانون .

- وعلى المستوى الاجتماعى نشطت الجمعيات ذات الطابع الاجتماعى والخدمى وأقامت العديد من المشروعات المهمة لمرحلة التحول ونذكر إقامة العديد من الجمعيات للمعاهد العلمية العالية الخاصة وفقا لقانون المعاهد العليا الخاصة رقم ٥٢/١٩٧٠ وأيضا أقامت للعديد من المدارس لمراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى ودور الحضانة .

- كما قامت العديد من الجمعيات بإنشاء المراكز الطبية المتخصصة والمستشفيات ، للمساهمة فى بسط الرعاية الصحية لأكبر مساحة ممكنة

من البلاد ولا يمكن اغفال دور جمعية الهلال الأحمر فى هذا المجال اذ
ساهمت بجهد وافر فى دعم الرعاية الصحية للمواطنين بما قدمته فى جميع
الاقوات وخاصة وقت الازمات ونذكر بصفة خاصة جهودها عند حدوث
زلزال اكتوبر ١٩٩٢ .

- أيضا برز نشاط جيد للجمعيات الثقافية والعلمية وساهم بقدر
جيد فى تنشيط الحركة الثقافية فى مصر . وعلى سبيل المثال جمعية
الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع التى قدمت مواسم ثقافية ناجحة
وعقدت مؤتمرات سنوية وبصفة منتظمة فى الموضوعات ذات الشأن
الاقتصادى والذى يمس عصب التحول الاقتصادى وأيضا جمعية القانون
الدولى وغيرها من الجمعيات الثقافية والعلمية .

- كذلك برزت جمعيات الصداقة المصرية مع شعوب العالم لتلعب
دورا مهما فى دعم الدبلوماسية الشعبية بالتوازى والتنسيق مع
الدبلوماسية الرسمية وبدعم من وزارة الخارجية .

- وهكذا نرى كم أن مساحة النشاط للمنظمات غير الحكومية فى
مصر قد تزايدت بصورة شاسعة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .
وكيف ساهمت هذه الأنشطة فى دعم الحياة العامة وفى تحولها نحو
الأفضل .

المبحث الخامس

حرب أكتوبر وقواعد الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية

كان من آثار حرب أكتوبر بزوع قيمة المواطن المصرى بأصالته وقدرته
اللانهاية على التطوير الى الأفضل وكان لزاما ان ينال المواطن ما شرعه له
الدستور من أن كرامة الانسان المصرى من كرامة الوطن . فأقامت الدولة
شبكة للرعاية الاجتماعية والصحية وفاء لعطاء المصرى ، وعرفانا بحقه
فى العيش بكرامة .

– وقد شملت الرعاية الاجتماعية رعاية الطفولة والأسرة والمرأة
ورعاية المسنين – وسوف نتناول هذا الفرع فيما يلى :

أولا – الرعاية الصحية .

ثانيا – الرعاية الاجتماعية .

أولا : الرعاية الصحية (١)

لما كان من نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ تهيئة المناخ الملائم للتنمية الشاملة في مصر فقد كان بسط رعاية صحية متكاملة للمواطنين هدفا نبيلًا تواكبت على تنفيذه خطط التنمية المتتابعة بعد الحرب في إطار البناء التنظيمي للقطاع الصحي في مصر .

ومن ثم يغدو من الضروري بيان هيكل إدارة الشأن الصحي في مصر على النحو الآتي :

أولا : القطاع الحكومي :

١ - وزارة الصحة :

وهي الجهة المنوط بها تنظيم وترتيب رعاية الصحة والقيام بها والإشراف عليها وتوصيلها إلى المواطنين في الدولة ككل وهي أكبر مساهمة في النظام الصحي من حيث الامكانيات والقوة البشرية ، ولا تزال الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة مجانية أو بأتعاب رمزية بغض النظر عن دخول المستفيدين منها وتقدم الوزارة الخدمات الصحية من خلال شبكة واسعة من وحدات ومراكز الرعاية الصحية الأولية التي تنتشر في كل المجتمعات المحلية والريفية والحضرية . أما الخدمات العلاجية فإنها تقدم بواسطة مستشفيات كبيرة وصغيرة تقع كل منها جغرافيا بين مجموعة من المناطق المحلية تخدمها وحدات الرعاية الصحية الأولية ويشار إلى هذه الخدمات عادة على أنها خدمات المراكز أو تقسيماتها للفرعية ، أما الخدمات الصحية في عاصمة لكل محافظة فيشار إليها على أنها خدمات على مستوى المحافظة وتقدمها عادة مستشفيات كبيرة في شكل خدمات صحية عامة ومتخصصة بالإضافة إلى عدد من المراكز الصحية الحضرية وخدمات مساعدة أخرى وتمتلك وتدير وزارة الصحة كافة وحدات الخدمات الصحية في هذه المستويات الثلاثة ومن ثم فهي توظف النسبة الغالبة من القوة البشرية العاملة في المجالات الصحية في مصر .

(١) يراجع في هذا الشأن وبمزيد من التفصيل مصر حقائق وأرقام من إصدارات الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩١ .

وتتبع وزارة الصحة مجموعة من الهيئات العامة التى تقوم على شأن الرعاية الصحية فى مصر وأهمها :

١ - هيئة التأمين الصحى :

وهى احدى الهيئات العامة التابعة لوزارة الصحة والمنشأة وفقا للقانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة وتختص هذه الهيئة بشئون التأمين الصحى فى مصر . وتقدم الهيئة العامة للتأمين الصحى خدماتها من خلال ٢٥ مستشفى ، ١٦ عيادة طبية وهذه المستشفيات موزعة بين ست عشرة محافظة من محافظات الجمهورية الست والعشرين ، ومحافظات الوجه البحرى ٤ مستشفيات وبمحافظة الوجه القبلى ٨ مستشفيات أما الباقي فموزع بين المحافظات الحضرية الأخرى بينما لا توجد للهيئة مستشفيات بمحافظات الحدود . وخلال السنوات الخمس القادمة ستقوم وزارة الصحة بتحويل ست من مستشفياتها الى الهيئة مما يضيف ٤٢٦ سريرا الى العدد الحالى والبالغ ٤٩٤٩ سريرا وسيصل عدد المستفيدين ٢٢ مليون مواطن وتقسم الفئات المستفيدة من خدمات هيئة التأمين الصحى الى أربع فئات هم : العاملون ، وأصحاب المعاشات ، والأرامل ، وأخيرا الطلاب حيث تم سحب مظلة التأمين الصحى عليهم فى عام ١٩٩٣ .

٢ - الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية وقد أنشئت هيئة عامة مستقلة تابعة لوزارة الصحة ولها خصائص المؤسسات العلمية ويرأس مجلس ادارتها وزير الصحة وتضم المستشفيات والمعاهد التعليمية والمعاهد المتخصصة ، وأنشئت بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٧٥/١٠٠ ، وتتبع هذه الهيئة أيضا مجموعة من الوحدات ذات الأنشطة المتخصصة .

١ - المستشفيات التعليمية :

وأهمها :

- ١ - مستشفى الساحل التعليمى .
- ٢ - مستشفى الجلاء التعليمى .
- ٣ - مستشفى بنها التعليمى .
- ٤ - مستشفى شبين الكوم التعليمى .
- ٥ - مستشفى دمنهور التعليمى .
- ٦ - مستشفى سوهاج التعليمى .

٧ - مستشفى المنصورة التعليمي .

كما يوجد مستشفيات تعليمية تابعة للجامعات نذكر منها على سبيل المثال :

١ - مستشفى الحسين الجامعي .

٢ - مستشفى الزهراء .

وتتبع هذه المستشفيات جامعة الأزهر .

وأیضا مثل القصر العینی وتتبع جامعة القاهرة ومستشفى المنصورة وتتبع جامعة المنصورة .

٣ - الهيئة المصرية للمستحضرات الطبية والمقاحات :

- بدأت النواة الأولى لهذه الهيئة بإنشاء معمل صغير يتبع مصلحة الصحة قام بإنتاج لقاح الجدري لأول مرة في مصر عام ١٨٩٣ . وتم إنشاء الهيئة رسميا بموجب القرار الصادر في هذا الشأن في ١٦ يناير ١٩٧٣ .

- وتقوم الهيئة بإنتاج المقاحات المختلفة والطعوم .

ثانيا : القطاع غير الحكومي - ويشمل هذا القطاع :

١ - المستشفيات الخاصة التي يديرها شركات .

٢ - المستشفيات الخاصة التي يديرها أفراد .

٣ - العيادات الخاصة .

٤ - المستوصفات التي يديرها أفراد .

٥ - الصيدليات التي يمتلكها أفراد .

٦ - شركات التأمين الصحي الخاصة .

وهذا النوع من التأمين وان كان معروفا في مصر الا ان عدد شركاته لا يتجاوز حاليا شركتين تقدمان تأميننا صحيا جماعيا للفئات الراغبة . والخدمات المغطاة بهذا التأمين تقدم في القاهرة من خلال عشرين مستشفى حديث وجيد التجهيز .

٧ - المستشفيات والمستوصفات التي تقيمها الجمعيات الأهلية ،

نتناول هذا الموضوع ضمن دراستنا للعطاء الوطني للمنظمات غير الحكومية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ثانيا : الرعاية الاجتماعية (١) :

يمكن التأكيد باطمئنان على ان الحقوق الدستورية ذات الصبغة الاجتماعية بدأت ترى النور مع انتهاء حرب أكتوبر المجيد .

— اذ ان المواطن المصرى أثبت أن صموده ونضاله من أجل تحرير ترابه المقدس كان وراء هذا النصر ، لذلك رأت الدولة اهتماما بروح أكتوبر أن تقيم شبكة للرعاية الاجتماعية تكون بمثابة مظلة تؤكد التضامن الاجتماعي وترعى المواطنين كافة وأصحاب المراكز القانونية والاجتماعية الضعيفة خاصة فكان أن نشطت في دعم أوجه الرعاية الاجتماعية بدءا من رعاية الطفولة ومرورا برعاية الأسرة فالمرأة فرعاية المسنين .

— ويمكن إبراز أهم أوجه هذه الرعاية على النحو الآتى :
في مجال الطفولة اهتمت الدولة بإنشاء دور الحضانة وحدائق الأطفال ومكتبات الأطفال .

— وفي مجال رعاية الأسرة عملت الدولة على التوسع في إنشاء مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية كمؤسسات اجتماعية تستهدف دعم كيان الأسرة من خلال العمل على حل المشكلات الأسرية والتوعية بأهمية الأسرة وتكاملها واستقرارها .

— وقد أخذت رعاية الأسرة شكلا آخر من أشكال التضامن الاجتماعي وذلك بتوسع الدولة في نظام الأسر المنتجة وهو ما أدى الى دعم القدرات الاقتصادية للأسرة وهو عمل لو تطور باستخدام التكنولوجيا الحديثة ونعتقد أن الدولة تبذل جهدا في هذا الصدد — فلسوف يكون ذلك عملا جيدا في مجال مكافحة البطالة عموما على المستوى القطري ككل .

— وفي مجال رعاية شؤون المرأة :

أولا : تنمية المرأة الريفية :

كان الاهتمام بالمرأة وتنميتها في ذهن وذاكرة مؤسسات الدولة المختلفة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فبدأت في دعم وجود رائدات ريفيات لتوعية المرأة الريفية وزيادة مساحة اهتمامها العام وتنمية مداركها وخبرتها .

يبلغ عددهن على مستوى الجمهورية ١٥٧٢ رائدة وفق احصائيات

(١) لمزيد من التفصيل يراجع مصر حقائق وارقام ١٩٩١ من إصدارات الهيئة العامة للإستعلامات .

عام ١٩٩٠ وأضيف الى مشروع الأندية النسائية ١٨ ناديا ليبلغ عدد هذه الأندية ٢٦١ ناديا كما تم تنفيذ مشروع تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية والمدرسة للدخل ببعض محافظات الجمهورية (الغربية - المنيا) .

ايضا تم تنفيذ مشروع تنمية المرأة الريفية بمحافظات أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والبحيرة وبلغ عدد القرى المستفيدة ٣١٤ قرية أساسية وتابعة وتم تطوير مشروع دور المرأة في انتاج الغذاء حيث نفذ المشروع بـ ١٠ محافظات . واستفاد من المشروع عدد ٩٠٠ مستفيدة حصلن على مشروعات انتاجية قيمتها ٣ ملايين جنيه .

كما تم تنفيذ مشروع تنمية المرأة الريفية في عدة محافظات بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان « يراجع الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر حقائق وأرقام ١٩٩١ » .

ثانيا : المرأة بين المشاركة في التنمية ومشكلة الأمية :

أكد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ ان المرأة المصرية لها اسهاماتها الجيدة في التنمية بدليل انها تساهم بـ ٦٨ مليون امرأة بما يعادل ٣٦٪ من الرقم الاجمالي لقوة العمل (١٢ - ٦٤ سنة) وفقا للرقم الاجمالي لعام ٨٨ وأضاف التقرير ان عدد العاملات في المناطق الريفية وصل الى حوالي ٤ مليون عاملة الا ان مشكلة الأمية تقف قيدا وسقفا على اسهامات المرأة في التنمية اذ وصلت الى حوالي ٧٠٪ من النساء اللاتي يعملن . وقد واجهت مصر الأمية عند النساء بانشاء الهيئة العامة لمحو الأمية ورصدت لها تمويلا جيدا يسمح لها بمواجهة الأمية بشكل فعال كما ساهم الصندوق الاجتماعي بقدر مقبول بصورة نسبية في مواجهة الأمية بأن خصص بعض الأموال لتمويل مشروعات محو الأمية كذلك فان التعاون الدولي لمصر وسياسة مصر الخارجية الناضجة سمحتا بمساهمة المنظمات الدولية في محو أمية المرأة المصرية ونذكر من المجهودات الدولية بمجهودات اليونسيف حيث تبني مكافحة الأمية في ثلاث محافظات من الوجه القبلي هي أسيوط وسوهاج وقنا وذلك من خلال برنامج جديد يعرف بمبادرة مدارس المجتمعات المحلية والفكرة الأساسية في هذا المشروع أن هذه المدارس تدار بواسطة لجان تعليم تختار من الجمعيات المحلية التي تخضع لها هذه المدارس ويتركز الاهتمام في هذه المدارس على تطوير المناهج واستخدام طرق التدريس القائمة على الابتكار وطرح حلول للمشاكل .

- وإدارة هذا المشروع مشتركة بين وزارة التعليم واليونسيف وبعض المنظمات غير الحكومية ويتكون المشروع من ثلاثة أجزاء - مدارس المجتمعات المحلية - اصلاح المدارس الابتدائية - مشروع القراءة للجميع .

- وكل من هذه المكونات الثلاثة له شكله الخاص ومقوماته العملية ومجموعة أهداف ونتائج متوقعة خاصة به - وكلها تتضمن تدريباً للمدرسين ولأعضاء اللجان وتصميمات للفصول والأثاث المستخلم بها وتحديد مستوى التعليم الذى يتم بلوغه - ويتوقع توفير تعليم فعال لحوالى ٢٥٪ من النساء الأميات فى المجتمعات المحلية التى يغطيها المشروع.

ونأمل ان تؤدي هذه الجهود المختلفة الى التقليل من مساحة أمية المرأة لاسيما وان الدراسات تؤكد ان عدد النساء الأميات فى مصر يتوقع ان يبلغ ١٢ر٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ رغم ان معدل الأمية يميل الى التناقص الا ان الرقم المطلق فى تزايد مستمر .

- يراجع تقرير التنمية البشرية السابق الاشارة اليه .

مؤتمر الحوار الوطنى

— فى ٢٥ يونيو ١٩٩٤ الماضى عقد مؤتمر الحوار الوطنى وافتتحه الرئيس حسنى مبارك • وضم المؤتمر مائتين وخمسين من الشخصيات العامة وممثلى الأحزاب والجامعات ونوادى هيئات التدريس والمفكرين والصحفيين والعمال والفلاحين والنقابات المهنية والشباب والمرأة ورجال الأعمال والبنوك وبعض أعضاء مجلس الشعب والشورى •

— وقد استمر عمل المؤتمر حتى يوم السابع من يوليو ١٩٩٤ حيث اختتم أعماله وانتهى الى مجموعة من التوصيات لتطوير الحياة العامة فى مصر فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية • وضمن هذه التوصيات تقريراً قام السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى خليل مقرر عام المؤتمر برفعه إلى السيد رئيس الدولة •

— وقد امتنع عن حضور المؤتمر كل من حزبى الوفد وحزب مصر العربى الناصرى • بالرغم من دعوتهما •

— وقد بدأ مؤتمر الحوار الوطنى أعماله بتقسيم أعضائه الى ثلاثة لجان رئيسية هى اللجنة السياسية ورأسها السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ، واللجنة الاقتصادية ورأسها السيد الأستاذ الدكتور/ حامد السايح وزير الاقتصاد السابق واللجنة الاجتماعية ورأسها السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى •

— وعقب انتهاء أعمال المؤتمر قدمت كل لجنة من لجان المؤتمر تقريراً بما انتهت إليه من توصيات •

١ — وقد جاء فى تقرير اللجنة السياسية التأكيد على ضرورة وتقنية جداول الانتخاب من أية شائبة أو خطأ ومراجعتها بصفة دورية ومستمرة •

وفتح باب القيد لتسجيل الناخبين لمدة أطول تصل الى بضعة أشهر في السنة والتحقق من شخصية الناخب عند ادلائه برأيه .

٢ - إلغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي . وإلغاء بعض نصوص القانون رقم ٤٠/١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية .

٣ - تأكيد الاشراف القضائي على الانتخابات ضمانا لحيدتها وسلامة اجراءاتها .

٤ - النظر نحو الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة ذات التمثيل النسبي في انتخابات مجلسي الشعب والشورى لضمان نمو التعددية الحزبية وتنشيط دور الأحزاب في الحياة السياسية بشرط تفادي العيوب الدستورية التي شابت القانونين اللذين سبقا ان أخذنا بهذا النظام وضمان تمثيل المستقلين .

٥ - مواجهة ظاهرة سلبية بعض المواطنين في مباشرة حقهم في الانتخاب وذلك بنشر الوعي السياسي وتنشيط الحياة السياسية الحزبية .

٦ - تنشيط الأحزاب السياسية باعتبارها مفتاحا لممارسة الحياة السياسية في مصر لكي تؤدي دورها وفقا للدستور والقانون مع العمل على ضرورة زيادة فاعليتها وقدراتها على العمل الوطني دون معوقات .

٧ - الاهتمام بتربية الشباب على أسس قومية وتكوين الكوادر السياسية الصالحة لتحمل المسئولية في المشاركة في الحياة العامة عن وعي وادراك للقيم والمصالح العليا للوطن .

٨ - دعم دور المرأة في الحياة السياسية ووضع الخطط لتنشيطها وأكدت اللجنة أن نظام القائمة سوف يتيح لها فرصة الاشتراك بفاعلية لأداء واجباتها العامة باعتبارها شريكا مع الرجل في مباشرة الحياة العامة .

٩ - إلغاء نصوص وأحكام المسئولية السياسية التي ينص عليها قانون حماية القيم من العيب وإلغاء كل النصوص التي تتطلب علم اعتراض المدعى العام الاشتراكي على المرشحين لعضوية مجالس ادارات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات والمجالس الشعبية المحلية وغيرها من التنظيمات .

١٠ - التوسع في أخذ رأى مجلس الشورى في مشروعات القوانين وكذلك أخذ رأيه بشأن الاطار العام لموازنة الدولة . وذلك في اطار ما نصت عليه المادة ٥/١٩٥ من الدستور حول أخذ رأى مجلس الشورى في مشروعات القوانين التي يحيلها اليه رئيس الجمهورية .

١١ - وحول التطرف والارهاب أكدت اللجنة على الوحدة الوطنية وساد الاتجاه العام الى وجوب تضافر جهود الأحزاب لمواجهة التطرف والارهاب باعتباره العدو الأول للديمقراطية . مع ضرورة العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناطق الأقل حظا في هذا الشأن وإعادة تخطيط المناطق العشوائية . وتأکید ان الدين الاسلامى هو دين التسامح وضرورة الاهتمام بالتنوير الثقافى والدينى واعداد الدعاة الاسلاميين من رجال الأزهر الشريف ونشر الوعى العام بوسائل الاعلام المختلفة .

- وجاء بتقرير اللجنة الاقتصادية ان الحوار الوطنى حول مختلف القضايا من شأنه تعميق الديمقراطية والتبادل البناء للرأى بين مختلف القوى السياسية فى مصر مما يحقق الخدمة الحقيقية للقضايا المصرية الوطنية ويعكس نبض الشارع المصرى ، وانه بالرغم من الظروف الصعبة التى مر بها الاقتصاد المصرى على أثر تفاقم سلبيات انحسار الحقبة النفطية والتغيرات المعاكسة على الصعيد العالمى والمحلى .

- وان أداء الادارة السياسية فى مصر قد مكنت من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من مراحل الاصلاح الاقتصادى بنجاح ملحوظ « دعم البنية الأساسية وتطويرها والاصلاح النقدى والمالى » . وقد ذهبت أغلبية اللجنة الى أن التوجه نحو اقتصاد السوق بالمنهج المتدرج الذى يراعى البعد الاجتماعى فى التحول بالقدر الممكن هو أسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والطريق لاستغلال الموارد المالية والطبيعية والبشرية المتاحة .

- وتوافق الأعضاء على ضرورة الاسراع بمعدل التنمية بما يتجاوز معدل الزيادة الطبيعية فى السكان . وان كانت بعض الآراء رأت أن يكون معدل التزايد فى النمو ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى .

- كما توافقت ارادة أعضاء اللجنة على ان زيادة النمو لابد وان ينعكس على دخول محدودى الدخل ومعالجة مشكلة البطالة . وان التوجه للتصدير يعتبر محركا لتحقيق النمو . كما رأت اللجنة انه من الضرورى مراعاة التوازن الاقليمى فى تخصيص الاستثمارات الموجهة للتنمية خاصة فى صعيد مصر عن طريق التوسع فى اقامة المناطق الصناعية ودعم مرافقها الاقتصادية الأساسية مع اعطائها مزايا تفضيلية .

وفى هذا الاطار ينبغى على الدولة ان تقوم بالمهام الآتية :

١ - لا خلاف حول ضرورة ان تقوم الدولة وحدها بمهام العدالة والأمن والدفاع .

٢ - الدولة هي المسئولة في المقام الأول عن التعليم الأساسي والصحة وإقامة البنية الأساسية للاقتصاد من كهرباء وطرق ومواصلات وترع ومصارف ومياه .

٣ - الدولة مسئولة عن اتخاذ السياسات الكفيلة بتحقيق استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة تلك المرتبطة بالموازنة العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف والعلاقة بين الأسعار والأجور والتوازن بين الادخار والاستثمار .

٤ - للدولة وظيفة رقابية على النشاط الاقتصادي لازالة الآثار السلبية التي قد تنشأ عن التفاعل الحر غير المقيد لقوى السوق .

٥ - الدولة مسئولة عن بناء استراتيجية اقتصادية في إطار الاستراتيجية العليا للدولة تحدد الأهداف العامة للنمو الاقتصادي وتحدد السياسة الملائمة لتحقيق هذه الأهداف .

- وبالنسبة لقطاع الأعمال العام فانه لابد من برنامج واضح لنقل ملكيتها الى القطاع الخاص . وذلك بمراعاة ما يلي :

(أ) الحرص على استمرار الملكية الوطنية لمفاتيح الاقتصاد القومي أى وضع ضوابط على اشراك الأجانب .

(ب) ان يتم البيع بسعر عادل وعبر سوق الأوراق المالية أساسا .

(ج) المحافظة على حقوق العاملين في المشروعات الاستثمارية - ورأت اللجنة ان الالتزام بهذه المبادئ قد يتطلب امتداد الفترة الزمانية اللازمة لنقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، وانه في هذه الحالة يتعين ان تركز الجهود على تحسين الكفاءة الانتاجية لهذه المشروعات ، كما رأت اللجنة ان الأخذ باقتصاديات السوق لا تتعارض مع وجود وسائل عديدة لتحقيق الأهداف المرجوة من نقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، غير أن حزب التجمع فضل اصلاح القطاع العام وعارض بيعه .

- وعن تصور اللجنة للخطوات المستقبلية لاستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي ، أكدت اللجنة على ما يلي :

١ - تطوير السياسات المالية والنقدية لخلق مزيد من المنخرات ولازالة الركود والانكماش الاقتصادي وعدم فرض ضرائب جديدة .
والغاء الضرائب المفروضة على السلع الاستثمارية والمواد الخام . وان يكون مصدر زيادة الموارد زيادة كفاءة التحصيل والقضاء على التهرب الضريبي .

٢ - التحول عن استخدام أذون الخزينة الى استخدام السندات متوسطة وطويلة الأجل واستخدامها في تمويل الاستثمار .

٣ - إعادة توزيع الائفاق العام وترشيده بعض بنوده .

- السماح لصناديق التأمين والمعاشات باستثمار ما لديها من أموال في مشروعات منتجة لتوفير المزيد من فرص العمل مما يحقق توسع المجتمع الضريبي الذي من شأنه امداد الموازنة العامة بالموارد من ناحية أخرى .

- الحفاظ على التوازن النقدي واستقرار أسعار صرف الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية وحفز البنوك على المساهمة في النشاط الاستثماري والعمل على زيادة قدرة القطاع المصرفي على توفير التمويل .

- تنشيط سوق المال من خلال زيادة الأوراق المالية المتداولة وتبسيط الاجراءات وتخفيف اعباء الرسوم باستخدام كافة وسائل الترويج وطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام المراد نقل ملكيتها جزئيا أو كليا الى القطاع الخاص .

- التشجيع على اقامة الشركات المالية الوطنية واعطائها مزايا تفضيلية لتحفيزها للعمل في المناطق النائية والمجالات الكثيفة الاستخدام بعنصر العمل . بالإضافة الى اقامة بعض المؤسسات المتخصصة في الأوراق المالية مثل صناديق الاستثمار وشركات السمسرة وشركات المشاركة في المخاطر وشركات التأجير التمويلي وشركات أمناء الاكتتاب . ومن مجال تنمية القوى البشرية رأت اللجنة :

١ - ان تبدأ التنمية البشرية بمحو الأمية التي أجمعت الآراء على ضرورة القضاء عليها قبل نهاية القرن الحالي .

٢ - تنمية قدرات الانسان تستلزم تطوير التعليم وربطه باحتياجات التنمية .

٣ - توفير الظروف الصحية للعاملين والعناية بالحفاظ على سلامتهم بدنيا و نفسيا .

٤ - تطوير الادارة العليا القادرة على الابتكار والتجديد وتعبئة مناح العمل .

- وفي مجال الاصلاح الاداري : طالبت اللجنة بضرورة تبني برنامج واضح لتحسين الأوضاع المالية للعاملين بالحكومة مقارنة بالأجور المعمول بها في القطاعات الأخرى مع التخلص من البطالة المقنعة - ووضع القواعد والضوابط التي يتم على أساسها الاختيار السليم للموظف العام .

– وبالنسبة لتقرير اللجنة الاجتماعية والثقافية فقد بدأ اجماع اللجنة على ضرورة مواجهة محاولات طمس الهوية الوطنية في مختلف المجالات . وفي هذا الصدد أكدت اللجنة على الأهمية القصوى لاطلاق القمر الصناعى المصرى لدعم وترسيخ الهوية الثقافية والاعلامية والحضارية المصرية ، فى مواجهة موجات السياق الفضائى الاقليمى والدولى الذى لا يجب ان يسمح له بتهديد الذاتية المصرية المتميزة .

– كما بدأ اتفاق اللجنة على أهمية الاحتفاظ بالملكية العامة لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية وتطوير هذه الوسائل .

– مع ضرورة مشاركة القطاع الخاص فى مجال الخدمات الانتاجية .

– وأكدت اللجنة ان قضية الرعاية الصحية هى أساس تطوير فاعلية المنظومة الصحية وتأثيرها فى صحة الانسان وبالتالي أهمية دور الدولة فى مد خطة التأمين الصحى لتشمل كافة أنحاء الجمهورية .

وحول موضوع الدواء أكدت اللجنة ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية فى مجال انتاج الدواء ورفع مستوى جودة الانتاج – والتركيز على انتاج المواد الخام والاستمرار فى بحوث انتاج المواد الوسيطة ونصف المصنعة من مواد مستوردة ، كما طالبت اللجنة بوضع خطة محكمة وملزمة للجميع لحماية السوق المحلية بعد اتفاقية الجات والتوسع فى التصدير والحفاظ على الثروة القومية والبشرية فى صناعة الدواء والتركيز على الهندسة الصناعية عند اقامة الشركات وترشيده استعمال الدواء .

– وركزت توصيات اللجنة على ضرورة اتجاء الدولة لاعادة النظر فى السياسة العلاجية بهدف مشاركة القادرين فى تحمل بعض أو كل نفقات العلاج وتشجيع مساهمة القطاع الخاص فى هذا المجال . كما طالبت اللجنة بضرورة التنسيق الكامل بين استراتيجيات التأمينات والتأمين الصحى بحيث يغطى جميع المواطنين وفقا لأولويات محددة وطبقا لبرنامج زمنى محدد يشمل التأمين العمال والطلبة والتلاميذ وأصحاب المعاشات .

– ودعت اللجنة الى أن يكون لهيئة التأمين الصحى صندوق مستقل يدار وفقا لأسلوب اقتصادى مع العمل على توحيد قوانين التأمين .

– كما طالب بالبدء فى التأمين على الفلاحين مع التركيز على الوحدات الريفية ورفع مستواها البشرى والمادى والاستفادة من القدرات المتاحة لخدمات الصحية العامة والخاصة .

– كما أكدت اللجنة فى مجال الاهتمام بالتنمية البشرية ان الانسان المصرى هو محور هذه التنمية وهدفها فى ذات الوقت وهو الأمر الذى يحتم

اتخاذ كافة الوسائل التى تكفل تحريكه ودفعه ايجابيا من خلال الأجهزة التنفيذية والسياسية والاعلامية نحو اعتناق قيم عمل سليمة وبناءة .

ـ كما آكدت اللجنة ضرورة توفير مناخ صحى لانجاز عملية التغيير الاجتماعى نحو الأفضل اعتمادا على الانتاج واحترام قيمة الانسان المصرى .

ـ كما أضافت اللجنة ان زيادة وتوسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع تستلزم رفع معدل الانتاجية الفردية وزيادتها بتوفير كافة السبل لرفع معدل الانتاجية فى مجال الصناعة والخدمات على السواء ، كما اهتمت اللجنة بالتوجه التسويقى فى ادارة اقتصاديات المجتمع المصرى وربط الانتاج بالطلب واحترام المعايير العلمية باعتبار ان جودة المنتج المصرى هى انعكاس لهوية المجتمع ككل وعزته الوطنية من خلال تعزيز شعار صنع فى مصر عملا لا قولا . ووضع ضوابط تحقيق التوازن للنشاط الرأسمالى الخاص بين القوى الاستثمارية والالتزامات الاجتماعية . وأشارت اللجنة الى أن تنمية المجتمع يلزمها اختيار وتأهيل أفضل للكوادر والقيادات الادارية . وتدريب متواصل للمهارات القيادية .

ملاحظات

حول مؤتمر الحوار الوطنى

ومستقبل الحياة العامة « رؤية مستقبلية »

ان كان لنا من ملاحظات حول مؤتمر الحوار الوطنى فان أهمها على الإطلاق هو ان هذا الحوار يأتى كثمرة لفكر القيادة السياسية ، هذه القيادة التى حافظت على انجازات حرب أكتوبر وعظمت من شأن قيمها التى كانت وراء الانتصار التاريخى للشعب المصرى فى أكتوبر ١٩٧٣ .

— كما انه من الضرورى التأكيد على ان هذا الحوار الذى شمل كل فعاليات ورموز العمل الوطنى جاء استجابة منطقية لتطور مجتمعى تم بصورة تدريجية وصحية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وأيضا جاء هذا المؤتمر استجابة للحرص الدائم للقيادة السياسية فى دعم مؤسسات الدولة ومنحها سائر اختصاصاتها الدستورية وتأمين ممارستها لدورها فى دعم مشاركتها فى بناء المستقبل الوطنى .

— ويأتى الحوار الوطنى فضلا عن ذلك متوافقا مع متطلبات وطنية تتمثل فى ضرورة مواكبة المتغيرات على الساحة الدولية والتعايش معها وذلك بدعم مؤسسات المجتمع المدنى ورسم سياسية جديدة لترسيخ الثقافة الوطنية . وتحديث الادارة لتتواءم مع المستجدات العالمية فى هذا الشأن والاهتمام بالمرأة والطفولة ، وتحقيق مساحة واسعة من فرض دعم امكانيات البحث العلمى لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بأسلوب علمى ومنظم .

— كما ان الحوار الوطنى نجح فى بناء تصور استراتيجى للمستقبل الوطنى فى اطار صيغة توافقية تحمل اجماعا وطنيا .

— ونأمل باستلهم روح حرب أكتوبر ان يتواصل العطاء الوطنى على المستوى الشعبى والمؤسس الى مواجهة تحديات المستقبل حتى يتعاضد لخص دورها الهام على مستوى العطاء الانسانى والحضارى .

— وقد تلاحظ أيضا من رصد أعمال مؤتمر الحوار الوطنى ان حيز

الخلاف فى وجهات النظر بين مختلف الأحزاب والاتجاهات الفكرية أقل بكثير من مواطن الالتقاء بينهم كما بدأ واضحا ان مساحات الالتقاء كبيرة بين كافة الاتجاهات السياسية فيما يتعلق بالأهداف العامة والاستراتيجيات والخطوط العريضة لمختلف القضايا الوطنية .

— كما يمكن التأكيد على ان النتائج التى توصل اليها المؤتمر تمثل بداية لبرنامج وطنى جديد لمواجهة المستقبل .

ونأمل فى اطار استشراف المستقبل ان نعمل بروح أكتوبر العظيم وان نستلهم من عطاء الأبطال والشهداء الدرس الوطنى الذى يجمعنا حول اعلاء شأن الوطن وصيانة أراضيه .

القسم الثاني

حرب أكتوبر وتطور علاقات مصر الدولية

حرب أكتوبر وتطور علاقات مصر الدولية

لقد كان تأثير حرب أكتوبر ١٩٧٣ على السياسة الخارجية المصرية بالغ العمق ، كبير الدلالة ، متعدد الأبعاد . اذ قامت السياسة الخارجية المصرية قبل ١٩٧٣ على أساس مبدأ العدالة والشرعية . عدالة القضية الفلسطينية من منظور التاريخ الحديث ، وعدالة السعى لتحرير الأرض العربية المحتلة منذ حرب يونيو ١٩٦٧ من منظور التاريخ المعاصر ، وشرعية الأمرين استنادا لقرارات المنظمات الدولية والاقليمية وفي مقدمة ذلك منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

ولكن حرب أكتوبر أحدثت نقلة نوعية في منطق ومنهج العمل الدبلوماسي اذ أصبحت مفاهيم العدالة والشرعية مفاهيم نسبية . فما يراه طرف عدلا واضحا يراه الطرف الآخر ظلما بينا ، وما ينظر اليه طرف بأنه يمثل الشرعية الدولية أو الاقليمية يعتبره الطرف الآخر ليس الا انعكاسا لموازن قوى دولية أو اقليمية . ومن ثم كان لابد من ان يتغير المنطق ويتطور المنهج وكما كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة انقلاب في الفكر السياسي والعسكري حيث دولة مهزومة عسكريا في ١٩٦٧ وضعيفة اقتصاديا وعسكريا قبل الحرب وبخاصة بعد توتر العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (السابق) وطرد الخبراء العسكريين السوفيت ، ومازومة نفسيا نتيجة للأثر النفسي للهزيمة على شعب عاش تاريخه المعاصر بأنه يملك أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط وان اسرائيل كيان يجمع أفرادا من شتات الأرض فضلا عن الصورة التاريخية لليهود بأنهم شعب من التجار ومن ثم فهو ليسوا من بناء الحضارة لا في الصناعة ولا في الزراعة ولا من حمايتها من ناحية الفن العسكري ، هذه الصورة تغيرت في ١٩٦٧ لتصبح اسرائيل بمثابة الأسطورة التي لا تهزم ، ولا شك ان اعلان النظر في كل من هذه التطورات ودلالاتها وأبعادها الحقيقية أو المبالغ فيها انما هو الطريق الصحيح لفهم أثر زلازل حرب أكتوبر على المجتمع العربي

عامة والمجتمع المصرى خاصة بشقيه الداخلى أو الخارجى فكلاهما وجهان لعملة واحدة .

وتطور المنطق ليصبح ليس البحث عما هو عادل وانما عما هو ممكن دون التخلي عن هدف العدالة ، وتطور المنهج ليصبح ليس السعى والتمسك بما هو شرعى وانما العمل فى اطار ما هو واقعى دون تجاهل أو تفل عن مفهوم الشرعية وثوابتها ، ومن هنا انطلقت دعوة البحث عن السلام فى اطار مؤتمر دولى فى خطاب الرئيس الراحل أنور السادات فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وكانت الحرب لم تضع أوزارها ، بل ما تزال مشتعلة الأوار وكان ذلك الخطاب بمثابة ايدان بيزوغ فجر جديد له سمات خاصة وله منطق خاص وله منهج يسير على هديه .

فمن ناحية المنطق فان اجتياح القوات المصرية لخط بارليف بكل تحصيناته وعبورها لقناة السويس كأكبر مانع مائى عرفه التاريخ وتراجع القوات الاسرائيلية ، حطم أسطورة القوة التى لا تقهر ، وأعاد للنفس المصرية والعربية احساسها بالعزة والكرامة وساعد ذلك فى اتباع المنهج الواقعى فى مرحلة لاحقة .

ومن ناحية المنهج فقد اتبع الرئيس الراحل أنور السادات منهج الصدمات الكهربائية فعلى غرار صدمة حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى أخفقت مراكز التنبؤ العالمى ومراكز صنع القرار فى الدول الكبرى فى التنبؤ بها بدقة رغم رصدتها لبعض الشواهد ، فان اعلان الرئيس السادات عزمه الذهاب للقدس والاتصال المباشر مع القيادة الاسرائيلية كان صدمة بل يمكن القول بان ذلك كان بمثابة صدمة كهربائية للعالم العربى خاصة بل العالم أجمع بوجه عام واعتبر ذلك الاعلان بمثابة زلة لسان وليس قرارا حقيقيا ، واعتبر نزول السادات من الطائرة فى اسرائيل فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ حدثا تاريخيا فريدا مثل هبوط الانسان على أرض القمر لأول مرة .

ولكن المنطق والمنهج الجديد لمرحلة ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن يرضى أصحاب التمسك بالقديم ، لم يكن يرق لدعاة منطق الجمود والاحتواء بالثوابت بدلا من السعى للحركة الديناميكية ؛ ومن هنا كان رد فعل تلك القوى هو قطع العلاقات مع مصر ونقل جامعة الدول العربية فى عام ١٩٧٩ وفرض ما يشبه الحصار على شعب مصر الأبقى الذى رفض الخضوع لمنطق الابتزاز ورفض الانصياع لفلسفة الجمود وآثر الحركة من أجل السلام والتنمية والبناء بدلا من الشعارات التى تتسم بالجمود وتحقق التردى رغم القطيعة والمقاطعة عن ان تهب لنجدة العراق ، ولم تتوان مصر عن تورط العراق فى حرب مدمرة مع ايران فى عام ١٩٨٠ ولم تتأخر مصر

مساندة وحماية الثورة الفلسطينية وقادتها عند خروجهم من بيروت عام ١٩٨٢ واستمرت في سعيها الدائب من أجل السلام الشامل والعدل بمنطق العدالة النسبية لا المطلقة فالإطلاق من صفات الله وحده سبحانه وتعالى .

وترتب على الواقعية والعقلانية في السياسة الخارجية المصرية عودة العلاقات العربية مع مصر وعودة جامعة الدول العربية للقاهرة ولكن بعد ضياع عشر سنوات كاملة في تبديد للموارد وفي مهاترات ومساجلات وفي تراجع في القوة الاقتصادية والعسكرية .

ثم ما لبث العرب أن امتحنوا امتحانا شديدا ، وزلزلوا زلزالا مروعا بغزو العراق للكويت وما أعقبها من حرب الخليج الثانية التي دمرت ما بناه العراق من قوة اقتصادية وعسكرية واستنزفت ثروات طائلة من دول الخليج تقدر بما يتراوح ما بين ٦٠٠ - ٧٠٠ مليار دولار ولكن التقدير والقيمة الحقيقية لابد أن تكون أضعاف ذلك وهكذا خسر العرب مرة ثانية ، ولو عادوا للرأى الراجح والفكر السديد للدولة التي عادة ما يحلو أن يصفوها بالشقيقة الكبرى لكان ذلك خيرا وأبقى ، وأنفع فوحدة العرب مصدر قوتهم ووحدة الكلمة بداية الطريق الصحيح ومنهج الوحدة هو الديمقراطية فلا يعقل أن مصر بملايينها الستين وعلمائها وخبرائها ومثقفها وتاريخها العريق ودبلوماسيتها النشطة التي تدرج دهاليز العمل السياسي الدولي وتستشرق أبعاد المتغيرات الدولية قبل حدوثها ، أقول لا يعقل أن تسير مصر مكتوفة الأيدي ومعصوبة العينين وراء حفنة من مروجى الأيديولوجيات بجمودها وأصحاب الطموحات برعونتهم ومحترفي التهيج الجماهيري بحناجرهم القوية ، وليس الآن موضع تقييم هذه السياسة أو تلك ولكن نعرض في هذا القسم لبعض القضايا السياسية التي تتناول بالتحليل بعض جوانب العمل السياسي المصري والعربي في المجال الدولي والاقليمي باعتبار أن ذلك كان مدار الحركة ومركز العمل السياسي المصري منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وثمرات تلك الحرب . فالسياسة والحرب كلتاهما استمرار للأخرى كالأواني المستطرقة كلاهما يصب في الآخر ، أو كالدوائر المتصلة كل منها يتداخل مع الآخر فلا تعرف نقطة البداية من النهاية وهذه سمة الحياة المتغيرة والمتجددة ، وتحديد نقطة دخول مرحلة منها مسألة بالغة الصعوبة ويمكن اكتشافها بعد الدخول كتعاقب الليل والنهار وولوج أحدهما في الآخر ولوجا سهلا وبطيئا وتدرجيا ، وهكذا التاريخ في مراحلها المتتالية ، وهكذا الحياة في نبضاتها المتدفقة .

ونقسم هذا الجزء من الكتاب للفصول التالية : —

الفصل الأول : الاطار الفكرى للسياسة الخارجية المصرية .

الفصل الثانى : جامعة الدول العربية والعمل الدبلوماسى المصرى .

الفصل الثالث : القضايا العربية فى الاطار الدولى .

الفصل الرابع : السياسة المصرية فى الساحة الدولية .

الفصل الأول

الاطار الفكرى للسياسة الخارجية

يقتضى البحث عن الاطار الفكرى للسياسة الخارجية المصرية تناول عدة موضوعات متداخلة ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها وبين أدوات العمل الدبلوماسى من جانب وفكره وتصوراته من جانب آخر ، وينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

- **البحث الأول :** السياسة الخارجية المصرية بين المثال والحقيقة .
- **البحث الثانى :** وزارة الخارجية وصنع القرار السياسى .
- **البحث الثالث :** الوظيفة الدبلوماسية والظروف المتغيرة .
- **البحث الرابع :** دبلوماسية التنمية .
- **البحث الخامس :** قضايا مترابطة عبر مسيرة السياسة المصرية .

والآن نتناول كلا من هذه الموضوعات بشئ من الايجاز ليكون ذلك بمثابة الاطار الفكرى للسياسة الخارجية ثم ننتقل فى الفصول اللاحقة لمعالجة أكثر تفصيلا لبعض القضايا ذات الصلة .

المبحث الاول

السياسة الخارجية بين المثال والحقيقة

السياسة الخارجية لاية دولة تتكون من مجموعة من القرارات والتصرفات المرتبطة بعلاقاتها بالدول الأخرى . وبعبارة أخرى فإن السياسة الخارجية تنطوى على شقين :

الأول : يتعلق بالقرارات أى وجود عملية معينة من التفكير بصدد تصرف ما واختيار أحد البدائل المطروحة . هذه العملية ذهنية فى المقام الأول ويقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص وفقا للنظام السياسى فى كل دولة .

الثانى : يتعلق بالتصرف أى كيفية وضع القرار المتخذ موضع التنفيذ وهنا تتدخل البيئة أو الاطار الذى يتم فيه التنفيذ .

والسياسة الخارجية المصرية ليست استثناء من هذا الاطار العام فى التفكير المتعلق بتعريف السياسة الخارجية .

ولا شك أن السياسة الخارجية لاية دولة ليست ا لاحصيلة نهائية لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي منها الموقع والسكان والظروف الاقتصادية والموارد الاقتصادية والقوة العسكرية والقيادة السياسية والعقيدة والفكر والقيم التى تسود مجتمع ما .

ولسنا بصدد الحديث عن هذه العوامل بالتفصيل ولا الى أى حد يؤثر كل منها فى سياسة الدولة ، ولكن الفكرة الرئيسية التى أعرض لها فى هذا المبحث تتركز حول مفاهيم السياسة الخارجية المصرية وكيف تم تطبيقها ووضع أولوياتها منذ عام ١٩٥٢ .

ومن الملاحظ ان قضايا السياسة الخارجية المصرية تحظى باهتمام كبير فى السنوات الأخيرة . هذا الاهتمام مرتبط بجدل حول قراراتها بل وأحيانا حول مكونات وقضايا هذه السياسة .

ويتسابق الدبلوماسيون السابقون والسياسيون والصحفيون على ولوج هذا الميدان من الجدل الأمر الذى من شأنه إثراء الفكر المصرى الخاص بالسياسة الخارجية بغض النظر عن دوافعه وأهدافه .

وفى تقديرى ان السياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٥٢ قد مرت بتجربة فريدة تميزت بما يمكن تسميته بالمثال والحقيقة Vision and Practice أو الرؤية النظرية والتطبيق العملى . حيث وضعت النظرية الأسس العامة لتوجه السياسة الخارجية وهذه الرؤية النظرية رغم اتسامها بنوع ما من الرومانسية الفكرية فانها عكست أيضا نوعا من التحليل العقلانى للمصالح الوطنية السياسية والاقتصادية الجيوبوليتكية وأثرها على مصر .

أما التطبيق فقد اختلف من حيث أولوياته ما بين متابعة تطبيق الرؤية النظرية وبين محاولات التغلب على النتائج غير المواتية لمثل هذه الرؤية المثالية فى السياسة ومن ثم السعى لايجاد اطار أكثر واقعية فى المستقبل المنظور .

ولا شك أن الرؤية النظرية يمكن التعرف عليها من خلال كلمات الزعيم جمال عبد الناصر رئيس مصر فى الفترة ما بين ٥٢ - ١٩٧٠ حيث كتب فى فلسفة الثورة يقول : « كنا نحارب فى فلسطين ، ولكن أحلامنا كلها فى مصر ٠٠٠٠ وفى فلسطين كانت خلايا الضباط الأحرار تدرس وتبحث فى الخنادق ٠٠٠٠ وفى فلسطين جاءنى صلاح سالم وزكريا محيى الدين ٠٠٠٠ كان حديثنا الشاغل وطننا الذين يتعين علينا انقاذه ٠٠٠٠ فى فلسطين جلس بجوارى مرة كمال الدين حسين وقال هل تعلم ماذا قال لى أحمد عبد العزيز قبل ان يموت ٠٠٠٠٠٠ لقد قال لى اسمع يا كمال ان ميدان الجهاد الأكبر هو فى مصر ٠٠٠٠٠٠ لم ألتق فى فلسطين بالأصدقاء الذين شاركونى فى العمل من أجل مصر وانما التقيت أيضا بالأفكار التى أنارت أمامى السبيل » .

ويستطرد جمال عبد الناصر موضحا رؤيته فى أبعادها الزمانية والمكانية فيقول : « نحن الآن نستطيع أن نعود الى القرن العاشر ، نرتدى ونتوه فى أفكاره ٠٠٠ الزمان اذن يفرض علينا تطوره ، والمكان أيضا يفرض علينا حقيقته ٠٠٠٠٠ لا نستطيع ان ننظر لخريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان أيمن أن

نتجاهل دائرة عربية تحيط بنا ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ؟

أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها ، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ؟
أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالما اسلاميا تجمعنا وياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب وانما تشدها حقائق التاريخ ؟

ويضيف جمال عبد الناصر موضعا استحالة العزلة بحكم الزمان والمكان وأثرهما على السياسة المصرية بقوله : « ذهب الأيام التي كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة تخطط الحدود ولم يعد مفر أمام كل بلد أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التي تؤثر فيه »

وتصور عبد الناصر دوره بقوله : « ان ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها في ظروف حاسمة على مسرحه » وان ظروف التاريخ مليئة أيضا بأدوار البطولة المجيدة التي لم تجد بعد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه ، ولست أدري لماذا يخيّل الى دائما أن في هذه المنطقة التي نعيشها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به ، ثم لست أدري لماذا يخيّل الى أن هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك وان ننهض بالدور ونرتدى ملابسنا فان أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به »

ثم وضع عبد الناصر أولويات السياسة الخارجية المصرية بقوله « وما من شك في أن الدائرة العربية هي من أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا » امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن وعشنا نفس الأزمات وامتزجت معنا بالدين وارتبطت بالعوامل التاريخية والمادية والروحية »

وهكذا فان التصور النظري والأولويات كانت واضحة لدى عبد الناصر منذ البداية وأخذ العديد من الكتاب والباحثين في تحليل هذه المفاهيم ومن أمثلة ذلك ما قام به الدكتور بطرس غالي أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد في العديد من المقالات التي كتبها حول دوائر السياسة الخارجية المصرية وبعبارة أخرى نقل بطرس غالي ما قاله عبد الناصر بأسلوب أكاديمي وكتب عدة دراسات باللغات الأجنبية لتوضيح أبعاد ومفاهيم السياسة الخارجية المصرية .

وفى تطوير لاحق لكتاباتة عن سياسة مصر الخارجية أوضح فى دراسة نشرتها الاجيبشان جازيت فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٤ ما يلى : -

ان عبد الناصر بعد اشتراكه فى مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ والتقاءه بالعديد من قادة العالم طور من اهتماماته وأضاف بعدا رابعا لفكره ودوائره وهو ما عرف بعد ذلك بدائرة عدم الانحياز .

وان أوضح د . غالى بأن المبدأ الذى يحكم السياسة المصرية هو مفهوم الأمن القومى القائم على الاعتبارات التاريخية والمصالح القومية وان هذا المفهوم يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة هى :

الأول : الأمن القومى المباشر المرتبط بالحدود مع الدول المجاورة .

الثانى : الأمن القومى الحيوى Vital الممتد الى ما وراء الحدود والذى يرى ان تهديدا من دول أخرى معينة هو بمثابة تهديد لأمن مصر .

الثالث : الأمن القومى الاستراتيجى وهو خط افتراضى يلى الدائرة الخاصة بالأمن الحيوى .

وفى اطار هذا الأمن الاستراتيجى تنشط الدبلوماسية المصرية فى أربع دوائر هى الدائرة العربية والأفريقية والاسلامية وعدم الانحياز .

القضايا والأولويات : -

من الضرورى تحديد القضايا والأولويات فى السياسة الخارجية المصرية آخذين فى الاعتبار مفهوم الأمن القومى .

ويقتضى تحديد القضايا التى تسود فى سياسة دولة ما تحديد أهدافها وغاياتها فى المقام الأول .

ولا شك ان السعى لتحقيق الأمن القومى يستلزم وضع اطار ومفهوم نظرى وعام تسعى له كل دولة هذا الاطار يتأثر بأوضاع الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن هنا فان تحديد دوائر الأمن القومى لا تقل أهمية عن مفهوم الأمن القومى ذاته .

والقاء نظرة على الوضع الجيوبوليتكى لمصر يوضح استحالة اتباعها لسياسة تقوم على العزلة بل يجعل ثمة ضرورة حتمية لامتداد نشاطها الى خارج حدودها ليس فقط انطلاقا من الدوائر السابق الاشارة اليها بل وأيضا تحت تأثير التطور الهائل فى وسائل الاتصال الحديثة ، التى جعلت المسافات والحدود تتلاشى ، وفى وسائل التدمير والقتال التى لم تترك أية دولة بمعزل عن أن تطولها نتائج أية حرب واسعة فى العالم والأكثر من ذلك قضايا جدول الأعمال الدولى الجديد والتى فى مقدمتها قضايا البيئة واللاجئين والمخدرات وحقوق الانسان والديون .

ولذا فان الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية السابق حدد في بياناته وتصريحاته منذ ان تولى منصبه في مايو ١٩٨٤ ، أهداف السياسة الخارجية المصرية في ثلاثة وهي : السلام والاستقرار والتنمية .

وأقتبس من بيانه أمام مجلس الشورى في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٥ قوله : « ان السلام والاستقرار والتنمية هي الأسس الثابتة لسياسة مصر الخارجية لكونها موضع اجماع الارادة الشعبية وهدفا متكامل ومتسقا مع متطلبات المرحلة التاريخية التي نعيشها ، والآمال التي نصبو اليها .

ولقد مرت بنا خلال الأشهر الماضية أحداث هامة وتطورات رئيسية تتعلق بمصر مباشرة وبمنطقة الشرق الأوسط وفي اطار انتماءاتنا العربية والأفريقية والإسلامية ومع مجموعة عدم الانحياز وبقيت مبادئ وأسس السياسة الخارجية المصرية على نفس ثباتها ووضوحها ٠٠٠٠ » .

ولا شك ان تحليل مناهج السياسة الخارجية لمصر منذ ١٩٥٢ يوضح الحقائق التالية : -

الأولى : ان دوائر السياسية المصرية ظلت ثابتة طوال هذه الفترة .

الثانية : ان الأولوية بين هذه الدوائر اختلفت من مرحلة لأخرى تبعا لظروف كل مرحلة .

ففي مرحلة الخمسينيات حظيت الدائرة العربية بأولوية كبرى فشهدت التوجه المصري نحو العالم العربي من خلال رفع شعار مقاومة الاستعمار في مختلف أرجاء هذا الوطن ، مناهضة سياسة الأحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية الأمر الذي أدى لسقوط حلف بغداد ، ومشروع ايزنهاور من ناحية كما أدى الى تحقق تجربة الوحدة بين مصر وسوريا من ٥٨ - ١٩٦١ من ناحية أخرى .

ولم تغفل السياسة المصرية عن دورها تجاه أفريقيا سواء في مساندة حركات التحرر الوطني وفتح مكاتب لها في القاهرة أو في السعي نحو ايجاد تجمع أفريقي جزئي انتهى الى قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ لتضم كافة دول القارة .

وفي دائرة عدم الانحياز قادت مصر مجموعة الدول النامية والتي تخلصت من نير الاستعمار سواء في باندونج وما تلاه من مؤتمرات واتصالات مع العديد من الدول حتى أسفرت عن بلورة سياسة عدم الانحياز والتي وضعت معاييرها في مؤتمر القاهرة التحضيري في يونيو ١٩٦١ ، ومؤتمر القمة الأول لعدم الانحياز في بلجراد في سبتمبر ١٩٦١ . والواقع ان أي تحليل منصف لحركة عدم الانحياز يؤكد دورها في :

أولاً : ابراز مكانة وأهمية الدول حديثة النشأة وتأكيد ذاتيتها في مواجهة التكتلات والأحلاف الدولية . ومن ثم جعلت هذه الدول تضطلع بدور فاعل في السياسة الدولية وليست مجرد موضع لهذه السياسة أو مفعول بها في المعترك الدولي .

ثانياً : ان القادة الذين ينتمون لدول ناشئة استطاعوا ان يبتكروا سياسة جديدة في الساحة الدولية تختلف عن سياسة توازن القوى أو سياسة الرعب النووي ، قوام هذه السياسة النزعة الأخلاقية وانها تعبر عن ضمير العالم بنفس القدر الذي تعبر به عن حرص هذه الدول على استقلالها وسعيها من أجل تنمية مواردها لذلك اهتمت حركة عدم الانحياز بقضايا نزع السلاح الشامل الكامل التقليدي والنووي بنفس القدر الذي دافعت فيه عن قضايا التحرر ومقاومة الاستعمار .

كما ربطت بين نزع السلاح والتنمية الاقتصادية اللازمة للدول المتخلفة على أساس مفهوم التكامل والتساند العالمي .

ثالثاً : انها كسرت المفهوم الذي ساد لعدة قرون بأن السياسة الدولية هي السياسة الأوروبية وان الحضارة هي الحضارة الأوروبية ، اذ برزت حضارات وسياسات الشرق بصورها المختلفة من عربية واسلامية وهندية وصينية وغيرها .

ونظرا لدور مصر الرائد في السياسة الدولية في الخمسينيات وبداية الستينيات ، كان من الضروري العمل على ضربها والقضاء على هذا الدور لذا تم التخطيط منذ عام ١٩٦٤ لحرب عام ١٩٦٧ . وترجع أهمية عام ١٩٦٤ الى انه شهد في القاهرة انعقاد ثلاثة مؤتمرات رئيسية : المؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والمؤتمر الثاني لعدم الانحياز ومؤتمر التعاون الاقتصادي بين الدول النامية .

وللأسف لم تدرك القيادة المصرية في حينه أبعاد هذا المخطط ومن ثم انساق في نشوة النصر الى هوة الكارثة وأدى ذلك لتغير أولويات السياسة الخارجية المصرية .

فتراجع دور مصر الدولي ولم يظهر أي نشاط في حركة عدم الانحياز حتى عقد المؤتمر الثالث في لوزاكا في عام ١٩٧٠ وانكفأت مصر تعلق جراحها وتسعى حثيثا للتخلص مما سمي بازالة آثار العدوان وأصبحت الدبلوماسية المصرية تدور في حلقة مفرغة من المباحثات والمداولات ما بين قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وجولات يارنج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة ومحادثات الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا) ومباحثات القوتين العظميين حتى اضطر

عبد الناصر لقبول مبادرة روجرز في يوليو ١٩٧٠ رغم قطع العلاقات مع الولايات المتحدة .

وانتهت هذه المرحلة بوفاة جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ وأرض بلاده محتلة بالإضافة لجميع أراضى فلسطين وهضبة الجولان .

ولعلنا نتذكر بداية هذا الحديث عندما كرر عبد الناصر اسم فلسطين أكثر من مرة في فلسفة الثورة وأضاف بأن قلبه وقلوب زملائه ترنو لمصر وإن الجهاد الأكبر في مصر .

وبإخفاق كل الجهود للوصول لسلام وازاء تعنت إسرائيل أصبحت الحرب حتمية واستطاعت مصر في عهد أنور السادات تحقيق نصر أكتوبر المجيد .

ثم تابعت مسيرة البحث عن الحل السلمي حتى وصلت الى مبادرة السادات بزيارة القدس والقاء خطاب في الكنيست يؤكد على الحقوق والمطالب العربية بطريقة واضحة لا لبس فيها واعتبرت هذه الزيارة حدثاً فريداً في التاريخ الشرق أوسطى بل والتاريخ العالمى ككل .

واتبع السادات ما أسماه بسياسة الصدمات الكهربائية لكسر الحواجز النفسية بين العرب والإسرائيليين لاثبات صدق العرب ومصر بالذات في التوجه نحو السلام بعد أن كانت الدعاية الإسرائيلية تصور العرب كوحوش وإسرائيل كحماة السلام الوديع .

ولكن سياسة الصدمات الكهربائية انتهت باتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل ولم تستطع تحقيق السلام الشامل لتعنت إسرائيل من جانب ورفض العرب قبول منهج السادات في الحل من جانب آخر ولتبلور تخطيط دولى جديد باستنزاف ثروات العرب التى بدأت فى التراكم بعد ارتفاع أسعار البترول .

وقد دعت أمريكا لمؤتمر الطاقة عام ١٩٧٤ وسعت لوضع خطط بديلة للبترول وفى نفس الوقت استمرت أزمة الشرق الأوسط تتفاعل عناصرها فيما بينها على النحو المعروف من ضرب المقاومة الفلسطينية فى لبنان بأيد عربية حيناً وإسرائيلية حيناً آخر وزاد التمزق العربى بوجه عام مع اندلاع الحرب الإيرانية العراقية واستمرار مشكلة الصحراء بلا حل حاسم .

واغتيل السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ فانتهد بذلك حقبة من حقبة تطور السياسة المصرية وما اتسمت به من أولويات فى السياسة الخارجية المصرية .

وجاء حسنى مبارك وواجه مرحلة جديدة اذ تحررت معظم اراضى سيناء واستمرت القطيعة العربية جزئيا ومن ثم سعى مبارك لوضع أولويات جديدة للسياسة الخارجية حيث كانت زيارته للهند ويوغوسلافيا من أوائل نشاطاته الخارجية وهما الدولتان شريكتا مصر فى بلورة سياسة عدم الانحياز ٠٠٠ وعاد لمصر جزء من رصيدها السياسى الدولى فانتخبت عضوا فى مجلس الأمن الدولى بعد غياب أكثر من عشرين عاما ، كما انتخبت رئيسه لمجموعة ال ٧٧ للدول النامية وأعيدت لها عضويتها فى منظمة المؤتمر الاسلامى وزال التشكيك حول وضعها فى حركة عدم الانحياز بل انتخبت فى المؤتمر الوزارى للحركة فى لواندا عاصمة انجولا فى سبتمبر ١٩٨٥ كأحد نواب رئيس المؤتمر .

كما تحركت مصر فى الاطار العربى فعادت العلاقات مع الاردن وتحسنت كثيرا مع العراق وتونس والجزائر والمغرب ودول الخليج العربى ، وعاد النشاط الفلسطينى الى أرض الكنانة مرة أخرى وأصبحت زيارات ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للقاهرة حدثا عاديا ومتكررا بل أصبح التأييد المصرى لياسر عرفات هو ركيزته الأساسية فى عمله من أجل السلام فى مرحلة لاحقة كما سنرى .

وأكدت مصر من جديد سياستها الداعية للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط ولاستعادة الفلسطينيين لحقوقهم الوطنية المشروعة واقامة دولتهم المستقلة فى اطار كونفدرالى مع الأردن فى ظل الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى ١١ فبراير ١٩٨٥ .

وهكذا نجد أن السياسة المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن ظلت تعمل بمقتضى أهداف ثابتة مع أولويات متغيرة وفقا لظروف كل مرحلة ومقتضياتها ويمكن بلورة أهداف واتجاهات هذه المرحلة فى الآتى :

أولا : السعى لتحقيق الأمن القومى ومن أجل تحقيق هذا الهدف تنشط الدبلوماسية المصرية فى اتصالاتها مع اسرائيل والعالم العربى وأفريقيا وبوجه خاص دول حوض نهر النيل .

ثانيا : السعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنا تبرز علاقة مصر مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان وما تتلقاه مصر من مساعدات ومعونات من هذه الدول أمر لا يمكن اغفاله لآى مخطط للسياسة الخارجية المصرية .

ثالثا : العمل على الحفاظ على استقلالية القرار السياسى المصرى وفى هذا الاطار حرصت الدبلوماسية المصرية على تطوير علاقاتها بالاتحاد السوفيتى السابق أو الاتحاد الروسى حاليا ودول شرق أوروبا والدول غير المنحازة .

المبحث الثانى

وزارة الخارجية وصنع القرار السياسى

الدبلوماسية ليست الا تعبيراً عن الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الدولة عند اتصالها بالعالم الخارجى وبقدر ما تكون الأسس الداخلية قوية ، بقدر ما ينعكس ذلك على دبلوماسيتها . ومهما كان الدبلوماسى بارعاً وفذاً ، فان قدرته فى التغلب على تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى دولته تظل محدودة .

وكثيراً ما يرسل الدبلوماسى للخارج دون تعليمات تفصيلية ، ومن ثم فان عليه مواجهة المواقف المتطورة والمتغيرة . وهذا يستلزم اعداداً دقيقة للدبلوماسى لكى يكتسب الخبرة على معالجة هذه المواقف والتصرف حالياً . ومن ثم فان الدبلوماسى الناجح ، هو الذى يستطيع أن يوسع من دائرة الحركة لنفسه ، ولا يرجع فى كل صغيرة وكبيرة لرؤاسته . ولذا قال العرب فى حكمهم : « أرسل حكيماً ولا توصه » ، لذا عرفت الدبلوماسية بأنها تطبيق الذكاء واللباقة فى ادارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة . وهذا يستلزم تدريباً مستمراً وخبرة متصلة ، ومن ثم فان المأسى التى تواجهها دبلوماسية دولة ما ترجع الى تدفق الهواة على السلك الدبلوماسى أو الى نقص التدريب والمراقبة للمحترفين ليطوروا فكرهم وسلوكهم وفقاً لمقتضيات مراحل التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى دولهم وفى الاطار الدولى بوجه عام .

ويجب أن نفرق بين السياسة الخارجية والتى تتخذ القرارات بشأنها فى الجهاز الرئاسى للدولة ، والذى تمثل وزارة الخارجية رافداً من روافده ، وبين الدبلوماسية ، التى هى ادارة وتنفيذ هذه السياسة .

ومع هذا فان دور الدبلوماسية فى تشكيل السياسة الخارجية كبير من أكثر من زاوية :

(أ) تزويد صانع السياسة الخارجية بالمعلومات الأساسية التي تساعد على اتخاذ القرار .

(ب) تحديد أسلوب تنفيذ هذه السياسة .

(ج) التعرف على ردود فعل الدول الأخرى إزاء هذه السياسة سواء بالمعارضة أو الموافقة أو الامتناع .

(د) الحث على تعديل أو تغيير السياسة المتبعة وفقا لردود الفعل ونتائج التنفيذ .

ومن هنا يمكن أن نقول ان وزارة الخارجية يبرز دورها في مراحل ست كالآتي :

المرحلة الأولى : ترتبط بجمع المعلومات من خلال السفارات والاتصالات التي تقوم بها أجهزة الوزارة المختلفة .

المرحلة الثانية : ترتبط بتحليل وتقييم هذه المعلومات وتضطلع بها إدارات الوزارة سواء على المستوى الجغرافي أو الإدارات المختصة بالتخطيط السياسي .

المرحلة الثالثة : المتعلقة بتحديد البدائل والاختيارات ويتولاها الجهاز الرئاسي بوزارة الخارجية .

المرحلة الرابعة : المشاركة في اتخاذ القرار ويضطلع بها وزير الخارجية مع الجهاز الرئاسي في الدولة وفقا للدستور .

المرحلة الخامسة : ترتبط بتنفيذ القرارات وهنا تعود الكرة مرة أخرى لأجهزة وزارة الخارجية وسفاراتها المختلفة .

المرحلة السادسة : معرفة وتقييم ردود الفعل للقرار .

وهكذا نجد أن دور وزارة الخارجية في صنع القرار الخاص بالسياسة الخارجية دور رئيسي وان لم تكن هي جهة الاختصاص الوحيدة اذ تشاركها أجهزة أخرى في الدولة أما القرار ذاته فهو من صنع شخص أو عدد من الأشخاص وفقا للنظام السياسي لكل دولة ووفقا لطبيعة القرار وظروف تنفيذه .

وهذا يؤكد لنا من جديد أهمية الاحتراف في العمل الدبلوماسي لمعرفة الأسلوب الصحيح لجمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وتحديد البدائل والاختيارات أمام صانع القرار ثم البدائل والاختيارات في أساليب تنفيذ القرار بعد اتخاذه .

يكفى ان نتذكر انه بعد هزيمة عام ١٩٦٧ أمام اسرائيل لم يكن رد الفعل العالمى سوى الشماتة تجاه مصر والعرب وهذا يعكس اخفاقا دبلوماسيا نتيجة لممارسة خاطئة لسياسات خاطئة ، فمن المعروف ان مبدأ الثقة ساد فى مرحلة ما على مبدأ الخبرة الذى توارى لفترة ، وطبعاً عبثاً حاولت الدبلوماسية المصرية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولم تنجح ، ومرجع ذلك ان المهارة الدبلوماسية لا تستند لمقومات اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية .

من حين لآخر يثور التساؤل : ما هو دور وزارة الخارجية فى تحقيق أهداف الدولة فى مراحل تطورها السياسى والاقتصادى ؟ .

لا شك ان القيادة السياسية تطرح شعارات من حين لآخر لتحقيق أهداف معينة تتواءم مع كل مرحلة من مراحل التطور . فعلى سبيل المثال طرحت القيادة السياسية برنامج الصحوة الكبرى فى عام ١٩٨٦ واستهدف ذلك البرنامج تغيير الوضع القائم وتحقيق صحوة بعد التدهور السائد فى مجتمعنا ، وبعبارة أخرى اننا نعيش مرحلة تدهور ولا بد من الاقرار بذلك والهدف اعادة المكانة لمصر فى المجتمع الدولى . وكانت وسيلة ذلك هى العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والآن فلنستعرض دور وزارة الخارجية فى كل من هذه الجوانب :

— فالتنمية الاقتصادية تقتضى زيادة الانتاج وهذا يستلزم : —

- * الحصول على استثمارات .
- * الحصول على أسواق لتصريف الانتاج .
- * الحصول على أسواق للمواد الخام اللازمة للصناعة .
- * وأخيراً تدريب العمالة على أحدث الأساليب الصناعية .

وهنا نجد دور وزارة الخارجية كبيراً فى الاتصال الخارجى لتحقيق المتطلبات الأربعة للتنمية فى اقناع الدول ذات الفائض الرأسمالى فى تزويدنا برؤوس الأموال ، فى السعى للحصول على أسواق ، أى دراسة وضع السوق التجارية فى كل دولة وافادة مصر بذلك ، وفى الدخول فى اتفاقيات اقتصادية وتجارية وفنية مع الدول والمؤسسات الدولية لتحقيق ذلك .

— والتنمية الاجتماعية تستلزم معرفة أساليب الانضباط الوظيفى ، كيف تحقق ذلك فى دولة متقدمة مثل اليابان وفى دولة نامية مثل الهند وفى دولة شيوعية مثل الصين والنماذج الثلاثة بدأت مع مصر فى مرحلة ما من مراحل تطورها المعاصر . فاليابان بدأت فى منتصف القرن التاسع

عشر في الوقت الذي كانت مصر تشهد نهضة كبيرة على يد محمد علي .
أما الهند والصين فقد بدأت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما
شهدت قيام ثورة ١٩٥٢ بآمالها وطموحاتها . ولكن النتيجة في أي من هذه
الدول الثلاث مختلفة تماما عنها في مصر أما عن دور الدبلوماسية المصرية
في مجال التنمية الاجتماعية فهو ان تدرس لنا هذه التجارب والنماذج
وتبعث بتقاريرها للجهات المعنية لكي تحلل وتستفيد من تجارب الدول
الأخرى وتطور من الأساليب ما يتلاءم مع البيئة المصرية .

ـ التنمية السياسية تعنى مزيدا من المشاركة الشعبية في صنع
القرار السياسى . وهذا ما يعبر عنه بالتعدد الاعلامى والتعدد الحزبى
ودور الدبلوماسية المصرية هنا هو توضيح معالم التطور الراهن في مصر ،
وتحليل أبعاده على الاستقرار السياسى والاقتصادى ومن ثم ايجاد لغة
تفاهم حوار مع المجتمعات المختلفة .

فالدبلوماسية هو مبعوث حضارة لدى حضارة أخرى وعليه أن يدرس
ويحلل عناصر القوة والضعف في كل من حضارته والحضارة الموفد اليها
ويجد الوسيلة الملائمة للاتصال بين الحضارتين للصالح المشترك وهذا
ما يميز دبلوماسية عن آخر .

ـ ان القاء نظرة على وضع مصر الراهن تظهر الآتى :

اولا : وجود جالية مصرية كبيرة في الخارج لأول مرة في تاريخ مصر
الطويل هذه الجالية في حاجة لرعاية متنوعة وهذا يقتضى ان تتطور
ممارستنا الدبلوماسية لتصبح مهمة رعاية المواطنين من أبرز مهام وزارة
الخارجية ورعاية المواطنين تقتضى تطوير اللوائح والقوانين التى تحكم
أوضاعهم في الخارج وتسهيل كل ما يحتاجونه وينبغى ألا ينظر لهؤلاء
كبقرة حلوب للمصلات الصعبة ومن ثم فان الفكرة الداعية لاجبارهم على
تحويل نسبة من رواتبهم بالسعر الرسمى أو عن طريق البنوك بسعر
منخفض فكرة غير صائبة لأن من شأنها احداث بلبلة لدى هؤلاء . كذلك
الأمر بالنسبة لفرض ضرائب عليهم . فالمصريون بطبعهم يرغبون في العودة
لأرضهم في مصر وفي عودتهم يحضرون أموالهم ومشترياتهم ومن ثم لكي
نجتنب ذلك لمصلحة الوطن والمواطنين فلا بد من :

ـ تقديم حوافز لهم للاستثمار الداخلى في مشروعات صناعية
وزراعية .

ـ منحهم إعفاءات للشراء من السوق المحلية بالعملات الصعبة كسواء
السيارات والأثاث والأدوات الكهربائية .

– توفير ضمانات فتح حساباتهم بالعملة الأجنبية وقابلية ذلك للتحويل للخارج .

أما فكرة الاجبار في تحويل أموالهم بالبنوك فستدفعهم لعمل العكس أى السفر الى الدول الأجنبية لقضاء اجازاتهم فضلا عن أنه لن يمكن التدقيق والرقابة على تحويلاتهم ناهيك عن الأثر النفسى السيئ . ولقد ظهرت بعض ردود الأفعال لمثل هذا القول فى الصحف ولدى الجاليات المصرية فى الكويت والأردن وغيرها . وهنا فمن واجب الدبلوماسية ان تقول رأيها بصراحة وتنقل ردود الفعل بأمانة لصانع القرار السياسى حتى يعدله أو يغيره .

ثانيا : السعى لايجاد أسواق لتصريف المنتجات والدخول فى اتفاقيات مع الدول الأجنبية ولكن هذا يقتضى ان تكون لدينا سلع نرغب فى بيعها ، ان اللقاء نظرة على الميزان التجارى مع العديد من الدول يظهر وجود عجز ضد مصر نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات وهذا يدعونا لبدء الملاحظات التالية :

(أ) ضرورة اجراء مسح شامل للسلع المصرية التقليدية أو الحديثة وكيفية تسويقها .

(ب) تطوير صناعاتنا المحلية ورفع مستوى جودتها وتغليفها .

(ج) تزويد بعثاتنا فى الخارج ببيانات دقيقة عن أوضاعنا الاقتصادية والتجارية ليتسنى لها ابلاغ ذلك للدول المعتمدة لديها ، ومن ثم حثها على مزيد من التعامل معنا .

ومن الضرورى أن نذكر أن فكرة التعاون الثلاثى بين مصر ودولة نامية ودولة متقدمة ، كانت فكرة رائدة ابتدعتها الدبلوماسية المصرية كذلك مسألة التعاون الفنى مع أفريقيا ، كل هذا كفىل بايجاد سوق للسلع والخبرة المصرية فى المستقبل .

ثالثا : تقديم الخبرة المصرية للمجتمع الدولى وهنا ينبغى علينا ألا نغط من قدر أنفسنا فإن لدى مصر خبرات كبيرة فى شتى المجالات ولكنها تفتقد الى : –

(أ) الحصر الشامل والمنظم لهذه الخبرات وتزويد سفاراتنا بها حتى يتسنى تقديمها للدول الأخرى للاستفادة من ذلك .

(ب) متابعة علمائنا وخبرائنا فى المنظمات الدولية ورعاية مصالحهم وربطهم بالوطن بصفة دائمة .

(ج) تبني تقديم علمائنا وخبرائنا للمجتمع الدولي كسياسة رسمية ثابتة لنا ليكونوا أعضاء في لجان الخبراء والتجمعات الثقافية الدولية والمنظمات غير الحكومية ونحو ذلك . وهذا ما تفعله دول مثل الهند لأن ذلك يحقق أكثر من فائدة منها : نشر فكر مصر وثقافتها وخبرتها ، اثبات الوجود العلمي المصري على المستوى العالمي ، الاستفادة من التطورات العلمية لدى الدول المتقدمة طالما أصبح ذلك متاحا لبعض علمائنا .

— مما سبق نخلص للقول بأن طبيعة العمل الدبلوماسي شاملة فهو إطار عام للاتصال بالعالم الخارجي ومن هذا المنطلق فهو يتميز بالخصائص التالية :

- الاولى : أن له طبيعة سيادية (كتمثيل للدولة ذات سيادة) .
- الثانية : ان له طبيعة خدمية (في مجال العمل القنصلي المتشعب) .
- الثالثة : انه بمثابة مورد للدخول (فيما يتعلق بالمتحصلات القنصلية) .
- الرابعة : انه عين للدولة على الخارج (فيما يتصل بمهمة التتبع وكتابة التقارير) .
- الخامسة : ان له طبيعة انتاجية غير مباشرة من حيث نقل تجارب الدول الأخرى وكيفية الاستفادة منها .

ويترتب على ذلك ان معيار تقييم الأداء الدبلوماسي يختلف عن معيار تقييم الأداء في الأجهزة الأخرى من الدولة ، فالدبلوماسية أو السفارة ليست وحدة صناعية يقاس أداؤها بكمية انتاج محددة وواضحة ، وهي ليست جامعة يقاس أداؤها بعدد الخريجين في كل عام ، ذلك لأن نتائج الدبلوماسية ذات تأثير ومردود بطيء ولا تظهر بسرعة لأن الدبلوماسية تعمل ذات تأثير ومردود بطيء ومستمر ولا تظهر بسرعة لأن الدبلوماسية تعمل في مجال العلاقات الاجتماعية والانسانية ، انها تخاطب الرأي العام والقوى السياسية والتجمعات الاقتصادية ، انها عملية مستمرة من الحوار والتأثير المتبادل كما ان نقل تجارب الدول الأخرى للاستفادة بها عملية يصعب قياس عائدها ، فاذا قامت سفارة ما بنقل خبرة ما في تقرير معين استفادت منه الدولة أو الوزارة المعنية ، فان وزارة الخارجية يتوارى دورها خلف انتاجية هذه الوزارة وهذا في ذاته دليل نجاح الدبلوماسية لأنها جزء من إطار شامل يعمل لخدمة الدولة .

ولنضرب مثلا آخر على العمل الدبلوماسي المرتبط بالاعداد لزيارة ما أو لعقد اتفاق معين ، انها مرحلة طويلة من العمل والاتصال ثم يأتي الوفد ليوقع الاتفاق النهائي الذي ينسب اليه ولا تظهر السفارة في الصورة

١٤١٠ ما تعود لها الكرة مرة أخرى لتتولى المتابعة .

المقصود بهذه الأمثلة إبراز الطبيعة الخاصة للعمل الدبلوماسى وكيف
انه يصعب قياس الأداء بمعايير عادية .

ولكى تستطيع الدبلوماسية القيام بمهامها فلا بد من توفير مقومات
النجاح لها وهى بالاضافة لتزويدها بالمعلومات والبيانات الخاصة بالدولة
سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، فانها تمثل أيضا توفير الطمأنينة
للدبلوماسى للقيام بواجبه من حيث ضمانات الوظيفة فى النقل والترقى
والثواب والعقاب ، ومن ناحية توفير أسباب المعيشة الضرورية . ان
الدبلوماسية اليوم لم تعد تمثيلا مظهريا بل مهمة شاقة تتأثر بها الأسرة
وخاصة الأبناء ويتأثر بها الدبلوماسى الفرد . ان الوظيفة الدبلوماسية
فى العصر الحديث لها مخاطر أمنية ومخاطر نفسية وتأثيرات حضارية ،
ولا ينبغى أن نغفل من الأثر السيئ للغربة والاعتراب على الدبلوماسى ،
ومن ثم فان ربطة بمجتمعه ضرورة سواء فى منحه الأجازات المدفوعة أو فى
اعداد برامج تدريبية وثقافية للتعرف على التطورات التى تطرأ على مجتمعه
فى فترة غيابه فى الخارج ، وأيضا اعداد زيارات ميدانية له لمواقع الانتاج
والآثار والصناعة . ان البعض ينظر للدبلوماسية من ناحية البريق
الخارجى ، وينسى المعاناة الفعلية ويكفى ان نذكر القول المشهور : « ان
الدبلوماسى انسان أمين وصادق يرسل خارج وطنه ليكذب من أجل قضية
عادلة » . ان هذا القول بقدر ما فيه من تهكم ومفارقة فيه أيضا قدر من
التصوير الصادق للمعاناة الدبلوماسية . ان وضع الدبلوماسى فى الخارج
يختلف عن وضع أى مبعوث أو أى شخص مغترب يستطيع أن يعيش كيفما
يحلو له ويفعل ما يرغب فيه ، ويصادق من يرتاح له ، الدبلوماسى مفروض
عليه قيود كثيرة بحكم وظيفته فى مسكنه ومظهره وتصرفاته ، ومن ثم فان
النظرة اليه لابد ان تكون مختلفة ، ان حقوق الدبلوماسى ينبغى أن تتمشى
مع واجباته وهذا ما ينبغى أن تسعى لتحقيقه الدبلوماسية المصرية النشطة
من أجل تحقيق المصالح الوطنية العليا .

المبحث الثالث

الوظيفة الدبلوماسية والظروف المتغيرة

اختلف الباحثون في تحديد ما هو المقصود بلفظ دبلوماسية ودبلوماسي وهناك العديد من التعريفات في هذا الصدد يمكن الرجوع اليها في الكتاب التقليدي للدكتور عز الدين فودة عن الدبلوماسية وتعريفاتها والأصول التاريخية واللغوية للكلمة كذلك في المعاجم المتنوعة أو في المؤلف الكلاسيكي لساتو عن الدبلوماسية ، وما يهمنا هنا الإشارة اليه كنوع من الاستعراض السريع هو تأكيد ان الدبلوماسية علم وفن فهي علم له أصوله وقواعده التي يتم دراستها والتعرف عليها وبعبارة أخرى تتم دراسة القواعد الدبلوماسية ووظائف الدبلوماسي وكل ما يختص بكيفية ممارسة الدبلوماسي لعمله مثل المزايا والحصانات أو قواعد المجاملة والبروتوكول أو قواعد حمل الأوسمة والنياشين أو ترتيب الحفلات وما الى ذلك ، ثم ان الدبلوماسية فن بمعنى ذوق رفيع بالخبرة والمران وينعكس في التعامل مع الناس من المجتمعات المختلفة ومن ثم قانه من الضروري للغاية ان يمارس العمل الدبلوماسي من هو متمرس فيه كخبرة وكمعرفة وتحدث أكبر الكوارت لأي مجتمع عندما يتحول العلم والعمل لاية وظيفة ميدانا للهواة مع احترامنا لأي مجتمع عندما يتحول العلم والعمل لاية وظيفة ميدانا للهواة مع احترامنا استثناء لا ينبغي القياس عليه بأية حال من الأحوال .

وتبرز خطورة الأمر اذا امعنا النظر في طبيعة العمل الدبلوماسي اذ أن أولى المهام الدبلوماسية هي متابعة التطورات في الدولة المعتمد لديها الموظف وارسالها الى دولته . وعملية المتابعة هذه تحقق أغراضا متعددة فهي تقدم حصيلة ضخمة من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن الدولة المعتمد لديها الى دولته ومن ثم فهي تساعد صاحب القرار السياسي في اتخاذ هذا القرار في ضوء المعلومات الواردة اليه وبناء عليه اذا كان الدبلوماسي غير عالم بكيفية جمع المعلومات وتحليلها وأصول الكتابة

الدبلوماسية فسوف ينقل معلومات اما مشوهة أو غير دقيقة أو يهتم بالقشور دون الأصول ونحو ذلك أو يقع في المحذور ويجمع هذه المعلومات بأساليب غير مشروعة وتكون المحصلة النهائية ان القرار السياسى خاطيء لانه تم وفقا لمعلومات خاطئة أو أن يطرد الموظف الدبلوماسى من البلد المعتمد لديه كإنسان غير مرغوب فيه ويؤدى ذلك لتدهور علاقات الدولتين بدلا من تحسينها وهو الهدف الذى أنيط به الدبلوماسى وأوفد من أجله وتاريخ الدبلوماسية مليء بوقائع متعددة لكلتا الحالتين ومن ثم فأننى أجد لزاما على ان أؤكد على هذه النقطة بالذات وهى المتعلقة بأهمية الاحتراف الدبلوماسى وعدم تركه للهواة .

ولا شك ان بعض الدول ومنها أمريكا تعطى منصب السفير فى بعض الدول لسياسيين بل وشخصيات عامة لا تمت للعمل الدبلوماسى بصلة فى تاريخها العملى وذلك فى ظل نظامها المعروف بالغنائم ولكن الفارق هنا ان أمريكا تنظم عمل سفاراتها بالخارج بطريقة مختلفة عما يحدث فى كثير من البلاد الأخرى فرئيس البعثة هو ممثل لرئيس الدولة الا ان اعتماده الاساسى على مستشاريه ومعاونيه ويتولى الادارة الفعلية للبعثة نائب السفير وهو من الدبلوماسيين المحترفين ، وهذا على خلاف الأمر بالنسبة للادارة الفعلية فى البعثات الدبلوماسية المصرية .

والنقطة الثانية التى أود الإشارة اليها تتعلق بالتسميات المختلفة التى تتردد على الألسنة فى السنوات الأخيرة والتى منها تعبير الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية البرلمانية ودبلوماسية التنمية ودبلوماسية المؤتمرات ونحو ذلك . وبإحدى ذى بدء ينبغى ان ندرك ان الدبلوماسية وحدة واحدة لا تتجزأ وان التسميات الكثيرة التى ظهرت ما هى الا كمن يمسك بالفيل من أحد جوانبه ثم يتصور انه الفيل وذلك كما هو معروف فى القصة المشهورة فى هذا الصدد ، أو أنه نوع من عدم الدقة فى التعبير بأخذ احدى المظاهر للدبلوماسية « المؤتمرات مثلا أو احدى وظائف الدبلوماسية » تتبع الأحوال الاقتصادية أو أحد أطراف العمل الدبلوماسى كما هو مشار اليه فى تعبير الدبلوماسية البرلمانية أو الشعبية واطلاقها على الظاهرة ككل وهذا ليس أمرا دقيقا وان كان يسمح بالتجاوز فيه . فالدبلوماسية باعتبارها فن الاتصال وادارة العلاقات بين الدول تصبح ميدانا لجهات عديدة تتطلع لمعرفة ما يدور خارج الحدود ، ولكن ذلك اما مؤقت زمانيا أو محدد من ناحية الهدف والمجال فارسال فريق من الرياضيين للخارج هو اتصال ودعاية للدولة كذلك الشأن فى الاتصالات بين النقابات أو البرلمانات من الدول المختلفة ولكن كل هذا ليس الا جزءا بسيطا من العمل الدبلوماسى أى أن هذه الأنشطة مستغرقة أساسا فى الكل وليست اختراعا جديدا او عملا متعارضا مع الدبلوماسية بمفهومها الصحيح ، وللتدليل على ذلك

ينبغي ان نتذكر ان أى سفر أو اتصال لأى وفد يستلزم عدة اجراءات من الحصول على تأشيرة سفر ومعرفة أحوال الدولة ونظامها وترتيب الزيارة والاستقبال وما الى ذلك وكل هذا جزء لا يتجزأ من العمل الدبلوماسى وفى الدول المتقدمة مثل الشمال الاسكندنافى يوجد ممثل لوزارة الخارجية باتحاد نقابات العمال وآخر فى البرلمان وما الى ذلك ومهمته أن يتولى التنسيق بين هذه الأجهزة وبين وزارة الخارجية ، ويصاحب وفود هذه الجهات عندما تقوم بزيارة لها فى الخارج . وفى دول مثل أمريكا أيضا يرافق الوفود المختلفة دائما ممثل لوزارة الخارجية ويحضر اجتماعاتها ومن ثم يعفى أعضاء تلك الوفود من كثير من المهام ويسهل لها كثيرا من الأمور التى لا تعرفها بحكم طبيعة وظيفتها وليس فى ذلك افتئات أو هيمنة أو مراقبة من وزارة الخارجية على نشاط تلك الهيئات لأن اتصال الدولة بغيرها من الدول أمر بالغ الخطورة لا يترك عبثا أو لأهواء أية جهة أو هيئة ، كما انه محدد الهدف غايته تطوير علاقات تلك الدولة بما يخدم مصالحها ومن ثم ينتفى التعارض بين الأجهزة وتصبح وزارة الخارجية هى مركز التقاء نشاط الجهات المختلفة والتنسيق فيما بينها بحكم طبيعة تكوينها كوزارة سيادة تنتمى للدولة ككل وليست لحزب أو فئة أو جماعة دون أخرى شأنها فى ذلك شأن وزارات السيادة الأخرى وان اختلفت عنها فى ان طبيعة عملها تكون خارج الحدود فى المقام الأول وينبغى ان نذكر ان أى خطأ لأية جهة فى الخارج تقع تبعته على الممثل الدبلوماسى وان لم يكن هو نفسه مسئولاً عنه ويحضرني فى هذا المجال مثال طرد السفير الفرنسى فى الهند عام ١٩٨٥ اثر اكتشاف تورط مساعد الملحق العسكرى بالسفارة الفرنسية فى قضية تجسس فرئيس البعثة مسئول عن نشاط أعضائها أيا كانت انتماءاتهم وهو أيضا مسئول عن نشاط هذا الوفد وادراك هذه الحقيقة يساعد كثيرا فى توضيح الأمور ومنع ما يتصوره البعض من تعارض أو استقلالية أو هيمنة من ممثلى جهة ما من جهات الدولة عندما يوفدون للخارج .

والنقطة الثالثة ترتبط بالظروف المتغيرة وتأثيرها على أولويات العمل الدبلوماسى اذ من المعروف ان الوظائف الدبلوماسية متعددة فمنها : المهمة التمثيلية ومهمة التتبع أو كتابة التقارير ومهمة رعاية المواطنين أى العمل القنصلى والمهمة الحضارية والثقافية أى نقل ما يحدث فى مجتمعه للدولة المعتمد لديها وخاصة مؤسساتها الثقافية ومراكز الفكر فيها ونحو ذلك وكل وظيفة من هذه الوظائف لها تفريعاتها والتخصصات فى داخلها فعلى سبيل المثال فان كتابة التقارير أو الوظيفة التتبعية تشمل المتابعة السياسية الداخلية والمتابعة المتعلقة بعلاقات الدولة مع الدول الأخرى وهذه العلاقات متشعبة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وما الى ذلك ولكن

ما يهمنا توضيحه هنا ان هذا التصور عام ، وعندما يجرى تطبيقه من دولة لأخرى ، بل من بعثة لأخرى يحدث الخلاف حول الأولويات تبعاً للظروف المرتبطة بكل دولة وأهدافها فإذا كانت الدولة فى حالة حرب مثلاً فإن الأولوية الأولى تكون لما يمكن ان نسميه بالمهمة الكفاحية الدبلوماسية أى شرح خطط الدولة وأهداف العدو ونواياه والسعى للحصول على التأييد لدولته ، وإذا كانت العلاقات عادية بين دولتين والمصالح محدودة بحكم تكوين وسياسة الدولة كما هو الحال فى تمثيل دولة ما من أمريكا اللاتينية لدى دولة ما فى اسكندنافيا مثلاً فإن الأولوية فى العمل الدبلوماسى تكون للمهمة التمثيلية أى اثبات وجود دولته على خريطة العالم بالتواجد فى شتى المناسبات . ومع بروز الدول النامية على المسرح الدولى وتعظيم دورها وخاصة منذ أوائل الستينات فإن الوظيفة الاقتصادية وخاصة جانبها الانمائى أصبحت لها أهمية متزايدة فى نشاط الدبلوماسى واتصالاته اليومية .

ومن واقع الخبرة الفعلية يمكن ان أشير لبعض الأمثلة فعندما كنت أعمل فى البعثة المصرية فى النرويج كانت أهدافنا فى المقام الأول هى تعريف النرويج بحضارة مصر وقيم وتقاليدها مجتمعها وحث شعب النرويج على السفر لمصر للتعرف على ذلك أى نشاط دعائى من أجل السياحة وهى مسألة حضارية وثقافية واقتصادية معا وكان السفير الذى عملت معه وهو السفير جمال نجيب مثلاً يحتذى فى الدبلوماسية وذا شعبية واسعة فى مختلف أوساط المجتمع النرويجى . ثم عملت فى الهند فى ظل ظروف متباينة ومن ثم كانت مهمة السفير والسفارة مختلفة الأولويات فى مراحل ثلاث الأولى حيث فترت العلاقات بسبب مواقف الهند من مصر فى السبعينات من جانب ولاختلاف توجهات الدولتين فإن الأولوية كانت لمنع أى توتر أو تدهور وتوضيح أهمية العناصر الثابتة فى علاقات البلدين وفى المرحلة الثانية كانت الأولوية لبدء فتح جديد فى تلك العلاقات عندما تغيرت الظروف وفى المرحلة الثالثة استهدفت استعادة البعد التاريخى والبدء فى نوع من التعاون ولحسن الحظ تولى العمل فى المراحل الثلاث سفير قدير من سفراء مصر وهم على التوالى السفير هشام عامر والسفير الدكتور نبيل العربى والسفير عمرو موسى كل منهم له أسلوبه ومنهجه فى العمل وكل منهم أدرك طبيعة المرحلة التى تجتازها العلاقات ووضع نصب عينيه هدفاً واضحاً سعى لتحقيقه وعندما أشرت للأسماء السابقة فإن هدفى توضيح الارتباط الوثيق بين الوظيفة الدبلوماسية والموظف الدبلوماسى وابراز الترابط الواضح بين هذه النقطة الأخيرة والنقطة الأولى فى ان العمل الدبلوماسى علم وفن لا ينبغى ان يترك للهواة ولحسن الحظ فإن هؤلاء السفراء جميعاً كانوا من ذوى الخبرة والكفاءة العالية وتاريخهم الدبلوماسى معروف .

المبحث الرابع

دبلوماسية التنمية

بادئ ذي بدء ، أود ان انوه الى ان تعبير دبلوماسية التنمية ، هو تعبير حديث في قاموس العمل الدبلوماسي ، وان لم يكن حديثا بصفة كلية من حيث بعض مضامينه . ويمكن القول انه ارتبط ببروز الدول النامية كتجمع على المستوى الدولي ، سعيا لتحقيق أهداف معينة ، ارتبطت بالدعوة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي . الا ان التعبير بشكله الحالي لا يتعدى بضع سنوات والاكثر من هذا انه في الفكر السياسي والدبلوماسي المصري أكثر حداثة وربما لم تتحدد معالمه بدقة حتى الآن . وهذا ما يقتضى بذل الجهد لتحديد المفهوم وتعميق معناه لدى العاملين في الحقل السياسي بوجه عام والحقل الدبلوماسي بوجه خاص . والحديث عن دبلوماسية التنمية في اطار العمل الدبلوماسي المصري يعنى ان الدبلوماسية المصرية تتفاعل مع الفكر السائد في المجتمع وتسعى للتأثير والتأثير فيه بايجابية ، ومن ثم فانها تؤكد دورها كعضو فعال في المجتمع تحس وتشعر بكل نبضاته وتستجيب لحاجاته .

وكما ذكرت ان التعبير حديث الا ان مضامينه موجودة في التشخيص الدقيق للأزمة التي يعيشها المجتمع الدولي وبوجه خاص الدول النامية يظهر ذلك في المؤلف الذي اعدته لجنة ويلى برانت للحوار بين الشمال والجنوب بعنوان « الأزمة المشتركة » الحوار بين الشمال والجنوب .

Common Crisis : North-South, Cooperation for world recovery

ولقد حدد هذا التحليل الأزمة بالقضايا التالية : التمويل - التجارة - الغذاء - الطاقة . ثم سعى لوضع مقترحات لتحقيق التعاون في هذه المجالات الأربعة . ولكن هذه المقترحات لم يقدر لها ان توضع موضع التنفيذ . وان عقدت الكثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية في اطار حوار الشمال والجنوب ونذكر منها اجتماع كانكون عام ١٩٨١ وكذلك

اجتماعات الدول النامية والتي وضعت برنامجا للتعاون فيما بينها عرف باسم برنامج كراكاس . أضيف الى هذا اجتماعات عدم الانحياز والتي تشكل القضايا الاقتصادية جزءا مهما ان لم يكن أهم ما يشغل هذه الاجتماعات من الناحية الفعلية .

وفي عام ١٩٨٣ دخل البحث عن مشاكل التنمية الى أنشطة الكومنولث وهو المنظمة التي أصبحت عالمية بفضل اتساع عضويتها من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن بريطانيا وكندا وأستراليا وكونت مجموعة اقتصادية خاصة أعدت دراسة تحليلية للنظام النقدي والمالي والتجاري العالمي وأسمته « نحو بريتون وودز جديدة » Towards a New Bretton Woods ، وعالجت هذه الدراسة القضايا المهمة في مجال الاقتصاد والتنمية من وجهة نظر توفيقية بين مصالح كل من الدول النامية والدول المتقدمة .

كما سعت حركة عدم الانحياز لبلورة فكرها الاقتصادي المشترك ، ازاء موضوعات النقد والتمويل . لذا تشكلت مجموعة خبراء النقد والتمويل وعقدت عدة اجتماعات على مدى أكثر من عام وانتهت عام ١٩٨٥ باصدار دراسة قيمة بعنوان « توجيهات للإصلاح » : Directions for Reform : The Future of the International Monetary and Financial System.

كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بنشر الدراسة القيمة التي أعدها الدبلوماسي والخبير الجزائري محمد بيجاوي بعنوان : Toward a New International Economic Order.

حلل فيه النظام الاقتصادي السياسي الدولي الراهن وقدم آراء ومقترحات حول تغييره . ونشرت وزارة الخارجية المصرية كتابا أبيض عن عدم الانحياز والنظام الاقتصادي الدولي الجديد عام ١٩٨٤ ضمنته شتى القرارات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية من عام ٦١ - ١٩٨٣ وهو كتاب وثائقي قيم The Non-Aligned Movement and the New International Economic order.

لقد أردت من هذه الاشارات التي قد تبلو مطولة أو أكاديمية الى توضيح ان مفهوم دبلوماسية التنمية لم يتبلور بصورة واضحة في الفكر العالمي بل انه أكثر غموضا في الفكر المصري . ومع هذا فان مشاركة الدبلوماسية المصرية في بلورة المفهوم وتحديد أبعاده لم تتوقف بل استمرت تعمل من أجل ذلك في دأب وصبر ، وفي كثير من الأحيان بانكار ذات .

ويمكن القول ان مفهوم دبلوماسية التنمية يرتبط بهدف رئيسي هو

السعي لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد انطلاقاً من أن النظام القائم غير مرضى للدول النامية بل ويعمل ضد مصالحها فى كثير من الأحيان .

ولعلنا نتساءل : ما أهم القضايا التى تسعى إليها عملية التنمية ؟ إن التنمية ترتبط بتدفق الاستثمارات أى بضرورة وجود رأسمال كاف للقيام بمشروعات جديدة . وهذا الأمر يقتضى تصريف الانتاج بأسعار مناسبة وغير متذبذبة حتى يمكن ضمان انسياب منتظم لرأس المال لتمويل هذه المشروعات . وبعبارة أخرى ترتبط قضايا التمويل هذه بقضايا التجارة الخارجية ، كما ترتبط بقضايا النقد وأهمية توفير سيولة لدى الدول النامية لاستيراد ما تحتاجه من سلع ومن أدوات الانتاج . وتتأثر القضايا النقدية والمالية بمشكلة الطاقة وما طرأ على أسعارها من ارتفاع كبير منذ منتصف السبعينات ثم تدهور فى منتصف الثمانينات وما بعدها .

واسترجاع تطور الأحداث يوضح أن الدبلوماسية المصرية شاركت بفعالية فى هذه القضايا جميعاً . فأول مؤتمر عقد عام ١٩٦٤ ، بعنوان مؤتمر التجارة والتنمية وتمخضت عنه منظمة الانكتاد ، ترأسته مصر وقاد وفدها العالم المشهور الدكتور عبد المنعم القيسونى ، وشارك أبناء وزارتى الخارجية والاقتصاد وغيرها فى أعمال المؤتمر بكفاءة واقتدار . وفى إطار عدم الانحياز برزت مصر فى تقديم أفكار مستمرة فى اللجنة الاقتصادية وعلى سبيل المثال فانه فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى لواندا بأنجولا فى سبتمبر ١٩٨٥ وطرحت مصر القضايا التالية :

١ - قضية المديونية وأهمية احترام الدول النامية لديونها مع السعى لدى الدول الدائنة لتخفيف عبء هذه المديونية سواء بإعادة جدولة الديون ، أو الغاء بعضها ، أو مد آجال السداد أو تخفيض أسعار الفائدة عليها . ولقيت هذه الأفكار قبولا ، وأقرها المؤتمر . والدافع للدبلوماسية المصرية لتبنى ذلك المنحى ليس حفاظاً على مصالح الدول الدائنة فحسب ، وإنما حفاظاً على مصالح الدول النامية فى المقام الأول . هذه الدول التى هى فى حاجة لقروض ومساعدات وتسهيلات ائتمانية . وهذا يقتضى احترام المديونية ، والا فلن تعطينا الدول المتقدمة أو التى لديها فائض رأسمال أية قروض ، ومن ثم تتوقف عجلة التنمية فى بلادنا . ولا ينبغي أن يخامرنا أى شك فى أن المجتمع الدولى المعاصر يقوم على فلسفة التساند والتكامل الاقتصادى ، ومن ثم فنحن فى حاجة لغيرنا كما أن غيرنا فى حاجة إلينا ، حتى الدول ذات الاقتصاد الشيوعى بما فيها الاتحاد السوفيتى والصين تسعى للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من الدول الغربية . والمشروع السوفيتى لخط أنابيب الغاز عبر سيبيريا ، وفلسفة التحديث الاقتصادى فى الصين بعد ماوتسى تونج خير دليل على ذلك .

٢ - قضية التجارة الدولية : وتؤيد الدبلوماسية المصرية بشدة ضرورة استقرار الأسعار وعدم تذبذبها وضرورة وجود معاملة تفضيلية لصالح الدول النامية لحماية صناعاتها الوليدة في وجه المنافسة الدولية الحادة . وفي نفس الوقت رفضت مصر - مع غيرها من الدول النامية - الدعوة الأمريكية لادخال الخدمات ضمن نشاط البجات ، لأن ذلك سيؤثر على البلاد النامية ، ويضر بجهودها في التنمية ، نظرا لسيطرة الشركات الكبرى في البلاد المتقدمة على هذه الخدمات . كما نشطت الدبلوماسية المصرية في الدعوة لاقامة نظام التفضيلات الجمركية بين البلاد النامية GSTP وشاركت في اجتماعات نيودلهي في يوليو ١٩٤٤ لهذا الغرض .

٣ - قضية التعاون الاقتصادي الدولي : تولت مصر رئاسة مجموعة التنسيق في مجال التعاون الاقتصادي الدولي بين دول عدم الانحياز طوال الفترة ما بين مؤتمري هافانا عام ١٩٧٩ لعدم الانحياز ومؤتمر نيودلهي عام ١٩٨٣ وقدمت مساهمات فكرية وعملية في هذه اللجنة .

٤ - التنسيق والتعاون الاقتصادي بين الدول النامية . وقد ترأست مصر مجموعة الـ ٧٧ والمكونة من حوالي ١٢٥ دولة خلال عامي ١٩٨٥/٨٤ وكان دورها في الرئاسة وبلورة الأفكار الاقتصادية موضع تقدير جميع الدول النامية .

٥ - تعمل مصر كعضو في عدة مجموعات تنسيق في مجالات الغذاء ، التعاون الدولي ، النقد والتمويل والطاقة وغيرها بين دول عدم الانحياز .

٦ - ساهمت الدبلوماسية المصرية بإيجابية في إبراز قضايا أفريقيا الاقتصادية وخاصة قضايا المجاعة ، الجفاف والتصحر ، التزايد السكاني ، المديونية الأفريقية ونحو ذلك . وبرزت تلك المساهمة الفعالة للوفد المصري في مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٥ . ثم في نقل الأفكار الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماع الأفريقي الى مجال عدم الانحياز في مؤتمر لواندا في سبتمبر ١٩٨٥ .

ولا يسعني المجال لحصر المساهمة المصرية في القضايا الاقتصادية الدولية المرتبطة بالتنمية بوجه خاص . ولقد طورت مصر في مفاهيم التعاون الدولي من أجل التنمية وقدمت فكرة التعاون الثلاثي بين مصر ودولة متقدمة مثل اليابان والدول النامية في أفريقيا . وتسعى مصر لتوسيع نطاق أطراف التعاون ، فهناك فرنسا وبريطانيا بل الولايات المتحدة . هدف مصر من ذلك تقديم خبرتها الفنية لهذه الدول النامية وفي نفس الوقت إبراز مفهوم التكامل والتساند الدولي ، وهذا في ذاته يحقق مكانة عالية ويتيح المجال لخبراتها وصناعاتها ونتاجها للتولوج لأسواق الدول النامية

الأخرى من جانب ، ويستفيد خبراءنا ومفكروننا من حصيلة التقدم العلمى فى الدول الصناعية المتقدمة من جانب آخر ، ومن ثم فإن الصندوق المصرى للمعونة الفنية لأفريقيا يلعب دورا مهما فى دبلوماسية التنمية المصرية .

وينبغى ان أوضح هنا ان هذا الاستعراض لجهود الدبلوماسية المصرية فى مجال التنمية لا يعنى اننا حققنا كل ما نصبو اليه ، اذ ان الدبلوماسية هى حركة دائمة ومستمرة ، تتفاعل مع الفكر العالمى وفكر الدول النامية وفكر الدول المتقدمة على السواء ، كما تتفاعل مع واقع الحياة الاقتصادية وظروفها المتغيرة .

ولا شك ان هناك العديد من الأفكار المرتبطة بدبلوماسية التنمية والتي طرحتها الدبلوماسية المصرية فى مراحل معينة وسعت من أجل بلورتها وتحقيق مزيد من الاقناع والاقناع بها ومن ذلك :

١ - الدعوة لاقامة بنك الجنوب هذا البنك الهدف منه المساعدة فى حل مشاكل تمويل عمليات التنمية والتجارة بين الدول النامية ويتحقق بجهود ذاتية جماعية بين هذه الدول . الا أن هذه الفكرة المطروحة منذ بداية الثمانينات ، ما تزال تلقى معارضة الدول النامية التى لديها فوائض من رؤوس الأموال وقد سعت الدبلوماسية المصرية فى عقد الثمانينات بالتنسيق مع كل من الهند ويوغوسلافيا من أجل حث الدول ذات الفوائض على تبني الفكرة وأكدت مصر على ضرورة تقديم كافة الضمانات التى تصون لها أموالها وتحميها من الضياع .

٢ - فكرة تكوين مجموعة خبراء من دول الجنوب Panel of Expert ورغم ان الهند هى التى طرحت هذه الفكرة فى البداية الا ان مصر سارعت بتأييدها وما تزال تعمل من أجل بلورة قوائم من الخبراء المصرية . وتدعو الخارجية الجهات المختلفة لتزويدها ببيانات بهذه الخبرات للاستفادة بها فى الحالات التى تستدعى ذلك .

٣ - فكرة التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ولقد طرحتها الدبلوماسية المصرية منذ أواخر الستينات فى اتفاقية التعاون الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا عام ١٩٦٨ ، ثم منيت ببعض الفتور فى نشاطها وحاولت مصر فى الثمانينات تنشيطها ولكن كانت المشكلة الأساسية هى ايجاد السلع الصالحة للتبادل بين الدول الثلاث لأن الميزان التجارى فى غير صالح مصر بالنسبة للدولتين المذكورتين . ثم تطورت الأحداث العالمية فى التسعينات بتفكك الدولة اليوغوسلافية الاتحادية .

ثم هناك القضايا اليومية المستمرة التى تعمل من أجلها الدبلوماسية المصرية مثل العمل للحد من قيود المشروطة والمتطلبات القاسية التى

تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية ، وزيادة القدرة على الحصول على رؤوس الأموال وزيادة معدل السيولة ، والمحافظة على حقوق الدول النامية في أسهم وحصص صندوق النقد الدولي ان لم يتسن زيادتها ، والعمل من أجل الحصول على مزيد من المعونات الرسمية للتنمية ODA .

والخلاصة ان دبلوماسية التنمية تعنى الجهد المستمر والمتواصل لتحقيق التنمية وتوفير مستلزماتها من رأسمال للاستثمار ، وتوفير الأسعار المناسبة المستقرة لتصريف السلع المنتجة والحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة كذلك الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة بما يحقق زيادة الانتاج . كل هذا يضع عبئا ضخما على السلك الدبلوماسى المصرى واننى لعلنى ثقة من انه يستطيع القيام بذلك اذا توافرت له المقومات اللازمة لأداء مهامه وفى مقدمة تلك المقومات توفير عناصر الكفاءة الفنية والتأهيل المهنى المستمر والراحة النفسية والمحاسبة الوظيفية .

المبحث الخامس

قضايا مترابطة عبر مسيرة السياسة المصرية

«الجامعة العربية – ثورة يوليو – حرب أكتوبر والحوار الوطني»

لاشك ان الاختيار بين هذه القضايا ليس بالأمر السهل ، كما انه قد يبدو لأول وهلة ان العنوان الرباعي الأبعاد ليس بين أبعاده أى ارتباط ، فجامعة الدول العربية تم انشاؤها فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ أى فى العهد الملكى ، وثورة يوليو فجرها الزعيم جمال عبد الناصر عام ١٩٥٢ ، وحرب أكتوبر قادها الرئيس الراحل أنور السادات ، وقضية الحوار الوطنى طرحها الرئيس حسنى مبارك فى أواخر عام ١٩٩٣ ، ودارت مداولاته فى منتصف عام ١٩٩٤ .

الا ان النظرة المتعمقة للأحداث وتتابعها والظواهر السياسية والاجتماعية وتشابكها تؤكد على ان ثمة رباطا سرى « نسبة الى السرة » يربط بين هذه الأجزاء الأربعة . الرباط السرى هذا ينبع من ثلاثة أمور :

الأول : أن الأرض التى تمت عليها هذه الظواهر : انشاء الجامعة العربية – ثورة يوليو – وحرب أكتوبر ١٩٧٣ والحوار الوطنى هى أرض مصر ، وبعبارة أخرى ان البيئة التى تعهدت هذا الغرس هى بيئة مصرية ، بكل ما تحمله الكلمة من معان ومدلولات ذات أبعاد تاريخية وثقافية وسياسية . ان أرض مصر ، وهى التى شهدت مولد أول دولة منظمة فى التاريخ فى عهد مينا ، ثم احتضنت الفكر الدينى سسواء فكر اخناتون الوجدوى أو ما سبقه من ارهاصات دينية أو الفكر الدينى السماوى المتمثل فى اليهودية والمسيحية والاسلام ، هذه الأرض لها سمات خاصة فى مقدمتها الاعتدال والتسامح والتوازن ، وقد أضفت طابعها على كافة تلك الظواهر والتطورات عبر التاريخ ، مع استثناءات قليلة تؤكد هذه القاعدة ولا تلغىها .

الثاني : يتصل بعنصر الزمن : اذ يمكن القول ان الأحداث الأربعة تنتمي الى سلسلة متتابة الحلقات ، فالجامعة سعت لبلورة التراث الحضارى فى بعده المكانى والزمانى لمصر فى انتمائها العربى ، وثورة ١٩٥٢ اندلعت بعد نكبة فلسطين وكان المحاصرون فى القالوجا قادتها ، وحرب ١٩٧٣ جاءت كرد فعل للغطسة الاسرائيلية ورفضها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والحوار الوطنى يطرح فى لحظة مهمة من عملية السلام الشامل فى الشرق الأوسط . بعبارة أخرى ان تفاعل دور مصر الوطنى مع انتمائها الاقليمى ، يعد رابطا جوهريا للأحداث الأربعة وليس أدل على ذلك من ان تقرير اللجنة السياسية للحوار الوطنى أكد فى احدى فقراته الخاصة بالسياسة الخارجية على دور مصر العربى وضرورة تعزيز التضامن العربى وتنشيط العمل العربى المشترك وفى مقدمته الجامعة العربية .

الثالث : النظرة المستقبلية : لقد قامت الجامعة العربية باستشراف واطلالة على المستقبل بعد ان لمست واقع التجزئة العربية ، ومن ثم سعت لرأب الصدع ، ولم الشمل ولو فى اطار ما سسمى « بالجامعة » بعد ان واجه العمل العربى عقبات وصعوبات ومعوقات وتشعبات عديدة . فالجامعة من الجماعة وهى دعوة للتجمع والقوة وليس للتفرق والاختلاف ، وثورة ١٩٥٢ دعت فى مبادئها الستة الى بناء جيش قوى ، القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، القضاء على الاستعمار ، اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، ونحو ذلك وحرب أكتوبر أعادت الثقة للنفس العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ ، والحوار الوطنى هو فى جوهره دعوة لنفس الأهداف للديمقراطية السليمة ، لمواجهة التفرق ، هو دعوة للوحدة التى تبني القوة وتستند اليها .

اذا قلنا بأن هناك رابطا بين الأبعاد الأربعة للعنوان ، اذن فلنتنقل الى نقطة أخرى ما هى دلالات ذلك ؟

الدالة الأولى : تتصل بفلسفة السلام القائم على العدل كأساس لبناء الوطن ، فالجامعة العربية التى نشأت فى أتون الحرب العالمية الثانية ، وثورة ١٩٥٢ ارتبطت بحرب فلسطين الأولى ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ هى حرب من أجل السلام واسترداد الأراضى المحتلة ، والحوار الوطنى فى دعوته للسلام الاجتماعى لاشك تأثر بالأحداث التى تقع على أرض مصر كل يوم وبخاصة خلال عام ١٩٩٣ والنصف الأول من عام ١٩٩٤ . ومن هنا فان المفزى والمعنى هو ضرورة السعى لتحقيق السلام الذى هو أنشودة كل مواطن ، وان السلام هو وسيلة البناء . وأود ان ألفت الانتباه الى مؤلف أدبى بعنوان « عذراء سيناء » للكاتبة المصرية الأصلية لوسى يعقوب اذ تقول فى ص ١٢٥ على لسان احدى شخصيات

القصة : « ان الأمر يحتاج الى مناقشة موضوعية مع النفس ..
هذا شيء جديد .. يقف فيه زعيم ليخلص البشرية ممن يكرهون السلام
.. ويستعيد بالسلم ما كان يسعى اليه العالم بالحرب .. حق الشعب
الفلسطيني في الحياة .. وارجاع الأرض الطاهرة » .

الدلالة الثانية : تتصل بها أسماه الفيلسوف المصرى المعاصر
الدكتور مصطفى سوييف بانه « الاطار التصويرى للحياة » ولقد أوضح
ان هناك ثلاثة مبادئ مهمة تكاد ترقى الى مستوى المسلمات أو البديهيات
ولكنها بالغة الأهمية ولا ينبغى ان تغيب عن بالنا لحظة وهذه المبادئ
هى مبدأ الهدم والبناء ، مبدأ الاتساق ، مبدأ التوازن بين الاضداد .

ولقد أوضح د . مصطفى سوييف فى كتابه « نحن والمستقبل »
الذى نشر فى سلسلة كتاب الهلال عدد يوليو ١٩٩٤ ص ٢٢٧ - ٢٢٨
أمر جديداً بالعناية من كل مجتمع بل من كل شخص فيقول : « ان ما يميز
هذه الحياة أساساً هو انها تنتظم فى اطار يمكن ان نسميه « بالواقعية
المتعالية » فنحن من ناحية نحترم واقعية العالم المحيط بنا لأننا لا نملك
غير ذلك ، ومن ناحية أخرى نعبر حدود الواقع المباشر لندخل فى
حسباننا ، فى الوقت نفسه ، ما وراء هذا الواقع فى الزمان والمكان
والامكان ، بمعنى اننا نتعامل مع هذا الواقع من حيث هو جزء من عالم
أكبر ، ومن حيث هو حاضر ورد الينا من ماض بعينه ليحملنا الى مستقبل
بعينه ، ومن حيث هو امكانيات قابلة للتحقيق على هيئة بديل واحد من
بين بدائل متعددة . ولأننا نتعامل مع أمور الحياة جميعاً من خلال هذه
الصيغة ، صيغة الواقعية المتعالية فاننا نحتاج الى الثقافة لأنها هى التى
تمنحنا قدرة التعالى هذه ، على هذا النحو تبدو الثقافة بالغة الخطر فى
حياتنا الانسانية . وتتألف الثقافة العامة الشائعة من مكونات أربعة
رئيسية يضم احدها مجموعة العناصر ذات الطبيعة العلمية أو الشبيهة
بالعلمية ، ويضم ثانياً مجموعة العناصر التى نسميها العناصر الأدبية
والفنية وما إليها ، ويضم ثالثاً مجموعة المكونات ذات الطبيعة العملية ،
ويضم رابعاً مجموعة المقومات ذات الطبيعة الدينية والميتافيزيقية .
ومن الضروري ان يكون هناك توازن بين المكونات الأربعة الرئيسية ،
ويضيف د . سوييف بانه « فى محاولة اجتهادية محدودة قام بها لتحديد
الوزن النسبى للمكون العلمى فى ثقافتنا بصورة تقريبية تبين انه
لا يزيد عن ٤٪ من مجموع الكيان الثقافى فى مصر » .

ولا شك أن هذه النسبة تفرع ناقوس الخطر أمامنا فى مصر ،
وتدعونا كمثقفين للمطالبة بتصحيح هذه الحالة حتى يمكن أن تقترب من
القرن الحادى والعشرين على قدم ثابتة وأسس راسخة . كما أننى أرى

ان المياديء الثلاثة للاطار التصويري للحياة التي ذكرها د . سسوف
بالغة الأهمية وتستحق منا القباء نظرية تأملية لمعرفة أثرها فى الحياة
السياسية والعملية لكل فرد ولكل مجتمع .

المبدأ الأول : مبدأ الهدم والبناء وهذا المبدأ ينبع من الحقيقة الأزلية
فى جدلية العلاقة بين الحياة والموت والتي ذكرها القرآن الكريم بقوله :
« يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيى الأرض بعد موتها
وكذلك تخرجون » آية ١٩ سورة الروم ، وفى قوله : « يولج الليل فى
النهار ويولج النهار فى الليل وهو عليم بذات الصدور » آية ٦ سورة
الحديد . ان جدلية الهدم والبناء تدعو الانسان الفرد وكذلك المجتمع
ألا يتوقف عن التفكير وعن العمل اذا ما تعرض لأزمة أو موقف بل عليه
ان يعيد الكرة من جديد ، والعبرة الحقيقية هنا هى انه رغم تمزق وتشتت
الدول العربية ، ورغم ان الدعوة للمصالحة لم تؤت الثمرة المرجوة فلا يجب
ان نياس أو نفقد الأمل بل علينا ان نعيد الكرة ونستمر فى المحاولة .
وهذه الدلالة مرتبطة بمفهوم الحوار فالحوار فى ذاته استمرار لرفض
اليأس وتأكيد على أهمية المحاولة .

المبدأ الثانى : هو مبدأ الاتساق والاستمرارية Consistency and
Continuity بعبارة أخرى ان الحياة لا تولد فجأة ، بل
خلق الله الكون فى ستة أيام ، وكان جل وعلا قادرا على خلقه فى لحظة
واحدة . ولكن الاتساق فى البناء يعنى أن كل لبنة تأتى لتكمل ما سبقها
وتهىء لما بعدها فى اتساق واستمرارية طبيعية ، ومن ثم فان الحوار
الوطني من المنطقى انه يمهّد الأرضية لاجداث تطورات فى البنى المختلفة
للمجتمع والادارة بما يستجيب مع الآراء والأفكار التى طرحت وهكذا
تستمر دورة الحياة .

المبدأ الثالث : مبدأ التوازن بين الأضداد ولعل هذا المبدأ للوهلة
الأولى يوحى بالتعارض مع سابقه ولكنه فى حقيقته متسق معه تماما .
فالحياة كتلة من المتناقضات ، والانسان مجموعة معقدة من المشاعر
والأحاسيس والانفعالات بل والتصرفات . لو نظرنا لاي من الكتساب
والمفكرين العمالقة عبر مسيرتهم لوجدنا فى أفكارهم كثيرا من التناقض
والتضارب ، بل أحيانا يحدث التغير عليه بمدى مائة وثمانين درجة ،
والشواهد كثيرة فى مجال السياسة والاجتماع والفكر والصحافة ولا داعى
لذكر أية أسماء . ومع ذلك فان عملية التناقض والتضاد هذه ليست
قاصرة على مجتمع دون غيره ، ولا على حقبة من الزمن دون غيرها ، ولعل
استعراض أسماء بعض كبار المفكرين وانتقالهم من مدرسة فكرية لأخرى
خير دلالة على ذلك . والتساؤل : ما هو الارتباط بين هذا المبدأ وموضوع
حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ان هذه الحرب ماتزال موضع بحث ونقاش فى

الدوائر الأكاديمية والعسكرية حول مدلولاتها السياسية والعسكرية وحول أسبابها ونتائجها وهل أخطأ السادات عند تطويره للعمليات العسكرية وهل كان القرار أو القرارات الخاصة بالتعامل مع الثغرة سليما وصائبا وهل استفادت مصر من نتيجة المفاجأة العسكرية أم أضاعت القيادة السياسية نتائج النصر العسكري أم ان النتائج السياسية كانت بمقدار ذلك النصر الحقيقي وليس كما طرحته الشعارات ؟ . وهكذا أسئلة عديدة ستظل موضع بحث ونقاش . وهذا ينقلنا الى طبيعة الحوار الوطنى ودوره ، ان هذا الارتباط ينبع من أن الحوار لا يكون الا مع من تختلف معه ، حقيقة هناك تعبير « حوار مع الذات » ولكن حتى هذا التعبير يفترض حالة من القلق وعدم الاستقرار الداخلى للذات . وهذا الحوار النابع من اختلاف بل أحيانا تعارض المصالح والتطلعات أحيانا ، لابد أن يصل بنا لحالة من التوافق المؤقت حتى نصل من الناحية الفلسفية الى حالة اختلاف أو تعارض جديدة ، وهكذا نعود الى الجدلية الأصلية بين الفكرة ونقيضها والتركيب أو التأليف Thesis-Antithesis-Synthesis وعودة للفلسفة القرآنية نجد تفسيراً وتحليلاً لهذه الظاهرة فى فلسفة العسر واليسر لقوله تعالى : « ان مع العسر يسرا ، ان مع العسر يسرا » ، ولو نظرنا لفلسفة بعيدة عنا مثل فلسفة الهين نجد الجدلية الفلسفية تنبع من مفهومي « الين واليانج » اللذين يعبران عن الايجابية والسلبية ، عن الولادة والموت عن الرخاء والشدة . ونفس الشيء نجده فى فلسفات عديدة أخرى . ولعل من أحسن المصطلحات الفلسفية للتعبير عن هذه الحالة من التناقض الديناميكى المستمر هو المصطلح الهندى « الوحدة فى التنوع والتنوع فى الوحدة » Unity in Diversity and Diversity in Unity .

والآن لابد لنا من العودة الى أرض الواقع بعد ان حلقنا فى سماء الفلسفة والفكر ، ان الواقع يشير علينا بأن مصر أرض المتناقضات ما بين الغنى الفاحش والفقر المدقع ، ما بين اناس يعملون بدأب ليلا ونهارا واناس كسالى أو متكاسلين ، ولابد لنا من العمل للتغلب على هذه الحالة من خلال الحوار الفكرى ، وحوار حول القيم والسلوكيات ولعل فى مقدمة تلك القيم تبرر قيمة العمل والثواب والعقاب التى يجب أن يعاد لها اعتبارها لأنها أساس التقدم والرقى للأمم . ونحن فى عصر ثورة الاتصالات وعصر القرية العالمية فانه من الضرورى ان نطور أنفسنا على أساس من العلم والعمل ، على أساس من توازن المصالح وتطوير القيم والسلوكيات ، ان الحديث على التطوير أو التغيير مثل السير على الأشواك أو السير فى وادٍ مليءً بالألغاز ومن ثم فمن الضرورى أن نتسلح بالعلم والعمل لكى نفجر الألغام ونستغلها من أجل البناء بدلا من ان تنفجر فينسا ومن ثم يهدم البناء .

ان الارتباط وثيق بين السياستين الداخلية والخارجية فهما وجهان لعملة واحدة ، أو هما كالأواني المستطرقة فكلما كانت السياسة الداخلية تركز على أسس قوية كانت السياسة الخارجية كذلك ، وكلما نشطت السياسة الخارجية واتسمت بالديناميكية ، تعاظمت قوة الدولة ومكانتها وأثر ذلك فى علاقات التعاون الدولى معها من أجل تعزيز بنائها الداخلى وهكذا . ولقد أصاب الرئيس مبارك كبسد الحقيقة فى دعوته للحوار الوطنى من أجل بناء غد أفضل لأبناء مصر من خلال تعزيز أطر هذا الحوار وتوسيع آفاقه ، وإذا كان العالم بأسره يتجه للحوار والديمقراطية ويتحدثون عن حوار الحضارات فى مواجهة القلة الداعية لصدام أو صراع الحضارات فإن الدعوة للحوار الوطنى تصبح هى تعبيرا صادقا وأميناً عن فهم عميق للمتغيرات الدولية وانعكاساتها فى أقاليم العالم المختلفة وتصبح الدعوة لذلك فى وقتها وأوانها .

واننى أود ان أشير الى اقتباس من كتاب لى ، صدر عام ١٩٨٧ بعنوان « التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة » ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب فى سلسلة تاريخ المصريين ، أشرت فى ص ٧١ من ذلك الكتاب الى قصة الأديب المصرى العالمى ، الحائز على جائزة نوبل للآداب عام ١٩٨٩ نجيب محفوظ بعنوان « أمام العرش » والتي نشرت عام ١٩٨٣ واستعرض فيها تاريخ قادة مصر من الفراعنة حتى أنور السادات فى شكل محكمة تاريخية مفترضة تذكر حسنات كل زعيم وسيئاته ثم تحيله الى ديوان الخالدين ، وكانت الخلاصة التى انتهت إليها فى دراستى آنذاك هو أن ما قصد اليه نجيب محفوظ هو الدعوة لوقف موجات النقد الممر لقادة مصر السابقين باعتبار أنهم يجسدون مرحلة تاريخية ينبغى ان نأخذ منها العبرة ولكن لا يجب ان نعيش فى ظل تفسير جامد لمفاهيمها الفكرية والسياسية كما طبقت فى واقعها آنذاك .

ولقد أكد الرئيس حسنى مبارك فى خطابه يوم ٢١/٧/١٩٩٤ بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو هذا المعنى بقوله :

« يجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار عند التعرض للثورة واستذكار سيرتها العطرة ، ان الخيارات الأساسية التى ارتضتها الثورة كانت هى الخيارات المتاحة فى تلك الحقبة ، لأن العمل الثورى الأصيل لا يتم بمعزل عن البيئة الاجتماعية التى يتحرك فى نطاقها ، ولا يتم بمعزل عن الظروف التاريخية التى يعايشها ، كى يخرج الى النور مسلحاً بالقدرة على التكيف مع ظروف الواقع وأحواله المتجددة » .

وفى تقييم الرئيس حسنى مبارك لما دار من مداولات فى الحوار الوطنى والسروح التى سنادته قال فى نفس الخطاب ما يلى :

« ان روح النقاش تميزت بالموضوعية والايجابية والاستعداد للتفاعل مع آراء الآخرين والتعرف على مواقفهم ودوافعهم دون انغلاق أو حجب أو قيد ، ودون اصدار الأحكام المسبقة ، فالرأى يقيم بما يحمله وما يضيفه وليس بمن قاله وتبناه » . ويضيف الرئيس مبارك قائلا : « اننا جميعا فى قارب واحد ولن يتحول شعب مصر أبدا الى فرق شتى وفصائل متناحرة تنقسم بينها العرى وتقطع الأوصال » .

وفى ختام هذا الفصل يمكن القول ان لكل عصر دولة ورجالا فى الفكر والسياسة والاقتصاد والفلسفة وهكذا تتعاقب الأجيال بل وتتواصل وهذا هو جوهر الحوار ومبرر العمل الوطنى ودافع العمل للوحدة العربية ولاشك ان علينا ان نعمل بدأب باستمرار وان نترك تحقيق النتائج وبلوغ الآمال الى الارادة التى تعلو فوق كل ارادة وهى ارادة الله العلى القدير .

الفصل الثانى

جامعة الدول العربية والعمل الدبلوماسى المصرى

لقد جاء تأسيس جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ محصلة لتفاعل ستة عوامل مهمة هى :

الأول : الآمال والطموحات القومية العربية التى ظهرت منذ بداية هذا القرن وتعمقت جذورها بين أبناء الشعب العربى فى مختلف الأرجاء مع مضى الوقت ، وخاصة بعد قيام ثورة كمال اتاتورك وتخلي تركيا عن مفهوم الخلافة الاسلامية وبذلك وضعت حدا للصراع بين تيارى العروبة والاسلام كأساس لتكوين الدولة القومية الحديثة وفكرها السياسى فى المنطقة العربية التى رزحت تحت الحكم العثمانى زهاء أربعة قرون تحت عباءة الخلافة العثمانية . ولعله مما يذكر أن الخديو أرسل كتابا سريا للباب العالى فى ٢٧ أبريل ١٨٨٢ يلح فيه على ضرورة تقوية العنصر التركى فى البلاد العربية لمواجهة بواخر الثورة القادمة اذ ان الهدف الوحيد للقومية والجنسية انما هو الوحدة العربية .

الثانى : التطورات السياسية الاقليمية بعد الحرب العالمية الأولى وبخاصة تزايد الهجرة اليهودية لفلسطين بعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ وكذلك السياستين البريطانية والفرنسية لاقتسام مناطق النفوذ والسيطرة على العالم العربى سواء فى شكل انتداب أو حماية أو تواجد قواعد أجنبية وما أدى اليه ذلك التصرف من احساس السياسيين العرب بالخدعة البريطانية خاصة بعد قيام الثورة البلشفية فى روسيا واعلانها عن الاتفاقات السرية للحلفاء ومنها اتفاق سايكس بيكو الموقع بين بريطانيا وفرنسا فى ٩ مايو ١٩١٦ والذي تضمن تقسيم بلاد المشرق العربى (عدا الجزيرة العربية) بينهما على خلاف ما وعدت به بريطانيا الشريف حسين فى المراسلات المعروفة باسم مراسلات حسين - مكماهون فى عام ١٩١٦ .

الثالث : حركة المثقفين والسياسيين العرب لبعث الأمة العربية من رقدتها وهؤلاء المفكرون كثرة ولا مجال للتحدث عن كل منهم فرادى فهم ليسوا الا روافد في بحر هادر من مشاعر الاحساس القومي العربي .

الرابع : حركة استقلال الدول العربية والرغبة في المحافظة على مفاهيم السيادة والاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ووجدت في تجمعها واتحادها ملاذا للاحتماء به والاستناد اليه .

الخامس : تطورات العالم نحو التوحد والتكتل كما ظهر في حركات تدعو للوحدة في أمريكا الجنوبية والوسطى وفي الاعداد لانشاء الأمم المتحدة ونحو ذلك من التجمعات الدولية والتي كانت في مرحلة جنينية آنذاك .

السادس : التشجيع من قبل المسئولين البريطانيين وبخاصة تصريحات وزير الخارجية البريطاني في بداية الأربعينات . ومن أبرز هذه التصريحات تصريح أنطوني ايدن في ٢٩ مايو ١٩٤١ اثر فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق والذي جاء فيه : لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة في طريق الرقي ، وهو يطمح الآن الى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالما متماسكا ، ويرجو ان تساعد بريطانيا في بلوغ هذا الهدف ، ويسرني ان أعلن باسم حكومة صاحبة الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة وعن استعدادها لمساعدة القائمين بها حالما تتوافر لديها الأدلة على تأييد الرأي العام العربي لها ، ثم أدلى ايدن وزير الخارجية البريطاني بتصريح آخر في مجلس العموم البريطاني في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ ردا على سؤال وجهه أحد الأعضاء حيث ذكر ايدن : ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية بينهم ، .

واذا كانت هذه التصريحات كما يقول البعض أعطت ضوءا أخضر لحركة أكثر نشاطا لتكوين الجامعة العربية فانها ألقت ظللا من الشك حول نشأة الجامعة والهدف منها . ولكن يمكننا القول باطمئنان بأن هذه التصريحات هي أشبه بما يسميه القانونيون انها كاشفة للتحرك العربي ومقررة لحقيقة الروابط بين أبناء الوطن العربي وليست منشئة لتلك الروابط أو للدعوة للوحدة العربية بل انها استهدفت استمالة مشاعر العرب بتبنى الأفكار التي يتطلعون لتحقيقها .

ولقد عكس ميثاق جامعة الدول العربية كل هذه العوامل بما فيها من جوانب قوة وضعف ، جوانب جذب وطرد ثم جاءت الممارسة العربية منذ نشأة الجامعة لتعبر عن التصارع والتلاحم والتفاعل بين هذه العناصر

السته ، ونظرا لعنف الصراعات والتيارات الدولية والاقليمية بين وداخل كل دولة ، لذا فان جامعة الدول العربية بمت أحيانا متألفة في العمل العربي ، وأحيانا أخرى عاجزة أو شبه عاجزة ، وفي كافة الأحوال فانها لم تكن سوى انعكاس ومرآة لواقع سياسى عربى ، هو بطبيعته ديناميكى فى تفاعله لأن الحياة السياسية ليست جامدة أو ثابتة بل هى متغيرة وديناميكية وحيوية .

ونتناول فى هذا الفصل المباحث التالية :

- ١ — الجامعة العربية بين التكوين والمهام .
- ٢ — الجامعة العربية ومسيرة العمل العربى المشترك .
- ٣ — التحديات التى تواجه الجامعة العربية .
- ٤ — الجامعة العربية : نظرة مستقبلية .
- ٥ — مصر والعمل العربى المشترك .

المبحث الأول

الجامعة العربية بين التكوين والمهام

لقد تكونت جامعة الدول العربية لتكون منظمة اقليمية ذات طابع خاص تجمع بين مبادئ التنظيم الدولي وفي مقدمتها المساواة في السيادة لكل دولة صوت واحد (المادة ٣) ، عدم الالتجاء للقوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة (المادة ٥) ، احترام كل دولة من دول الجامعة لنظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى ، وبعبارة أخرى عدم التدخل في الشؤون الداخلية (المادة ٨) ، وبين الآمال القومية للتطلع نحو علاقات أكثر توثقا وارتباطا بين الشعوب العربية فقد جاء في ديباجة ميثاق الجامعة العربية ما يلي :

« تنبينا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهها لجودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصالح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها ، واستجابة للرأى العربى فى جميع الأقطار العربية قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية » .

وكررت المادة الثانية من الميثاق نفس المعنى بقولها :

« الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها » .

وكذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوننا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعمله وأمرور الزراعة والصناعة .

(ب) شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرُق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شئون الثقافة .

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشئون الاجتماعية .

(و) الشئون الصحية ، .

ومن الضرورى ان ننبه هنا الى ان صياغة ميثاق الجامعة كانت نتيجة تصارع وتفاعل للتيارات والحساسيات التى سادت فى المنطقة العربية فى الأربعينات وفى مقدمتها :

١ - بروز أحزاب وشخصيات وزعامات تدعو للوحدة اذ ان مصطفى النحاس وكان رئيس وزراء مصر أخذ المبادرة فى دعوة زعماء كل من العراق وسوريا والأردن للتشاور ، كما دعا نورى السعيد لمشروع الهلال الخصيب ودعا الأمير عبد الله أمير شرق الاردن لمشروع سوريا الكبرى . ولا ننسى دعوة حزب البعث العربى الاشتراكى منذ قيامه للوحدة العربية .

٢ - التنافس والحساسيات بين بعض الدول العربية فقد أخنت المملكة العربية السعودية موقفا حذرا من فكرة الوحدة ودعت للتعاون الثقافى والاقتصادى ، فى حين أصرت وفود لبنان واليمن على المحافظة على استقلالها وألا يظهر فى الميثاق ما يمس هذا الاستقلال .

ولقد أدى تفاعل هذين التيارين الى توازن دقيق وحساس ليس فقط فى نصوص ميثاق الجامعة العربية بل فى التسمية الرسمية وهى جامعة الدول العربية فهى ليست اذن جامعة عربية أو جامعة للشعوب العربية .

ولكن النصوص لم تبق جامدة بل رغم هذا فقد عكست التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذاتها على النصوص ولعل تطورات ثلاثة جديرة بأن نشير اليها .

الأول : تطور مفهوم العضوية :

اذ ينص الميثاق فى المادة الأولى على « تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الواقعة على هذا الميثاق » .

ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنضم الى الجامعة ، فاذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب ، .

ووفقا للفقرة الأولى من المادة الأولى فان الدول المؤسسة هي : مصر - الأردن ، السعودية - اليمن - العراق - سوريا - لبنان . ووفقا للفقرة الثانية فان هناك ١٥ دولة انضمت للجامعة العربية تباعا كلما حصلت على استقلالها فقد انضمت المملكة الليبية المتحدة في ٢٨ مارس ٥٣ وجمهورية السودان في ١٩ يناير ١٩٥٦ وكل من الجمهورية التونسية والمملكة المغربية في أول أكتوبر ١٩٥٨ ودولة الكويت في ٢٠ يوليو ١٩٦١ والجمهورية الجزائرية في ١٦ أغسطس ١٩٦٢ وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ وهكذا تتالى انضمام الدول العربية المستقلة تباعا وكان آخرها الموافقة على انضمام جمهورية القمر في سبتمبر ١٩٩٣ وتم ذلك في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣ . ومن قراءة نص المادة الثانية ومن واقع ممارسات جامعة الدول العربية منذ نشأتها يمكن ان نسوق ثلاث ملاحظات :

١ - ان شروط العضوية أربعة اثنان موضوعيان هما العروبة والاستقلال واثنان شكليان أو إجرائيان هما التقدم بالطلب والقبول من مجلس الجامعة . ولقد ثارت عدة تساؤلات حول هذه الشروط لا مجال لبحثها تفصيلا وانما يكفي الإشارة لأهمها في عجالة في النقاط التالية :

(أ) ان الميثاق من حيث النص وكذلك الجامعة من حيث الممارسة استخدمت التفسير الواسع لمعنى الاستقلال ، اذ ان الدول العربية المؤسسة للجامعة لم تكن مكتملة الاستقلال بل كانت بينها وبين بريطانيا أو فرنسا اتفاقيات يمكن ان تشكل أساسا بمبدأ الاستقلال الكامل ، فقد كانت سوريا ولبنان ما تزالان تناضلان ضد فرنسا في سبيل الاستقلال ، وكان شرق الأردن خاضعا للسلطان البريطاني ، كذلك كان استقلال العراق مقيدا باتفاقية عام ١٩٣٢ مع بريطانيا ، واستقلال مصر مقيدا بمعاهدة التحالف مع بريطانيا عام ١٩٣٦ .

هذا ناهيك عن قبول مجلس الجامعة انضمام فلسطين كعضو كامل العضوية في عام ١٩٧٦ ، بناء على طلب مصر ، رغم ان فلسطين لم تصبح دولة مستقلة بعد .

(ب) ان الميثاق لم يحدد مفهوم العروبة ولم يثر هذا المفهوم آنذاك وان كانت تصريحات بعض السياسيين العرب توحي بأنه يشمل دول غرب آسيا ودول شمال أفريقيا ، فقد جاء في تصريح للسيد عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية ما يلي :

« اننا عندما فكرنا فى مشروع الجامعة وجهنا دعوة عامة لكل من يريد الاشتراك من الدول العربية ، ومن تخلف عن الحضور بحثنا عن سبب تخلفه وسعينا اليه ، لأن حق الاشتراك حق طبيعى تقرر للجميع كما قررناه لأنفسنا . . . والواجب ان يشعر العرب جميعا ، من المحيط الأطلسى الى البصرة ، بأن لهم حق الانضمام ومن تلقاء أنفسهم اذا ما بلغوا استقلالهم » .

ولقد أثرت المشكلة المتصلة بمفهوم العروبة فى مرحلة لاحقة للدول الواقعة ما بين المحيط الأطلسى حتى الخليج العربى .

ورغم ان ميثاق الجامعة لم يضع تعريفا محددا للعروبة الا ان التفاهم العام هو ان التحدث باللغة العربية يعد دليلا على عروبة الدولة المعنية .

ولقد أثرت المشكلة المتصلة بمفهوم العروبة فى مرحلة لاحقة عندما طلبت موريتانيا وجيبوتى والصومال الانضمام للجامعة ، كما أثرت بدرجة أكبر عندما طلبت جمهورية القمر فى يونية عام ١٩٧٦ الانضمام للجامعة . واذا كانت موريتانيا وجيبوتى والصومال تعد امتدادا جغرافيا للمنطقة العربية الأصلية ، فان جمهورية القمر تنفصل عن العالم العربى بالآلاف من الأميال وجاءت الموافقة على انضمامها فى سبتمبر ١٩٩٣ بعد مناقشة وبحث مستفيضة من قبل مجلس الجامعة العربية فى الدورتين ٩٩ ، ١٠٠ على المستوى الوزارى ، وفى ظروف سياسية بالغة الدقة اذ أصبح دور ومستقبل الجامعة ذاتها موضع تساؤل .

(ج) ومن الناحية الشكلية أو الاجرائية فان التقدم بالطلب ودور مجلس الجامعة كان موضع خلاف فقهى وسياسى اذ ذهب البعض الى ان الدولة العربية بمجرد استقلالها والاعراب عن رغبتها فى الانضمام تصبح عضوا بصورة تلقائية وان مجلس الجامعة مهمته الاقرار وليس له حق الرفض ، فى حين ذهب رأى آخر الى ان من حق مجلس الجامعة بحث الطلب وهذا مؤداه القبول أو الرفض . وقد أقرت اللجنة التحضيرية تفسيرا رسميا لمدى سلطة مجلس الجامعة فى هذا الشأن يعتمد على نقاط ثلاث هى :

— ان الاشتراك فى الجامعة حق طبيعى لكل شعب عربى حائز على الاستقلال .

— أن لمجلس الجامعة الحق فى أن يقرر قبول الدولة عضوا من عدمه .

— ان سلطة المجلس تنحصر فى التحقق من توافر الشرطين الموضوعيين وهما العروبة والاستقلال .

٢ - نظرا لما ذهب اليه الميثاق بأن قبول الدولة العربية المستقلة في عضوية الجامعة يعد حقا طبيعيا لها فان هذا الموقف استدعى أمرين :

(أ) انه ليس هناك ما يستلزم التصويت على قبول الدولة العربية المستقلة وكان هذا هو الموقف التقليدي للعراق ، وان شذ العراق في حالة طلب الكويت الانضمام للجامعة عام ١٩٦١ وكذلك في حالة طلب جمهورية القمر الانضمام في عام ١٩٩٣ . كما أنه نظرا لعدم ورود نص حول التصويت على طلب الانضمام فان الممارسة استقرت على انه في حالة اجراء تصويت لا يستلزم ذلك الاجماع ، وبعبارة أخرى فان عدم توافر الاجماع لا يعوق الانضمام للجامعة ، هذا وقد لجأت بعض الدول في حالة وجود رأى مخالف لديها لاسلوب عدم حضور الاجتماع عند التصويت على قبول دولة ما ، ومثال ذلك عدم حضور السعودية جلسة مجلس الجامعة عند قبول اليمن الديمقراطية ، كما لم يحضر مندوب العراق جلسة مجلس الجامعة في ٢٠ يوليو ١٩٦١ عندما قبلت عضوية الكويت ، كما صوت العراق ضد قبول جمهورية القمر وتحفظ ، ومع ذلك قبلت جمهورية القمر كدولة عضو في الجامعة العربية في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري في سبتمبر ١٩٩٣ (سحب العراق تحفظه بعد ذلك) .

(ب) ايجاد ملحق خاص للتعاون مع الدول العربية غير المستقلة باسم « ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة » وكذلك أتاحت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الميثاق دعوة ممثلي البلاد العربية الأخرى (أى غير المستقلة أى غير الأعضاء) بقولها : « ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل » .

٣ - ان قبول دولة عضو في الجامعة العربية لايعنى الاعتراف التلقائي بها من قبل الدول العربية الأخرى الأعضاء . وهذا الأمر يعد امعالا لنفس المبدأ القانوني الذي ساد في الأمم المتحدة ولعل موضوع قبول اسرائيل في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ دون اعتراف الدول العربية بل وكثير من دول العالم بها خير دليل على ذلك . ونفس الشيء عندما قبلت اليمن الجنوبية بالجامعة العربية في عام ١٩٦٧ لم تكن السعودية قد اعترفت بها .

الثاني : تطور أجهزة الجامعة العربية :

نصت المادة الثالثة على انه « يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها » .

ونصت المادة الرابعة على أنه « تؤلف لكل من الشئون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة » . وتناولت المادة الثانية عشرة انشاء الأمانة العامة للجامعة والتي تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين ووعد كاف من الموظفين ، وأوضحت المادة كيفية تعيين هؤلاء لذا نصت على :

« يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة » .

وهنا نجد من الضروري أن نذكر أربع ملاحظات مهمة :

١ - أن الممارسة في أعمال ونشاط الجامعة أدت إلى انشاء اللجنة السياسية في عام ١٩٤٦ واستمرت حتى منتصف الخمسينات ثم تراجع دورها كلجنة مستقلة واكتفى بلجنة الشئون السياسية التي هي مجرد لجنة فرعية تنعقد أثناء انعقاد مجلس الجامعة ذاته وليس لها وجود مستقل بعد ذلك .

٢ - ارتفاع مستوى التمثيل في اجتماعات مجلس الجامعة إذ أصبح التمثيل عادة على مستوى الوزراء كقاعدة وفقا للمادة الخامسة فقرة ١ (ب) من النظام الأساسي لمجلس الجامعة وعلى مستوى المندوبين (السفراء) هو الاستثناء . كما ارتفع مستوى الأمين العام والأمناء العامين المساعدين فأصبح يتولى منصب الأمين العام منذ الأمين العام الثالث (محمود رياض) من تولوا مناصب وزارية في بلادهم وأصبح الأمناء العامون المساعدون من قدامى السفراء في بلادهم .

٣ - منذ انعقاد القمة العربية الأولى في يناير عام ١٩٦٤ وتكرار اجتماعات القمم العربية ثار التساؤل عن الوضع القانوني لاجتماعات القمة العربية وهنا برزت وجهتا نظر : الأولى ترى أن الميثاق لم ينص على مستوى القمة وبناء على ذلك لابد من تغيير الميثاق أو تعديله لينص على القمة العربية ، في حين يرى بعض الفقهاء بأن الميثاق لم ينص على مستوى معين للتمثيل في مجلس الجامعة وإن المادة الثالثة من الميثاق تحدثت عن ممثلي الدول وأنه من المنطقي أن رئيس الدولة هو الذي يمثلها في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى وبناء على ذلك فإن اجتماعات القمة يمكن أن يغطيها نص المادة الثالثة . ولا شك أن الرأي الراجح هو أنه

رغم عدم تحديد الميثاق لمستوى معين لتمثيل الدول فإن الاجتماع عندما يتقرر على مستوى رؤساء الدول من الصعب اعتباره مجرد اجتماع دورى لمجلس الجامعة ، وهذا ما حدا بلجان الخبراء لتعديل الميثاق لاعداد مشروع ملحق خاص من ملاحق التعديل يتناول موضوع اجتماعات القمة العربية .

٤ - ان المادة التاسعة من ميثاق الجامعة تنص على :

« لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق ان عقدتها أو التى تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين » .

ومؤدى هذا النص أمران :

(أ) السماح بعلاقات أكثر توثقا بين بعض دول الجامعة العربية وان مثل هذه العلاقات الوثيقة تتمشى مع أغراض ومقاصد ميثاق الجامعة العربية . وكان هذا النص فى الأصل لارضاء دعاة الوحدة بين الدول العربية وسمح بقيام علاقات خاصة بين بعض الأعضاء على نحو ما حدث فى الوحدات الجزئية مثل تلك التى قامت بين مصر وسوريا من ١٩٥٨ - ١٩٦١ أو بين العراق والاردن عام ١٩٥٨ فى ظل النظام الملكى أو بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ وهكذا .

(ب) السماح بقيام تجمعات فرعية أو اقليمية داخل الاطار العربى الشامل على نحو ما حدث بقيام المنظمات الاقليمية أو الجهوية العربية مثل مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى عام ١٩٨٩ أو دول اعلان دمشق عام ١٩٩١ . وبعبارة أخرى أن نص المادة التاسعة من الميثاق يسمح بقيام مثل هذه التجمعات بين بعض الدول العربية ، لتحقيق المزيد من توثيق العلاقات لتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الثالث : تطور منظمات العمل العربى المشترك :

لقد ترتب على نشاط الجامعة فى لجانها المختلفة التى تتناول الشئون الاقتصادية والمالية والصحية والمواصلات والثقافة والشئون الاجتماعية وغيرها وما نصت عليه المادة الرابعة بأن « هذه اللجان تتولى وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس » . التوصل لعدد من الاتفاقات التى أنشأت بدورها عدة

منظمات عربية متخصصة تتناول متابعة تلك القضايا والشئون مثل منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها .

وقد أمكن للجامعة العربية ان تنجح في عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأعضاء لعل أخطرها على الإطلاق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المعقودة في ١٧ يونية عام ١٩٥٠ ، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية المعقودة في ٣ يونية عام ١٩٥٧ ، وقد عكست هاتان المعاهدتان الأمل الذي سعت اليه القوى العربية وهو تحقيق الأمن العربى الشامل بمفاهيمه العسكرية والسياسية والاقتصادية .

ولا شك أنه من الصعب حصر منظمات العمل العربى المشترك بطريقة دقيقة اذ أنها أصبحت من التعدد والتنوع بحيث غطت شتى المجالات . ويمكن تقسيم تلك المنظمات الى خمسة أنواع :

الأول : منظمات ذات طبيعة حكومية مثل منظمة العمل العربية ، منظمة التنمية الادارية ، منظمة التربية والثقافة والعلوم .

الثانى : منظمات ذات طبيعة غير حكومية ولها وجود جماهيرى مثل اتحادات النقابات العربية المهنية : اتحاد المهندسين العرب ، اتحاد المحامين العرب ، اتحاد المقاولين العرب ، اتحاد الفنانين العرب .. الخ .

الثالث : منظمات أهلية خاصة مثل المنظمة العربية لحقوق الانسان .

الرابع : منظمات عربية ذات طبيعة محددة جغرافيا أو مهنيا مثل اتحاد المدن العربية ، اتحاد الجامعات العربية ، والاتحادات الرياضية المختلفة ، اتحاد الاذاعات العربية ، اتحاد وكالات الأنباء العربية ، الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية .

الخامس : المجالس الوزارية العربية المتخصصة وقد نشأت هذه المجالس كوسيلة لتعزيز الروابط بين المسئولين العرب فى مجالات محددة مع مراعاة توفير النفقات وعدم انشاء هياكل ادارية ، اذ تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بدور الأمانة العامة لهذه المجالس الوزارية ونموذج . ذلك مجلس وزراء الصحة العرب ، مجلس وزراء البيئة ، مجلس وزراء الشباب ، مجلس وزراء الشئون الاجتماعية ، مجلس وزراء النقل .. الخ .

المبحث الثانى

الجامعة العربية ومسيرة العمل العربى المشترك

لعله من المفيد ان نلقى نظرة على تطور مسيرة العمل العربى المشترك فى اطار جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة . ولا شك أن الخبرة التاريخية لمسيرة هذا العمل تظهر انه مر عبر مراحل تاريخية تميزت كل منها بخصائص فريدة :

ففى عقد الأربعينات كان التنادى العربى مازال محدودا واقتصر على انشاء الجامعة التى سرعان ما انهمكت فى قضية فلسطين والحرب العربية الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨ ومع هذا لم تنس الدفاع عن قضايا التحرر العربى الاخرى فدافعت فى دهايز الأمم المتحدة عن مطالب كل من مصر وسوريا ولبنان فى الاستقلال ، وبعبارة أخرى كانت السمة الرئيسية لعقد الأربعينات هى ولادة الجنين العربى من احشاء كانت تموج بآمال عربية كبرى ولكن ما أن وطأت أقدام الجنين الأرض حتى فوجئ بحرب ينغمس فيها بلا استعداد . ومن هنا كان ادراك القادة السياسيين ضرورة ان يتحرك العمل العربى على ساقين احدهما عسكرية والثانية اقتصادية وكانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى هى التعبير الرسمى عن ذلك ، وفى نفس الوقت جاءت قيادة مصر بزعامة جمال عبد الناصر لكى تضيف بعدا وزحما للعمل العربى المشترك من أجل القومية العربية والوحدة العربية ، ومن ثم حلقت الآمال العربية حتى بلغت عنان السماء بقيام الوحدة بين مصر وسوريا فى اطار الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن الصراع داخل الجامعة العربية وخارجها ظل محتدما بين الجمهورية الوليدة وخصومها ولعل ما حدث من مهاترات فى مؤتمر شتوة فى لبنان عام ١٩٥٨ ثم وقوع الانفصال عام ١٩٦١ خير دليل على ذلك .

وفى عقد الستينات اضيف عنصر جديد للعمل العربى المشترك هو الدعوة للاشتراكية العربية أو التطبيق العربى للاشتراكية أو البعد

«الاجتماعى للعمل العربى ، على اختلاف الكتاب والمفكرين الذين عبروا عن هذا الاتجاه أو ذاك ، وأدى الأمر الى مشاحنة وخلاف عربى حتى منتصف الستينات وزاد التواجد المصرى فى اليمن ، مصانلة لثورته آنذاك ، من حدة الخلافات العربية . وما أن جاءت حرب ١٩٦٧ حتى كان العرب فى هوة سحيقة من الخلافات فيما بينهم ثم هوة أكثر عمقا فى مواجهة اسرائيل بالهزيمة الساحقة وان لم تكن ماحقة ، لان الجيش المصرى سرعان ما بدأ الاستعداد وبدأت حرب الاستنزاف ثم تضامن مع الجيش السورى للقيام بحرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة التى أعادت للعسكرية العربية ، بل للامة العربية بأسرها احساسها بذاتها وكرامتها .

وشهد عقد السبعينات ثلاث ظواهر رئيسية فى العمل العربى :

الأولى : فى بدايته ونهايته حيث برزت حالة فريدة من التضامن العربى عززتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم تراجعت لتعود من جديد كتضامن عربى يلوذ بموقف رافض يدور حول ما يمكن ان يسمى « بالثوابت والتنافس » ، الثوابت ازاء النزاع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ومن ثم اتفق العرب لأول مرة فى تاريخهم الحديث على معاقبة أهم دولة عربية وهى مصر ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا وشعبيا ، مقاطعة شبه شاملة وغير صحيح ما يقال ان المقاطعة كانت لنظام الرئيس الراحل السادات اذ ان النقابات قوطعت ، والشركات المصرية قوطعت كذلك الكثير من الكتاب والادباء ، اللهم الا من كان ينتقد النظام السياسى المصرى ويمجد جبهة الرفض أو احدى دولها ، والواقع أن التاريخ أثبت بعد ذلك سلامة التوجه الاستراتيجى المصرى كما شهد على ذلك عقد التسعينات . ولقد كان للتنافس التقليدى بين بغداد ودمشق والقاهرة والى حد ما الرياض ثم الجزائر فى دوائر سياسية دولية معينة ، وفى مراحل تاريخية معينة أثره فى المقاطعة العربية لمصر . وانه لمن نافلة القول أن نذكر توضيحا لدور مصر وقيادتها للعالم العربى . ان هذه القيادة أو الزعامة لا تفرض ولا تأتى من فراغ وليست منصبا ، وانما هى قدر يستند الى مقومات موضوعية من بنية تحتية الى اطار ثقافى وفكرى الى كثافة سكانية ليست فقط كمية ، بل وأيضا نوعية وهذا بالاضافة لتراث تاريخى وحضارى ممتد ، ناهيك عن الموقع الجغرافى وأخيرا وليس آخرا دبلوماسية نشطة تدرك المتغيرات الموقع الجغرافى ، وأخيرا وليس آا دبلوماسية نشطة تدرك المتغيرات تحقيقا لمصالح المنطقة التى تنتمى اليها .

الثانية : انه نتيجة ما يمكن ان نطلق عليه بالحقبة البترولية فى العمل العربى المشترك شهدت الساحة العربية توسعا فى منظمات العمل المشترك المتخصصة فى شتى الميادين بل أكثر من ذلك صمدور ميثاق العمل

الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك عن قمة عمان فى عام ١٩٨٠ ولكن ظل هذا الميثاق والاستراتيجية لم يطبق منهما الا النزر اليسير ، كذلك المنظمات العربية المتخصصة الجديدة أصبحت فى معظمها هياكل بلا مضدون حقيقى ، وتجمع للموظفين المنتمين لدول متعددة أكثر منها تجمعاً لدعاة فكر قومى عربى حقيقى يتجاوز الاقليمية ، هذا مع عدم انكار وجود بعض الدعاة أو المؤمنين بالفكر القومى ، وكذلك وجود الدراسات والمقترحات ، ولكن النقطة الجوهرية هى انه لا الأفكار ولا البرامج ولا الموظفون يمكنهم خلق ارادة سياسية تنفذ تلك القرارات والبرامج وهو ما ثبت فيما بعد . اذ أن بعض الدول العربية لم تف بالتزاماتها على الوجه الأكمل أو الأمل واكتفت فى كثير من الأحيان بالحد الأدنى من العمل أو الوفاء بالتزامات .

الثالثة : وهى ذات ارتباط وثيق بالظاهرتين السابقتين وهى الانفتاح السياسى والاقتصادى العربى على العالم الغربى ، بدأ هذا التطور بما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى والسياسى فى مصر فى منتصف السبعينات ، وتعمقت هذه الظاهرة فى عقد الثمانينات ، وامتدت بدرجات مختلفة فى الدول العربية الأخرى . وبعبارة أخرى تحولت العلاقات العدائية تجاه العرب استناداً الى مبادئ مناهضة الاستعمار والرأسمالية والصهيونية الى علاقات تدعو للانفتاح والتعاون مع الغرب ، باعتبار تقدمه التكنولوجى والحضارى ومساعداته الاقتصادية . وهذا التطور فى الفكر العربى يسير فى تناغم منطقى مع تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية وتشابك وتداخل المصالح .

أما عقد الثمانينات فقد شهد ظاهرة الانكفاء القطرى على الذات والخوف من السيطرة الإيرانية ، لذلك تجمعت دول الخليج بوجه خاص خلف صدام حسين فى حربه مع ايران وسعت لاعادة الجسور مع مصر بحثاً عن مصدر للقوة والحماية ، وانتهى العقد بعودة الالتحام العربى مرة ثانية . الا ان أخطر أحداث هذا العقد كان هو نشأة التنظيمات الجهادية العربية حيث برز مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ كرد فعل للحرب العراقية الإيرانية والخوف من الطرف المنتصر ايا كان هذا الطرف ، ثم الاتحاد المغاربى كرد فعل لتطور السوق الأوروبية المشتركة ورغبة فى مزيد من التعاون معها وأخيراً مجلس التعاون العربى . وكانت أهداف أطرافه متضاربة ينطبق عليهم المثل : « ينامون فى سرير واحد ويحلمون أحلاماً مختلفة » وأثر ذلك على وضوح الجامعة العربية وعلى العمل العربى المشترك .

أخيراً نجد أن عقد التسعينات بدأ بضربة قاصمة للتضامن العربى بغزو العراق للكويت وما تلاه من تحالف عربى ودولى ضد العراق لتحرير

الكويت • وانقسام عربي ازاء الغزو وازاء التحالف وقد ساعد هذا التطور العربي ، بالاضافة للتغير على الساحة الدولية باختفاء الكتلة الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ، وانحلال الاتحاد السوفيتى ناهيك عن حالة الانهاك التى تعرضت لها الثورة الفلسطينية أدى كل ذلك ، ضمن عوامل أخرى ، الى تهيئة المناخ لتقارب عربى اسرائيلى أو لنقل لتسوية عربية اسرائيلية ، والخطر فى الأمر هو عودة مفهوم الاستناد الى قوى أجنبية لتقديم الحماية الأمنية ولتحقيق أمن الخليج ، وكأننا ازاء عودة الروح لمفهوم الفراغ فى الشرق الأوسط الذى حارب العرب ضده فى الخمسينات وحتى منتصف عقد الستينات ، هل يمكن القول ما أشبه الليلة بالبارحة ؟ ! •

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل ثمة أمل فى تخطى هذه الحالة من الأزمة التى تواجه الأمة العربية ؟ ، وهل ثمة أمل فى إعادة اللحمة للجسد العربى الذى مزقته الخلافات والمشاحنات ، أم أن الشرخ أصبح عميق الجذور وان أى التئام له لو حدث فلن يكون سوى قشرة سطحية تخفى الخلافات الحقيقية ، ومن ثم فإن العمل العربى المشترك الحقيقى أمر بعيد المنال كالقمر يتغنى به الشعراء دون التمكن من الوصول اليه ، وحتى عندما هبط الانسان على سطح القمر وجده مليئا بالصخور الصلبة وليس سهلا أو جميلا كما تصوره خيال الشعراء ؟ ! •

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه الجامعة العربية

تتسارع الخطى لرسم خرائط جديدة في مناطق العالم المختلفة وتعد المنطقة العربية من أكثر تلك المناطق حساسية وذلك لطبيعتها الخاصة .
ونتناول في هذا القسم طبيعة التغير في العلاقات الدولية وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية والتي هي مجال الحركة والعمل الرئيسي للجامعة العربية .

أولا : طبيعة التغير في العلاقات الدولية : لقد سارت العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر في اطار النظرية الاستعمارية ، حيث سعت الدول الصناعية في أوروبا للتوسع على حساب الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وانتهت الحركة الاستعمارية للتصارع فيما بين تلك القوى الصاعدة مما انهكها وأدى الى قيام حركات الاستقلال والتحرر التي تزايدت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية ، وأدت ظاهرة الاستقطاب الدولي والحرب الباردة لرد فعل بنشأة حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين ، ثم جاء التطور التكنولوجي الكبير في وسائل الاتصالات والمعارف والعلوم ليحدث ثورة هائلة أدت لانهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) والكتلة الشيوعية ، وانتصار الرأسمالية والفكر الليبرالي . وانعكست هذه التطورات على عدم الانحياز وغيره من تجمعات دول العالم الثالث فأصبحت بلا هوية بل انعكست تلك التطورات حتى على الدول الغربية المنتصرة التي بدأت في البحث عن عدو جديد . وليس هذا مجال بحثنا الآن ولكن ما يهمنا ابرازه يتمثل في النقاط السبع التالية :

١ - أن العالم تطور من مرحلة الاستعمار فالاستقلال والسيادة ثم مرحلة التساند والتشابك الدولي في اطار ما أصبح يطلق عليه القرية العالمية .

From Dependency to Independence to Interdependency in a Global Village

٢ - أن الثورة التكنولوجية في شتى المجالات من الاتصالات والمعلومات والهندسة الوراثية وما أحدثته من تغيرات إيجابية وسلبية كانت هي القوة الدافعة لهذا التغير في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية .

٣ - أن هناك قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تعد حكرًا على دولة ما ، أيا كانت هذه الدولة ، سواء في معالجتها وآثارها السيئة أو الحسنة ، مما يستلزم تحرك الدول في صورة جماعية لمواجهة هذه التحديات . انعكس بدوره على مفاهيم السيادة التي أصبحت تتآكل رويدًا رويدًا ، ومفاهيم الوطنية والقومية التي أصبحت في حالة سيولة ليس فقط من حيث انصهارها وتداخلها مع قوميات أخرى ، بل وأيضا من حيث انفجاراتها الداخلية في شكل نزعات عرقية وجماعات اثنية تحركت للمطالبة بالحفاظ على تراثها وتقاليدها وتصارعت مع بعضها البعض .

٤ - أن في مقدمة القضايا التي أصبحت ذات صبغة عامة وتحظى باهتمام عالمي وتتعدى في آثارها والاهتمام بها الحدود الوطنية قضايا مثل : حقوق الانسان - البيئة - الديون - المخدرات - والارهاب الدولي ، مثل هذه القضايا لم يعد الاحتجاج بنظريات السيادة أو الاختصاص الداخلي للدول للدولة بشأنها ممكنا في مواجهة العالم الخارجي وبخاصة القوى المسيطرة على الساحة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين ، ذلك لأن العالم أصبح ينظر الى قضايا حقوق الانسان مثل التعذيب ومنع الحريات والديمقراطية واللاجئين والمرأة وغيرها باعتبارها من موضوعات القانون الدولي العام التي تستتفر الضمير العالمي . كذلك الأمر بالنسبة لموضوعات البيئة من الأوزون - وظاهرة الدفيئة العالمية Global Warming وما لها من أثر في الفيضانات والتغير المناخي والايكولوجي باعتبار ان تأثيرها يتخطى حدود أية دولة أو حتى منطقة . يلي ذلك مخاطر الديون الخارجية لارتباطها بعناصر الاقتصاد العالمي ونفس الشيء أصبح ينطبق على المخدرات وتهريبها عبر الحدود ولعله مما يذكر أن تدخل الولايات المتحدة في بنما عام ١٩٨٩ جاء تحت شعار تورط الرئيس البنامي في تجارة المخدرات .

٥ - أن قضايا كانت مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل قضية التنمية والتصنيع ونزع السلاح أصبحت تحتل مكانة متأخرة في سلم الأولويات الدولية أو تم اعاد صياغتها فأصبح التركيز في نزع السلاح مثلا على ضبط حركة التسليح للدولة النامية مثل : انشاء سجل في الأمم المتحدة لتصدير الأسلحة أو ضبط حركة تصنيعها كما هو الشأن في اتفاقية تحريم الأسلحة الكيماوية ، واحتكار التسليح النووي والكيميائي

بين الدول الكبرى وممارسة الضغوط على الدول الصغرى كما هو الشأن في حالات كوريا الشمالية - ليبيا وغيرها .

٦ - أن القوى الفاعلة على الساحة الدولية لم تعد الدولة وما تمثله من سيادة فحسب بل ظهرت قوى جديدة تعاضمت سلطتها ومن تلك القوى الشركات والمؤسسات عبر الوطنية Transitional or Multi national corporation

والتي تفوق ميزانية بعضها ميزانية عدة دول نامية ، وبرزت أيضا المنظمات غير الحكومية مثل : منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر ومنظمات الاغاثة والمساعدات الانسانية وأصبحت تلعب دورا رئيسيا ومتزايدا في مناطق النزاعات الرئيسية في العالم .

٧ - برزت أيضا على الساحة الدولية ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تعزز وضعها ودورها مثل الاتحاد الأوروبي ، أو مجموعة الآسيان في جنوب شرق آسيا والنافتا في أمريكا الشمالية ومنطقة التفضيلات الجمركية في أفريقيا PTA وزاد من ايقاع التطور الاقتصادي العالمى وتأثيراته الاتفاقات التي تم التوصل اليها في جولة الجات الأخيرة وما قرره من تحرير التجارة في السلع والخدمات والملكية الفكرية ، الأمر الذى من شأنه تعزيز قوة الدول الغنية وأضعاف وافقار الدول الفقيرة . مما يوحى بإمكانية العودة للاستعمار الاقتصادي لبعض دول آسيا وأفريقيا بصورة جديدة .

الثانى : انعكاس التغيرات الدولية على التحديات امام الجامعة العربية :

برز أثر التغيرات الدولية واضحا أشد الوضوح على المنطقة العربية نظرا للسمات الخاصة التي تتميز بها هذه المنطقة وهى انها تضم شعبا أو شعوبا بينها روابط ثقافية وتاريخية عميقة الجذور ، فضلا عن انها امتلكت ثروة نفطية هائلة ، ناهيك عن كونها تقع فى ملتقى طرق الاتصال العالمى بالاضافة لكونها ذات حضارة عريقة بجذور دينية موغلة فى القدم متصارعة حينا ومتهاونة حينا آخر ولعل تاريخ التعامل العربى مع أوروبا منذ ظهور الاسلام فى القرن السادس وحتى الآن خير دليل على ذلك .

ولقد عاشت المنطقة العربية فى الخمسينات والستينات لحظة تطلع Aspiration لتحقيق مشروع قومى نتيجة لعوامل أربعة : تراجع الاستعمار التقليدى ، ظهور حالة الاستقطاب الدولى والحرب الباردة ، الروابط بين شعوب المنطقة وأخيرا ظهور زعامة سياسية طموحة وديناميكية فى مصر لقيت طروحاتها صدى عربيا بل وخارج المنطقة العربية واستطاعت ان تحول مفهوم العروبة من مفهوم ثقافى الى مفهوم ذى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية . وترتب على ذلك ان عاشت المنطقة منذ الأربعينات وحتى

الثمانيات تحت شعارات ثلاثة هي : الاستقلال بمفهومه السياسي والاقتصادي ، الدفاع عن شعب فلسطين ومواجهة إسرائيل ، والعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية . هذا مع عدم تجاهل أو نسيان ان هذه الشعارات اختلفت أولوية طرحها من حركة سياسية لأخرى ومن نظام سياسي لآخر عبر العالم العربي .

ولا شك أن ذلك كله انعكس على الجامعة العربية وهي المنظمة الاقليمية القومية التي كان عليها أن تتفاعل مع المتغيرات وتعبّر عن تلك التطورات وتسعى لتحقيق تلك الطموحات . ويمكن القول ان هناك سبعة تحديات أصبح لزاما على الجامعة العربية منذ نشأتها وعبر سنى حياتها أن تواجهها أو تتعامل معها . ان مستقبل الجامعة العربية بل الأمة العربية أصبح رهنا بكيفية التعامل مع هذه التحديات .

ولابد من المسارعة بالقول بأننى انظر لمفهوم التحدى Challenge بأنه موقف ما يستدعى استجابة Response معينة فهو ليس بالضرورة موقفا عدائيا وان كان يحمل فى طياته جوانب ايجابية وأخرى سلبية .

١ - تحدى الاستعمار والاحتلال وكان ذلك أول التحديات التي واجهت الجامعة العربية منذ قيامها اذ كانت معظم البلاد العربية خاضعة للاحتلال المباشر كما هو شأن بلاد المغرب العربى ومنطقة الخليج ، أو الاستعمار غير المباشر من خلال المعاهدات والاتفاقيات وتواجد القوات الأجنبية كما هو الشأن فى مصر والعراق وغيرهما من دول الشرق العربى . ويمكن القول ان الجامعة العربية نجحت فى مواجهة هذا التحدى وساعدها على هذا النجاح ثلاثة عوامل اساسية اولها كفاح شعوب الدول العربية ضد الاستعمار الذى كان نجمه فى أفول ، وثانيها : حركة التحرر العالمية ومساندة الاتحاد السوفيتى وثالثها: دور الأمم المتحدة والرأى العام العالمى . وأدى ذلك الى استقلال العديد من الأقطار العربية التي انضمت بدورها للجامعة العربية فازداد عدد الأعضاء من ٧ فى عام ١٩٤٥ الى ٢٢ دولة فى عام ١٩٩٣ .

٢ - تحدى النفط : لقد سيطرت الشركات الأجنبية على صناعة النفط العربى سواء فى الانتاج ، التصدير والشحن أو الاستهلاك وقد اهتم العمل العربى المشترك بموضوع النفط منذ ان قام مصدق رئيس وزراء ايران الأسبق بتأميم البترول فى بداية الخمسينات ثم تأميم مصر لقناة السويس ١٩٥٦ ، وقد أثار هذا الموقف التساؤل حول النفط ومصيره وظهرت عدة مجلات عربية تتحدث عن صناعة النفط وأهمية تأميم هذه الصناعة أو على الأقل تحسين شروط التعامل الدولى فيه وتزاد الاهتمام فى الستينات عندما

دخل النفط فى المعركة ضد اسرائيل بطريق غير مباشر ، اذ أن مؤتمر القمة فى الخرطوم فى ٢٩ يوليو - أول أغسطس ١٩٦٧ قررت فيه الدول النفطية الرئيسية وهى : السعودية والكويت وليبيا تقديم مساعدات مالية للدول التى وقع عليها العدوان وهى : مصر وسوريا والأردن . وفى عام ١٩٧٢ دخل النفط المعركة بطريقة أكثر وضوحا وحسما عندما قررت الدول العربية تخفيض إنتاجها من النفط ، ثم قررت وقف تصدير النفط للدول التى تأخذ موقفا عدائيا من القضايا العربية وكان لذلك أثره الفورى فى :

(أ) ارتفاع أسعار البترول وظهور منظمة الدول المصدرة للبترول كاتحاد قوى يساوم على أسعار البترول التى تضاعفت عدة مرات .

(ب) هرولة العديد من الدول وبخاصة الأوربية لاظهار تعاطفها مع القضايا العربية حتى لا تخضع لحظر البترول .

(ج) بروز الدول العربية كقوة يحسب لها حسابها فى اطار السياسة العالمية ودوائر المال والتجارة العالمية .

ولكن الدول المتقدمة لم تترك الأمر يستمر طويلا فسرعان ما قامت باجراءات لترشيد استخدام البترول والبحث عن بدائل له ، وكذلك السعى لاسترداد الأموال العربية البترولية بطرق غير مباشرة من خلال الاستثمارات وتصدير السلع للدول العربية بأسعار مرتفعة ودفعها لإنشاء صناعات وإقامة منشآت ومشروعات متنوعة بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية .

وأدت الاجراءات المضادة التى اتخذتها الدول المتقدمة الى عودة أسعار النفط للتدهور بل أصبحت بعض الدول البترولية فى التسعينات تعاني من عجز فى ميزانياتها ولجأ بعضها للاقتراض من الخارج .

وتشير الاحصاءات الى أن ديون الكويت الخارجية بلغت ١١.٥ مليار دولار عام ١٩٩٢ وأن خسائر الدول العربية نتيجة احتلال الكويت وتحريره بلغت ٦٧٦ مليار دولار .

ولعله مما يلفت النظر أن نشير لبعض الأرقام ذات الصلة وهى أن دول الخليج العربى توفر ٣٥٪ من تجارة النفط العالمية ، وتحتزن فى باطنها أكثر من ٤٥٪ من الاحتياطات العالمية وتزود دول المجموعة الأوربية بـ ٢٠٪ من وارداتها النفطية ، وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين المجموعتين عام ١٩٩٢ حوالى ٣٨ مليار دولار ، وسجل الميزان التجارى بينهما فائضا لصالح المجموعة الأوربية بسبب انخفاض أسعار النفط الذى يمثل حوالى ٩٠٪ من صادرات دول الخليج .

ولقد أدت حقبة النفط الى ظهور ايجابيات وسلبيات عربية على حد سواء فمن الايجابيات حدوث تطور كبير في البنية الأساسية للدول البترولية والسماح بحركة سيولة ولو محدودة في انتقال العمالة ورؤوس الأموال بين الدول البترولية والدول غير البترولية مما يمكن أن نسميه مساعدة غير مباشرة في بحث مفهوم القومية والوحدة العربية . ومن السلبيات انكفاء بعض الدول البترولية على الذات وخشيتها من الدول العربية الفقيرة وأدى ذلك الى نمو نزعات قطرية ضيقة تتسع أحيانا لتصبح اقليمية كما في تشكيل مجلس التعاون الخليجي . كما أن الحقبة البترولية وان أدت الى مشاركة أكبر في ثروات البترول من قبل الدول البترولية ، بعد أن كان معظم تلك الثروات تحتكره الشركات الأجنبية وينتفع به الاقتصاد الأجنبي ، الا أنها أدت في نفس الوقت لمزيد من ارتباط الدول البترولية اقتصاديا وسياسيا بالسوق العالمية ومصالحها أكثر من ارتباطها بالمصالح القومية العربية ، كما أدت الى ظهور حساسيات لدى الفرد العربي من الدول الفقيرة الذي يعمل لدى الدول البترولية ليس فقط في مواجهة مواطني تلك الدول بل أيضا بين أبناء الدول الفقيرة في تنافسهم للحصول على الوظائف ونحو ذلك .

٣ - التحدي الاسرائيلي : ارتبطت مسيرة الجامعة العربية منذ قيامها بقضية فلسطين ولعل في افراد ميثاق الجامعة العربية للمحق خاص عن فلسطين خير دليل على ذلك . وان القاء نظرة على قرارات الجامعة وتحليلها كميا ونوعيا يجعلنا نخلص الى أن مالا يقل عن نصف قرارات مجالس الجامعة المختلفة كانت تتعلق بقضية فلسطين اما مباشرة أو بطريق غير مباشر ، بل ان جامعي تلك القرارات في مجلدات خاصة أدركوا ذلك وعبروا بطريقة لا شعورية عن مدى الارتباط بين الجامعة العربية وقضية فلسطين ، ولذلك فعندما قسموا تلك القرارات الى أبواب جعلوا الباب الأول تحت عنوان « شئون فلسطينية » وتلا ذلك باب « شئون عربية » ثم باب شئون دولية ثم اقتصادية فاجتماعية وثقافية ثم شئون قانونية . . . الخ . ولكن جامعي تلك القرارات لم ينسوا أن يعودوا مرة ثانية لقضية فلسطين فخصصوا بابا آخر مستقلا تحت عنوان « شئون المقاطعة » هذا ناهيك عن أن كافة الشئون الأخرى تظهر فيها قضية فلسطين بصورة أو بأخرى . اضيف الى ذلك أن اجتماع القمة العربي الأول في يناير عام ١٩٦٤ كان الدافع له مشكلة تحويل مياه روافد نهر الأردن وهي مشكلة متفرعة عن ومتصلة بقضية فلسطين . وتعد قضية فلسطين أكثر القضايا التي حظيت بالاهتمام من قبل الجامعة العربية على مختلف المستويات .

ولقد حققت الجامعة العربية نجاحا لا بأس به بالنسبة لمواجهة قضية فلسطين في ثلاثة مظاهر :

(١) ابقاء البعد السياسى لقضية فلسطين حيا فى الساحة الدولية وحشد الراى العام العالمى وبخاصة فى دول العالم النامى لتأييد ذلك .

(ب) ممارسة الضغط المكثف على الدول الغربية والولايات المتحدة للحد من اندفاعها فى تأييد اسرائيل وذلك من خلال سياسة المقاطعة بدرجاتها المختلفة والتي عمدت الجامعة لاحكامها مع مضى الزمن .

(ج) الحفاظ على التماسك العربى فى مواجهة اسرائيل ومقاطعتها فى المحافل الدولية .

ولكن الجامعة العربية مع ذلك لم تستطع أن تدفع القضية الفلسطينية قدما للأمام على أرض فلسطين سواء من خلال العمل السلمى أو من خلال العمل العسكرى الأمر الذى مكن اسرائيل من تحقيق انتصارات عسكرية ساحقة كما حدث فى عام ١٩٦٧ بوجه خاص .

٤ - تحدى التنمية الاقتصادية : نظرا لكون البلاد العربية من الدول النامية ، وبعبارة أكثر دقة ، من الدول المتخلفة فكان من الضرورى أن تواجه حركة ونشاط الجامعة العربية هذا الموقف لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولذا دعا الميثاق فى المادة الثانية الى وضع خطط لتطوير التعاون الاقتصادى والمالى بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملية وأمور الزراعة والصناعة وبناء على ذلك تضمنت أول اتفاقية مهمة بين الدول العربية هذا التوجه وهى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة فى ١٧ يونية عام ١٩٥٠ وكذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية المعقودة فى ٣ يونية ١٩٥٧ كما عقدت عشرات الاتفاقيات لتسهيل انتقال العمال ورؤوس الأموال وتنظيم أمور الجمارك سواء أكانت هذه الاتفاقيات فى إطار الجامعة العربية وهى المنظمة الأم أو فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية ، أو فى إطار العلاقات الثنائية بين العديد من الدول العربية حيث نشأت العديد من الشركات العربية المشتركة . كما أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى المئات من القرارات لدفع حركة التعامل الاقتصادى بين الدول العربية .

ولا شك أن كثرة القرارات والاتفاقيات فى المجال الاقتصادى تضع الأسس الراسخة لنجاح أى تعاون عربى فى هذا المضمار ، وتعكس الشعور والاحساس بأهمية عملية التكامل الاقتصادى العربى وبخاصة فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية الا أن الأرقام تشير الى ضعف التعامل بين الدول العربية بعضها البعض ومن مظاهر ذلك :

١ - أن حجم التجارة البينية العربية عام ١٩٩٣ بلغ ٧,٨٪ فقط

من التجارة العربية مع الدول الأجنبية وإن ذلك مرجعه تنافس السلع العربية وليس تكاملها ، وضخامة حجم صادرات البترول في الصادرات العربية واتجاه الدول العربية لاستيراد السلع من الدول المتقدمة بدلا من شرائها من السوق العربية ، وتأثير العلاقات التجارية العربية بالاعتبارات السياسية المتسمة بالتذبذب والتقلبات من حين لآخر .

(ب) أن حجم الاستثمارات العربية من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٩٢ بلغ ٦٧٠ مليار دولار في العالم الخارجى بينما بلغت ١١٩ مليار في العالم العربى وأنه مقابل كل دولار يستثمره العرب في العالم العربى يستثمرون ٥٦ دولارا في العالم الأجنبى .

(ج) أن بعض دول العالم العربى تستقدم العمالة المهاجرة من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا بأعداد متزايدة مما سيؤثر على التركيب السكاني والبنية الاجتماعية والثقافية في تلك الدول ويشار بوجه خاص في هذا الصدد الى انتشار الأفلام الهندية واللغات الهندية في مناطق معينة من العالم العربى .

(د) أن انشاء الصناعات في الوطن العربى لا تحكمه خطة واضحة ومحددة تؤدي للتكامل بل على العكس تزيد من التنافس مما يؤدي الى تبديد الموارد في مشروعات ضخمة لا تتوافر لها الأسواق التى تمكنها من الاستمرارية والتطور ، ويشار في هذا الصدد الى انشاء صناعة بتروكيماوية ضخمة في عدد من الدول العربية المتجاورة في حين أنه كان ينبغى الاتفاق على تقسيم عمل صناعى بين الدول العربية لضمان تسويق المنتجات في اطار عربى .

(هـ) أنه رغم ما بين الدول العربية من تقارب ثقافى فان حركة انتقال العمال ورؤوس الأموال والتجارة مازالت محدودة رغم القرارات العديدة من المنظمات الاقتصادية والسياسية العربية ورغم الاتفاقيات العديدة الموقعة بين هذه الدول .

وهذا يدعونا للقول بأنه ليس ثمة ضمان على نجاح الاتفاقات مع اسرائيل بأكثر مما تحقق للاتفاقات بين الدول العربية بعضها البعض لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية في كل دولة وفى الاقليم ككل، ذلك لأن العلاقات بين الدول تقوم على التفاعل وتبادل المنافع لكافة الأطراف ومن الضروري أن يسعى العرب لوضع خطة تكامل حقيقى تستفيد من الكفاءات والخبرات العربية الكثيرة ومن الموارد الضخمة المتاحة للعالم العربى .

٥ - تحدى النظام الشرق اوسطى : أدت التطورات المتلاحقة بعد حرب الخليج وبدء عملية السلام فى مدريد ثم أوسلو إلى ظهور أفكار عن نظام شرق أوسطى يرى البعض ألا خوف على النظام العربى منه ، ويرى آخرون بخلاف هذا رأى بل يتطرف البعض الثالث للقول انه بداية النهاية للجامعة العربية وللهوية القومية العربية وتحويلها إلى تراث ثقافى وليس هوية قومية سياسية مستقلة . ولا شك أن تحدى النظام الشرق اوسطى يظهر متصلا بعملية السلام الدائرة حاليا وبخاصة فى اطار المفاوضات متعددة الأطراف والتي تبحث لجانها قضايا مثل : ضبط التسليح ، التعاون الاقتصادى ، اللاجئين ، البيئة ، الموارد المائية . ويستند مفهوم ما يسمى بالنظام الشرق اوسطى الى النظرية القائلة بأنه : اذا أمكن خلق مصالح متبادلة بين الأطراف المتورطة فى صراع ما فان هذا كفيل بتحقيق السلام الدائم فيما بينها . وتجد هذه النظرية خير تطبيق لها فى العلاقات الفرنسية الألمانية منذ قيام السوق الأوروبية فى ظل اتفاقية روما عام ١٩٥٧ وحتى اتفاقية ماستريخت الموقعة عام ١٩٩٢ .

ويمكن القول ان هذا النظام الشرق اوسطى المفترض يرتكز على دعائم ثلاث :

الاولى : السعى لاقامة نظام أمنى جديد لا يستند الى موثيق الدفاع العربى المشترك على أساس أنها كانت موجهة ضد اسرائيل التى لا تعد عدوا بعد توقيع معاهدات السلام . وان هذا النظام الأمنى الجديد ينبغى أن يقوم على عناصر بناء الثقة على غرار نظام الأمن والتعاون فى أوروبا ويمكن أن يشتمل على توقيع اتفاقات صداقة أو اتخاذ اجراءات بناء ثقة ومن ذلك : الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية واتفاقية تحريم الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وكذلك التوصل لترتيبات أمنية من شأنها الحد من الانفاق على التسليح والاعلان عن المناورات العسكرية ونحو ذلك .

الثانية : اقامة منظمة شرق اوسطية وهذه الفكرة لم تطرح بعد بصفة رسمية وانما يجرى التريديد لها فى أوساط ثقافية وأكاديمية وإعلامية . ولا شك أن الهدف من مثل هذه المنظمة هو أن تكون بديلا عن جامعة الدول العربية أو اضعافها فى حالة استمرارها .

الثالثة : طرح فكرة السوق الشرق اوسطية . ولعل هذه الفكرة هى أكثر عناصر النظام الشرق اوسطى رواجاً ، إذ حظيت باهتمام اعلامى وسياسى كبير وخاصة مع توقيع اعلان النوايا الفلسطينى الاسرائيلى وما تضمنه الملحق الرابع من فقرات خاصة بالتعاون الاقتصادى . وكذلك الاتفاقات الأودنية الاسرائيلية .

ويمكن القول ان هناك عدة ملاحظات حول طرح هذه الفكرة ومنها :

(أ) ان مفهوم السوق الشرق أوسطية ما زال غير واضح حتى الآن سواء من حيث مضمونه أو من حيث أطرافه وتوقيتات تنفيذه .

(ب) ان تحقيق سوق شرق أوسطية كما هو مأمول أو كما يتردد في الأدبيات السياسية والاقتصادية بين بعض الدول العربية واسرائيل مرتبط بتحقيق السلام وانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل .

(ج) انه حتى مع تحقيق السلام بين العرب واسرائيل ليس بالضرورة أن يحدث ما يخشاه البعض من وقوع هيمنة اسرائيلية على المنطقة العربية لأن سكان اسرائيل ما بين ٤-٥ مليون ربعهم من العرب ، ومع تحقق السلام فسوف تتغير طبيعة الدولة الاسرائيلية اذ أن انفتاح اسرائيل على العالم العربى سيؤدى لحركة انتقال العمالة العربية الى داخل اسرائيل وبالعكس ومن ثم يمكن تصور ذوبان الشخصية والذاتية اليهودية وتداخل اقتصاديات المنطقتين هذا من جانب ، كما أن الاقتصاد الاسرائيلى متقدم فى صناعات محدودة وهى الصناعات العسكرية وذات التكنولوجيا العالية وصقل الماس وهذه تجد أسواقها فى الدول المتقدمة ، أضف الى ذلك أن التقييم الحقيقى للاقتصاد الاسرائيلى ينبغى أن يأخذ فى اعتباره عوامل أربعة اولها : حجم السكان كميا ونوعيا وهنا سيتفوق العرب اذ من الصعب تصور أن يتغلب ٥ مليون اسرائيلى حتى ولو كانوا جميعا من ذوى الكفاءة العالية - وهو افتراض غير صحيح - على ٢٣٦ مليون عربى ، وثانيها : الموارد الطبيعية وهى أكثر وفرة فى العالم العربى ، وثالثها : طبيعة النشاط الاقتصادى من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات وهى أكبر مما لدى اسرائيل . وأخيرا هناك الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الاسرائيلى واقتصاديات الدول الغربية وبوجه خاص الولايات المتحدة .

(د) كما انه لا يمكننا اغفال التنافس الاقتصادى من الدول المتقدمة على أسواق الدول العربية مما لا يتيح مجالا لاسرائيل فى هذه السوق .

والخلاصة هنا أننى لا أجد للتخوف من السوق الشرق أوسطية مبررات موضوعية فيما يتعلق باحتمالات الهيمنة الاسرائيلية خاصة اذا أحسن العرب ادارة ما لديهم من موارد اقتصادية بما يحقق التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى العربى .

٦ - تحدى التنظيمات العربية الاقليمية « الجبوية » : يتيح ميثاق الجامعة العربية فى المادة ٩ للدول الأعضاء الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق أن تعقد ما تشاء من الاتفاقات لتحقيق هذه الأغراض . وسبق الإشارة الى هذه المادة فى صدر هذه الدراسة الا أنه يهمنى هنا أن نعرض

التطورات التي وقعت في عقد الثمانينات بإنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي في عام ١٩٨٩ . وبغض النظر عن مدى فاعلية كل من هذه المجالس أو احتمالات زيادة أو نقص هذه الفاعلية في المستقبل ، فإن ما نسعى لتوضيحه في هذا القسم من الدراسة هو تأثير هذه التجمعات على فاعلية وعمل جامعة الدول العربية وهي المنظمة العربية الأم . ونكتفي بإيراد بعض الملاحظات :

١ - من المفترض وفقا للمادة التاسعة من ميثاق الجامعة أن تعزيز الروابط بين مجموعة معينة من الدول العربية من شأنه أن يصب إيجابيا في المنظمة الرئيسية أي الجامعة ، ولكن هذه الحالة الافتراضية تظل صحيحة اذا لم يحدث تكتل جهوى « اقليمى » بحيث يؤثر في عملية صنع القرار في المنظمة الرئيسية وهو ما حدث في حالة طلب احدى دول مجلس التعاون الخليجي تأجيل انعقاد الدورة ٥١ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (فبراير ١٩٩٣) أيدتها في ذلك باقى دول المجلس ، كذلك نفس الشيء عندما طلبت احدى دول مجلس التعاون الخليجي تأجيل المؤتمر العربي الأول لحقوق الانسان والذي كان من المفترض أن يعقد قبل نهاية عام ١٩٩٣ وفقا لقرار مجلس الجامعة العربية في أبريل ١٩٩٣ . وأدت هاتان الحالتان لتأجيل الاجتماعات وذلك لاعتبارات قدرتها الدولة التي طلبت التأجيل ولكنها في تقديرى الشخصى تعتبر خطيرة من زاويتين:

(١) أنها جاءت مخالفة لقرار مجلس الجامعة كما في حالة مؤتمر حقوق الانسان العربى وللنظام الأساسى لمجلس الجامعة كما في حالة تأجيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(ب) أنها حرمت العمل العربى من النتائج الايجابية لمثل هذين الاجتماعين وخاصة مؤتمر حقوق الانسان في مرحلة تاريخية أصبح فيها شعار حقوق الانسان هو الشعار المطروح عالميا .

أما بالنسبة لمجلس التعاون العربى فقد انتهى أمره بعد غزو العراق للكويت وانقسام الرأى بين أعضائه ازاء هذا الغزو ولا شك أن هذا يعد أمرا يجابيا لصالح العمل العربى المشترك إذ لو أيدت دول مجلس التعاون العربى غزو العراق للكويت أو حتى سعت لتبرير أو التماس العذر للتصرف العراقى لواجهت الجامعة العربية والمنطقة العربية بأسرها مخاطر جمة ليس فقط باختفاء دولة عضو من الوجود بل باحتمالات زوال أكثر من دولة بنفس الأسلوب فضلا عن سيطرة منطق الابتزاز السياسى والعسكرى وهو منطق ينبغى مقاومته في المجال العربى بكل شدة .

٢ - أن كلا من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي بدأ يتفاوض مع الاتحاد الأوربي من أجل مصالح اقليمية سواء بالنسبة لضريبة الكربون أو لاتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوربي ولو حدث مثل هذا التفاوض من الجامعة العربية ككل فربما كان الموقف أكثر قوة .
أضف لذلك ان دول هذين التجمعين أخذت تتحدث في المحافل الدولية المختلفة ومنها الأمم المتحدة باسم هذين الاتحادين ثم يتحدث مندوب باسم المجموعة العربية وهذا في ذاته يظهر الانقسام العربي . ولا أعتقد انه يتمشى مع نص المادة التاسعة من الميثاق والتي تدعو لتوثيق الروابط بين بعض الدول العربية وكان من المفترض ان التعامل مع العالم الخارجى يتم تنسيقه من خلال الجامعة العربية .

٣ - الملاحظة الثالثة هي ان مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي تجمعان مغلقتان بحكم التسمية التي تقصرهما على منطقة جغرافية معينة وهذا ليس عيبا في ذاته ولكن خطورته كما سبق الإشارة اذا تصرف أى من هذين التجمعين كقوة ضاغطة في داخل الجامعة لتغيير أسلوب صنع القرار فيها ومن هنا فقد يؤدي ذلك من الناحية النظرية الى احتمال الى حدوث مواجهة أو استقطاب في بعض الحالات مما يؤثر سلبيا على عمل الجامعة العربية .

٤ - يبقى تجمع آخر هو المسمى بدول اعلان دمشق وهو تجمع نشأ في ظروف مؤقتة وما زال يعاني من مرض « لين العظام » لاختلاف الأطباء « الأعضاء » في تشخيصه وكيفية معالجته .

٧ - التحدى القومى : هذا النوع من التحدى له دلالة خاصة ، ذلك لأن الجامعة العربية منذ نشأتها كان مفترضا فيها ان تطور من ذاتها وان تصبح معبرة عن المشاعر والأحاسيس والآمال القومية للشعوب العربية وقد اختلف الرأى بشأنها بين اتجاهين :

اولهما : يرى قيام جامعة الدول العربية هو بمثابة ضربة وقائية

Pre-emptive strike لاجهاض التوجه القومى .

وثانيهما : يرى ان قيام جامعة الدول العربية هو بمثابة خطوة

نحو الوحدة العربية .

والواقع الفعلى يدل على ان قيام الجامعة كان مزيجا من الاتجاهين اذ أن التوجه القومى لم يخمد مع قيام الجامعة العربية بل اشتد نشاطه فى أكثر من اتجاه ولعل دور الجامعة فى تطوير جوانب العمل العربى المشترك فى مجالات عدة من جانب وفى تأكيد الذات والهوية القومية من

جانب آخر خير دليل ذلك ، ولكن فى نفس الوقت لم تتطور الجامعة العربية سواء فى ميثاقها أو فى تنظيماتها بالقدر الكافى الذى يجعل منها خطوة تقرب نحو الوحدة العربية رغم إنقضاء زهاء نصف قرن على قيامها بل الأكثر انها تواجه ما يمكن ان يطلق عليه « أزمة البحث عن الذات » فى ظل التغيرات الخطيرة الراهنة ويمكن ارجاع أسباب هذه الأزمة الى :

(أ) انتهاء الاستعمار بشكله التقليدى وحصول الدول العربية على استقلالها ، وبعبارة أخرى أن كثيرا من أهداف الجامعة العربية قد تحققت بصورة أو بأخرى كما ان أهدافا أخرى قد أمكن وضع لبناتها وليس فى مقدور الجامعة أن تفعل أكثر من ذلك . ومن الأهداف التى تحققت جلاء الاستعمار عن الأراضى العربية فقد انتهى الاستعماران البريطانى والفرنسى وأصبح عدد دول الجامعة العربية ٢٢ دولة بعد أن كانت ٧ دول مؤسسة فى عام ١٩٤٥ .

أما الأهداف التى تم وضع أسسها فهى تلك المتصلة بالتعاون الاقتصادى والثقافى فالعديد من الاتفاقات قد تم توقيعها وخطط التوحيد الاقتصادى بأشكاله المتنوعة قد درست وتم تمحيصها بدقة سواء فيما يتعلق بانتقال الأيدى العاملة أو رؤوس الأموال أو التكامل الأمنى والتنسيق السياسى ولكن مابقى ليس القرارات أو الاتفاقات والخطط وانما تنفيذ القرارات وبالأحرى توافر الإرادة السياسية للعمل والالتزام والتمسك وتنفيذ ما تم التوصل اليه ، وهذا الأمر بيد الدول ذات السيادة .

(ب) تغير الظروف التاريخية والسياسية منذ نشأة الجامعة العربية فى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة والاستقطاب الدولى ، وفى عالم اليوم ، ولفترة قد تطول أو تقصر فى المستقبل ، فان هناك قيادة احادية للعالم مع مراكز متعددة ولكنها لم ترق الى مستوى القوة العظمى الوحيدة حتى تستطيع ان تنازعها بعضا من المكانة أو السلطة فى اتخاذ القرار .

(ج) تغير الظروف الاقليمية المرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى واتجاه هذا الصراع نحو التسوية بصورة أو بأخرى وان هذه التسوية قد تكون بداية مرحلة جديدة من التعايش فى المنطقة تستدعى وجود تنظيم اقليمى مختلف ، خاصة وان الجامعة العربية أدت دورها فى مرحلة تاريخية مختلفة ولا تستطيع بوضعها الحالى ان تساير الأوضاع الجديدة ، ولذا يرى البعض ان الجامعة العربية عليها ان تفسح الطريق لتنظيم جديد ؛ ذلك لأنه فى ظل هذه الحالة الدولية الجديدة فان كثيرا من

المنظمات الدولية ومنها الجامعة العربية تتساءل عن أسباب وجودها ودورها كما سبق وتساءلت وزارات الخارجية عند بدء ثورة الاتصالات والتكنولوجيا ويضيفون بأن مثل هذه الحالة واجهت حلف وارسو مثلاً مما أدى لالغائه كما تواجه حلف الاطلنطي الذي يصارع من أجل البقاء ويعمل على تطوير دوره في العمل المشترك بين الدول الأوربية في شرق وغرب القارة والولايات المتحدة وكندا على الشاطئ الآخر للمحيط الاطلنطي .

المبحث الرابع

الجامعة العربية : نظرة مستقبلية

ان النظر للمستقبل واستشرافه ورسم الخطط الواقعية والعملية لمواجهة أو التعامل معه أمر ضروري لكل كيان سياسى سواء اكان دولة أو تنظيما دوليا أو اقليميا وتحرص الدول المتقدمة فى استشرافها للمستقبل على وضع سيناريوهات متعددة تبحث فى دوائر مختلفة :

الدائرة الأولى : هى دائرة القائمين على صنع القرار الذين يحلون الحقائق السياسية ويرسمون خططا واقعية للتعامل المستقبلى معها ، مثل هذا النوع من الخطط يجمع عادة بين العلنية والسرية لاعتبارات خاصة بالأمن القومى للدول أو الحساسيات فيما بينها .

الدائرة الثانية: دائرة المخططين للسياسات السياسية أو الاقتصادية، وهؤلاء يرسمون الخطط المستقبلية فى ضوء ما يتوقعونه من متغيرات يسعون للتأثير عليها ايجابيا والتقليل من آثارها السلبية . وينطبق على هذه الدائرة نفس التحفظ الخاص بالسرية .

الدائرة الثالثة : وهى الدائرة الاكاديمية وتبحث عادة الوقائع والأحداث الماضية وتتقدم بمقترحات للخطط المستقبلية وأحيانا تضع هذه الدوائر سيناريوهات مرتقبة بل وغير محتملة تدخل فى عداد ما يسمى Science OR Political Fiction ، ويكون هدفها اما اطلاق بالونات اختبار لمعرفة ردود الفعل وأحيانا تهيئة الراى العام لتقبل توجه ما يكون مختلفا جذريا عما هو سائد ، ومن قبيل ذلك دراسات جامعة هارفارد ومعهد بروكنز وغيرها حول مستقبل الشرق الأوسط ، وهى دراسات وضعت منذ عدة سنوات وكانت تعد آنذاك ضربا من ضروب الخيال . وهذا النوع من الخطط المستقبلية يتم نشره فى قطاعات المثقفين ودوائر

الرأى العام المهتمة بالموضوع وصانعى القرارات السياسية . وانطلاقا من هذا فان جامعة الدول العربية مطالبة بوضع تصوراتها حول المستقبل بمختلف احتمالاته الواقعية وغير الواقعية . ومن الاحتمالات الواقعية هو تطوير جوانب العمل فى الأمانة العامة للجامعة فى ضوء دروس وعبر السنوات الماضية والسعى لتطوير المفاهيم والأولويات الخاصة بالعمل العربى المشترك . ومن التوقعات غير الواقعية أو غير المحتملة ذوبان أو اندماج الجامعة العربية فى اطار شرق أوسطى أوسع بصورة أو بأخرى ، ونظرا لأننا نتحدث عن المستقبل فاننا لا نملك كل معطياته ، ومن ثم فان المطلوب هو عرض بعض الأفكار ذات التوجه المستقبلى فى ضوء الخبرة التاريخية وتشخيص الأوضاع الراهنة .

١ - تشخيص الأوضاع الراهنة :

مما لا ريب فيه أن هناك جوانب عديدة للأزمة التى تواجه الجامعة العربية ومنظمات العمل العربى ونشير هنا لبعض مظاهرها :

الأول : طبيعة الثقافة السياسية Political Culture فى المنطقة العربية إذ أن الجامعة كنسق أو نظام System هى محصلة لتفاعلات ، هذه التفاعلات تتم فى بيئة ثقافية واجتماعية واقتصادية معينة ، والثقافة السياسية العربية لها خصائص منها :

(١) **الازدواجية Duality** فما يتفق عليه فى الاجتماعات ليس بالضرورة ما يعتمل فى ضمير المجتمعين ومن ثم ليس بالضرورة ما ينوون عمله . وهذا منطقى فى بعض الأحيان عندما تكون محصلة القرار هى نتيجة حلول وسط ولكن ما يضاف بالنسبة للثقافة السياسية العربية انه حتى هذه الحلول الوسط التى يتم الاتفاق عليها لا يلتزم الأعضاء بها بصورة كاملة .

(ب) **الطابع السرى Secrecy** وهذا أمر غريب إذ أنه وفقا لميثاق الجامعة فان قراراتها سرية وغير معلنة وهذا يتناقض مع طبيعة التنظيم الدولى من الناحية النظرية ، ومع ما يحدث من الناحية الفعلية، فمن الملاحظ أن كافة القرارات يتم نشرها بصورة أو بأخرى من خلال تسريب أعضاء الوفود أو من خلال موظفى الأمانة العامة .

(ج) **الطابع الفريد** لدور الأمانة العامة وعمل لجان ومجلس الجامعة إذ بغض النظر عن الاجتماعات وما يحدث فيها تتولى الأمانة العامة عادة اعداد مشروعات القرارات التى يتم ادخال تعديلات عليها ، ثم تقوم بصياغتها فى صورتها النهائية دون أن يراجعها أحد فى معظم

الحالات وهذه صورة فريدة اعتقد ان الجامعة العربية تنفرد بها عن غيرها من المنظمات أو حتى الاجتماعات الدولية . ولعل مثل هذا النوع من الممارسة الغربية Peculiar تتمشى مع الخاصيتين السابقتين .

(د) الحرص على الاجماع والظهور بمظهر الاتفاق ، وهذا من شأنه السير عند الحد الأدنى وربما أقل من ذلك ، ويتجلى ذلك فى عدم انعقاد القمم العربية مقارنة بانتظام القمم الأفريقية بغض النظر عن العدد الذى يشارك من الرؤساء - عدم التحرك للمصالحة العربية رغم ان ١٢ دولة ارسلت رسائل كتابية للأمين العام ترحب بمبادرته فى هذا الصدد .

الثانى : طبيعة توازن القوى : ان القاء نظرة على محاضر اجتماعات الجامعة وعلى الاتصالات التى سبقتها يجد المراقب ان القوة الأولى الدافعة على انشاء الجامعة وتطويرها كانت مصر ، وبناء على ذلك كان قرار الدول العربية بأن يكون المقر الدائم فى القاهرة وان يكون الأمين العام مصرياً ، وعندما تقرر نقلها مؤقتاً الى تونس تم تعيين تونسي أميناً عاماً فكان الدول العربية تراضت وتوافقت ضمناً على الربط بين المقر والأمين العام وهذا يضع مسئولية على دولة المقر فى القيام بدور اضافى يطالبها البعض به حيناً ويثير حساسية البعض حيناً آخر .

وتلعب مصر حالياً دوراً رائداً فى عملية السلام للوصول بقضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية الى التسوية الشاملة بما يحقق السلام للقائم على توازن المصالح والالتزامات المتبادلة .

والتساؤل المطروح : ما هو وضع الجامعة العربية فى هذا الصدد ؟ ولا شك ان تشخيص موقف الجامعة من العملية يدل على ان هذا الموقف يمكن النظر اليه فى مراحل ثلاث :

الأولى : منذ عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٩١ ، حيث قامت الجامعة بدور المركز فى تجميع القوى العربية ضد اسرائيل .

الثانية : من ١٩٩١ - ١٩٩٣ حيث أصبحت الجامعة تضفى مباركتها على ما يجرى الاعداد له او يتم الاتفاق عليه كما حدث فى مباركتها للعملية السلمية بموجب قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥٠٩٢ فى سبتمبر ١٩٩١ قبل مؤتمر مدريد ، وفى مباركتها لاتفاق اعلان النوايا الفلسطينى الاسرائيلى وهو ما تم فى بيان مجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٩٣ بعد الاستماع لخطاب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات .

الثالثة : من ١٩٩٤ وفى المستقبل وهنا نجد ثلاث صور لدور الجامعة العربية :

(١) القيام بدور تنسيق المواقف العربية ازاء القضايا المتعددة سواء فى اطار ما يسمى باجتماعات دول الطوق أو حتى بالنسبة للجان متعددة الأطراف التى تبحث قضايا المياه والبيئة وضبط التسليح واللاجئين . والجامعة العربية ، مثل الأمم المتحدة ، لها خبرتها ولها مواقفها وقراراتها ودراساتها حول هذ الموضوعات بما يساعد المفاوض العربى ، وبعبارة أخرى أن الجامعة العربية هنا يمكن أن تكون بمثابة بيت خبرة علمى وسياسى واقتصادى . ومثل هذا الموقف يستلزم توافق ارادة الدول العربية المتفاوضة لكى تضطلع الجامعة بمثل هذا الدور .

(ب) المشاركة الفعلية كمراقب أو كعضو فى الاجتماعات الخاصة بعملية السلام على نحو ما يحدث بالنسبة للمجموعة الأوروبية أو الأمم المتحدة ومثل هذا الموقف يستلزم اتفاق مجموعات ثلاث هى الدول العربية وبخاصة الدول المتفاوضة مع اسرائيل ، ثم موافقة راعى عملية السلام أى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وأخيرا موافقة اسرائيل وهذه الموافقات ليست بالأمر السهل لوجود تحفظات لدى كل طرف ومن ثم فلا يتوقع ان تضطلع الجامعة بدور مباشر فى العملية السلمية .

(ج) القيام بدور المشاركة فى ضمان ما يتم التوصل اليه من اتفاقيات بين الأطراف العربية واسرائيل بصفتها منظمة اقليمية عربية وهذا يستلزم تواسر قوات حفظ سلام لدى الجامعة العربية على غرار الأمم المتحدة ويطرح قضية التمويل والمساهمة ونحو ذلك وهذه مسائل يمكن حلها اذا توافرت الارادة والقرار السياسى .

٢ - تصورات حول مستقبل الجامعة :

ينطلق هذا التصور من ايمان بأهمية دور الجامعة واستمراريتها . ويمكن النظر لمبررات هذا الدور المستقبلى فى اطارين هما :

الاطار الأول : اطار الذات والهوية : فالجامعة العربية نشأت - كما سبق وذكرنا - تعبيرا عن مشاعر عربية عميقة الجذور تجعل أبناء هذه المنطقة يتميزون عن غيرهم من مناطق العالم سواء فى اللغة أو الثقافة والتراث والتاريخ ، ومن هنا فالجامعة العربية من هذا المنطلق ضرورية كوعاء يعبر عن هذه الحقيقة التى لا يمكن لأحد ان يتجاهلها . وهى فى هذا الاطار تعد أداة التنسيق العربى الأولى فى مجتمع دولى يقوم على التكتلات السياسية والاقتصادية ، ومن غير المنطقى انه فى الوقت الذى تبحث فيه الجماعات الاثنية والأقليات العرقية فى مناطق العالم المختلفة عن جذورها التاريخية وحضارتها وتراثها وتسعى لتأكيد ذاتها ، فان بعض العرب بكل ما بينهم من روابط وثيقة يتساءلون أو

يشكون فى حقيقة عروبتهم وانتمائهم ، ويتخلون أو يفكرون فى التخلّى عن منظمتهم القومية ، وهذا أمر يجب مواجهته ومن الضرورى التمسك بالجامعة العربية كإطار للعمل العربى المشترك رغم ما بها من مثالب وأوجه القصور التى ينبغى التصدى لها ومعالجتها لزيادة فعاليتها .

ولا يمكن الاحتجاج بأن الجامعة فقدت مبرر وجودها بالتوصل لاتفاقيات السلام وزوال صفة العدو لأن هذه نظرة سطحية للجامعة التى قامت أصلا قبل قيام إسرائيل واستهدفت تجميع وتنسيق القوى العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ، وإن مقارنة دور الجامعة العربية لا يجب أن تكون مع دور حلف الأطلسى أو حلف وارسو وإنما مع وضع دول السوق الأوروبية المشتركة التى تطورت لتصبح الاتحاد الأوروبى أو مع وضع مجموعة دول الآسيان . ولا شك أن العدو الداخلى ، المتمثل فى التخلف الاقتصادى والاجتماعى وعدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل ، أخطر من أى عدو خارجى يقبع خلف الحدود .

الإطار الثانى : إطار النشاط والفعالية : وهنا أيضا نجد أن الجامعة العربية لها دور ضرورى فى تنظيم التعاملات بين دول المنطقة العربية وإن المنظمات العربية المتخصصة لعبت وما زالت تلعب دورا رئيسيا فى وضع قواعد البنية الأساسية فى الاتصالات والصناعة والنقل والإدارة ونحو ذلك من المجالات . وهنا تواجه الجامعة العربية نوعين من الأزمات :

(١) **أزمة تنظيم :** إذ أن كثيرا من منظمات العمل العربى تهرلت فى جهازها الإدارى وأصبحت تعاني عجزا فى ميزانياتها وأحيانا بعضها يكرر ما يتم على المستوى القومى أو يكرر ما يتم فى أجهزة عربية أخرى مما يعد ازدواجية فى العمل ، وهذا يستلزم بحث إعادة هيكلة وتنظيم أجهزة العمل العربى المشترك للتخلص مما لا ضرورة أو فائدة حقيقية من ورائه .

(ب) **أزمة تنفيذ :** إذ أن معظم القرارات التى تتخذها الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة لا توضع موضع التنفيذ ومن ثم تكرر الجامعة العربية ومنظمات العمل العربى قراراتها فى كل دورة من دورات الانعقاد وهذا يثير قضية مصداقية وجبوى اتخاذ مثل هذه القرارات أو حتى فائدة عقد العديد من الاجتماعات .

ولا شك أن معالجة هذه النوعية من الأزمات تستلزم وقفة جادة وحازمة من المسؤولين العرب لبحث منظمات العمل العربى المشترك ودمج

أو الغاء ما يمثل ازدواجية أو فقد مبرر وجوده ، واتخاذ قرار سياسى ملزم بضرورة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من قرارات يجب أن تكون واقعية، وذات مردود على الدول العربية وليست قرارات بلا مضمون .

والخلاصة هنا ان للجامعة العربية دورا فى تنظيم التعامل بين الدول العربية بعضها البعض من جانب وفى تأكيد ذاتيتها وتنسيق التعامل العربى مع العالم الخارجى من جانب آخر وانه من الممكن ان يتعاضد دورها فى الفترة القادمة اذا توافرت الارادة السياسية العربية ، وهو امر ضرورى فى ظل عالم يعمج بالصراعات الدولية من جانب وتحرص فيه الجماعات القومية على تأكيد ذاتيتها من جانب ثان وتبرز فيه التكتلات الدولية من جانب ثالث .

ولكن وفى نفس الوقت فان الجامعة معرضة جديا للتهميش بعد تحقق السلام وظهور التعاون الاقليمى وتبلوره فى اطار تنظيمى محدد ، وعندئذ ستتحوّل الجامعة العربية اذا بقيت على قيد الحياة الى منتدى ثقافى أو الى سوف عكاظ طبعة عام ٢٠٠٠ .

المبحث الخامس

مصر والعمل العربي المشترك : الأطر والتصورات

انه من بديهيات العلوم الاجتماعية ، ان ثمة روابط تاريخية وحضارية وثقافية تربط المنطقة التي نعيش فيها ، بحيث تجعل ابناءها بمثابة لبنات فى بناء مندمج ، منصهر ، متكامل ، أو بمثابة خيوط فى نسيج متداخل متشابك وسواء أكان التشبيه يتعلق بالبناء أو بالنسيج فإنه لا شك يعترى البنيان كما يطرا على النسيج بعض المؤثرات والعوارض نتيجة تعرضه لتفاعلات الزمن بخطبه وخطوبه ، الأمر الذى يستدعى أن يتم من حين لآخر ترميم ما يتداعى أو يتآكل من البنيان ، الذى من المنطقى أن يصمد لعاديات الزمن ، وعاتيات الأحداث ، خاصة اذا كان هذا البنيان يقف على أرض صلبة وله جذور عميقة وأعمدة قوية ، كما هو شأن البنيان العربى الذى يستمد جذوره من انصهار حركة السكان فى المنطقة الممتدة من غرب آسيا الى شمال افريقيا ، والتى اصطلح على تسميتها بالعالم العربى أو أحيانا بالشرق الأوسط أو بالشرق الأدنى ، آخذا فى الحسبان أن التسمية الأولى تعبر عن هوية ثقافية وحضارية وسياسية قديمة تمتد لمئات ان لم نقل لآلاف السنين ، وأما التسمية الثانية فهى تعبر عن حقيقة جغرافية ذات أبعاد استراتيجية وسياسية حديثة ترجع الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن ثم فإن العمل العربى المشترك ليس حدثا عارضا فهو من حيث المضمون قديم وإن كان ربما من حيث التسمية والمصطلح يعد شيئا جديدا . كما ان حالة التردى فى الواقع العربى الراهن ليست جديدة فهى ظاهرة متكررة فى التاريخ العربى ، ناهيك عن ان صراع التيارات الفكرية بدوره ليس شيئا مستحدثا بل يرجع الى بدء نشأة التاريخ الاسلامى واختلاف منظور الدولة الأموية مثلا مقارنة بمنظور الدولة العباسية أو بمنظور الدولة الأندلسية أو الفاطمية وهكذا .

وانطلاقاً من هذه المقدمة المنطقية ذات البعد التاريخي نلقى نظرة على اطر العمل العربي المشترك والتصورات المستقبلية بشأنه .
لعل الاطار الأول والأهم هو اطار جامعة الدول العربية بصفتها المنظمة الاقليمية الأم لكافة أجهزة العمل العربي المشترك . لقد نشأت هذه الجامعة في ٢٢ مارس ١٩٤٥ في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة في الاطارين الاقليمي والدولي عما هو عليه الوضع الآن .

فمن الناحية السياسية كان معظم المنطقة العربية ما يزال يروح تحت نير الاستعمار حتى ان الدول السبع التي اسست الجامعة العربية لم يكن استقلالها كاملاً ان كان ببعضها قواعد عسكرية أو قوات أجنبية . كما ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي كان يحكمه التخلف بصورة لا لبس فيها . فالشركات الأجنبية كانت تسيطر على انتاج وتسويق البترول وغيره من المواد الأولية المنتجة في المنطقة وحالة الأمية كانت شبه كاملة والوعي السياسي والقومي كان محدوداً . وعلى المستوى الدولي كانت ملامح الحرب الباردة وما تفرقت عنه من استقطاب دولي في سبيله للتبلور . وكانت أجهزة الاتصال والمواصلات بين دول العالم محدودة ، وتستغرق زمناً لا بأس به مقارنة بما عليه الحال في العقد الأخير من القرن العشرين الذي نعيشه الآن .

ولعل القاء نظرة ولو خاطفة على الواقع السياسي الاقليمي والدولي تظهر بجلاء وبلا تردد الى أي مدى حدث التغير . فالدول العربية أصبحت ٢٢ دولة مستقلة كما ان سيطرة تلك الدول على مواردها الطبيعية ومقدراتها الاقتصادية أصبحت أكبر مما كانت في الماضي ، كذلك الأمر بالنسبة لدرجة استفادتها من عائد تلك الموارد ، وهذا واضح في تطور البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات ، ومن تطور البنيان الفوقي في مجالات التعليم والثقافة والاعلام ، وفي درجة المشاركة في العملية السياسية في مختلف الدول العربية مع اختلاف في مدى وطبيعة تلك المشاركة من دولة لأخرى ، الا ان حقيقة التطور أو التغير لا يستطيع أحد ان يجادل في حدوثها .

أما على الساحة الدولية فقد اختفت القطبية الثنائية وبرزت قوى جديدة على الساحة الدولية مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ، كما احتلت قضايا جديدة مكان الصدارة مثل قضايا حقوق الانسان ، البيئة ، المخدرات . وتعرضت بعض النظريات القانونية بل والمفاهيم السياسية لعناصر التغير ، ويكفي أن نشير الى نظرية السيادة التي طرأ عليها بعض التآكل أو القيود بدرجات متفاوتة ، وكذلك حل

مفهوم التساند الدولي محل مفهوم الاكتفاء الذاتى ، وأخذ مفهوم حرية التجارة يكتسب أرضا جديدة على حساب مفهوم الحماية والحواجز الجمركية ، وبعبارة أخرى أثرت عوامل التطور التكنولوجى الهائل فى بلورة الاحساس بأن العالم تحول الى قرية عالمية ذات مصير مشترك واحد ، وأقول انه احساس لم يتحول بعد الى واقع حقيقى ، لأن عملية بناء المفاهيم والقيم والهياكل الجديدة تستغرق وقتا ، كما أن التطور فى الفكر الاجتماعى بوجه عام أقل سرعة من التطور فى مجال العلوم البحتة والتكنولوجيا التى أصبحت تستدعى تبلور قيم ومفاهيم وسلوكيات جديدة فى المجال الثقافى لتنمى مع الجانب المادى فى التطور .

ولعل أهم نتائج التغيرات الدولية هو اقتناع معظم قادة العالم بالالتجاء الى أسلوب التفاوض والحوار لحل النزاعات الدولية ، بدلا من امتشاق الحسام بين القوى العظمى ، وان كان لا ينفى أن بعض مناطق العالم ما زالت تموج بصراعات مسلحة نتيجة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والحالة فى البلقان خير دليل على ذلك .

والتساؤل ما هو تأثير ذلك على العمل العربى المشترك ؟ لا شك أن ما حدث ويحدث فى العالم ، سيؤثر سلبا أو ايجابا على المنطقة العربية التى تحتل موقع القلب فى العالم ، كما يرى ذلك بعض المفكرين الاستراتيجيين . وأيا كانت النظرة الاستراتيجية لهذه المنطقة فإنها منطقة بالغة الأهمية الاستراتيجية والحساسية السياسية ، اذ يمكن أن نقول انها صورة مصغرة للعالم بحضاراته المتنوعة ، واديانه المختلفة ، وتداخل عناصره البشرية ، واحتوائه على مواد أولية استراتيجية ، لعل أهمها البترول ، واطلالها على الخلجان والبحار المهمة التى تربط مناطق العالم المختلفة ببعضها البعض . ولقد برز أول آثار التغير العالمى فى تحول فكر الكثيرين فى المنطقة العربية لاعتبار السلام هو الخيار الاستراتيجى ، وان تحقيقه عبر التفاوض والحوار وهذا ليس امرا سهلا اذ ما تزال بعض الأفكار والطموحات أو المطامع لم تختف بعد ، أو لم يستطع أصحابها ادراك عمق التغيرات ، وهذا منطقى أحيانا اذ ليس من السهل حدوث التغير فى الأفكار والقيم بين عشية وضحاها ، ولقد دلت تجارب التاريخ السياسى على ان عملية الانتقال من مرحلة واضحة المعالم لمرحلة جديدة واضحة المعالم أيضا تمر بمرحلة رمادية تتفاعل وتتصارع فيها الأفكار والمصالح والأهداف والنظم ، مرحلة يمكن وصفها بالسيولة والتموج وعدم الاستقرار تسودها أحيانا حالة من الشك والخوف من الجديد ، كما قد تظهر فيها حالات من الرغبة فى المغامرة واستكشاف المجهول .

لا شك ان جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة واتحاداتها النوعية قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة مؤسسية للتعاون العربى يمكن اذا أحسن استغلالها ، وتوافرت الارادة السياسية من قبل الدول ، ان تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربى يرقى لمستوى الطموحات ، وفى نفس الوقت يتجاوب مع حقائق المتغيرات الاقليمية والدولية المتسارعة ، وقد طرحت الأمانة العامة للجامعة العربية على دورة فبراير ١٩٤٤ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى دراسة بعنوان « التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » تناولت الجات وفكرة السوق الشرق أوسطية ، كما أنه من الضرورى مواصلة الجهد لاعادة هيكلة مؤسسات العمل العربى المشترك وفقا للمعايير السابق اقرارها من المجلس الاقتصادى والاجتماعى والالتزام بذلك بكل دقة .

وبالاضافة لذلك فان جامعة الدول العربية ، بناء على اقتراح من مصر ، وموافقة مجلس الجامعة أعدت دراسة متعمقة عن الأمن القومى العربى ما تزال قيد البحث من الدول الأعضاء ، وينبغى التنادى السريع لمناقشتها وبلورتها فى صورتها النهائية والعمل بما تتضمنه من توصيات وآراء وأفكار تحقق المصلحة العربية المشتركة ، وتكفل تعزيز الأمن القومى العربى الذى يواجه اخطر التحديات فى المرحلة الراهنة .

والسؤال الآن ما هى القضايا المطروحة على صناع القرار فى هذه المنطقة ؟ لعل فى مقدمة تلك القضايا طبيعة العلاقات المستقبلية بين دولها سواء فى المجال السياسى أو فى مجال التكامل أو التعامل الاقتصادى ، أو فى مجال قضايا الأمن القومى بأبعاده المختلفة ، أو فى مجال الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا لاجداث نقلة نوعية فى مستوى حياة سكان المنطقة . وكذلك طبيعة المنطقة مع غيرها من مناطق العالم وتكتلاته الاقتصادية والسياسية فى عصر تحولت فيه القارات الممتدة عبر البحار والمحيطات الى قرية عالمية ، أصبحت أجزاؤها تتأثر وتؤثر فى بعضها البعض ، ولعل ظاهرة الدفينة العالمية وأثرها فى ارتفاع منسوب المياه وأثر ذلك على جغرافية بل وتاريخ مناطق معينة خير دلالة على مدى ضخامة وأثر المتغيرات العالمية .

والتساؤل هل هناك بوصلة ما يهتدى بها العاملون فى المجال السياسى بل والاقتصادى ؟ أقول : نعم ، ونجد أن هذه البوصلة متضمنة فى الحديث الذى أدلى به الرئيس حسنى مبارك لوفد صينى ونشرته الصحف المصرية يوم ١٩٩٤/٤/٢٠ حيث ركز سيادته على النقاط التالية :

١ - التزام مصر التزاما ثابتا باستراتيجية السلام منذ اطلاقها مبادرة السلام التاريخية عام ١٩٧٧ لوضع نهاية للصراع العربي الاسرائيلي وفتح ابواب الأمل للتعايش السلمي بين الفلسطينيين والاسرائيليين .

٢ - ان النهج الذي تتبعه السياسة المصرية هو الدعوة للتفاوض والحوار في اطار الشرعية ومبادئ العدالة والقانون الدولي ، وان جهود مصر في هذا المجال توجت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ .

٣ - انه بالتوازي مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية مهمة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الاقليمي بين أطراف النزاع وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات مهمة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار في المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملا في التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم .

ما هو المطلوب اذن ؟ أقول ان المطلوب هو أن تعمل مراكز الأبحاث والمفكرون على تحليل هذه الظواهر والتوجهات ووضع البدائل المختلفة، والسيناريوهات المتنوعة أمام صانعي القرارات السياسية والاقتصادية في ضوء المعطيات الثابتة والحقائق الجديدة والظروف المتغيرة .

ولا شك أن الأمر يستدعي نظرة ثاقبة علمية وواقعية تعتمد على الذاكرة والتحليل والرؤية الذاكرة لدراسة الماضي بغية معرفة ثوابته وأبعاده ، والتحليل لوقائع الحاضر وعزل الحقائق عن التعميمات والتخيلات ، والرؤية لاستشراف المستقبل في ضوء الحقائق الثابتة والمعطيات الجديدة .

الفصل الثالث

القضايا العربية فى الاطار الدولى

تمثل الأمم المتحدة أهم اطار دولى يعالج شتى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تخص دول العالم قاطبة . وقد احتلت القضايا العربية نصيب الأسد فى مداولات الأمم المتحدة .

ولعله ليس بالأمر السهل التحدث عن « الأمم المتحدة » ولا عن « القضايا العربية » فكلامهما موضوع متشعب وملئ بالتعقيدات والصعوبات بل والمتناقضات ، كما انه ليس بالأمر اليسير حتى لو تم تغيير العنوان ليصبح « دور الأمم المتحدة تجاه القضايا العربية » . ولذلك فسوف أتبع منهاجا أكثر تحديدا وأقل طموحا بل ويميل الى الانتقالية رغم ما على مثل هذا المنهج من محاذير ومآخذ وسوف أتطرق للعموميات ثم انتقل الى التخصيص شيئا فشيئا مع تقدم البحث للقضية برمتها دون دخول فى أية تفاصيل .

وبناء على ذلك فسوف نتناول فى هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول :

طبيعة الاطار الدولى .

المبحث الثانى :

الاطار العام لعمليات حفظ السلام فى الشرق الأوسط .

المبحث الثالث :

أهم القضايا العربية فى الأمم المتحدة

المبحث الرابع :

انتخاب مصرى لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة .

المبحث الخامس :

مصر والمؤتمر العالمى للسكان

المبحث الأول

طبيعة الاطار الدولي

عند الحديث عن الاطار العام لدور الأمم المتحدة تجاه القضايا العربية لابد أن نشير بادىء ذى بدء الى خمسة محددات :

الأول : انه لا يوجد ما يسمى بموقف موحد للأمم المتحدة تجاه القضايا العربية ؛ ذلك لأن مجلس الأمن بما فيه من حق النقض (الفيتو) الذى تتمتع به خمس دول ، وبما فيه من تقسيم جغرافى غير عادل وغير متوازن للأعضاء الدائمين ، يجعل موقفه مختلفا جوهريا عن موقف الجمعية العامة التى تضم فى عضويتها حاليا ١٨٤ دولة منها ما يقرب من الثلثين من دول العالم الثالث والتى هى أقرب لفهم وتأييد القضايا العربية .

الثانى : ان موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة ازاء القضايا العربية اختلف فى الستينات والسبعينات عنه فى الثمانينات أو فى التسعينات . ومن ثم فليس هناك موقف موحد حتى للجمعية العامة ازاء القضايا العربية عبر مراحل التاريخ .

الثالث : ان موقف العرب أنفسهم اختلف ازاء القضايا العربية من مرحلة تاريخية لمرحلة تاريخية أخرى . فعرب الخمسينات رفضوا قرار تقسيم فلسطين وهو القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، فى حين أن عرب الثمانينات قبلوا بالقرار المذكور . أما عرب التسعينات فقبلوا ما هو أقل من ذلك بكثير .

الرابع : انه نظرا لتنوع القضايا العربية وتعددتها من مشكلة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وقبلها المسألة المصرية واستقلال لبنان وسوريا فى منتصف الأربعينات ، ونشأة قضية فلسطين منذ عام

١٩٤٧ وما تلا ذلك وترتب عليها من تفريعات عديدة ، ثم حرب ١٩٦٧ ، وحرب العراق وايران وبعد ذلك غزو العراق للكويت وما ترتب عليه من قرارات ، وهكذا نجد هذه القضايا العربية تشغل أكثر من نصف عمل الأمم المتحدة ، ولذلك فسوف نقصر بحثنا على تقديم استعراض عام هو بمثابة رسم خريطة للموقف أكثر منه معالجة تفصيلية أو شاملة لمختلف القضايا وابعادها وتطوراتها .

الخامس : انه حتى مع تركيز الدراسة على هذا المنهج المحدود فإن قضية مثل قضية فلسطين من التنوع والتعدد بحيث يصعب ، ان لم نقل يستحيل ، الالمام بكافة جوانبها في اطار موجز ، ولذلك سوف نتعرض فقط للخطوط الرئيسية لموقف الأمم المتحدة من قضية فلسطين وأهم تفريعاتها .

ولقد وضع ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ ، وكان عدد الأعضاء آنذاك ٥١ دولة ، وقد نصت المادة الأولى على ان من مقاصد المنظمة الدولية حفظ السلم والأمن الدوليين ؛ وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم . وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها . كما اشارت المادة الأولى أيضا الى هدف انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية (بالمساواة) في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام . وفي الفقرة الثالثة من المادة الأولى اشار الميثاق الى تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

وبعبارة أخرى أوضح الميثاق في مادته الأولى المهام الرئيسية التي تضطلع بها المنظمة الدولية ، ومن ثم فإن فهم دور المنظمة الدولية ازاء العالم العربي يجعل لزاما علينا الاشارة لتلك المهام في عجالة . . ويمكن تلخيص تلك المهام في :

١ - حفظ السلم .

٢ - صنع السلم .

- ٣ - نزع السلاح .
- ٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٥ - حقوق الانسان .
- ٦ - تصفية الاستعمار .
- ٧ - أعمال مبادئ القانون الدولي .

ولن نتعرض لهذه المهام تفصيلا لخروجها عن دائرة البحث الحالى
وان كنت سأتناول بشيء من الايجاز مهمة حفظ السلام فى الشرق الأوسط
نظرا للدور الرائد الذى لعبته المنظمة الدولية فى هذا المجال .

المبحث الثانى

عمليات حفظ السلام فى الشرق الأوسط كأبرز أنشطة

الأمم المتحدة

لقد كانت أولى عمليات حفظ السلام التى قامت بها الأمم المتحدة هى عملية حفظ السلام فى الشرق الأوسط . وفى أعقاب اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ تدخل مجلس الأمن وطلب من الأعضاء وقف إطلاق النار والتوصل لاتفاقيات هدنة وانشاء هيئة خاصة للإشراف على ذلك عرفت باسم الانتسو United Nations Truce Supervision Organization . وقد كان تكوين الهيئة بصفة مؤقتة ولكن استمر عملها بصورة أو بأخرى حتى اليوم ، واضطلع المراقبون العسكريون فى الهيئة المذكورة بمراقبة تنفيذ اتفاقيات الهدنة التى عقدت عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وكسل من مصر والأردن ولبنان وسوريا على التوالى .

ونظرا الى أن الانتسو كانت أول تنظيم للأمم المتحدة لحفظ السلام فقد اتسمت بعدة سمات منها :

١ - أن نشاطها امتد ليكون عبر خمس دول (مصر - اسرائيل - الأردن - لبنان - سوريا) وهى الأطراف المتجاورة مباشرة والتى أصبحت أطرافا فى اتفاقيات الهدنة . وكان مقر الانتسو مدينة القدس .

٢ - أنه رغم تغير الظروف وقيام هيئات وعمليات أخرى للأمم المتحدة لحفظ السلام فى الشرق الأوسط إلا أن الانتسو استمرت موجودة حتى هذه اللحظة رغم تخفيض عددها بدرجة كبيرة . ومن تلك الهيئات

الجديدة قوات الأمم المتحدة للطوارئ في سيناء عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر والتي استمر وجودها في مصر من ديسمبر ١٩٥٦ حتى مايو ١٩٦٧ ، عندما طلبت مصر سحبها (وقد بلغت خسائر تلك القوات في خلال فترة وجودها ٨٩ قتيلا ، فضلا عن عدد من الجرحى والمصابين وتكلفت ٢١٣ مليون دولار) ، وقوات الأمم المتحدة الثانية للطوارئ UNEF 11 بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٣ ، بعد وقف القتال في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقوات الاندوف في الجولان

United Nations Disengagement of Forces (UNDOF)

بعد اتفاق فض الاشتباك بين سوريا

وإسرائيل في يونيو ١٩٧٤ ، وقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL)

في عام ١٩٧٨ ، بعد غزو إسرائيل لجنوب لبنان .

٣ - أن قوات الانتسو قامت بدور القوات المستعدة Stand-by

للإرسال في أية عملية من عمليات الأمم المتحدة في غضون فترة انذار قصيرة ليس فقط بين العرب وإسرائيل ، بل وأيضا في مناطق عديدة . مثل مجموعة المراقبين في لبنان عام ١٩٥٨ ، ومجموعة المراقبين في اليمن في يونيو ١٩٦٣ ، وعملية الأمم المتحدة في الكونغو عام ١٩٦٠ ، وأيضا مجموعة المراقبين بين العراق وإيران في عام ١٩٨٩ وغيرها .

ومن المهم أن نشير هنا الى أن قوات الأمم المتحدة للطوارئ UNEF ، وهي العملية الثانية لحفظ سلام في الشرق الأوسط ، وضعت المقومات الأساسية لمفهوم حفظ السلام وهو ضرورة موافقة الدولة أو الدول المعنية على تواجد هذه القوات ، ذلك لأنها لا تقع ضمن أعمال الفصل السابع والذي يكون أساس تشكيل القوات للقيام بأعمال القمع (أو الانفاذ الجبري) Enforcement ، ولذا عندما طلبت مصر سحب هذه القوات في مايو ١٩٦٧ استجاب السكرتير العام لذلك ، وكان قد عرض على إسرائيل أن تتواجد القوات على أراضيها ولكنها رفضت ذلك .

وهناك فارق جوهري بين UNEF الأولى وبين UNEF 11 والعمليات الأخرى في الشرق الأوسط ، إذ أن اليونيف الأولى كانت بقرار من الجمعية العامة ، أما الثانية فجاءت بقرار من مجلس الأمن .

وينبغي أن نشير الى أن الشرق الأوسط عرف ثلاثة أنواع من عمليات حفظ السلام :

الأولى : قوات الأمم المتحدة للطوارئ عام ١٩٥٦ وتشكلت بقرار من الجمعية العامة .

**الثانية : قوات الأمم المتحدة الثانية للطوارئ عام ١٩٧٣ وقوات
فض الاشتباك في الجولان ، وقوات المراقبة في جنوب لبنان وكلها بقرارات
من مجلس الأمن .**

**الثالثة : القوات متعددة الجنسيات في سيناء عقب معاهدة
السلام المصرية الاسرائيلية وهي باتفاق الأطراف وخارج نطاق الأمم
المتحدة .**

المبحث الثالث

أهم القضايا العربية في الأمم المتحدة

كما سبق وأشارت الى أن الأمم المتحدة عالجت معظم القضايا السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة العربية ويمكن تقسيم تلك القضايا الى مجموعات :

الأولى : القضايا الإنسانية ذات البعد الاجتماعي :

ومنها قضايا المساعدات للمكوبين في اليمن ، مصر ، والصومال والسودان وجيبوتي وغيرها نتيجة الزلازل والكوارث الطبيعية ، ويمكن اعتبار قرارات الجمعية العامة منذ الدورة ٣٣ عام ١٩٧٨ بخصوص المساهمة في تعمير لبنان وتنميتها ، نتيجة ما أصابها من الحرب الأهلية التي اندلعت منذ عام ١٩٧٥ ، في إطار هذه المجموعة . وهذا النوع من القضايا ليس خلافاً ويحظى عادة بتوافق الآراء .

الثانية : القضايا الإنسانية ذات البعد السياسي :

مثل المساعدات للاكراد في شمال العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ ، والمعونات للشيعية في جنوب العراق ، والمعونات للسودان في إطار ما سمي خط الحياة life-line operation في الفترة من ٨٩ - ١٩٩١ ثم بحث الحالة في جنوب السودان والتي عينت لها الأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً بعد ذلك عام ٩٢ - ١٩٩٣ . وهذا النوع من القضايا يتسم بطابع الخلاف بين المنظمة الدولية والدولة المعنية ويحتاج لمفاوضات مستمرة .

الثالثة : قضايا الحروب الأهلية :

والحالة الرئيسية هنا تتعلق بالوضع فى الصومال . ولكن سبق ذلك الحرب بين ليبيا وتشاد ، حيث قدمت تشاد شكوى للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة ٤٢ عام ١٩٨٧ وأدراج بند بعنوان « عدوان ليبيا على تشاد واحتلالها له » ، وان لم يبحث واكتفى بالمساعى الحميدة والوساطة فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، وكذلك بعرض بعض جوانب النزاع على محكمة العدل الدولية .

أما قضية الصومال فقد بدأت بالمساعدات الانسانية ، ثم تطورت لتصبح الأمم المتحدة طرفا فى النزاع وموضع اتهام من قبل بعض الفصائل الصومالية .

وهنا نسوق الملاحظات التالية :

١ - أن المسئولية الرئيسية للأزمة الصومالية نبتت من الصراع الداخلى بين الصوماليين أنفسهم ليس فقط فى صراع الصوماليين ضد حكم سياد برى ، بل وأيضا فى انقسامهم على أنفسهم بعد ذلك . ومن هنا شكل الوضع فى الصومال مأساة انسانية بكل أبعادها حيث كان الأفراد يموتون جوعا ؛ وأثار عرض هذه المناظر على شاشات التليفزيون الرأى العام العالمى .

٢ - ان الأمم المتحدة تدخلت فى المرحلة الأولى من خلال أجهزة الاغاثة ، ولكن عمليات العصابات ونهب المعونات جعلت الأزمة تستفحل مما اقتضى تدخلا عسكريا من الأمم المتحدة وبخاصة من الولايات المتحدة تحت شعار استعادة الأمل Restore Hope وهو ما رحبت به كافة الفصائل فى البداية طمعا من كل فصيل للاستفادة من العملية لصالحه .

٣ - انه وقعت احتكاكات بين عناصر الأمم المتحدة وبين جماعة عبيد مما أدى لتحول الأمم المتحدة من طرف محايد الى طرف خصم ، ولم يوجه لها هذا الاتهام من مجموعة عبيد فحسب ، بل من فصائل صومالية أخرى ومن ثم أصبحت قوات الأمم المتحدة هدفا للهجوم من قبل عدة فصائل ، وسعى البعض لتصويرها بأنها قوات احتلال وطالبوا بانسحابها . وبعد صراع تراجعت الأمم المتحدة فى مسعى جديد للعودة للدور المحايد وأصدر مجلس الأمن قرارا بوقف مطاردة عبيد وأنصاره ، ودعا لاعادة التحقيق فى حادث مقتل أفراد القوات الباكستانية وسعت الأمم المتحدة لتهدة الأمور مع مختلف الفصائل .

٤ - أن تداخل العوامل الانسانية والسياسية لدول الاقليم والقبائل الصومالية والمقوى الخارجية زاد من تعقيد المشكلة .

٥ - أن مختلف قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصومال ومنهها القرار رقم ٨٨٦ الصادر في ١٨ نوفمبر ١٩٩٢ أكدت على أن الهدف من عملية الأمم المتحدة هو اعادة السلام والاستقرار في الصومال وتحقيق المصالحة الوطنية وفقا للاتفاقية الموقعة بين الفصائل الصومالية في أديس أبابا في يناير ١٩٩٢ ، ومؤتمر المصالحة في مارس ١٩٩٢ ، كما أشارت تلك القرارات أيضا الى نزع أسلحة الفصائل الصومالية وطالبت بوقف تدفق الأسلحة عبر الحدود وأكدت على المساعدات الانسانية للشعب الصومالي والتي عقد المؤتمر الرابع لها في اديس أبابا في ٢٩ نوفمبر - ١ ديسمبر ١٩٩٢ .

٦ - أن الدول العربية شاركت مع الأمم المتحدة في عملية الصومال وكان ادائها لحسن الحظ موفقا في المساعدة ، ولم يحدث احتكاك خطير بينها وبين الشعب الصومالي وان تكبدت بعض الخسائر المحدودة .

الرابعة : قضايا التحرر من الاستعمار :

ومن أبرز مظاهرها حاليا قضية الصحراء وهي من القضايا الخلافية العربية وبخاصة بين الجزائر والمغرب . وقد عرضت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة ٢٩ حيث أصدرت القرار ٢٢٩٢ في عام ١٩٧٤ بطلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الوضع في الصحراء الغربية ، وانتهت المحكمة بقرارها في أكتوبر ١٩٧٥ بأنها لم تتحقق من وجود أي مبرر يدفعها الى اقتراح تعديل الوضع بالنسبة لانطباق القرار ١٥١٤ الخاص بتصفية الاستعمار على الصحراء الغربية وبصفة خاصة تقرير المصير لسكان الاقليم ، وكما هو معروف فان الخلاف بين وجهتي نظر الجزائر ومؤيديها أن قضية الصحراء من قضايا تصفية الاستعمار ومن ثم لا بد من تطبيق حق تقرير المصير ، وان الصراع الدائر هو بين المغرب والبوليساريو . في حين أن وجهة نظر المغرب أن الصحراء أرض مغربية ولا بد من اعادتها للوطن الأم استنادا لمنظورية الحقوق التاريخية . وتخظى قضية الصحراء الغربية بمتابعة أكثر عمقا في مجلس الأمن ومن خلال نشاط السكرتير العام وممثله الشخصي وخططه لتسوية النزاع ، واجراء استفتاء ، ولكن الجمعية العامة أصدرت عدة قرارات في هذا الشأن أيضا .

الخامسة : قضايا الصراع الدولي :

وهنا تظهر ثلاثة أنواع من القضايا :

١ - الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ والقضايا المتصلة بالحرب العراقية الايرانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لم تنته بعد وان كانت موضع مشاورات هائلة حاليا الا أنها يمكن أن تعود للسطح مرة أخرى ويمكن القول ان الأمم المتحدة عالجت هذه الحرب في اطر ثلاثة :

الأول : مجلس الأمن الذي أصدر قراره ٥٩٨ في يوليو عام ١٩٨٧ والذي قبلته العراق ولكن ايران لم تقبله الا في أغسطس ١٩٨٨ وأدى ذلك لقبول وقف اطلاق النار وبدأ المفاوضات بين الطرفين .

الثاني : المساعي الحميدة للسكرتير العام للتوفيق بين الطرفين وتقريب وجهتي نظرهما من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وقد ارتبط بذلك موضوعات الاشراف على وقف اطلاق النار - تبادل الأسرى - التعويضات ونحو ذلك . وفي ضوء استقرار العلاقات بين الدولتين واتخاذ الأمم المتحدة اجراءات لتخفيض تواجد قوات المراقبين على الحدود لتنفيذ باقى عناصر القرار ، فقد أنشأ السكرتير العام عام ١٩٩٠ مكاتب اتصال للأمم المتحدة فى كل من طهران وبغداد لمتابعة الاتصالات . وفى اكتوبر ١٩٩٢ أبلغ السكرتير العام مجلس الأمن بقراره انهاء تواجد مكاتب الاتصال هذه اعتبارا من ١٩٩٣/١٢/٣١ وان تتم هذه الاتصالات من خلال البعثتين الدائميتين لكل من ايران والعراق فى نيويورك .

الثالث : الجمعية العامة وكانت تبحث منذ الدورة ٣٧ لعام ١٩٨٢ بندا بعنوان « الآثار المترتبة على استمرار الصراع بين ايران والعراق » وقد أدرج هذا البند بناء على طلب العراق وكانت الجمعية تصدر قرارها بالدعوة لوقف القتال بين الدولتين .

٢ - الغزو العراقي للكويت وما تلاه من التحالف الدولي لتحرير الكويت (أغسطس ١٩٩٠ - مارس ١٩٩١) وما يتصل بهذا الوضع من قرارات سنوياً فى مجلس الأمن الذى أصدر أكثر من أربعة عشر قرارا فى هذا الصدد أو فى الجمعية العامة التى بدورها أصدرت عدة قرارات تتناول جوانب مثل انتهاك حقوق الانسان فى الكويت تحت الاحتلال ، انتهاك حقوق الانسان فى العراق وقد تم تعيين مقررين خاصين لهاتين البعثتين .

وهذا النوع من القضايا يتسم بالعديد من السمات الخاصة ومن أبرزها :

الأولى : انه لم ينته بعد فما زالت بعض جوانبه تثير الخلافات مثل ترسيم الحدود بين العراق والكويت - تدمير الأسلحة العراقية - الرقابة بعيدة المدى على التسليح العراقي - اعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق ، قضية الأسرى والمفقودين . ويذهب بعض المحللين السياسيين الى أن ما انتهت اليه القرارات قد لا يحل المشكلة بل يضع بذور صراع جديدة في المستقبل ، خاصة أن الشعب العراقي ينظر لبعض تلك القرارات بأنها جائرة ؛ ويسترجع هؤلاء المحللون السياسيون للذاكرة معاهدات فرساي التي فرضت شروطا غير مقبولة على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى .

الثانية : ان الأبعاد القانونية والسياسية متداخلة ومن التساؤلات المتصلة بذلك هل كان تصرف مجلس الأمن بقراراته الخاصة بتفويض دول الحلفاء للقيام بالحرب ، وخاصة القرار ٦٧٨ ، تصرفا سليما أم أن به عيوباً قانونية لأم الأمم المتحدة مهمتها السلام وليس الحرب ؟ وفي حالة ردع العدوان لابد أن يكون تحت الاشراف المباشر لمجلس الأمن وفقاً للمادة ٤٢ وما بعدها .

الثالثة : ان هذا النزاع طرح للمرة الأولى بشكل مكثف تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط بإصدار قرارات ملزمة Mandatory ، بل وأيضا لها آلية للتنفيذ Enforcement .

الرابعة : أن آثاره لم تقتصر على أطرافه ، بل على دول عديدة وبعيدة جغرافيا عن منطقة النزاع نتيجة تطبيق الحظر الاقتصادي مما طرح للمرة الأولى موضوع المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو للتشاور بين الدول التي تضار من تطبيق العقوبات .

الخامسة : الارتباط بين اثر حرب العراق - ايران وبين غزو العراق للكويت فيما يتعلق بأمن الخليج . فالقرار ٥٩٨ أشار في فقرته الثامنة للترتيبات المتعلقة بأمن الخليج ، في حين أن اعلان دمشق عام ١٩٩١ كان من بين أهدافه تعزيز التعاون بين دوله ومعالجة مشكلة أمن الخليج وقد أثار ذلك ايران التي كثفت مساعيها في الأمم المتحدة وفي دوائر عديدة وفي اتصالات ثنائية لمعارضة اعلان دمشق . وقد بلور بعض المسئولين في الأمم المتحدة في اوائل ١٩٩١ فكرة تساليج ما اسماء الجوانب المختلفة للامن وتأخذ في حساباتها اهتمامات ومصالح

مختلف الأطراف وإيجاد دور للمنظمة الدولية ، وذهب هؤلاء الى أن هناك ثلاثة مستويات للأمن :

١ - المستوى العسكرى وهذا يمكن أن تتولد دول اعلان دمشق اذا قبلت ايران ذلك ولا دور للأمم المتحدة فيه .

٢ - المستوى الاقتصادى وهذا مفتوح لجميع الدول حسب اهتماماتها ومصالحها وقد تلعب دول الخليج المنتجة للنفط مع الدول المستهلكة له دورا رئيسيا فيه .

٣ - المستوى السياسى والقانونى فى إطار الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وهنا يمكن أن تلعب الأمم المتحدة دور المحفز Catalyst أو المنسق أو الضامن للترتيبات المتعلقة بذلك .

٣ - المشكلات بين ليبيا والدول الغربية وهنا نجد نوعين من المشكلات :

الأولى : قضية العدوان الأمريكى على ليبيا وقد أدرج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٨٦ اثر الغارة التى شنتها الطائرات الأمريكية على ليبيا ، وقد أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الـ ٤١ قرارا بادانة الهجوم العسكرى ضد ليبيا وطالبت الولايات المتحدة بالامتناع عن التهديد أو استخدام القوة وأكدت حق ليبيا فى المطالبة بالتعويض عن خسائرها .

الثانية : قضية الارهاب الليبى ضد الطيران المدنى والتى تتهم فيها ليبيا بالتورط فى تفجير طائرة Separatum الفرنسية فى سبتمبر عام ١٩٨٦ فوق صحراء النيجر وطائرة بان أمريكا على لوكربى فى اسكتلاندة فى ديسمبر عام ١٩٨٨ . وقد صدرت ثلاثة قرارات من مجلس الأمن فى هذا الشأن وهى : القرار ٧٣١ والذى دعا ليبيا للاستجابة لمطالب الدول الغربية الثلاثة ، والقرار ٧٤٨ والذى فرض مقاطعة الطيران الليبى وتخفيض العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا ودول العالم ، والقرار رقم ٨٨٣ الذى بدأ تطبيقه فى أول ديسمبر الجارى وفرض مزيدا من العقوبات على ليبيا وبخاصة بالنسبة للارصدة الليبية وقطع غيار صناعة البترول . ويهمنى هنا ابداء الملاحظات التالية :

١ - انه بينما حظى الموقف الليبى من القضية الأولى أى الهجوم العسكرى الأمريكى ضدها عام ١٩٨٦ بتأييد عالمى ، فان موضوع الاتهام بالتورط بتفجير الطائرات المدنية كان له مردود سيئ على ليبيا .

٢ - أنه رغم أن موضوع الاتهام بتفجير الطائرات له أبعاده القانونية والاجراءات الخاصة بمحاكمة مختطفي الطائرات أو المتهمين بأعمال القرصنة الجوية ، وتنظم اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ ذلك ، كما أن ليبيا لجأت لمحكمة العدل الدولية في محاولة للتركيز على الجوانب القانوني واستخدام الأسلوب القضائي الا أن مجلس الأمن ركز على الأبعاد السياسية والأمنية ، وأصدر قراراته دون انتظار لقرارات محكمة العدل الدولية ، بل ان بعض الفقهاء اعتبروا أن مجلس الأمن أصبح له دور تشريعي بمقتضى تلك القرارات التي لها صفة الزامية لجميع أجهزة المنظمة الدولية بما في ذلك محكمة العدل الدولية التي عليها النظر في تطبيقها ، ذلك لأن تلك القرارات صادرة في اطار الفصل السابع من الميثاق .

٣ - أن مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية وجدت نفسها مضطرة ، بغض النظر عن الآثار والاضرار التي تلحق بها وبغض النظر عن ارتباطاتها وانتماءاتها القومية ، الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تحت شعار الشرعية الدولية لعدم الرغبة وربما لعدم القدرة على تحمل التبعات المحتملة لتحدى قرارات ملزمة لمجلس الأمن في اطار الفصل السابع ، خاصة ان مسألة الارهاب الدولي عامة وضد الطيران المدني بوجه خاص من المسائل التي تتم ادانتها من قبل جميع الدول على اختلاف مشاربها .

السادسة : القضايا ذات الطابع الأمنى والمتصلة بالأمن القومى :

وفى مقدمتها قضية التسلح فى الشرق الأوسط وأثر ذلك على الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة . وقد أخذ تناول الأمم المتحدة لهذا الموضوع أكثر من بعد :

الأول : المطالبة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وهو قرار طرحته ايران ومصر منذ عام ١٩٧٤ ، وعند قيام الثورة فى ايران عام ١٩٧٩ تراجعت ايران عن تبني القرار . وكانت اسرائيل تمتنع عن القرار حتى عام ١٩٧٩ وفى عام ١٩٨٠ انضمت الى توافق الآراء ، ويدعو القرار لاقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، ويطالب السكرتير العام بتقديم دراسة حول كيفية تحقيق ذلك وهو ما قامت به المنظمة الدولية بالفعل . وتنقسم الآراء العربية والاسرائيلية حول الموضوع اذ ترى اسرائيل أن اقامة المنطقة تستلزم قيام سلام من خلال التفاوض المباشر ، فى حين ترى الدول العربية ضرورة انضمام اسرائيل لعاهدة منع الانتشار واخضاع منشأتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد طالبت مصر بمبدأ الشفافية فيما

يتعلق بالمعلومات والبيانات حول الأنشطة والبرامج النووية في منطقة الشرق الأوسط كإجراء لبناء الثقة .

الثاني : الربط في عدة قرارات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا بالنسبة للتعاون في مجال التسلح النووي وهو ما حرصت عليه الدول العربية والأفريقية ، وخاصة في فترة التعاون الوثيق بين المجموعتين .

الثالث : الدعوة الى تحويل الشرق الأوسط لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وهي الدعوة التي تبنتها مصر بمبادرة الرئيس مبارك في أبريل ١٩٩٠ ، وقد أمكن الإشارة في الفقرة الرابعة عشرة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الى أن الاجراءات المتخذة بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل العراقية هي خطوة نحو جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . ولكن للأسف لم تتخذ أية اجراءات في سبيل تنفيذ هذه الفقرة رغم مساعي مصر ، اذ اعتبرت لجنة تدمير الأسلحة العراقية ان ذلك خارج اختصاصها وان مرجعه لمجلس الأمن أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو غير ذلك من الأجهزة .

الرابع : انتقاد التعاون الاستراتيجي والمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل في أكثر من قرار من قرارات الجمعية العامة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط .

الخامس : التسلح النووي الاسرائيلي وقد طرح هذا الموضوع بمبادرة من العراق عام ١٩٧٩ ، حيث طلب القرار آنذاك من السكرتير العام تقديم تقرير تعدده لجنة خبراء حول القدرة النووية لإسرائيل ؛ وقد قدم التقرير بالفعل عام ١٩٨١ وأشار الى توافر مخزون من المواد المشعة بالإضافة للقدرة التقنية النووية لدى إسرائيل . ويطلب القرار إسرائيل باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ الصادر في يونيو ١٩٨١ عقب اعتدائها على المفاعل العراقي عام ١٩٨١ ، ويدعوها أيضا للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وواجه هذا القرار تدهورا خطيرا في التأييد الدولي له ، حيث كانت نتيجة التصويت على مشروع القرار في الدورة ٤٨ للجمعية العامة في اللجنة الأولى ٥٥ صوتا لصالح ، ٣٩ صوتا ضد ، وامتناع ٤٧ دولة مما يعد تحولا جوهريا في نمط التصويت . وأوضحت الولايات المتحدة عزمها على مواصلة السعي لاسقاط القرار عند طرحه على الجمعية العامة وقد تراوح الموقف الأوربي بين معارضة القرار والامتناع عن التصويت .

هذا ومما يسترعى النظر فى مداولات الجمعية العامة للدورة ٤٨ لعام ١٩٩٢ وجود بعض المفارقات ، اذ تقف الهند مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل فى نفس الموقف بمعارضة القرار وفى السعى لدى الدول الأخرى لاسقاطه ، ولاشك أن الموقف الهندى له ارتباط بالعلاقات الهندية الباكستانية لكنه فى نفس الوقت يعكس مدى التغير الذى طرأ على السياسة الهندية تجاه اسرائيل . والواقع ان الدبلوماسية الاسرائيلية نشطت فى التأثير على مواقف الدول المختلفة من خلال مخاطبتها باللغة التى تهتم بها فمثلا تمتنع البرازيل عن التصويت على القرار ؛ لأنه يشير لمعاهدة منع الانتشار التى تنضم اليها البرازيل وهكذا .

ولعله مما يذكر انه رغم كون العراق هى التى بادرت بطرح هذا البند الا أنه تحول ليصبح بندا عربيا وأصبحت مصر أكثر الدول اهتماما به اتصالا بانشغالها بقضية التسليح النووى الاسرائيلى وأثره على الأمن القومى المصرى خاصة والعربى عامة ويتمثل الموقف المصرى فى إبراز ان موقف اسرائيل يتسم بالغموض والرفض لتناول موضوع التسليح النووى فى الشرق الأوسط ، ولابد من التأثير عليها للتجاوب مع ذلك وان هذا يخدم قضية السلام ، ذلك لأن اسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لديها قوة نووية فعلية ، اما الدول الأخرى فى المنطقة فانه اما لديها قدرات محتملة ، أو ليس لديها أية قدرات على الاطلاق فى هذا المجال ، فى حين ان الموقف الاسرائيلى خاصة والغربى عامة يرى ان هذا الموضوع يمكن مناقشته فى مرحلة لاحقة فى غمار التقدم فى عملية السلام وفى إطار التسوية الشاملة للنزاع وان الاصرار عليه حاليا يضر بالمنافخ الايجابية لعملية السلام .

السادس : موضوع اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتى اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ وطالبت جميع الدول بالانضمام لها . وقد كان للدول العربية موقف فريد بناء على مبادرة مصر فى مجلس جامعة الدول العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ بعدم التوقيع على الاتفاقية على أساس ضرورة الربط بين كافة أسلحة الدمار الشامل . ولكن معظم الدول العربية سارعت بعد ذلك بالتوقيع تباعا خلال عام ١٩٩٢ تحت تأثير الضغوط الدولية ، وقلة هى التى لم توقع من بينها مصر وليبيا والعراق وسوريا والأردن ولبنان ، كل لأسباب الخاصة به ، وترجع خطورة هذه الاتفاقية الى :

(١) انها تمنع انتاج الأسلحة الكيميائية فى الوقت الذى لم تنضم جميع الدول ، وخاصة فى الشرق الأوسط ، لمعاهدة منع الانتشار النووى،

وقد طالبت مصر أن تنضم إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووي مقابل انضمام الدول العربية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية حتى تكون الالتزامات متساوية .

(ب) انها تقيم نظاما دقيقا للتحقق بطريقة غير مسبقة .

(ج) انها تعطي الأمم المتحدة حق التفتيش المفاجيء بناء على شكوى من أية دولة ضد دولة أخرى ، وهو ما قد يستخدم للمساس بمبدأ السيادة في صميمه .

السابع : انشاء سجل للأسلحة : وكان ذلك ضمن القضايا التي تؤثر على التوازن العسكري في الشرق الأوسط أي المنطقة العربية ولذلك قاومت مصر هذا الموضوع على أساس أنه يخص لصادرات الأسلحة ولا يتناول انتاج ومخزون الأسلحة ، كما انه يركز على الأسلحة التقليدية ويتجاهل أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية .

الثامن : بند « الاعتداء الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وآثاره الوخيمة على النظام الدولي القائم والخاص بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية » . وقد أدرج هذا البند في الدورة الـ ٣٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ بعد الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي ، وقد طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل بضرورة تنفيذها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ وضرورة سحب تهديدها بضرب المفاعلات النووية العراقية التي تستخدم للأغراض السلمية ، وطالبت مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ إسرائيل لقرار المجلس المشار اليه . وقد بعثت إسرائيل برسالة للأمم المتحدة في ١٢/٧/١٩٨٤ تؤكد التزامها بعدم الاعتداء على المنشآت النووية التي تستخدم في الأغراض السلمية . ورغم ان قرار الجمعية العامة لذلك العام اعتبر الرسالة الاسرائيلية غير كافية الا ان الرسالة كان لها اثرها في خفض عسدد المؤيدين للقرار ، وقد زاد موقف العراق حرجا بعد غزوها للكويت وتأكيده إسرائيل على سلامة موقفها في عام ١٩٨١ بأن نوايا العراق لم تكن سلمية .

السابعة : القضايا المتصلة بالنزاع العربي الاسرائيلي في الاطار السياسي العام :

وهذا النوع من القضايا متشعب الأبعاد والجوانب واستغرق وقتا طويلا ، بل انه برز على جدول أعمال المنظمة الدولية منذ نشأتها

وبداية قضية فلسطين التي طرحت على الجمعية العامة ومجلس الأمن عامي ٤٧ - ١٩٤٨ وما تلا ذلك حتى هذه اللحظة . ويمكن تقسيم هذه القضايا الى عدة فئات فرعية كالاتي :

الاول : البند المعنون « الحالة في الشرق الأوسط » :

أدرج هذا البند بعد حرب عام ١٩٦٧ واعتماد مجلس الأمن قراره المشهورة ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ثم تعيين جونار يارنج ممثلاً خاصاً للمسكرتير العام للشرق الأوسط وفي ١٩٨٩ قام الأمين العام بتعيين ادوارد برونر من السويد (سفيرها في واشنطن) ممثلاً خاصاً له بدلاً من يارنج . وفي ١٩٩٣ عين الأمين العام بطرس غالي السفير شيميانا جاريكان المندوب الدائم السابق للهند لدى الأمم المتحدة أميناً عاماً مساعداً وممثلاً خاصاً له لمشكلة الشرق الأوسط ومتابعة مساعي السلام والحالة في الأراضي المحتلة .

ويقدم مشروع قرار شامل في الجمعية العامة كل عام يتناول مختلف جوانب الأوضاع في المنطقة ، وقد بلور المشروع عند تناوله تسوية النزاع في الشرق الأوسط عدة مبادئ أبرزها :

(ا) ان التسوية يجب أن تكون شاملة ولا تتجزأ .

(ب) أنه يجب أن تتم التسوية في اطار وتحت اشراف الأمم المتحدة ووفقاً لقراراتها .

(ج) انه يجب أن تكفل التسوية الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس .

(د) تأكيد رفض أية حلول منفصلة أو ترتيبات أو اتفاقيات تنتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . وكان ذلك رداً على اتفاقيات كامب دافيد . وفي مرحلة لاحقة تطور الحديث عن التسوية ليشير الى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبعد ذلك أصبح يشير الى خطة فاس العربية لعام ١٩٨٢/١٩٨١ ، وفي مرحلة ثالثة اشار القرار الى خطة السلام الفلسطينية التي اعتمدت في المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٨ وأخيراً مرحلة مؤتمر مدريد .

وفي اطار هذا البند اعتادت سوريا أيضاً أن تتقدم بقرار خاص بالجزولان المحتلة وان طلبت تأجيل التصويت عليه في عام ١٩٩١ اتصالاً بأعمال مؤتمر مدريد ، ثم عادت في العام التالى ١٩٩٢ فطرحت مجدداً

مع اجراء بعض التعديل فى الصياغات ، كما دأبت المجموعة العربية على التقدم بقرار خاص بالقدس يؤكد على ثوابت الموقف العربى بالنسبة لها .

ويمكن القول انه منذ أواخر الثمانينات ، تطورت عناصر قرارات الشرق الأوسط فى مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : عودة مصر للصف العربى منذ عام ١٩٨٩ حيث ترتب على ذلك ادخال بعض التعديلات على الصياغات الانتقادية لكاتب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

المرحلة الثانية : بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ حيث ادخلت تعديلات جوهرية .

المرحلة الثالثة : بعد اتفاق غزة - أريحا ١٩٩٣ ، حيث ضغطت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة واسرائيل لتغيير العديد من القرارات بل السعى لالغائها .

الثانى : البند المعنون « المسألة الفلسطينية » :

أدرج موضوع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الدورتين الأولى والثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ثم على جدول أعمال الدورة الـ ٢٩ عام ١٩٧٤ وهو ما يعنى ان اعادة ادراجه ، جاء تاليا لبند الشرق الأوسط الذى أدرج عام ١٩٦٧ ، كان بمثابة احياء لموضوع سبق بحثه وان كان فى اطار ظروف مختلفة .

وكما أصبح مستقرا فان مناقشة قضية فلسطين فى الجمعية العامة تتم فى اطار تقريرين أساسيين :

التقرير الأول : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى وهذه اللجنة أنشئت عام ١٩٧٦ ، وتتولى الاضطلاع بعدة أنشطة مثل عقد مؤتمرات واجتماعات وايقاد بعثات للعديد من الدول لشرح قضية فلسطين . ويصدر عنها نشرات فى المناسبات المختلفة ، وكذلك نتائج مداولات الندوات التى تعقد فى هذا الصدد .

ولعله من الأمور ذات المغزى أن احتفال اللجنة عام ١٩٩٣ بيوم التضامن مع الشعب الفلسطينى بالأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر ، فى ذكرى صدور قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين ، قد أشار الى أن له هدفا مزدوجا يتمثل فى جذب الاهتمام العاجل لمعاناة الفلسطينيين ، وحشد الرأى العام العالمى لتأييد التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه

الثابتة وفي مقدمتها حق العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة

التقرير الثاني : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والذي يقدمه تحت بند الشرق الأوسط ، ومنذ عام ١٩٨٢ خصص جزءا من التقرير لموضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وهو نتيجة انعقاد المؤتمر الدولي للمسألة الفلسطينية الذي عقد في جنيف عام ١٩٨٢ وأصدر عدة قرارات في فلسطين .

في هذا الصدد .

هذا ويمكن القول ان القرارات الخاصة بالمسألة الفلسطينية تنقسم الى أربعة أنواع :

النوع الأول : قرارات خاصة بمبادئ التسوية للقضية الفلسطينية مثل حق تقرير المصير ، حق العودة ، تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في عملية التسوية . رفض اتفاقيات كامب دافيد والحلول الجزئية التي تتجاهل الحقوق الفلسطينية .

النوع الثاني : قرارات خاصة بإدانة إسرائيل وممارستها سواء القمعية ضد الشعب الفلسطيني أو انتهاك الحرمات المقدسة في القدس أو أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار أو إغلاق المدارس أو سياسات الإبعاد والطرود ونحو ذلك ، وكذلك التأكيد على أن إسرائيل دولة عنصرية وغير محبة للسلام ولا تفي بالتزاماتها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٣/٣ ، كذلك القرارات الخاصة بالاشادة بالانتفاضة وانتقاد تعامل إسرائيل معها وذلك اعتبارا من عام ١٩٨٨ .

النوع الثالث : قرارات ذات طبيعة تنفيذية وهي تلك المتعلقة بنشاط وكالة الأونروا وتدعيمها وتمويلها ، ونشاط إدارة الاعلام في الأمم المتحدة ، ونشاط وحدة الحقوق الفلسطينية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وهي وحدة أبحاث ومتابعة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . كذلك قرار الاعتراف باعلان دولة فلسطين الصادر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ واستعمال اسم « فلسطين » في الأمم المتحدة اعتبارا من ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ بدلا من « منظمة التحرير الفلسطينية » دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية . وكذلك القرارات الخاصة بشجب نقل البعثات الدبلوماسية للقدس انتهاكا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ .

النوع الرابع : القرارات الخاصة بآلية التسوية : وقد تمثلت في القرارات الخاصة بالدعوة لعقد مؤتمر دولي ، وقد صدر أول قرار في هذا الشأن في دورة عام ١٩٨٢ ، ودعا لأن يعقد المؤتمر الدولي في موعد

لا يتعدى عام ١٩٨٤ ، وقد بلورت قرارات لاحقة كيفية عقد المؤتمر الدولي بأن تشكل لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن يشترك فيها الأعضاء الدائمون لاتخاذ الاجراءات الكفيلة لعقد المؤتمر (قرار رقم ٥٨/٢٨ ج) وكذلك مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة بالدعوة للمؤتمر المذكور ، ومنذ عام ١٩٨٢ ظهرت عناصر بخصوص التسوية مثل :

(أ) الدعوة لتشكيل لجنة استقصاء وتقييم الخسائر الناتجة عن الممارسات الاسرائيلية .

ويهمنا في هذا المقام أن نشير الى عدة ملاحظات تتعلق ببحث اشراف الأمم المتحدة حتى يتم خلالها ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير (القرار ٢٧/٨٦ هـ) .

ويهمنا في هذا المقام أن نشير الى عدد ملاحظات تتعلق ببحث القرارات الخاصة بفلسطين والشرق الأوسط في المنظومة الدولية بوجه عام وفي الأمم المتحدة بوجه خاص .

الملاحظة الأولى : انه يجري بحث القضية الفلسطينية في أكثر من بند من بنود جدول أعمال الجمعية العامة وفي أكثر من لجنة من لجانها بل وفي مختلف التنظيمات المتصلة بالمنظومة الدولية ، وقد انعكس المد والثلج العربي والفلسطيني في المجالين السياسي والاعلامي في المجتمع الدولي على وضع قضية فلسطين فأصبحت تبحث مثلا قضية المرأة الفلسطينية عند بحث قضايا المرأة ، قضية الشباب الفلسطيني عند بحث قضايا الشباب ، الاعتداءات على المقدسات في الأراضي المحتلة عند بحث ممارسات الاحتلال الاسرائيلي أو في اليونسكو عند بحث الموضوعات الخاصة بالآثار والتراث ومسألة الحالة المعيشية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال تبحث في منظمة الأغذية والزراعة وفي الأمم المتحدة وفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي . كما يبحث اليونسيف وضع الطفل الفلسطيني وكذلك تبحث لجنة حقوق الانسان عدة أمور متصلة بانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني والعربي في الأراضي العربية المحتلة .

الملاحظة الثانية : انه مع حدوث زخم أو تزاخم في اللجان والاجتماعات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط وبخاصة منذ توقيع اتفاق المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي نشطت الدبلوماسية الاسرائيلية ؛ للحصول على المكاسب في الساحة الدولية قبل أن يتم تنفيذ الاتفاق ويمكننا أن نصير لبعض تلك المكاسب :

١ - اقامة اسرائيل لعلاقات دبلوماسية عادية مع كل من الصين والهند ، وتطور علاقتها مع العديد من الدول الآسيوية والأفريقية واللاتينية .

٢ - السعى لتغيير أو تعديل أو إلغاء عدة قرارات تتصل بقضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين أو عدم التصويت عليها على أساس أن المناخ الجديد لا يتمشى مع اعتماد القرارات التقليدية .

الملاحظة الثالثة : رد الفعل العربى للتحرك الاسرائيلى تمثل فى التجاوب من حيث المبدأ ؛ لادخال تعديلات على القرارات بما يتمشى مع الظروف الجديدة دون التخلّى عن العناصر المتصلة بمبدأ التسوية أو بالحقوق الفلسطينية على أساس أن هذه المبادئ تمثل المرجعية لمباحثات السلام من ناحية ، كما أنها من ناحية أخرى تمثل الملاذ فى حالة اخفاق عملية السلام .

الملاحظة الرابعة : أن الولايات المتحدة وروسيا بصفتها راعيتى عملية السلام قدمتا عام ١٩٩٢ مشروع قرار تحت بند الشرق الأوسط حول تأييد الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى والترحيب بعملية السلام والسعى للحصول على تأييد كافة الدول وفى مقدمتها الدول العربية . وقد أثار ذلك رد فعل غير موات من قبل الدول العربية ، وبخاصة الوفد الفلسطينى خشية أن يكون الهدف من وراء ذلك هو السعى غير المباشر للدعوة لإلغاء القرارات الأخرى أو لعدم طرحها للتصويت اكتفاء باعتماد القرار المؤيد لعملية السلام .

الملاحظة الخامسة : أن الولايات المتحدة ، بتأثير من اسرائيل ، أبدت إحجاما عن التقدم بمشروع القرار الخاص بالأونروا والذى اعتادت التقدم به سنويا منذ عام ١٩٤٨ ، وكان يشير الى القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة للفلسطينيين . ويعد هذا الأمر تغييرا جوهريا فى الموقف الأمريكى، ولا شك أن هناك ارتباطا بين القرار رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة والقرار ٢٠٢ لعام ١٩٤٩ الخاص بإنشاء الأونروا ودورها للاضطلاع بمهمة تسجيل اللاجئين الفلسطينيين والبالغ عددهم حاليا حوالى ٢.٨ مليون لاجئ وهذا يخلق لهم حقوقا سياسية وقانونية بموجب الاتفاقيات الدولية فى هذا الصدد ويؤكد على حقهم فى العودة أو التعويض ، ومن هنا فإن عدم طرح أو إلغاء هذه القرارات يمثل خطورة بالنسبة لقطاع مهم من الشعب الفلسطينى ، ويؤثر سلبيا على عملية التفاوض ، إذ سيعيد بمثابة تنازل جديد لاسرائيل فى مرحلة لم تظهر فيها ثمار السلام فيما يتعلق بالجانب الفلسطينى . وهذا يذكرنا بالمكسب الذى حققته بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بإلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٧٩ الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ والخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية .

الثامنة : المسائل المتصلة بالنزاع العربي الاسرائيلي في قضايا محددة :
وهنا نجد تنوعا في هذه القضايا ونعرض بايجاز لأهمها :

١ - قضية المستوطنات في الأراضي المحتلة :

وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن اقامة المستوطنات عمل غير شرعى ،
ولذا أدانت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى سياسة
المستوطنات الاسرائيلية وأعلنت بطلانها باعتبارها تتنافى مع اتفاقية
جنيف الرابعة الخاصة بوضع المدنيين تحت الاحتلال .

أما مجلس الأمن فقد أصدر بدوره عدة قرارات منها القرار رقم
٢٤١ الذى يطالب فيه بوقف المستوطنات فى الأراضي المحتلة بما فى
ذلك القدس .

وفى الدورة الـ ٤٠ للجمعية العامة بحثت تقريرا عن أحوال معيشة
الشعب الفلسطينى فى الأراضي الفلسطينية المحتلة وأعربت عن رفضها
للمخطط والاجراءات الاسرائيلية الرامية لتغيير التكوين الديمغرافى للأراضي
المحتلة ، مما يؤدى الى تشريد الفلسطينيين وخروجهم من أراضيهم . وقررت
عقد ندوات وحلقات دراسية حول المشاريع الانمائية فى الأراضي المحتلة .
وتقديم تقارير فى هذا الصدد عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

واعتمد القرار الخاص بأحوال معيشة الشعب الفلسطينى فى الدورة
٤٠ بأغلبية ١٥٨ ضد ٢ (الولايات المتحدة واسرائيل) وتتالى صدور
مثل تلك القرارات بعد ذلك .

٢ - قضية القدس :

حظيت قضية القدس باهتمام خاص من الأمم المتحدة ليس فقط فى
اطار الجمعية العامة حيث صدر العديد من القرارات التى تدين اعتداءات
اسرائيل على الأماكن المقدسة والأثرية وغيرها فى القدس ، بل أيضا
صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن حيث كانت قضية القدس الشرقية
بوجه خاص موضع اتفاق عام من الدول دائمة العضوية .

أول قرار تناول القدس كان قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر
فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، والخاص بالتقسيم ، ودعا الى جعل القدس منطقة
مستقلة منفصلة تحت اشراف دولى Corpus Separatum . وتلا ذلك
قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ فى ديسمبر ١٩٤٨ ورقم ٣٠٢ فى ديسمبر
١٩٤٩ وهما يؤكدان على تدويل القدس ، ولكن اسرائيل استولت على

القدس الغربية وأعلنتها عاصمة لها في يناير ١٩٥٠ ، كما قامت الأردن بضم القدس الشرقية مع الضفة الغربية في إطار المملكة الأردنية الهاشمية بناء على قرار مؤتمر أريحا عام ١٩٥٠ .

وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ استولت إسرائيل على القدس الشرقية وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٥٢ في ٢١ مايو ١٩٦٨ الذي نص على اعتبار جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية والأعمال التي قامت بها إسرائيل في مصادرة الأراضي والأماكن ، التي من شأنها تغيير الوضع القانوني للقدس ، إجراءات باطلة وطالب إسرائيل بالتراجع عنها .

وفي عام ١٩٦٩ أصدر مجلس الأمن قرار رقم ٢٧١ لسنة ٦٩ بإدانة جريمة حريق المسجد الأقصى ، وفي عام ١٩٨٠ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ برفض ضم إسرائيل للقدس كذلك أصدر القرار رقم ٤٧٦ في عام ١٩٨٠ بإدانة إسرائيل لتماديتها في تغيير الطابع العمراني للقدس .

وينبغي أن نذكر هنا أن مدينة القدس ينظر إليها كوحدة واحدة منذ صدور القرار ١٨١ الخاص بالتقسيم ، وقد احتلت إسرائيل القطاع الغربي ثم القطاع الشرقي بعد حرب ١٩٦٧ وأعادت توحيدها تحت السلطة الإسرائيلية . ولكن قرارات مجلس الأمن كانت تشير للقدس دون تفرقة ومنها على سبيل المثال القرارات ٤٦٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ في عام ١٩٨٠ ومن الضروري تمسك العرب بذلك في عملية التفاوض .

٣ - القرارات الخاصة بحق تقرير المصير ومنع التمييز العنصري .

وهذه القرارات ارتبطت فيما بينها واتسمت بعدة سمات :

الأول : ان هذا الموضوع طرح لأول مرة عام ١٩٤٩ بناء على شكوى الهند بأن قيام جنوب أفريقيا بإصدار تشريعات ضد سكان جنوب أفريقيا من ذوي الأصل الهندي وقد أدرج كيند مستقل منذ الدورة السابعة عام ١٩٥٢ ثم جرى بحثه في مجلس الأمن عام ١٩٦٠ .

الثاني : أنه مع تعاظم دور المجموعة الأفريقية فإنها أصبحت تعدد القرارات الأساسية في هذا الموضوع وتساندها الدول العربية وياقي دول عدم الانحياز .

الثالث : ان التركيز الأساسي لهذه القرارات كان موجهاً نحو قضايا الجنوب الأفريقي ، وعلى وجه الخصوص كانت قضية ناميبيا (قبل الاستقلال) ثم جنوب أفريقيا للقضاء على النظام العنصري فيها .

الرابع : ان الدول العربية بصفتها الطرف أو الشريك الأصغر كانت تحرص على :

(١) الربط بين الأوضاع فى فلسطين والأوضاع فى جنوب افريقيا .
(ب) ابراز التشابه بين النظامين العنصريين فى جنوب افريقيا
واسرائيل .

(ج) ابراز التعاون النووى بين جنوب افريقيا واسرائيل .

الخامس : فى مرحلة المد الثورى فى الستينات والسبعينات لم تكن هذه القرارات ولا المواقف العربية تجد صعوبة فى الاستجابة لها . ولكن منذ بداية الثمانينات بدأ التأييد الافريقى يقل وأصبحت عملية الربط بين جنوب افريقيا واسرائيل تجد صعوبة كبيرة ويتم تخفيف الصياغات ثم انتهى الأمر الى حذفها فى بداية التسعينات نتيجة عدة عوامل منها :

(١) تغير مواقف الدول الافريقية من جنوب افريقيا وظهور مجموعة من الدول الأفريقية على علاقات مع جنوب افريقيا ، ولذا حرصت تلك المجموعة على معارضة أية صياغات متشددة .

(ب) احساس الدول الافريقية بخيبة أمل فى نتائج التعاون العربى الافريقى فى الثمانينات وكانت تأمل فى مزيد من المساعدات العربية بعد أن قطعت علاقتها باسرائيل .

(ج) تزايد الضغوط الغربية والنشاط الاسرائيلى فى افريقيا فى الثمانينات .

(د) ظهور ضعف عربى وانقسامات عربية مما أثر على الموقف العربى بوجه عام .

٤ - القرار الخاص باعتبار الصهيونية صورة من صور العنصرية والمعروف بمساواة الصهيونية بالعنصرية :

أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين عام ١٩٧٥ القرار رقم ٣٣٧٩ تحت عنوان : « ازالة جميع صور التفرقة العنصرية » ، وهو البند الذى يتناول الوضع فى جنوب افريقيا وغيرها ، وجاء فى فقرته التنفيذية الوحيدة : « تقرر أن الصهيونية صورة من صور التمييز العنصرى » وقد صوت لصالح القرار ٧٢ وعارضته ٣٥ دولة ، وامتناع ٢٢ دولة .

ونظرا لأن هذا القرار كان يمثل طمعا فى جوهر الفلسفة الصهيونية التى تعتبرها اسرائيل حركة تحررية من أجل اقامة دولتها المستقلة وتساندها فى هذا المنطق العديد من الدول وبخاصة الغربية ، لذا فقد سعت الولايات المتحدة واسرائيل وانصارهما للضغط لالغاء هذا القرار ، رغم أنه كان يعتبر من الناحية الفعلية غير قائم منذ عام ١٩٨٠ ، حيث لم يستذكره أى قرار آخر من قرارات الأمم المتحدة ، الا أنه بقى قانونيا فى سجلات المنظمة الدولية حتى تم الغاؤه عندما أصدرت الجمعية العامة

قرارها رقم ٤٦/٨٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٩١ والذي نصه : « تقرر الغاء الحكم الوارد في قرارها ٣٣٧٩ (د ٣٠) المؤرخ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، وقد صوت لصالح القرار ١١١ وضده ٢٥ وامتناع ١٣ وعدم مشاركة ١٧ دولة ، واعتبرت عملية الالغاء سابقة قانونية وسياسية خطيرة ولكن نظرا لتغير الظروف السياسية الدولية والعربية فان القوى الداعية للالغاء كسبت الجولة ، ومن المفيد للتاريخ القاء نظرة تحليلية على نتيجة التصويت على المستوى العالمي وعلى المستوى الأفريقي :

(أ) على المستوى العالمي فان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند التصويت في عام ١٩٩١ كانت ١٦٦ دولة وكانت النتيجة كما يلي :

المؤيد لالغاء القرار	١١١	المعارضون	٢٥
الممتنعون	١٣	والمتغيبون وغير المشاركين	١٧

(ب) وعلى المستوى الأفريقي كانت الدول الأفريقية ٥١ دولة :

المؤيدة	٢٦	—	٢٦
المعارضة	٦	٥	١ (مالي)
الامتناع	٨	—	٨
الغياب	١١	٤	٧
الاجمالي	٥١	٩	٤٢

(ج) صوتت الدول الرئيسية في العالم لصالح الغاء القرار فالهند ويوغوسلافيا من قادة عدم الانحياز ، ودول أمريكا اللاتينية في معظمها وكذلك الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والغربية ، ولم تشارك الصين في التصويت . أما القلة القليلة من الدول الإسلامية فهي التي صوتت ضد الالغاء وهي : ايران وباكستان واندونيسيا وبنجلاديش وماليزيا وأفغانستان .

(د) مقارنة الموقف بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩١ تظهر دلالة ذات مغزى :

القرار في عام ١٩٧٥	الالغاء في عام ١٩٩١
المؤيدون	٧٢
المعارضون	٣٥
الممتنعون	٣٢
غير المشارك أو الغائب	—

٥ - قضية أوراق تفويض الوفد الاسرائيلي :

تعتمد الجمعية العامة عادة بشكل روتيني تقرير لجنة أوراق اعتماد وفود مختلف الدول ، ولكن في ١٥ أكتوبر ١٩٨٥ أرسلت ٥٠ دولة خطابا لرئيس الجمعية العامة تعترض فيه على أوراق تفويض الوفد الاسرائيلي على أساس أن الأوراق صادرة في مدينة القدس بصفتها عاصمة لاسرائيل وأن هذا مخالف لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ومنها قرار المجلس عام ١٩٨٠ بخصوص القدس ، وكذلك لأم عدم تنفيذ اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة يجعلها دولة غير محبة للسلام ولا تفي بالتزاماتها بمقتضى الميثاق ، وطالبت تلك الدول برفض أوراق الاعتماد للوفد الاسرائيلي . وكان مؤدى الموافقة على هذا التحرك تجميد أو وقف فعلى لعضوية اسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة . لذا فقد تحركت اسرائيل وأنصارها لمواجهة ذلك الموقف ، وبعد اتصالات ومداوولات من مختلف الأطراف تم التقدم بمشروع قرار اجرائي على مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية ومؤيديها ، ويدعو المشروع الاجرائي الى عدم اتخاذ قرار بشأن المشروع العربي وبالفعل صوتت الجمعية العامة آنذاك على المشروع الاجرائي بأغلبية ٨٠ ضد ٤١ وامتناع ٢٠ دولة ، واستقر في الممارسة في الأمم المتحدة تقليد بأن تتقدم احدى دول الشمال الأوربي كل عام بالتناوب بمشروع القرار الاجرائي لانقاذ الموقف بالنسبة لمختلف الأطراف واعتبر الأمر كما لو كان حلا سحريا ، رغم أن القضية ظلت مطروحة ومثارة كل عام وتمثل عنصر ازعاج لمختلف الأطراف . وقد بدأ التراجع الفعلي عن هذا الموقف منذ عامين بالاكثفاء بتسجيل الموقف العربي في بيان يلقيه رئيس المجموعة العربية في الأمم المتحدة دون طرح مشروع قرار على التصويت .

٦ - التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية :

أدرج هذا البند من الدورة الـ ٣٦ عام ١٩٨١ حيث أصبح أمين عام الجامعة يدعى لحضور دورات الجمعية العامة كمراقب ودعوة الجامعة للمشاركة في كافة اجتماعات الأمم المتحدة كمراقب ، وقد وقع اتفاق تعاون بين المنظمتين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والادارية ويستهدف ذلك :

(أ) تنفيذ القرارات السياسية الخاصة بالقضايا العربية .

(ب) عقد اجتماعات مرتين الى ثلاث مرات بين المسؤولين عن المنظمتين لتبادل الرأي ومتابعة التنفيذ .

(ج) تبادل المعلومات والخبرات والمشاركة في الحلقات والندوات العلمية والدراسية .

كان هذا الموضوع يواجه عقبات من الولايات المتحدة واسرائيل اللتين تصوتان ضده لأنه يدعو للتعاون بين الأمم المتحدة الجامعة الدول العربية ؛ لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط وهي قرارات لم تصوت لصالح بعضها الولايات المتحدة .

المبحث الرابع

انتخاب مصرى لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة

لقد انعكس التغير فى المنهج المصرى تجاه انسياسة الخارجية بوجه عام ، وتجاه الشرق الأوسط بوجه خاص فى دور مصر ومكانتها فى المجتمع الدولى وليس هذا مجال تناول هذا الموضوع تفصيلا ، ولكن يهمنى القاء الضوء على نجاح استاذ ودبلوماسى وسياسى مصرى فى تبوء أعلى منصب فى الأمم المتحدة وهو تولى د. بطرس غالى لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة اعتبارا من يناير ١٩٩٢ .

ان التحليل الموضوعى والواقعى للظروف والملابسات التى أدت لاختيار د. بطرس غالى لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة فى هذه اللحظة التاريخية ترجع فى تقديرى الى سبعة عوامل تضافرت وتفاعلت معا لتؤدى فى محصلتها الى هذه النتيجة ، والعوامل السبعة هى :

الأول : تغير المناخ السياسى الدولى الذى جعل من الصعب على أى من الدول الخمس دائمة العضوية استخدام حق الفيتو ودفعها للبحث عن التفاهم من خلال المشاورات وأحيانا استخدام أسلوب المناورة السياسية حتى فيما بينها ، وبرز هذا المناخ فى كمبوديا وأنجولا وناميبيا ونيكاراجوا والسلفادور والصحراء الغربية ونحو ذلك .

الثانى : اصرار دولتين مهمتين من الدول دائمة العضوية على موقفهما بشدة وهما فرنسا والصين . إذ أصرت فرنسا منذ البداية على الاعتراض على أى مرشح لا يتحدث اللغة الفرنسية بطلاقة ، ثم ألقت بثقلها وراء ترشيح الدكتور بطرس غالى ، وتعاون الوفد الفرنسى تجاهونا تاما مع وفد مصر وكان يشترك معه فى وضع استراتيجية الاتصالات وفى

تقييم الموقف وفقا للتصورات المتلاحقة ، ومن ناحية أخرى أصرت الصين على الاعتراض على أى مرشح أوربى ، وطالبت بضرورة اعطاء المقعد لمرشح أفريقى ولو تراخت الصين عن موقفها هذا لكانت المحصلة النهائية اختلفت ، حيث كان التفضيل الغربى بالطبع لمرشح أوربى أو أمريكى وترددت بالفعل عدة أسماء فى هذا الصدد .

الثالث : تمسك المجموعة الأفريقية بوجه خاص ومجموعة عدم الانحياز فى مجلس الأمن بوجه عام بموقف موحد فى التصويت ضد أى مرشح غير أفريقى والاصرار على أن المقعد من حق أفريقيا ، وإن اعترى هذا الموقف شائبة ترجع لمقولة أن المفهوم الأفريقى يعنى أفريقيا جنوب الصحراء ، إلا أن الموقف بوجه عام كان حياديا وموضوعيا ورفض الانسياق وراء هذا التصور الناتج من التاريخ الاستعمارى للقارة وكان التكتيك الأفريقى بتقديم أكثر من مرشح عاملا أخرج الدول الغربية بوجه خاص ، إذ جعل من الصعب عليها الاعتراض على عدة شخصيات وإن اختلفت كفاءاتها إلا أنها بوجه عام كانت على درجة كبيرة من الكفاءة والخبرة والتنوع الثقافى .

الرابع : يرجع الى سياسة مصر الخارجية وسمعتها الدولية العالية والتي تنقسم بالواقعية والاعتدال تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك الأمر الذى جعل مواقف مصر تحظى بالقبول ، بل والاهتمام من قبل ممثلى مختلف الدول وفى شتى الأوساط وفى مختلف الأجهزة الدولية وأدى ذلك لتطلع العديد من ممثلى الدول المتقدمة والنامية على السواء للاسترشاد بوجهة نظر مصر ، والتعرف على آرائها ومواقفها ازاء مختلف القضايا التى كانت تطرح على بساط البحث فى المنظمة الدولية .

الخامس : كفاءة ومؤهلات الدكتور غالى وهى كفاءة وخبرة متنوعة من أكاديمية سياسية ، وقانونية واقتصادية الى خبرة وممارسة عملية فى التفاوض والاحتكاك المستمر مع أجهزة الاعلام والحضور الاعلامى طوال مرحلة توليه المنصب الوزارى منذ ١٩٧٧ حتى الآن ، ومبادراته الخاصة بالحوارات السياسية مع مختلف التجمعات الدولية فضلا عن اجادته اللغتين العاملتين « الفرنسية والانجليزية » من لغات الأمم المتحدة وهو شرط كانت تصر عليه كل من فرنسا وبريطانيا صراحة أو ضمنا .

السادس : يرجع الى جهد الدبلوماسية المصرية سواء فى ديوان الوزارة أو السفارات والبعثات المختلفة فى التحرك والاتصالات مع

الدول المختلفة ورصد الجوانب السلبية والايجابية وردود الفعل ومواجهة
اية جوانب سلبية أولا بأول .

السابع : قوى الضغط غير المرئية والتحالفات الخفية التى لعبت
دورها فى الاقتراع الأخير لمجلس الأمن ، حيث تم الانفراج واتخاذ القرار
فى لحظة كانت التقديرات والدلائل تشير الى احتمالات الوصول الى طريق
مسدود .

وبإيجاز يمكن القول ان حصول مرشح مصرى على منصب السكرتير
العام للأمم المتحدة ، يعد اعترافا واقعيا وعمليا بحضارة مصر المتنوعة من
تراث فرعونى ثرى وما زال يكشف عن خباياه يوما اثر يوم الى حضارة
وثقافة مسيحية وعربية واسلامية نشأت او انتعشت وترعرعت على ارض
مصر وارتوت بنيلها عبر تاريخه الطويل . وقد سجلت مصر نصرا
واضحا على الساحة الدولية جعل البعض يتساءلون ، فى مزاح يعكس
الحقيقة ، ماذا تريد مصر بعد أن أصبح لها سكرتير عام الأمم المتحدة
وأمين عام الجامعة العربية وعادت الجامعة العربية لقرها الدائم فى
القاهرة ؟ .

لقد اعتبر انتخاب د . بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة بمثابة
وسام على صدر مصر ، التى فى ظل رئاسة الرئيس حسنى مبارك اتبعت
منهج معتدل فى سياستها الخارجية، مؤكدا على الثوابت الحقيقية للسياسة
المصرية بانتماؤها الاصلية ومطورا فى أساليب العمل السياسى
والدبلوماسى ومدركا لطبيعة المتغيرات على الساحة الدولية وهى المتغيرات
التى تركز على اعطاء الأولوية الأولى لبناء السلام فى الشرق الأوسط ،
وذلك من أجل التعاون الاقليمى الذى سيكون لبنة أساسية فى صرح النظام
الدولى الجديد فى مرحلة ما بعد القطبية الثنائية .

المبحث الخامس

مصر والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية

لقد أثار دهشتى وسرورى فى نفس الوقت ذلك الاهتمام الكبير من قبل قطاعات عديدة من المجتمع المصرى والقوى المؤثرة فى تشكيل الرأى العام ، حول أبعاد ومدلولات المؤتمر العالمى حول السكان والتنمية . ولقد كان مبعث الدهشة هو أن بعض تلك التعليقات حول المؤتمر لا تعرف الخلفيات الصحيحة ولم تقرأ بدقة مشروع برنامج القاهرة الذى سيصدر عن المؤتمر ، بل الأغرب أن البعض لم يقرأ بدقة بيان الأزهر الشريف حول هذا الموضوع . أما مصدر السرور فهو الاحساس بالمرضى الذاتى عن عمل ساهمت فيه شخصيا ولو بقدر محدود وهو فى طريقة لأن يصبح حقيقة . ان عندما كنت عضوا فى وفد مصر لدى الأمم المتحدة فى الفترة من ٨٧-١٩٩٢ ، طرح الموضوع على جدول المجلس الاقتصادى والاجتماعى ونشط وفد مصر آنذاك فى التفكير والاتصال لكى يتحقق لنا الفوز بأن تكون القاهرة هى مكان عقد المؤتمر وشاء حظى أن أتولى مهام القيام بالأعمال بالنيابة فى مرحلة ما فى وفد مصر عندما كان موضوع المؤتمر يناقش فى دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعى وكان تحرك زملائى وزميلاتى أعضاء وفد مصر مكثفا فى الاتصال بالوفود وشرح أهمية القاهرة كموقع استراتيجى فريد ودورها الريادى فى المنطقة ومقارنة التسهيلات التى تقدمها بالتسهيلات التى عرضت تقديمها دول أخرى اسلامية وعربية أيضا ، والقيت بيانا باسم مصر موضحا كل ذلك . وبعد مساومات ومداولات من وراء الكواليس نجحنا فى الحصول على موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى على عقد المؤتمر فى القاهرة ، ثم سارت الاستعدادات والاتصالات فى مسيرتها الطبيعية بعد ذلك . هذا الجزء التاريخى أردت ذكره تسجيلا لحقيقة ثار بشأنها اللفظ نتيجة نقص المعرفة ، فالأمم المتحدة

والعالم لم يكن يحبك أو يدبر مؤامرة ضد مصر لكى يعقد المؤتمر لديها ، بل العكس هو الصحيح أن مصر سعت وبنشاط لكى تستضيف المؤتمر وكان المنافسون لنا دولا عربية واسلامية وهذا يعنى أن انعقاد المؤتمر لم يكن مؤامرة ضد العربية أو الاسلام، بل يمكن القول بأن العكس هو الصحيح فالاسلام يدعو لتنظيم الأمة وتنميتها وتقويتها باعتبارها اللبنة الأساسية فى بناء المجتمع ، وقول الرسول الكريم : «المؤمن القوى خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف» هو خير ما يدحض مقولة الكثرة الضعيفة المريضة الفقيرة المتسولة ، ويضيف نبي الله الكريم ببعد نظر تعجز عنه أجهزة التنبؤ والكمبيوتر قوله : «توشك أن تتداعى عليكم الأمم ؛ كما تتداعى الأكلة على قصعتها ، قلوا : أمن قلة نحن حينئذ يا رسول الله ، قال : بلى ، بل أنتم كثرة ، ولكنكم غناء كغناء السيل » ، فعندما يقول قائل ان تنظيم الأسرة ضد الاسلام وان البركة مع الكثرة أقول انه لم يفهم حقيقة الاسلام فالكثرة القوية خير من القلة ، ولكن القلة القوية خير من الكثرة الضعيفة ، وان قلب المرء ينقطر عندما يقرأ الاحصاءات حول انتاج الدول الصغيرة العدد مثل سنغافورة ومقارنة ذلك بانتاج العديد من الدول العربية والاسلامية ، بل الأكثر ايلاما هذه الاحصائية التى تقول ان عدد سكان الوطن العربى عام ١٩٩٢ بلغ ٢٣٦ مليون نسمة وأن حصيلة الناتج المحلى الاجمالى ٤٨٣ مليار دولارا وأن عدد سكان الوطن العربى يمثلون ٥٪ من عدد سكان العالم ويعيشون على مساحة ١٠٪ من مساحة الكوكب الأرضى ، ومع هذا فان هذا الناتج المحلى العربى الاجمالى يقل ١٥٪ عن نظيره لدولة واحدة مثل اسبانيا لا يتجاوز سكانها ٣٩ مليون نسمة . اذا خصمنا من الناتج المحلى العربى حوالى ١٠٢ مليار دولار مى عائد من النفط وهو ثروة ناضبة ومستخرجة من باطن الأرض ، اذا لاعترانا الفرع من حالنا بل ويجب أن نشعر بالعار من أنفسنا لأننا كما قال الرسول الكريم : « غناء كغناء السيل » .

اذا تركنا ذلك جانبا والقينا نظرة على بيان الأزهر الشريف نجده يضع النقاط على الحروف بدقة وعلم وأمانة فهو يؤكد على عدد من الحقائق :

١ - أن مشروع برنامج عمل المؤتمر زخر بتعبيرات فضفاضة وعبارات مطلقة، وهذا صحيح، ولكن مرجع ذلك كما هو معروف أئى سيصدر عن مؤتمر دولى عالمى يضم حضارات وثقافات عديدة، ومن ثم فان العمومية وعدم التحديد هى سمة معروفة فى المؤتمرات الدولية وكما كان يسميه عميد الدبلوماسية المصرية الراحل الدكتور محمود فوزى بالمفروض البناء

حيث يستطيع أن يفسره كل طرف وفقا لمصالحه وهذه ميزة وليست عيب بالنسبة للعمل الدبلوماسي بل أقول في العلوم الاجتماعية ككل .

٢ - ان الاسلام يجعل من الأسرة مصدر السكينة والمودة والرحمة ويسوى فيها بين المرأة والرجل لتساويهما في الانسانية . وهذا قول رائع يدحض مقولات أعداء الاسلام من المفرضين الذين يدعون أن الاسلام يقوم على اضطهاد المرأة والتمييز ضدها .

٣ - لقد أسعدنى كثيرا سرد الأزهر الشريف فى بيانہ للمؤتمرات التى عقدت وتناولت قضايا السكان والأسرة ومنها : مؤتمر الاسلام وتنظيم الولاية عام ١٩٧١ والذى أكد « أن التخلص من الحمل بعد الشهر الرابع حرام الا لضرورة قصوى لانقاذ حياة الأم » أما قبل ذلك فهناك آراء فقهية متعددة ، ومؤتمر الطفل فى العالم الاسلامى عام ١٩٧٧ ومؤتمر الأمومة فى الاسلام عام ١٩٧٨ ومؤتمر الانجاب فى ضوء الاسلام عام ١٩٨٣ ومؤتمر السكان فى العالم الاسلامى عام ١٩٨٧ ، والمؤتمر العالمى عن الاسلام والسياسة السكانية عام ١٩٩٠ والمؤتمر الدولى عن الضوابط الأخلاقية فى بحوث التكاثر البشرى فى العالم الاسلامى عام ١٩٩١ . وإذا دلت هذه المؤتمرات العديدة على شيء فأنها تدل على يقظة الأزهر الشريف وعلماء المسلمين فى الاحساس بنبض المجتمع الاسلامى ومشاكله ، ويهمنى هنا التأكيد على أن هذه المؤتمرات أيدت وسائل تنظيم الأسرة فى اطار معالجة المشكلة السكانية . ومن تلك الوسائل التباعد بين فترات الحمل . ولكن للأسف أعمال مثل هذه المؤتمرات غير معروفة الا لقلّة من المتخصصين وحبذا او يتم التعريف بها على نطاق واسع ! ، وهى جميعا تؤكد أن الأزهر هو قلعة الفكر الدينى المستنير الذى يركز على أصول الاسلام بفكر مستقبلى يواكب التغيرات العالمية وأنه لم يقبع فى برج عاجى منعزلا عن المجتمع كما يدعى الجاهلون والمغرضون .

٤ - انه لا شك هناك بعض القضايا الخلافية فى مؤتمر السكان والتنمية لم تحسم وسيظل النقاش دائرا حولها حتى آخر لحظة وهذا طبيعى وحدث مثله فى مؤتمر البيئة والتنمية فى ريو عام ١٩٩٢ وفى غيره من المؤتمرات ، ومجرد طرح فكرة من وفد لدولة ما لا يجب أن تخيفنا ، فنحن قادرون على التصدى لها ، وأذكر عندما كنت عضوا بوفد مصر فى الأمم المتحدة أن ناقشنا مطولا قضايا السلوك الجنسى ، والاعدام والأسرة ، وكان وفد مصر مدافعا بقوة عن مواقف مصر الاسلامية النابعة من تراثنا وحضارتنا ، وقد وضع ذلك فى بيانات وفد مصر المسجلة فى مضابط اجتماعات الأمم المتحدة وأشارت لذلك فى كتابى بعنوان « مصر وحقوق

الانسان ، الصادر فى سلسلة تاريخ المصريين من الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٨٣ ص ٢٠١ - ٢٠٨ بوجه خاص وفى فصول الكتاب المختلفة :

ولقد أكد الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من تصريح له حول مؤتمر السكان والتنمية أننا لن نقبل شيئاً يتعارض مع قيمنا وقيمتنا وديننا ، وهذا موقف مصرى ثابت قبل وأثناء وبعد مؤتمر السكان .

٥ - لقد كان بيان علماء الأزهر الشريف دقيقاً فى اتأثيره لما تضمنه مشروع البرنامج عن الاجهاض حيث ذكر : « أنه لمن الانصاف أن مشروع برنامج عمل المؤتمر لم يدع الى تسويق الاجهاض كطريقة لتنظيم الأسرة صراحة ، ولكنه تناول باستفاضة شديدة الاجهاض غير الآمن دون أن يحدد ما المقصود بغير الآمن ، وبعبارة أخرى يمكن القول ان المشروع لم يدع للاجهاض ، بل انه أكد عكس ذلك واقتبس من الفقرة ٧ - ٢٢ ص ٤٨ من مشروع الوثيقة ما يلى « ينبغي للحكومات اتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة النساء على تجنب الاجهاض ، الأمر الذى لاينبغى تشجيعه بأية حال كوسيلة لتنظيم الأسرة وعلى أن تقوم حيثما كان ذلك ممكناً بتوفير سبل المعالجة الانسانية وتقديم المشورة الى النساء اللاتى لجأن الى الاجهاض ، وباختصار فان المشروع رفض مبدأ الاجهاض وان اعترف بوجود حالات منه كتقرير لواقع قائم يجب معالجته وذلك فى اطار حماية صحة الأمهات .

وفى الختام أود أن أجيب على التساؤل : لماذا سعت مصر لعقد المؤتمر فى القاهرة ؟ ولا أزعم أنني سأقدم حصراً شاملاً للدوافع التى حدثت به مصر لاستضافة المؤتمر ولكننى من واقع خبرتى عندما كنا نفكر فى السعى لكى يعقد المؤتمر فى القاهرة ومن واقع متابعتى ومعايشتى للعمل السياسى الدولى يمكن أن أقول ان انعقاد المؤتمر فى القاهرة يحقق لها النتائج التالية :

الأول : التركيز على القاهرة فى اذاعات وتليفزيونات وصحافة العالم على مدى لا يقل عن شهر قبل وأثناء وبعد المؤتمر وهذه دعاية وتعريف بمصر وحضارتها وتراثها تعادل مليارات الدولارات لو أردنا أن نحصل عليها .

الثانى : وجود التزامات محددة من الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية ، وفى مقدمتها مصر ، لتحقيق التقدم والتنمية باعتبارها الوسيلة الأساسية لمواجهة مشكلة السكان ولا يجب أن تغفل أن اسم المؤتمر هو « السكان والتنمية » وأن مشروع برنامج عمل المؤتمر يشير للقضايا

التي أثارت الخلاف في صفحات قليلة ، بل في فقرات محدودة مقسارنة بالصفحات الأخرى في البرنامج .

الثالث : استخدام منهج سياحة المؤتمرات ، بل صناعة المؤتمرات كقوة دافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة البطالة فوجود ما يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ ألف شخص في القاهرة يقيمون في الفنادق ، ويأكلون في المطاعم ، ويتسوقون من المحلات ، ويزورون المتاحف ، ويستخدمون وسائل الانتقال الداخلي والدولي كل هذا فيه فوائد مادية ملموسة تساعد في انعاش الاقتصاد المصري ، وهذا سر تسابق الدول على استضافة المؤتمرات والاجتماعات الكبيرة ؛ ولا ننسى ما فعلته الدورة الأولمبية في الولايات المتحدة أو غيرها من الدول ، أو المكاسب التي حصلت عليها البرازيل من استضافة مؤتمر البيئة والتنمية .

الرابع : التأكيد على أن مصر ذات الموقع الاستراتيجي ، والتي يتميز شعبها بأنه باني حضارة عريقة وأنه شعب مضياف وأن مصر بلد الأمن والأمان هذا كله سيعزز من ثقل مصر الدولي ويقوى علاقتها الاقتصادية والسياسية وينشط التنمية فيها والتعاون الدولي معها .

من أجل هذا وغيره فانه يصبح من الضروري العمل من جميع أبناء شعبنا على الأصيل التفكير بعقل مستنير والعمل بنشاط وهمة في تضافر للجهود مع الأجهزة الرسمية لانجاح المؤتمر وجعل اسم مصر يتردد على كل لسان ، لتكون مصر صاحبة الحضارة الثليدة هي مصر صاحبة النظرة المستقبلية القائمة على العلم والايمان والقوة ، ولكي يغادر كل عضو أو مشارك في المؤتمر أرض الكنانة وهو يحمل أجمل الذكريات ، ولكي يبقى اسم القاهرة مدويا ومسجلا في برنامج العمل حول السكان والتنمية لترجع اليه الأجيال القادمة وتجد فيه الفكر والارشاد للعمل المستقبلي .

ملحوظة : نشر هذا البحث ك مقال للدكتور محمد نعمان في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٩٤ ، ولكنه لأهميته كتسجيل لوقائع تاريخية متصلة بالاعداد للمؤتمر العالمي للسكان والتنمية وما أدى اليه انعقاد المؤتمر في القاهرة من ردود فعل . لذا فقد رأينا تضمينه في هذه الدراسة لاطهار مدى انتماء الدبلوماسية المصرية لنبض الشعب المصري وآماله وطموحاته وسعيه لبناء مستقبل أفضل وغد مشرق . ولقد حقق المؤتمر بالفعل الأهداف التي توختها السياسة والدبلوماسية المصرية وأكدت مصر برئاسة حسنى مبارك منهجها المعتدل والبناء وأسلوبها الحضباري في التفاعل والتعامل مع الحضارات المختلفة وهذا ما أكد عليه عمرو موسى وزير الخارجية في بيانه في ختام المؤتمر .

الفصل الرابع

السياسة المصرية في الساحة الدولية

عندما يستعرض الباحث تحرك السياسة المصرية على الساحة الدولية سيواجه على الفور بعدد من الأمور :

اولها : النشاط المكثف أو الكثيف لهذه السياسة من الاطار العربى للاطار الدولى فى الأمم المتحدة الى عدم الانحياز الى الساحة الافريقية الى المجال الاسلامى وثانيها: تنوع النشاط والحركة من القضايا الاقتصادية مثل الميونيخ والنظام الاقتصادى الدولى ومشاكل الهجرة الى القضايا الاجتماعية مثل المخدرات وحقوق الانسان والمعكان الى القضايا الأمنية مثل قضايا ضبط التسليح ونزع السلاح والارهاب الدولى الى القضايا السياسية العامة مثل قضية فلسطين والبحث عن السلام فى الشرق الأوسط الى قضايا حفظ السلام فى البوسنة والهرسك ورواندا والصومال وأنجولا وغيرها الكثير . وثالثها : الديناميكية وروح المبادرة ولعل أشير الى مبادرة الرئيس الراحل السادات فى الذهاب للقدس والاتصال المباشر مع القادة الاسرائيليين ؛ لكسر الحاجز النفسى بين العرب واليهود والأفكار الخلاقة والمبتكرة التى تتقدم بها مصر بصفة دائمة فى ادارة عملية التفاوض الحالية التى بدأت مع مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، الى انشاء آلية لفض المنازعات الافريقية ابان رئاسة الرئيس حسنى مبارك الثانية لمنظمة الوحدة الأفريقية ؛ ولا ننسى ادخال دبلوماسية التنمية كأحد الأنشطة المهمة للعمل الدبلوماسى المصرى .

ونستعرض فى هذا الفصل بإيجاز موقف مصر من أهم القضايا التى اشرنا اليها .

المبحث الأول : مصر وعدم الانحياز

المبحث الثانى : مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامى

المبحث الثالث : مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية

المبحث الرابع : البعد المتوسطى فى السياسة الخارجية المصرية

المبحث الخامس : العمل العربى المشترك - رؤية مستقبلية

المبحث الأول

مسيرة مصر فى حركة عدم الانحياز

لا شك أن ارتباط مصر بحركة عدم الانحياز لا يمكن أن يحدده تاريخ معين يتصل به ، أو واقعة محددة أثرت فيه ، إذ أن الوضع الجيوبوليتكى والتطور التاريخى لمصر يجعلان لها مكانة فريدة فى حركة عدم الانحياز ، بل يجعلان هذه الحركة وثيقة الصلة بمصر وخاصة مصر الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية والتي أخذ دورها فى التبلور على الساحة الدولية بوضوح بعد ثورة ١٩٥٢ . ولا مجال لسرد وقائع معينة ساهمت مصر من خلالها فى بلورة حركة عدم الانحياز أو ساعدت حركة عدم الانحياز عبرها فى تأكيد أصالتها ورسوخها فى السياسة المصرية . ولكن إذا كان يمكن القول بأن جوهر عدم الانحياز هو السعى لتأكيد الذات الوطنية ، والهوية القومية للدولة ، والسعى لبناء الدولة الحديثة فإن هذه السياسة تصبح وثيقة الصلة بمصر الحديثة من جانب كما تصبح ضرورية ومطلوبة اليوم وغدا كما كانت مطلوبة وضرورية بالأمس .

ولا شك أن عام ١٩٦٤ كان عاما فاصلا فى التاريخ السياسى المصرى حيث سلطت الأضواء على القاهرة كما هو الحال تماما فى عام ١٩٩٤ .

علامات على الطريق :

لن نتعرض تفصيلا لمراحل تطور علاقة مصر بحركة عدم الانحياز وإنما سوف نشير فقط للعلامات البارزة فى كل مرحلة من مراحل التطور هذه . لقد أعطت مصر لحركة عدم الانحياز عمقا اثناء مؤتمر رؤساء وحكومات دول عدم الانحياز الذى عقد فى الفترة من ٥ - ١٠ أكتوبر ١٩٦٤ بالقاهرة . وكما هو متبع فى مثل هذه الحالات فقد سبق عقد هذا المؤتمر مؤتمر تحضيرى فى ٢٠/٢/١٩٦٤ فى كولومبور وتميز بعده أكبر من حيث

المشاركين وبتساع نطاق انتماءات أعضائه الجغرافية . فقد اشتركت فيه ٤٩ دولة بزيادة ٢٢ دولة عن مؤتمر بلجراد الأول . وقد سعت مصر في هذا المؤتمر الى تحديد سياسة عدم الانحياز بأنها :

١ - ليست تجارة في الصراع الدائر آنذاك بين الكتلتين ولا تستهدف الحصول على أكبر قدر من المزايا من كل منهما .

٢ - وليست سلبية تريد أن تنأى بنفسها عن مشاكل عالمها الذي يعج بالاضطراب .

وقد عبر الرئيس الراحل عبد الناصر في كلمته أمام مؤتمر القاهرة على الحقائق المهمة السابقة الخاصة بسياسة عدم الانحياز مؤكدا بوجه خاص على :

١ - أن سياسة عدم الانحياز ليست تجارة حرب باردة .

٢ - أن التغيرات في أوضاع الكتل الدولية لا تؤثر في سياسة عدم الانحياز ، وإنما يبقى لهذه السياسة تعبيرها عن ضمير العالم الملتزم بميثاق الأمم المتحدة سواء أكانت هناك كتلتان أو ثلاث أو أربع .

٣ - أن موقف عدم الانحياز يعد في صورته النهائية ، تجمعا لدول العالم من أجل السلام القائم على العدل .

وبناء على ذلك فقد أكد مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ على ضرورة التعاون والتفاهم بين الشعوب وتلافى استخدام القوة في العلاقات الدولية .

وبعد مؤتمر القاهرة جرت مشاورات عدة لضمان استمرار قوة الدفع وتحقيق مزيد من التعاون بين دول حركة عدم الانحياز ، وعقد المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة في لوساكا عاصمة زامبيا في الفترة من ٨ - ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ . ثم عقد مؤتمر القمة الرابع في الجزائر في الفترة من ٥ - ٩ سبتمبر ١٩٧٢ الذي اشترك فيه الرئيس الراحل أنور السادات وألقى خطابه التاريخي الذي حدد فيه الدور المصري في حركة عدم الانحياز في السبعينات . وقد كرر الرئيس السادات المقولات المصرية الخاصة بعدم الانحياز . وأضاف التأكيد بأنه لا ينبغي تصور أن سياسة عدم الانحياز قد فقدت في عهد الوفاق الدولي أهميتها . فلقد كانت دول عدم الانحياز تواجه الصراع بين العملاقين ؛ فتعمل على منع الحروب البدمية للعالم تحقيقا للسلام والعدل ، وأصبح من الضروري اليوم

فى ظل الوفاق الدولى الجديد ان تعمل الدول غير المنحازة لتحقيق العدل فى اطار السلام . . وكرر القادة المصريون القول بأنه من الخطأ أن ننظر الى سياسة عدم الانحياز فى اطار العلاقات بين الكتل الكبرى فقط ؛ وذلك لأن عدم الانحياز ليس موقفا سلبيا محايدا بين الكتل بل سياسة ايجابية تهدف الى تدعيم الأمن والسلام الدولى القائم على العدل بكل صوره . ان العدل الذى سعت له الحركة هو العدل السياسى الذى يرفض الأفكار التمييزية أو العنصرية ، فلا عنصرية ولا تفرقة ولا تمييز ، وهو أيضا العدل الاقتصادى الداعى لرفض الاحتكار أو الاستغلال من مجموعة لأخرى .

ومع استمرار المسيرة اخذت مصر تضيق أسسا جديدة لعمل حركة عدم الانحياز أهمها أنه :

- (أ) لابد أن تحتل دول عدم الانحياز مكانها اللائق فى العالم .
 - (ب) لابد أن يزداد التعاون فيما بينها فى المجالات المالية والاقتصادية .
 - (ج) لابد من العمل المشترك فى سبيل اصلاح النظام النقدى الدولى ونظام التجارة الدولية وتخفيف أعباء الديون وحل مشكلة الطاقة ومشكلة الغذاء العالمى .
 - (د) لابد من تقديم العون المتبادل بين دول عدم الانحياز بعضها البعض .
 - (هـ) لابد من تحقيق الهدف المشترك وهو اقامة السلام العادل والدائم وتحقيق التقدم والرخاء للدول غير المنحازة بل للعالم أجمع .
- واستمر التفاعل المصرى مع حركة عدم الانحياز ودفعها قدما لتؤدى دورا مهما فى السبعينات - حيث شارك الرئيس المصرى الراحل أنور السادات فى مؤتمر قمة كولومبو (سرى لانكا) الذى عقد فى شهر أغسطس عام ١٩٧٦ .
- كما اشتركت مصر فى مؤتمر عدم الانحياز السادس فى هافانا (كوبا) والذى عقد فى سبتمبر ١٩٧٩ - ورأس الوفد المصرى د . بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك ، الذى أكد فى كلمته على تمسك مصر بحركة عدم الانحياز رغم الظروف الصعبة التى أحاطت بموقف مصر فى ذلك الحين . كما أكد على أن هناك خمسة مبادئ أساسية للحركة هي :

- ١ - اتباع سياسة مستقلة تقوم على أساس التعايش السلمى .

٢ - تأييد حركات التحرير الوطنية .

٣ - رفض التحالفات العسكرية التي تنتمي الى دولة عظمى .

٤ - رفض أى تحالفات عسكرية ثنائية مع أية قوة عظمى .

٥ - رفض السماح لأية قوة عظمى بإقامة قواعد عسكرية .

وقد أكد الدكتور بطرس غالى على أن احترام هذه المبادئ هو الطريق الوحيد لضمان احتفاظ دول عدم الانحياز بحريتها . ولا شك أن تلك المبادئ كانت هى أساس معايير الانتماء للحركة والتي تبلورت فى الاجتماع التحضيرى فى يونيو ١٩٦١ .

وقد طالبت مصر فى مؤتمر هافانا هذا عام ١٩٧٩ باعطاء أولوية للمشاكل الخطيرة التى كانت آنذاك تواجه افريقيا وفى مقدمتها مشكلة الاستعمار والعنصرية ومشكلة التخلف الاقتصادى وبدء ظهور أزمة المديونية ، وكذلك المشاكل الخطيرة التى تواجه آسيا وأبرزها المواجهة بين فيتنام والصين ومشكلة كمبوديا الديمقراطية والصراع حول الهند الصينية بوجه عام .

ولأول مرة أبرزت مصر أهمية ودور دول أمريكا اللاتينية فى حركة عدم الانحياز فقد أكد د . بطرس غالى على أن انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز آنذاك فى أمريكا اللاتينية يعد نقطة انطلاق ، وأن هذا من شأنه أن يؤدى الى مرحلة جديدة من النضال الديناميكى والثورى .

لقد تواجدت مصر فكريا وواقعيا فى حركة عدم الانحياز ، فرفضت من قبل فى مؤتمر باندونج إقامة القواعد والأحلاف العسكرية على أراضيها ، وظل عدم الانحياز أحد الدعائم الأساسية فى السياسة الخارجية المصرية ، كما استمرت مصر فى الدفاع عن حركة عدم الانحياز وتدعيمها رغم كل الأنواء والصعوبات .

وفى المقابل كان وقوف الدول النامية ، والتي تحولت بعد ذلك لتشكّل حركة عدم الانحياز ، فى مساعدة مصر ضد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، يعتبر أحد أبرز مظاهر نشاط الحركة ودليل فاعليتها ، وكما كانت عملية التأميم لقناة السويس ذاتها تشير الى تأكيد أهمية مبدأ السيادة الاقتصادية للدولة على أراضيها ومنشأتها ، باعتبارها نموذجا مبكرا للتحلل من السيطرة الأجنبية الاقتصادية من الدول الاستعمارية على الدول النامية ، وأن هذا التحرر يزيد قدرة دول العالم الثالث اقتصاديا وسياسيا ، بل واجتماعيا .

وعندما وقع الاعتداء الاسرائيلي على العرب وفى عام ١٩٦٧ فقد ايدت دول الحركة مصر فى سعيها من أجل الحفاظ على سيادتها وتحرير الاراضى المحتلة ، فعلى مدى ٦ سنوات (من ٦٧ حتى ٧٣) كانت هناك حركة دائبة من دول عدم الانحياز ، نتيجة الاتصالات المستمرة من جانب مصر مع دول الحركة ، مؤيدة بقوة للموقف المصرى والعربى عامة ، وجاءت قرارات ومواقف دول الحركة فى مؤتمرها على مستوى القمة فى لوساكا والجزائر ، وكذلك فى اجتماعات على مستوى الوزراء فى الأمم المتحدة وفى عدد من بلدان العالم الثالث تأكيدا متجددا لسلامة مواقف مصر وسياستها ، فكان كل ذلك خير اعداد سياسى ودبلوماسى وعسكرى لحرب ١٩٧٣ وما أسفرت عنه من نصر وتغير فى موازين القوى السياسية، بل والاقتصادية فى المنطقة ، بل وفى العالم بأسره .

ولقد أصدر مؤتمر قمة الجزائر للبلدان غير المنحازة - فى شهر سبتمبر ٧٣ أى قبيل حرب أكتوبر المجيدة ، الاعلان السياسى الذى تضمن التأييد غير المحدود للحق العربى لاستعادة الاراضى المحتلة ، ثم كان لتأييد دول الحركة لمصر بعد ٧٣ أثر كبير فى انتهاج مصر لسياسة السلام القائم على العدل .

ولا شك أن مصر فى سعيها الدائب لزيادة التعاون مع دول الحركة ، لم تكن بمعزل عن بعض السياسة الدولية أو عن الجوهر الأصيل لمبادئ عدم الانحياز الذى هو السعى لتأكيد الذات القومية المستقلة للدول النامية وغير المنحازة والعمل من أجل السلام والتنمية ونزع السلاح .

مؤتمر القاهرة الوزارى والنظرة المستقبلية للحركة :

لقد جاء عقد الثمانينات بتغيرات دولية واضحة ، وأيضا بمشاكل جديدة ولقد سعت مصر الى العمل الايجابى المثمر فى حل المشاكل التى تواجه دول عدم الانحياز ، مع التركيز على ضرورة وحدة الحركة ومقاومة اية محاولة لبث الفرقة والانقسام والتكتلات داخلها ايمانا بأن الحركة منذ بدايتها كفكرة تطورت وأصبحت تؤثر باستمرار فى مسار العلاقات الدولية ، من ثم لابد من الحفاظ على مصداقيتها .

لقد أدركت مصر عمق المتغيرات الدولية فى التسعينات وأثرها فى حركة عدم الانحياز ، لذا دعا وزير خارجيتها عمرو موسى فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى اكرا (غانا) فى الفترة من ٢ - ٧ سبتمبر عام ١٩٩١ الى احداث تغيير فى الحركة ، ومن المفيد أن نعرض لما ذكره فى كلمته أمام المؤتمر ؛ لأن هذه الكلمة ذات مغزى ودلالة ، اذ كان لها وقع الصدمة

وخلقت ردود فعل متباينة من مختلف الدول الأعضاء واقتبس د اعتقد
انى لست فى حاجة الى شرح المتغيرات الدولية الحالية ، الا انها تطرح
تحديا صحيحا على الحركة ولدورها ومستقبلها ، ولا يمكن لنا - مصر -
كدولة ارتبط اسمها بحركة عدم الانحياز وفلسفتها طوال الثلاثين عاما
الآخيرة ، وساهمت فى صراع الاستقلال وتصفية الاستعمار ، وفى مواجهة
الحرب الباردة والمشاكل التى ارتبطت بها ، الا اننا نشعر بالقلق على
الحركة واننا نحاول الاسهام بكل جدية فى مناقشة وضع الحركة فى
الحاضر والمستقبل ،

لقد جاء انعقاد المؤتمر الوزارى الحادى عشر لحركة عدم الانحياز
فى القاهرة بعد فترة طويلة لم تعقد فيها الحركة ايا من مؤتمراتها فى
العاصمة التى شهدت مولد معايير الانتماء لحركة عدم الانحياز وكان لها
دور بارز فى بلورة مفاهيمها .

وقد افتتح الرئيس مبارك المؤتمر المذكور فى ٣١ مايو ١٩٩٤ وجاء
فى بيانه ما يلى :

١ - ان الحركة نجحت فى أن تجعل الدول والشعوب النامية
وحديثة العهد بالاستقلال كيانا متميزا يحسب حسابه فى السياسة الدولية
لا لقوته العددية أو المادية فقط ، بل ولوقوفه دائما الى جانب الحق
والعدل والمساواة .

٢ - أن الحركة فتحت آفاقا جديدة أمام الشعوب والدول : لكى
تتعاون وتتعلم كيف تتعايش معا بعيدا عن مفاهيم السيطرة وأن تعبأ
طاقاتها من أجل التنمية والتطوير والتقدم .

٣ - ان الحاجة أصبحت ملحة الى مراجعة شاملة ومستمرة لمسيرة
الحركة لا فى مبادئها او مفاهيمها او منطلقاتها ، بل فى مناهج عملها
واساليب تعاملها مع عالم جديد مختلف عن الماضى .

٤ - ضرورة التحرك بعقل مستنير مفتوح وقدرة عالية على المواءمة
والتكيف والتعامل مع الحقائق الجديدة بايجابية وموضوعية وبمنهج يقوم
على الواقعية .

٥ - أن المعادلة التاريخية الماضية كانت تتمثل فى وجود قطبين هما
الشرق والغرب ، أما المعادلة التاريخية الجديدة فتتمثل فى قطبين جديدين
هما الشمال والجنوب .

٦ - ان الحركة مطالبة بامرين لا غنى عنهما :

الأول : ان تقف كممثل لمصالح العالم النامي بالتنسيق مع مجموعة
٧٧ •

الثاني : تعميق القدرة على الدخول فى حوار حقيقى مع جميع
الأطراف الدولية •

٧ - أهمية عمل الحركة من أجل اقامة نظام جديد يتوقف فيه
تكديس أسلحة الدمار الشامل وتنتهى الصراعات والحروب ويتحقق
الازدهار والتنمية وتنتهى الحروب والنزاعات وتختفى الأمية ويتحقق
التقدم بعيدا عن التمييز على أساس العنصر أو الدين أو الطبقة أو اللون •

٨ - ان المنازعات التى نشبت بين دول الحركة كانت أحيانا أكثر
ضراوة وفداحة من غيرها وألحقت بالحركة ضررا بالغا •

كما تمخضت مداولات المؤتمر عن صدور وثيقة ختامية وصدور
إعلان القاهرة والذى جاء فيه :

• ان وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المجتمعين فى مؤتمرهم
الحادى عشر بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية فى الفترة من ٢١ مايو الى
٣ يونيو ١٩٩٤ ، اذ استعرضوا الوضع الدولى الراهن بكافة أبعاده
السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، قد اتفقوا على ان الاستجابة لما
طرا من تغييرات فى العلاقات الدولية تمثل أهم ما تواجهه الحركة من
تحديات فى السنوات المقبلة •

لقد صمدت المبادئ الأساسية للحركة لاختبار الزمن ، ولا يزال
التزامها بمثلها راسخا والحركة قد عقدت العزم على الانطلاق من
منجزاتها ، سعيا الى تحقيق المشاركة الكاملة من الجميع فى رسم مصير
البشرية المشترك •

ان الوزراء على يقين من أنه يتوجب على المجتمع الدولى ، وهو
على مشارف القرن الحادى والعشرين ، أن يحقق التوازن الملائم بين
ضرورة الاستمرار وحتمية التغيير وعليه أن يعالج التناقض بين قوة
الدفع المتنامية نحو التعاون الدولى والتكامل الاقتصادى من ناحية ،
وما يترتب على النزاعات المحلية والاقليمية من آثار معوقة من ناحية
أخرى ، كما يتعين عليه تعزيز الأمن الوطنى بمعناه الواسع الذى يشمل
البعدين الاقتصادى والاجتماعى ، والمصالح المشتركة وتقاسم المسئولية •

ولقد عقد الوزراء العزم على أن ينسقوا ، على نحو وثيق ، نهج بلدانهم ازاء القضايا العالمية الخاصة بالسلم والأمن الدوليين والاستعمار والاحتلال ونزع السلاح والتنمية والتجارة والفقر وحقوق الانسان والبيئة ، كما قرروا العمل على أن تضع الاستجابة الدولية لهذه القضايا حساباتها مصالح أعضاء الحركة .

كما عقد الوزراء العزم على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ومواصلة الحوار مع دول الشمال ؛ من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية على أساس تبادل المصالح والمنافع والترابط الحقيقي ، وتقاسم المسؤولية والمشاركة .

واكد الوزراء مجددا الأهمية التي يولونها للتعاون الدولي في ميدان التنمية الاجتماعية ؛ وتحقيقا لهذا اتفق الوزراء على التوصية باشتراك رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاجن في مارس ١٩٩٥ .

كذلك اكد الوزراء ، من جديد ، الأهمية التي يولونها للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في سبتمبر ١٩٩٤ ، والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة المقرر عقده في بكين في سبتمبر ١٩٩٥ ، كما قرروا تنسيق جهودهم حتى تتوج هذه المؤتمرات بالنجاح .

وأعرب الوزراء عن عزمهم على الاستمرار في تعزيز قدرة الحركة على الاستجابة للواقع الجديد ، بغية انجاز أهدافها مع الالتزام بمبادئ الحركة الأساسية التي أكد الواقع الدولي صحتها تأكيدا كاملا .

واكد الوزراء مجددا أن الأمم المتحدة بوصفها تجسيدا للتعددية ، امامها فرصة فريدة للاضطلاع بدور حفاف في تشكيل نظام عالمي أكثر عدلا وانصافا ورخاء وأمنًا .

كذلك كرروا التزامهم بعملية التحول الديمقراطي للأمم المتحدة وتعزيز دور ومشاركة البلدان غير المنحازة في هذه الهيئة العالمية .

وقرر الوزراء اضافة دينامية جديدة على الحركة ، بغية تمكين أعضائها من دخول القرن الحادي والعشرين كقوة بناءة وناشطة بالحياة في الساحة العالمية ، كما قرروا مواصلة السعي الى ايجاد مناهج جديدة لمعالجة المشاكل القديمة ، وابتكار استجابات ابداعية جماعية للتحديات الجديدة ، استمرارا لجهودهم المشتركة الرامية الى اقامة وتحديد معالم نظام عالمي جديد يستند الى دعائتين هما السلم والتنمية .

ولا شك أن التطورات والتغيرات على الساحة الدولية هي التي دفعت
بمصر ، وهي صاحبة المبادرات الرائدة ، لطرح فكرة دمج حركة عدم
الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ باعتبار أن المرحلة المقبلة هي مرحلة الانجاز
الاقتصادي ، بعد أن تحققت مرحلة الاستقلال السياسي وانتهت مرحلة
الحرب الباردة واختفت ظاهرة القطبية من العلاقات الدولية . ولا مراء أن
عدم اهتمام الرأي العام العالمى اليوم (١٩٩٤) ، بما فى ذلك كثير من
دول العالم الثالث ، بالأبعاد التاريخية التقليدية لعدم الانحياز أصبح
حقيقة واقعة وأصبحت الشعوب تتطلع للانجاز الاقتصادى والديمقراطية
السياسية وحقوق الانسان ، أكثر من اهتمامها بالحديث عن الماضى
والاستعمار والهيمنة فى عصر أصبحت أبرز سماته التكامل العالمى
وتشابك المصالح ، بل والمخاطر مما يستدعى نظرة جديدة على منهج التعامل
الدولى فكرا وسلوكا . ولذا كان الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الذى
ألقاه فى المؤتمر الوزارى بالقاهرة يوم ٢١ مايو ١٩٩٤ محقا فى مطالبته
الحركة بضرورة التحرك بعقل مستنير مفتوح وقدرة عالية على المواءمة
والتكيف والتعامل مع الحقائق الجديدة بإيجابية وموضوعية وبمنهج يقوم
على الواقعية وإبرازه - بأن المعادلة التاريخية الماضية كانت تتمثل فى
وجود قطبين هما الشرق والغرب ، أما المعادلة التاريخية الجديدة فتتمثل
فى قطبين جديدين هما الشمال والجنوب .

ولعله مما يذكر أن منتدى عقده منظمة التضامن الأفروآسيوى بمناسبة
انعقاد مؤتمر قمة جاكارتا دعا الى إعادة النظر فى عضوية الحركة وتكوين
مجموعة مصغرة جديدة تطبق عليها المعايير بدقة وبذلك تكون أكثر فعالية
من مجموعة كبيرة يكاد حجم عضويتها يتماثل مع حجم العضوية فى
الأمم المتحدة ، ولكن العضلة التى واجهت المشاركين فى ذلك المنتدى كانت
كيفية انشاء هذه المجموعة المصغرة أو كيفية التخلص من الدول التى
انضمت للحركة فى ظروف تاريخية ولا تتمسك بمبادئها ، والأكثر صعوبة
فى الأمر كان بحث تحديد معايير الانضمام لمثل تلك المجموعة المصغرة ؛
لاختلاف التوجهات الفكرية للمشاركين فى ذلك المنتدى .

ولعل من الأمور الأكثر إثارة للانتباه أن بعض منظمات العالم
الثالث ما زالت تفكر بمنطق اللقاء اللوم على الآخرين فى فشل عملية
التنمية فى دول عدم الانحياز بدلا من تقديم نقد للذات والقيام بحملة توعية
وتصحيح حقيقة .

ولا ريب أن أية دراسة متعمقة للأوضاع الدولية توضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن العالم طرأت عليه تغيرات جوهرية عميقة الأبعاد واسعة الأصداء ، وأن حركة عدم الانحياز أمام خيار صعب : إما أن تواجهه بفكر خلاق ويعمل جاد ، وإما أن تستمر في طرح الشعارات وإصدار البيانات والتصريحات . وفي الحالة الأولى فسوف تتطور دولها وقد تساهم بقدر ما في بلورة شكل العالم وهو يقترب من ولوج القرن الحادي والعشرين ، وفي الحالة الثانية فسوف تتجاوزها الأحداث والتطورات وتواجه الموت البطيء ، وهي تعاني بالفعل منذ فترة من الأعياد والاجهاد ، ومن ثم تدخل حويلات التساريخ السياسي الدولي وسيكتفى بتدريسها في المعاهد والجامعات .

المبحث الثانى

البعد الاسلامى فى السياسة الخارجية المصرية

« مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى »

منذ ان اعتنقت مصر الاسلام اثر فتح عمرو بن العاص لها عام ٦٤٠ ميلادية ، تحولت مصر شيئاً فشيئاً لتصبح ليس مجرد دولة اسلامية كغيرها من الدول ، بل أصبحت رائدة وركيزة فى الدعوة للاسلام سواء فى الدفاع عن ديار الاسلام والذود عنها ، كما حدث فى نضال الشعب المصرى ضد التتار او ضد الصليبيين ، سواء فى توضيح معالم الشريعة الاسلامية وقواعدها وأركانها وهو الدور الذى اضطلع به الأزهر الشريف الذى نشأ فى عهد الدولة الفاطمية كمدرسة لنشر المذهب الشيعى ، فتحول بعد ذلك ليصبح جامعة علمية للفكر الدينى السنى المرتبط بالاعتدال والتسامح ، وليسعى لرفع شعار التقريب بين المذاهب الاسلامية . وكان الأزهر هو منبت الوطنية المصرية سواء فى مواجهة الحملة الفرنسية أو فى مقاومة الاحتلال الانجليزى . ولا ينبغي ان ننسى ان صيحة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ضد العدوان الثلاثى كانت من على منبر الأزهر .

من هنا فان البعد الاسلامى فى السياسة الخارجية المصرية بعد عميق الجذور باعتبار الامتداد الطبيعى بين السياستين الداخلية والخارجية وباعتبار ان السياسة الخارجية ليست الا تعبيراً عن خصائص واهتمامات وانتماءات الشعب .

ولكن فى نفس الوقت رفضت السياسة المصرية اتخاذ مفهوم الدين كوسيلة لاغراض سياسية أو لمآرب لا تتماشى مع الخاصية الوطنية الأصيلة للسياسة المصرية ، ومن ثم فقد قاومت مصر فى سياستها الخارجية مفاهيم دولية حملت اسم الاسلام مثل الحلف الاسلامى فى مرحلة الخمسينات

والستينات • ولكنها أيدت وبادرت بالدعوة للتضامن الاسلامى لتحقيق
الأهداف الوطنية والقومية كما فى الدعوة لانشاء منظمة المؤتمر الاسلامى
عام ١٩٦٩ كرد فعل للصيحة ضد انتهاك اسرائيل للمقدسات الاسلامية
وارتكاب عناصر صهيونية متطرفة جريمة حريق المسجد الأقصى عام
١٩٦٩ •

ولكن طريق مصر فى التعاون فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى لم
يكن سهلا كل الوقت، اذ أنه فى أعقاب عقد مصر اتفاقيات كامب دافيد قررت
المنظمة تجميد عضوية مصر فيها تحت تأثير ضغط الدول العربية المعارضة
لمصر آنذاك ، وظل الأمر ما يقرب من عشر سنوات حتى أمكن رفع تعليق
العضوية واستئناف مصر لدورها فى المنظمة ، وان لم تتخل مصر عن
دورها الاسلامى فى فترة تعليق العضوية ، لأن هذا الدور كان قبل انشاء
المنظمة ذاتها وظل فى مرحلة القطيعة وبعد أن انتهت تلك المرحلة ، استنادا
لأصالة الموقف والدور المصرى القائم على النظرة للبعد الاسلامى فى
السياسة الخارجية من منظور ثقافى وعقيدى وسياسى ، ومن ثم استمرت
مصر تقدم المساعدات للدول الاسلامية سواء فى شكل منح أو ايفاد
مبعوثين لها للدول الاسلامية أو غير ذلك من أوجه التعاون والتضامن
الاسلامى •

ولقد أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من ارتفاع اسعار البترول
ومن اهتمام الدول الاسلامية بتطوير صناعيتها الحربية الى ظهور مصطلح
ما سمي «بالمقنبلة الاسلامية» التى اتهمت باكستان بالسعى اليها من خلال
بحوثها العلمية فى المجال النووى واتهمت بها دول عربية واسلامية
أخرى واستخدم المصطلح كنوع من الارهاب الفكرى والسياسى ضد
الدول الاسلامية •

كما برز فى مرحلة ما تعبير «الارهاب الاسلامى» نتيجة تصرفات رعناء
قامت بها جماعات حملت اسم الاسلام وهو منها براء ، واستغلت القوى
المعادية للاسلام هذه التصرفات لتشويه صورة الاسلام •

ومن هنا انشغلت السياسة الخارجية المصرية بالعمل على تقديم
صور الاسلام الصحيحة التى تتسم بالعقلانية والاعتدال والحوار بالحكمة
والموعظة الحسنة • وفى خطاب تاريخى للرئيس حسنى مبارك فى مؤتمر
القمة الاسلامى الخامس الذى عقد فى الكويت من ٢٦ - ٢٩ يناير
١٩٨٧ ، وهو أول مؤتمر تشارك فيه مصر بعد انتهاء تعليق عضويتها ، حلل
الأزمة التى تعاني منها الأمة الاسلامية بقوله : «وهكذا كانت عظمة الاسلام

فى فجره ويومه وغده - على الساحة والرحمة حتى مع الخصوم والاعداء ، وعلى الترابط والتضامن داخل الأسرة الاسلامية الواحدة .

غير أننا نرى المسيرة الاسلامية ، التى وحدث شعوبا وقبائل بعد فرقة وعداء ، وأقامت صرحا شامخا للسلام والعدل ، تتعرض اليوم لصور شتى من التحديات من داخلها وحولها ، وتواجه من الأخطار والمؤتمرات ما يستلزم الوعى بفداحة هذه التحديات وجسامة تلك الأخطار واستنهاض روح الاسلام السامية ؛ لأحياء نداء الاسلام من جديد واسترجاع تصور النهضة الاسلامية ، ودفاعا عن دار الاسلام وحماية لحقوق شعوبه وحريات أبنائه من مخططات التربص بهم والنيل من دينهم ودينهم .

ان اندلاع الأزمات الطاحنة وتزايد الخلافات الحادة وتصعيد التوتر داخل الأسرة الاسلامية وتكاثر الأخطار التى تحيط بها يوما بعد يوم ، لىطلب من كل مسلم صادق فى ايمانه قدرا كبيرا ودرجة عالية من الوعى واليقظة والشعور بالمسئولية ، وقدرة متزايدة على اكتشاف مصدر الخطر والتعرف على طبيعته وأبعاده ونتائجه والتصدى الحازم للتهديدات التى تمس المسلمين فى فهم وجودهم وكيانهم الفردى والجماعى وتنذر بالعودة بالناس الى ظلام الجاهلية وعالم القتل والنار والحقد ... عالم القبلات والعصبية الذى جاءت رسالة الاسلام ايدانا بزواله وسقوطه الى غير رجعة .

ان الربع الأخير من القرن العشرين يشهد العالم الاسلامى وهو يتعرض لكثير من المحن والفتن والأخطار التى تهدد مصيرنا جميعا لا فرق بين عربى وغير عربى ، وبين أفريقى وآسيوى ، وبين قوى وضعيف ، وغنى وفقير ، فنحن جميعا سواء أمام الأخطار والتحديات .

واذا كان التحدى الذى ظل عالما الاسلامى يواجهه طوال القرون الماضية هو تحدى التقدم والتحديث لتلبية حاجات العصر ومتطلباته ، والتوفيق بين الأصالة والمعاصرة ، فان التحدى الذى نواجهه اليوم أصبح أعقد من هذا وأعرق ؛ لأنه يهدد الوجود ويمس الكيان ويزعزع الأساس الذى يقوم عليه مفهوم الأمة الاسلامية كما نستخدمه من ديننا وتراثنا وكما عبر عنه رجالات مفكرينا وقادتنا .

ويوضح الرئيس مبارك فى خطابه نظرة مصر لمعالجة الموقف المتأزم فى الأمة الاسلامية بقوله : « ان رؤية مصر ونظرتها تقوم على عدم التعارض بين حقوق المسلم فى الحياة والحرية والكرامة وبين مبادئ الشرعية الدولية والالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وهكذا يتحدد

التزامنا بالعمل على احترام حقوق المسلم والوقوف ضد المظالم التي يتعرض لها في أي مكان ويتحقق هذا الالتزام من جانبنا بالمطالبة بحق الأقليات المسلمة في دول العالم المختلفة في المساواة بينهم وبين سائر مواطنيهم والتمتع بحريتهم في ممارسة شعائر دينهم والحفاظ على هويتهم الروحية وانتمائهم العقائدي .

ان الدين الاسلامي يقدم للعالم أجمع نموذجا رائعا للسماحة والتعايش والشعور بوحدة الأسرة الانسانية ، وعلينا أن نعمق تلك المبادئ والمفاهيم السامية وترسيخها في الواقع الدولي الذي نعيش فيه فتلك رسالتنا وعقيدتنا وهذا خطنا الذي لا نحيد عنه أبدا .

سمو الأخ العزيز رئيس المؤتمر

أيها الاخوة الأشقاء ..

أرجو أن تسمحوا لي في - ختام حديثي - بأن أطرح عليكم بعض الأفكار المحددة بهدف إثراء الحوار والنقاش الموضوعي داخل الأسرة الاسلامية ، وصولا الى شعور موحد أو متقارب للأسلوب الفعال الذي نستطيع اتباعه في مواجهة التحديات العاتية التي تعترض مسيرتنا وتهدد كياننا الفردي والجماعي في الحاضر والمستقبل :

أولا : تكليف مجموعة عمل خاصة من خبرائنا بأعداد تصور متكامل لمفهوم أمن الأمة الاسلامية الواحدة ، يأخذ في الاعتبار الأخطار التي تتعرض لها الأقطار الاسلامية في قارات العالم المختلفة ، وكيفية تعبئة طاقات هذه الأقطار ومواردها - على نحو جماعي منسق - لمواجهة هذه الأخطار ، وردع أي عدوان تتعرض له الدول الأعضاء في منظمتنا .

ويجب أن نراعي في وضع هذا التصور الجماعي أن يكون جديا وموضوعيا ، ملتزما بأحكام الاسلام ومبادئه الغراء التي تدعو الى المحبة والتسامح والتآخي بين كافة أبناء الجنس البشري وتنتهي عن التعصب والعدوان والبغى .

ثانيا : وضع ميثاق عدم اعتداء بين الدول الاسلامية في اطار ميثاق الأمم المتحدة ، طبقا لأحكام القانون الدولي واهتداء بالمواثيق التي أبرمتها تجمعات اقليمية أو دولية للحد من خطر نشوب الحرب بين الدول المنتمة اليها .

ثالثا : توجيه نداء للدول الاسلامية المتحاربة لوقف القتال الدائر

بينها خلال فترة زمنية محددة واللجوء الى تسوية كافة المنازعات القائمة بينها بالطرق السلمية ، .

وفي مؤتمر القمة الاسلامية السادس الذى انعقد غي داکار (السنغال) من ٩ - ١٢ ديسمبر ١٩٩١ أوضح السيد عمرو موسى وزير الخارجية والممثل الشخصى للرئيس مبارك فى مؤتمر القمة النظرة السليمة للاسلام التى تأخذ فى الحسبان الظروف المتغيرة والتطورات المستجدة بقوله : « ان الاسلام دين الوسطية الذى قدم للعالم صورة للحياة متناسقة شاملة تربط الأصول بالمفروع والمبادئ بالغايات فى بناء متكامل واضح الملامح محدد القسمات .

وهو دين التجديد والتحديث واليقظة ، يربط مقاصد دعوته للحق والعدل والمساواة بالحضارة والتقدم العلمى وتحرير الانسان ، وهو دين الأصالة الناصعة ، والمعاصرة الخلاقة المبدعة .
ورسالة الاسلام هى رسالة حقوق الانسان الذى كرمه الله سبحانه فى قرآنه الكريم ، .

ويحدد وزير الخارجية المصرى فى خطابه الاطار الفكرى للعمل المستقبلى لمنظمة المؤتمر الاسلامى بقوله : « ان دخول عالمنا الاسلامى فى علاقاته الاقليمية الدولية مرحلة جديدة من تصفية بؤر الصراع ، لادخار الطاقات والامكانات الاقتصادية لأهداف التنمية والرخاء . الأمر وتسوية المنازعات بالطرق السلمية سوف يفتح الأبواب على مصراعيها الذى يمكن أن يسهم فى حل المشكلات المتفاقمة التى تعاني منها اقتصاديات دول العالم الاسلامى التى هبط بعضها الى ما دون خط الفقر ، والارتفاع بمستويات الحياة لشعوب العالم الاسلامى الى درجة تليق بها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين . مشارف عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية الضخمة فى العالم المتقدم .

ان العالم الاسلامى يمتلك الامكانات والقدرات والادوات ، التى يستطيع بها ، اذا أحسن استخدامها التصدى للمشكلات والاستجابة للتحديات لتحقيق التنمية والازدهار .

ان مصر تدعو من فوق هذا المنبر الى تبنى فكر جديد لأساليب عملنا وتوجهاتنا ووسائل حديثة وواقعية لتحقيق أهداف التقارب الاقتصادى بين دولها .

ان منظماتنا مدعوة لتدعيم فاعليتها وتنشيط آلياتها ، وترشيد اساليبها بما يتواءم مع المتطلبات والتغيرات المتلاحقة فى العلاقات

الدولية فى ميادين الاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا ، كما أنها مطالبة بأن تبادر بفتح جسور الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى فى مجال حقوق الانسان والديمقراطية • وحسرية الفكر وتدفق المعلومات وبنفس القدر فى مجال التعاون الاقتصادى والتفاعل الحضارى ، وصولا الى عالم واحد يجمع كل الدول والشعوب فى منظومة متناسقة متألّفة من القيم والمثل من الآمال والتطلّعات •

وفى ختام هذا البحث يمكن القول باختصار ان الاسلام والعمل الاسلامى بوجه عام ، وفى السياسة الخارجية بوجه خاص ، يواجه تحديا جوهريا متعدد الأبعاد • اول هذه الأبعاد هو وتخلف التكنولوجيا والاقتصادى للدول الاسلامية ، وثانى هذه الأبعاد هو حالة اهتراء القيم والسلوكيات لأبناء الشعوب الاسلامية سواء فيما يتعلق بالعمل أو الاعتدال والتسامح ، وثالث هذه الأبعاد هو التناحر فيما بين الدول الاسلامية بعضها وبعض من ناحية وفى داخل الدول الاسلامية - كما هو حادث فى أفغانستان أو الجزائر أو غيرها - فضلا عما يحدث من ضغوط على المسلمين من قبل جماعات أو دول غير اسلامية - كما هو حادث فى البوسنة والهرسك - وهذا يدعونا للتأكيد على أهمية البعد الاسلامى الحقيقى فى السياسة الخارجية الداعى للتعاون بين الدول الاسلامية وتنسيق سياساتها واحترام مبادئ الشرعية فى كل منها وعدم التدخل فى شئون أى منها الداخلية •

ولا ينبغى أن ننهى هذا البحث دون الإشارة الى وثيقة اسلامية مهمة صدرت عن المؤتمر الوزارى لمنظمة المؤتمر الاسلامى الذى انعقد فى القاهرة يوليو - أغسطس ١٩٩٠ الا وهى « اعلان القاهرة لحقوق الانسان فى الاسلام » هذا الاعلان يعد خطوة متقدمة على طريق اهتمام الدول الاسلامية بموضوعات حقوق الانسان ، نأمل ان تتلوها خطوات أكثر جدية ومصداقية بعقد مؤتمر دولى لحقوق الانسان فى الاسلام أو عقد اتفاقية دولية لحقوق الانسان فى الاسلام يمكن من خلالها تأكيد الاهتمام الأصيل للاسلام بموضوع حقوق الانسان ، وتساعد فى دحض اتهامات خصوم الاسلام بأنه لا يهتم بهذا الموضوع البالغ الأهمية استنادا لعدم القدرة على التمييز بين تخلف وضع حقوق الانسان فى بعض الدول الاسلامية وبين اهتمام الاسلام كدين وكعقيدة بالانسان الذى كرمه الله وخلق الكون بأسره من أجله •

المبحث الثالث

البعد الافريقى فى السياسة الخارجية

« مصر ومنظمة الوحدة الافريقية »

ليس هناك أى بعد من أبعاد السياسة الخارجية المصرية يوازى العمق الذى يتميز به البعد الأفريقى فى هذه السياسة . فمصر كما أعلن المؤرخ اليونانى المشهور هيرودوت « هبة النيل » والنيل يضرب بجذوره فى أعماق افريقيا والحضارة المصرية هبة جهود وثمره عرق وكد وكفاح الانسان المصرى ؛ للاستفادة من هذا النبع المتدفق عبر التراب المصرى منذ آلاف السنين . ومن ثم فإن العمق الأفريقى لمصر له جوانبه التاريخية والجغرافية والحضارية والبشرية . ولسنا فى معرض سبر أغوار هذه الجوانب عبر التاريخ البعيد ولا حتى القريب فهذا يحتاج لمجلدات ضخمة ولكننا سنركز فى هذه الصفحات القليلة على الارتباط بين حرب أكتوبر المجيدة والبعد الأفريقى للسياسة الخارجية المصرية .

ولا شك أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما أحدثته من تفاعلات على الساحة الدولية والاقليمية انعكست بوضوح لا مجال للشك فيه على الساحة الافريقية فى أكثر من مظهر ونذكر من هذه المظاهر ما يلى :

الأول : دأبت الدول الأفريقية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو من خلال الجهود الثنائية على مساندة مصر والدول العربية لتحرير ترابها الوطنى وإزالة آثار العدوان الاسرائيلى وأصدرت العديد من القرارات فى هذا الشأن .

الثانى : بادرت العديد من الدول الافريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبصورة أذهلت العالم أجمع مما ترتب عليه انحسار الوجود الاسرائيلى فى افريقيا وهو.

الوجود الذى ارتبط بنفوذ القوى الصهيونية العالمية وبالعلاقات الدبلوماسية والتجارية وأحيانا العسكرية بين إسرائيل والعديد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، وهى جميعا علاقات ساعد على قيامها وتعزيزها التاريخ الاستعماري فى أفريقيا والذى امتدت آثاره لما بعد مرحلة الاستقلال السياسى فى أواخر الخمسينات وطوال عقد الستينات وما تلا ذلك .

الثالث : تعزز وضع مصر والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية فى علاقاتها مع الدول الأفريقية كنتيجة مباشرة لتدهور العلاقات الأفريقية مع إسرائيل .

الرابع : ترتب على ما سبق بروز الدعوة للتعاون العربى الأفريقى، وهى دعوة قادتها مصر إيمانا منها بوحدة المصير بين المجموعتين العربية والأفريقية وبالانتماء المشترك لكليهما فى العديد من التنظيمات والهيئات الدولية مثل حركة عدم الانحياز ، مجموعة السبعة والسبعين ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، فضلا عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . وقد كللت الجهود المصرية بالنجاح فى عقد المؤتمر الأفريقى العربى الأول على مستوى القمة فى عام ١٩٧٧ ، والذى وضع هياكل للتعاون العربى الأفريقى .

الخامس : طورت العديد من الدول الأفريقية والعربية مواقفها تجاه العدو المشترك لكليهما آنذاك وهما جنوب أفريقيا العنصرية وإسرائيل ، واللذان كانتا تتعاونان فى مجالات التسليح وبخاصة التسليح النووى .

ولا شك أن إنشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا اثر مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ أولى ثمار حرب أكتوبر المجيدة فى مجال التعاون العربى الأفريقى ، كان من فى جامعة الدول العربية الموقعة على اتفاقية انشائه فى ١٨ فبراير ١٩٧٤ ومقره الخرطوم . وتركزت أهداف المصرف فى الاسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية فى الدول الأفريقية وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية وتوفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى أفريقيا ، وقد وقعت على الاتفاقية ١٨ دولة عربية فى مقدمتها مصر بالطبع وقدم المصرف معونات للدول الأفريقية من عام ٧٥ - ١٩٩٢ بلغت ١٣١٠.٨ مليون دولار وقدمت تلك المعونات الى أكثر من ٣٩ دولة أفريقية .

ولا ريب أن مرحلة ما بعد أكتوبر شهدت اهتماما موريا واسعا بأفريقيا ليس فقط فى الإطار العربى الأفريقى أو فى الإطار الحكومى الرسمى من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، بل وأيضا من خلال العمل

الشعبى ؛ فقد تأسس اتحاد العمال الأفارقة واتحاد الفلاحين الأفارقة واتحاد الصحفيين الأفارقة وغير ذلك . وفى إطار حقوق الانسان تكونت اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب وكان لمصر شرف رئاستها منذ انشائها .

كما تعددت الاجتماعات النوعية الأفريقية مثل اجتماعات رجال الاعلام الأفارقة ، ولعل آخر اهتمامات مصر الافريقية تمثلت فى عدة أمور :

- ١ - انشاء بنك الاستيراد والتصدير الافريقى .
- ٢ - السعى لاقامة منتدى لرجال الاعمال العرب والأفارقة .
- ٣ - السعى لوضع الاتفاقية الاقتصادية الافريقية موضع التنفيذ بإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية .
- ٤ - اقرار انشاء آلية لفض المنازعات بين الدول الافريقية فى مؤتمر القمة الأفريقية فى القاهرة فى يونية ١٩٩٣ ، ثم فى مؤتمر القمة المحدود الخاص بالآلية فى أواخر عام ١٩٩٣ .
- ٥ - السعى لإنشاء المعهد الثقافى العربى الافريقى لتعزيز اواصر العلاقات الثقافية بين المجموعتين .

وانه من نافلة القول بأن اعتراف الدول الافريقية بالدور المصرى الريادة فى العمل الافريقى هو الذى جعل هذه الدول ترفض ، بل وتقاوم بشدة أية محاولات للنيل من مصر فى فترة ما بعد كامب ديفيد عندما سعت بعض الدول العربية لتعليق عضوية مصر فى منظمة الوحدة الافريقية على غرار ما تم فى جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الاسلامى ، وقد باءت هذه المساعي والمحاولات بالفشل ووقفت الدول الافريقية موقفا صلبا وقويا مع مصر فى شتى المحافل الدولية . وقد ادى ذلك لمزيد من تعزيز العلاقات المصرية الافريقية وسعى مصر لإنشاء تجمع دول الاندوجو فى حوض نهر النيل ، والى تقوية العلاقات الثنائية مع سعت بعض الدول العربية لتعليق عضوية مصر فى منظمة الوحدة للدول الافريقية ليوازى ، بل ويعوض ما طرأ على التعاون العربى الافريقى من معوقات وصعوبات نتيجة الموقف العربى من اتفاقيات كامب ديفيد وكذلك نتيجة عدم وضوح الرؤية العربية والافريقية بشأن جدوى وأساليب وآليات التعاون العربى الافريقى وخاصة مع تدهور أسعار النفط .

ولقد علق فى مقال لى نشرت جريدة الجمهورية فى ٧ ابريل ١٩٩٣

على هذا الموقف بعنوان : « العرب وأفريقيا وقمة القاهرة القادمة » جاء فيه ما يلي :

كثيرة هي تلك الموضوعات التي تستحق الاهتمام في مجال السياسة الدولية ، خاصة ما يتعلق بدول العالم الثالث الذي أدت بعض سياساته الى اضعافه في حين يجرى تهميش دوره ووضعها في ظل التطورات ولقد علقت في مقال لي نشرته جريدة الجمهورية في ٧ أبريل ١٩٩٣ الأخيرة في السياسة الدولية في اطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد . ولا شك أن قضية الحوار العربي الأفريقي تأتي في مقدمة الموضوعات المهمة لأكثر من عامل :

أولها : ان أول تكتل دولي لدول العالم الثالث ظهر في الاطار الافريقي الآسيوي في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ .

وثانيها : ان هذا التكتل انعكس بدوره في مجموعة ضغط خاصة ظهرت في أروقة الأمم المتحدة . ولا شك أن المجموعة العربية تمثل القلب في الاطار الافريقي - الآسيوي فاذا اضعفنا لذلك ان العرب والأفارقة تجمعهم روابط أكثر صلة وأشد تماسكا من تلك التي تجمع آسيا وأفريقيا؛ لاتضح لنا على الفور مدى أهمية الحوار العربي الأفريقي ، والصلات بين العالم العربي وأفريقيا مغللة في القدم سواء في العصور القديمة أو الحديثة .

ولسنا في معرض بحث تاريخي عن جذور الروابط الا انه يكفي الإشارة الى ثلاثة عناصر رئيسية :

أولها : التراث الحضاري المشترك والذي ارتبط بالديانتين المسيحية والاسلام وقد نشأت عبر التاريخ الافريقي ممالك تدين بكتلتا الديانتين ، ومن المعروف ان المسيحية والاسلام ليستا الا ديانتين عربيتين ظهرت في منطقة عربية ، فالمسيحية ظهرت في فلسطين والتي هي امتداد حضاري لأرض الجزيرة العربية ، وكانت تسكنها منذ القدم قبائل عربية عديدة ، واتصال اليمن بفلسطين في عهد النبي سليمان أدى لتحرك قبائل عربية من الجنوب للشمال ، كما أدى لهجرات عكسية امتدت حتى أثيوبيا ومن هذا امتزج الدم العربي بالأفريقي وظهرت الكنيسة الأثيوبية شاهدة على عمق الروابط العربية الأفريقية ، ثم جاء الاسلام والممالك العديدة التي نشأت في ظله في مناطق غرب أفريقيا والتي تمثل الدول الاسلامية في افريقيا صورة حديثة لها ، اقول كل هذه الروابط الحضارية جعلت الصلات العربية الافريقية عميقة الجذور ، ثابتة الدعائم صلبة الركائز .

وثانيها : التجربة التاريخية المشتركة التي اتصلت بظاهرة المد الاستعماري الأوربي والذي سيطر على المنطقتين وأدت في مرحلة لاحقة لكفاح مشترك ومساندة متبادلة من كل طرف للآخر ، سعيا نحو التحرر والاستقلال .

وثالثها : مواجهة المنطقتين العربية والأفريقية لتحديد أمني خطير تمثل في التعاون الاسرائيلي مع جنوب أفريقيا لتطوير الأسلحة الذرية، وكان رد الفعل العربي - الأفريقي هو إدانة هذا التعاون والسعي لجعل أفريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية .

الا أنه رغم عمق الروابط التي أشرت إليها بين العرب والأفارقة فإن الآونة الأخيرة تشهد نفمة مختلفة يجب علينا أن نبادر الى وأدها في المهد قبل ان تتطور لتؤدي الى اتساع شقة الخلافة بين الطرفين وتتمثل معالم النبرة الجديدة في ثلاثة أمور هي :

- ما يردده بعض الافارقة بأن العرب لم يهتموا بأفريقيا الا لمجرد الحصول على أصوات دولها وتأييدها للقضايا العربية ، ثم تكاسل العرب في مساندتهم لأفريقيا لمواجهة مشاكل التنمية لديها وأصبحت المعونات العربية لأفريقيا محدودة لا تقاس بالقدرات العربية الهائلة من ثروات البترول .

- ما يردده بعض العرب بأن الافارقة حصلوا على مساعدات عربية كثيرة ولكن في ظل ما يسود انظمة بعض تلك الدول من فساد وديكتاتورية فان بعض الحكام وضعوا الأموال في خزائنها الخاصة .

- ما أخذت ترده بعض الدوائر الاستعمارية وأبواق لها في أفريقيا من دور للعرب في تجارة الرقيق ومن ثم ادانة العرب بنفس القدر الذي يدان به الاستعمار الأوربي .

تلك هي بعض معالم النبرة الجديدة ولا يمكن ان نتجاهل هذه النبرة ، ومن ثم فمن الضروري تنشيط الحوار العربي - الأفريقي في اطار حقيقي وواقعي وصريح ومناقشة القضايا الخلافية دون حساسيات بهدف بلورة تعاون فعال .

والفرصة مناسبة ومصر أرض الكنانة التي هي عربية أفريقية ، والتي استضافت على أرضها مؤتمر القمة الافريقية في يونيو ١٩٩٣ ، والتي كانت أول دولة دعت للحوار العربي - الأفريقي وأول دولة عقدت على أرضها أول قمة عربية - أفريقية عام ١٩٧٧ وهي التي تتمتع بدبلوماسية نشطة تستوعب التغيرات الدولية ، أقول ان مصر مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى ببلورة صيغة جديدة للحوار العربي الأفريقي يتخطى

المصالح الضيقة لأية دولة أو لأية جماعة وتتطلع للبناء نحو مستقبل أفضل من تعاون بين هاتين المجموعتين ، ولعل من الأفكار التي يمكن أن نقدمها في هذا الصدد إعادة تنشيط العلاقات الثقافية والحضارية فيما يسمى بالمعهد الثقافي العربي الأفريقي ، وإعادة تنشيط العلاقات والتعاون الاقتصادي بتطوير البنك العربي الأفريقي والاتفاق على تفضيلات تجارية للسلع المتبادلة بين الدول العربية والأفريقية وتنشيط الهياكل التي أنشأتها القمة في عام ١٩٧٧ وتطوير منهج واقعي لمواجهة ثلاث مشكلات تهدد القارة الأفريقية والمنطقة العربية وهي :

- ١ - تدنى أسعار السلع الأولية وضعف البنية الأساسية .
- ٢ - تفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشار المخدرات واللاجئين .
- ٣ - بروز المشاكل الأمنية والتي منها الارهاب والأفكار المتطرفة التي تبثها بعض القوى الدولية غير العربية والأفريقية تحت ستار عربي أفريقي .

وهنا لابد من كشف تلك القوى وإظهار الطابع الحضاري الأصيل للقيم الدينية والتي تدعو للاعتدال والتسامح والمحبة وليس للصراع .

ولا شك ان رئاسة الرئيس حسنى مبارك للقمة الأفريقية عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، كانت بمثابة تنويع أفريقي لجهود مصر في المجال الأفريقي وبخاصة اهتمامات الرئيس مبارك بذلك ، تلك الاهتمامات التي كان في مقدمتها جهوده من أجل تخفيف عبء المديونية الأفريقية ، وكذلك دعوته لعقد مؤتمر قمة اقتصادى لبحث الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في أفريقيا ، وكذلك جهوده من أجل الحفاظ على الأمن والسلام في القارة بإنشاء آلية فض المنازعات بين الدول الأفريقية، وموزمبيق ورواندا ، بالإضافة الى مساهمات مصر في تحقيق استقلال، فضلا عن مساهمة مصر في عمليات حفظ السلام في أنجولا والصومال ناميبيا وانجاح التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا .

المبحث الرابع

البعد المتوسطى فى السياسة الخارجية المصرية

لقد دارت السياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى التسعينات فى اطار ما يمكن ان نطلق عليه الدوائر التقليدية للسياسة وهى الدوائر التى تناولها كتاب فلسفة الثورة للرئيس الاسبق جمال عبد الناصر وحللها بعد ذلك الأستاذ الجامعى د. بطرس بطرس غالى واستوعبتها اجيال متلاحقة من الدبلوماسيين والعاملين فى مجال السياسة الخارجية سواء فى الاطارات الاكاديمية او السياسية او العملية . والواقع ان هذه الدوائر التقليدية لم يخترعها عبد الناصر ولم يفلسفها د. بطرس غالى ، وانما لعبد الناصر الفضل فى الكشف عنها فى كتابه فلسفة الثورة ، كما اضطلع بطرس غالى بالترويج لها فى محاضراته بجامعة القاهرة ومعهد العلوم السياسية وغيره من المحافل التى كان يدرس بها منذ الخمسينات . وهذه الدوائر التقليدية هى الدائرة الأفريقية ، والتأثرة فى المقام الأول بنهر النيل العظيم وعمقه التاريخى والحضارى ، والدائرة العربية التى تنتمى اليها مصر بفضل ثقافتها ولغتها ومصالحها والدائرة الاسلامية التى تعد بمثابة الاطار الروحى أو المعنوى للحضارة المصرية منذ ان اعتنقت مصر الاسلام .

ولقد تطورت الدوائر التقليدية الثلاث فى شكل منظمات دولية واقليمية ، لذا كان لمصر دور رائد فى انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ومنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ومنظمة المؤتمر الاسلامى عام ١٩٦٩ . ولقد بلورت حركة الدبلوماسية المصرية منذ الخمسينات دائرة اضافية هى دائرة عدم الانحياز وهى دائرة ذات سمات خاصة : فهى ليست عميقة الجذور فى التراث والتاريخ المصرى ، وليست محصورة فى اطار جغرافى محدد ، بل هى تمتد عبر القارات ، بل عبر المحيطات من آسيا وافريقيا الى أوروبا وأمريكا اللاتينية بل الى بعض جزر المحيط الهادى الجنوبى . ودائرة عدم الانحياز هذه كان لها شأن فى الخمسينات وحتى الستينات كما كان لمصر دورها الرائد فيها ، ولكن امتدادها القارى المتسع ، وتنوع الثقافات والحضارات التى تنتمى اليها دولها انعكس على تنوع الموضوعات والاهتمامات لتلك الدول ومن ثم

للحركة كتجمع ، مما اعتبر نقطة ضعف وقوة لها فى آن واحد تبعاً لتقلبات السياسة الدولية .

ولنعد للدوائر التقليدية الأعمق فى جذورها ، الأرسخ فى بنيانها لنجد ان هذه الدوائر الثلاث : العربية ، الافريقية ، الاسلامية حظيت باهتمامات السياسة المصرية بصورة لم تسمح فى كثير من الأحيان باستكشاف آفاق جديدة بل يمكن القول انها لعبت دور السد المانع لمثل هذه المحاولة خاصة تجاه البحر المتوسط . فمن الناحية الحضارية فان العرب واجهوا الغزو الأوربي وطليعته الحركة الصهيونية واقامة دولة اسرائيل ، مما أحدث شرخاً عميقاً الجذور فى التعامل العربى مع أوروبا عامة ومع فرنسا وبريطانيا بوجه خاص لدور هاتين الدولتين فى انشاء اسرائيل وتعزيزها ، ولدورهما فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . أما الحركة التحررية الافريقية فقد كانت تسعى للتخلص من ربقة الاستعمار وكانت أكثر الدول الاستعمارية للقارة هي فرنسا وبريطانيا هذا فضلاً عن البرتغال وجيوب اسبانية . ومن ثم فان الصراع ضد الاستعمار أثر فى النظرة للتعامل مع أوروبا . ويأتى أخيراً البعد الاسلامى وتراثه الحضارى فمنذ الحروب الصليبية اعتبرت الهوة الدينية بين الدول الاسلامية والدول الأوربية المسيحية بمثابة اختلاف جوهري ان لم يكن صراعاً للسيطرة والتأثير على روح الانسان وبخاصة مع انتشار الحركات التبشيرية فى ركان الحركة الاستعمارية أو قل سير الاستعمار فى آسيا وافريقيا متدثراً أحياناً بالفكر التبشيرى وأحياناً بما أسماه نشر الحضارة .

ثم جاء عقد التسعينات لتسقط محاذير وحواجز كثيرة فى السياسات العالمية . فالاستعمار بشكله التقليدى انتهى ، والحواجز النفسية بين الحضارتين المسيحية والاسلام ضعفت ، بل بدأت عمليات الحوار بينهما ، والعداء المستحكم بين العرب واسرائيل حل محل البحث عن تسوية لما سمي بأزمة الشرق الأوسط وجلس العرب والفلسطينيون فى وسطهم جنباً الى جنب على مائدة المفاوضات مع الاسرائيليين . والأكثر من ذلك بدأت مختلف الدول تبحث لنفسها عن مجالات حركة جديدة فى اطار ما أصبح يعرف بالنظام الدولى الجديد وما تفرضه معطيات السياسة الدولية فى عقد التسعينات من ايلاء الدول المختلفة الأولوية القصوى وحرية العمل والابتكار ، واهتمام المجتمعات بالانفتاح السياسى الدولى والداخلى على حد سواء . ولكن هذا التحول نحو ما يمكن أن نسميه بالديمقراطية على المستوى الداخلى والدولى اقتصادياً وسياسياً واكبر ظاهرة عكسية ، وهى تتمثل فى بروز التكتلات الاقتصادية ، والى حد ما ،

السياسية على المستوى العالمى ولكن من منطلق مختلف عما عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية . هذا المنطلق استند فى المقام الأول على بناء الوحدة الأوروبية بعد نجاح عملية التنسيق التى ظهرت فى منتصف الخمسينات وبالدقة منذ اتفاقية روما عام ١٩٥٧ بين الدول الأوروبية الست النواة والتى أصبحت الآن ١٦ دولة وتسعى للمزيد ، وفى نفس الوقت تبذل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك جهودها لإقامة كتل النافقا، وفى الاطار الآسيوى يبرز كتل دول الآسيان والجماعة الآسيوية الباسيفيكية ، وفى الاطار الأفريقى تنشط الدول الأفريقية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتجمع الاقتصادى لدول شرق وجنوب أفريقيا ، وهكذا نجد محور الحركة السياسية لدول العالم فى عقد التسعينات ينطلق ويدور فى اطار التكتل الاقتصادى . وبذلك يتراجع العامل السياسى أو يصبح تابعاً للعامل الاقتصادى ، وهذا هو القانون التقليدى المعروف لدى دارسى العلوم السياسية وهو أن القوة الاقتصادية تخلق لنفسها مجالها السياسى وأن القوة السياسية تسعى لتعزيز ذاتها بالقوة الاقتصادية فى اطار الحركة السياسية للطبقات فى كل مجتمع وهذا المنطق يمكن أن ينطبق فى كل اقليم ، بل وعلى المستوى العالمى خاصة اذا أخذنا فى الحسبان أن العالم بدأ ينكمش ويبدأ ليصبح قرية عالمية .

فى هذا الاطار يأتى التوجه الجديد للسياسة الخارجية المصرية لخلق مجالات جديدة لحركتها . ولقد برز هذا التوجه بصفة خاصة منذ دعوة الرئيس حسنى مبارك فى كلمته فى البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج فى ديسمبر ١٩٩١ لإنشاء منتدى لدول البحر المتوسط ، وتابعت الدبلوماسية المصرية بنشاط مبادرة الرئيس مبارك ، فأجرى وزير الخارجية عمرو موسى اتصالات عديدة مع اقرانه وزراء خارجية دول البحر المتوسط سواء على الشاطئ الشمالى الأوروبى ، أو الشاطئ الجنوبى العربى والاسلامى وتجسدت الحركة السياسية والدبلوماسية المصرية فى انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول البحر المتوسط فى الإسكندرية فى ٣ - ٤ يوليو ١٩٩٤ ؛ ليكون هذا المؤتمر نقطة الانطلاق نحو تعاون أوثق بين دول المتوسط فى مجالات عديدة .

ولم تتخلف الأوساط الأكاديمية والثقافية ولا رجال الأعمال والاقتصاد عن الحركة السياسية والدبلوماسية المصرية ، فأنشأ عدد من رجال الأعمال من دول البحر المتوسط تجمعا باسم « منظمة البحر الأبيض المتوسط للمشروعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة » ومقر هذه المنظمة القاهرة وتضم فى عضويتها اتحادات تعاونية وصناعية من ثمانى دول وتسعى لضم اتحادات من دول أخرى .

وفى الاطار الأكاديمى والثقافى فقد دعا مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، الذى يتولى رئاسته الدكتور جهاد عودة ، الى عقد ندوة بمدينة الاسكندرية يومى ٢٠ يونيه - ١ يوليو ١٩٩٤ بعنوان «السياسة الخارجية المصرية والمتوسطية» شارك فيها عدد من الأكاديميين والمثقفين والدبلوماسيين فضلا عن بعض الباحثين الشبان المهتمين بقضايا السياسة الخارجية . وقد انقسمت اعمال الندوة الى جلستى عمل مكثفتين ركزت الأولى على الجوانب السياسية والاستراتيجية للمتوسطية ، فى حين تناولت الثانية الأبعاد الاقتصادية والتجارية لها ، هذا فضلا عن جلستى الافتتاح والختام . وقد جاء انعقاد الندوة المذكورة متواكبا مع انعقاد مؤتمر وزراء خارجية بعض دول البحر المتوسط فى الاسكندرية للاستكشاف وبلورة آفاق التعاون بين دول الحوض ، مستفيدين من التقرير القيم الذى أعده معهد الشئون الدولية الايطالى وشارك فيه عدد من الخبراء ينتمون لعدد من الدول المتوسطية بعنوان « المتوسط عام ٢٠٠٠ » . ولا شك ان هذه الندوة تعد فاتحة طيبة لعدد من الندوات والدراسات التى يجب أن تستمر لاستكشاف وتعميق أسس التعاون وبناء الأمن بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط ؛ ليعود هذا البحر ، الذى أصبح مجددا بحيرة صغيرة ، ليكون حلقة وصل حضارى للدول على شاطئيه ، وليصبح مركز النبض والاشعاع الحضارى فى العالم بعد أن انتقل مركز الثقل السياسى والاقتصادى بين دول البحر المتوسط وهو التعاون الذى أصبح ضرورة بعد أن زالت الكثير من المحاذير السياسية واتجه العالم بأسره نحو مفهوم التساند Interdependence ولكى يتحقق مثل هذا التعاون يجب أن يبنى على أسس ثابتة من المصلحة الحقيقية وتطور البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول المطلة على شاطئيه بحيث تشجع هذه البنى على التعاون ، وتبلور قيما جديدة تتمشى مع القرن الحادى والعشرين الذى يطل علينا وهى قيم العمل لا التواكل ، قيم الثواب والعقاب Hire and fire ، لا قيم الطبقات والجماعات الطفيلية التى لا تضيف للناتج القومى الحقيقى شيئا ويؤدى سلوكها الى تدهور الانتاج وانتشار الفساد ، انها قيم تدعو للاعتدال والتسامح والتعاون ولا تدعو للصراع والخصام والنزال .

المبحث الخامس

العمل العربى المشترك : رؤية مستقبلية

ان الحديث عن العمل العربى المشترك هو حديث ذو شجون ؛ ذلك لأن هذا العمل يجب أن يتجسد فى حقائق ملموسة وهو بالفعل قائم فى عدد منها سواء فى شكل اتفاقيات تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، او فى هياكل ومؤسسات عربية تنظم الجوانب السابقة وتتولى متابعة وتقييم ذلك وتقديم المقترحات والبدائل .

واذا كان بعض المثقفين ورجال السياسة فى هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربى الكبير يشعرون بحالة من الاحباط لما يلمسونه من تعثر العمل العربى المشترك ومن بوادر تراجع نتيجة الظروف السياسية التى تمر بها الأمة العربية فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها المعاصر ، فان هذه الحالة لا يجب أن تنسينا الحقيقة الثابتة ، وهى أن المنطقة العربية بينها من الوشائج والروابط مالا يمكن زعزعته أو المساس بدعائمه الراسخة ، نتيجة الأحداث والظواهر العارضة .

وليس هذا تعبيراً عن أمل نتطلع اليه ، بل هو تعبير عن حقائق كانت ولا تزال تشكل طبيعة العلاقات العربية التى تتسم أحياناً بعنف التفاعلات وأحياناً تتمهل فى حركتها ومن ثم يصاب ، أحياناً ، المتتبع لها بدوار يفقد معه الوجهة الصحيحة لعمله وحركته اذا لم تكن لديه بوصلة جيدة تعطيه المؤشر الصحيح للاتجاه .

وان القاء نظرة خاطفة على الفكر المصرى الحديث نجد أن الانتماء العربى لمصر يعد القاسم المشترك الأعظم بين الغالبية العظمى من المفكرين ، وربما شذت قلة محدودة عن ذلك ، وليس لموقفها رصيد حقيقى لدى رجل الشارع المصرى ، ولا لدى صانع القرار المصرى ، حيث يدرك كلاهما ،

رجل الشارع وصانع القرار ، البعد التاريخى والطبيعى والمنطقى لمصر
وانتماءها العربى .

ولعل المتتبع للتحليلات التى كتبت حتى فى فترة كامب دافيد وتوجه
مصر نحو السلام وتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية يستطيع أن يلمس
الحقائق الواضحة والأدلة الدامغة على أن توجه مصر نحو السلام مع
اسرائيل لم يكن على حساب انتمائها العربى ، فاتفاقيات كامب دافيد
تضمنت اتفاقية اطار لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، ومعاهدة السلام
المصرية الاسرائيلية وقعت معها فى نفس الوقت اتفاقية خاصة بمفاوضات
للحكم الذاتى للفلسطينيين ، وبعبارة أخرى فان مصر فى سعيها للحصول
على حقوقها كدولة لم تنس حقوق أمتها العربية التى تنتمى اليها انتماء
حضاريا وسياسيا وتاريخيا ، هذا الانتماء الذى يعد أيضا ضرورة
اقتصادية فى عصر التكتلات الكبيرة ، عصر لا مكان فيه للكيانات الصغيرة
أو الضعيفة . ولعله من المفيد أن نقبس هنا من تقرير لجنة الشئون العربية
والخارجية والأمن القومى لمجلس الشورى عام ١٩٨٩ بعنوان « مصر
ومستقبل العمل العربى المشترك » ، إذ أنه فى مقدمة ذلك التقرير يضع
مجلس الشورى بصورة لا لبس فيها حقائق العلاقة المصرية العربية
بقوله : « العلاقة بين مصر وشقيقاتها العربيات ، علاقة عضوية ، تتسم
بحقائق أضحت من المسلمات البديهية » :

الحقيقة الأولى : هى أن العلاقة بين مصر وسائر العالم العربى ،
ليست بالأمر العارض ، إنما هى علاقة حضارية ، تاريخية ومستقبلية ،
تحتم التفاعل المستمر الدائم .

وهى فوق هذا كله ، ضرورة قصوى من ضرورات المستقبل حيث
لا وجود فى عالم الغد للكيانات الصغيرة ، وإنما للتجمعات الكبيرة
المتكاملة .

وإذا أضفنا الى ذلك ، أن العالم العربى - ومصر فى القلب منه -
يواجه تحديات كبرى ، لدواع خارجية وداخلية ، فإن ذلك يفرض - قبل
أى شئ آخر - التئام الشمل ، وتوحيد الصف والكلمة والهدف .

الحقيقة الثانية : هى أن مصر ، بحكم موقعها الجغرافى ، وبحكم
ثقلها تاريخى والحضارى والبشرى ، ومقوماتها الذاتية ، مدعوة للعمل
على تجسيد التضامن العربى وزيادة فاعليته .

ومصر تستشعر جيدا واجباتها ومسئولياتها فى هذا الشأن وتعمل
بكل امكانياتها على الوفاء بها .

الحقيقة الثالثة : ان الخلافات التي وقعت بين مصر وعدد من الدول العربية فى المرحلة السابقة لم تؤثر على دور مصر أو التزاماتها القومية، لذلك تمت تسويتها فى اطار من التضامن العربى ، كما تتطلع مصر دوما للقيام بدور الحكم المحايد لحل أى خلافات عربية تؤثر على هذا التضامن .

الحقيقة الرابعة : هى أن حصيلة التجربة التى نتأملها الآن ، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية ، بين مصر والدول العربية عقب مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ تؤكد أن القطيعة ضرر للطرفين . وما أشد حاجتنا الى الاستمرار فى راب الصدع جذريا من خلال عدة موآآف ، ومن بينها عودة مصر الى جامعة الدول العربية ، .

وقد عادت مصر بعد ذلك للجامعة العربية ، كما عادت جامعة الدول العربية لمقرها الطبيعى فى القاهرة بعد أن انقشعت الغمة التى أحاطت وأحاقت بالأمة العربية لفترة ، استضافت خلالها تونس الجامعة العربية وأكرمت وفادتها حتى تقرر عودتها من جديد للقاهرة .

والتساؤل المطروح : أليس مجلس الشورى فى تقريره هذا الذى أصدره فى الثمانينات واضحا فى بلورته لطبيعة العلاقات المصرية مع العالم العربى ومواقف مصر وانتمائها العربى الأصيل بغض النظر عن أية ظروف عارضة أو طارئة ؟ .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك عن طبيعة العلاقات العربية بعد أن تلقى العالم العربى صدمة تالية تمثلت فى غزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ وما أحدثته من شرخ عميق الجذور فى العلاقات بين الدول العربية .

ومع تغير أعضاء مجلس الشورى المصرى ، وتغير الواقع العربى ، الا ان الحقائق الثابتة ، والأسس والدعائم الراسخة ، لم تتغير لذلك فان تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « الأمن القومى العربى » والذى صدر فى عام ١٩٩٤ باسم « التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » أكد على أن بحث موضوع الأمن القومى العربى يستند الى أرضية قومية تستهدف تحقيق أمن الأمة العربية ومصالحها بصرف النظر عن الرؤى المختلفة لدول المنطقة ، وان مصر تتحمل مسئولية خاصة تجاه قضية الأمن العربى ، لأنه مسألة تتعلق بتاريخ مصر ودورها وثقلها السياسى والاقليمى وربما بكل ما يرتبط بذلك من آثار وانعكاسات داخلية ترتبط بأمن مصر واقتصادها وحركة مجتمعها وتطور أوضاعها الثقافية (انظر ص ٩ من التقرير المذكور) .

ولعله من المفيد هنا أن نشير الى أن جامعة الدول العربية ومنظماتها ووكالاتها واتحاداتها قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة

مؤسسية للتعاون العربى يمكن اذا أحسن استغلالها وتوافرت الارادة السياسية من قبل الدول العربية أن تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربى يرقى لمستوى الطموحات وفى نفس الوقت يتجاوب مع حقائق المتغيرات الاقليمية والدولية المتسارعة . ولعللى هنا أستشهد بعدد من الخطوات التى أقدمت عليها الأمانة العامة للجامعة وعلى رأسها الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد فى اطار من الرغبة الصادقة فى تطوير الجامعة ومنظمتها ، وفى اطار الادراك والفهم المتعمق لحقائق التطورات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الأوضاع العربية .

ولا شك أن الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة وتم عرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الأخيرة تحت عنوان « التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » ، والتى تضمنت دراسة قضيتين على قدر كبير من الأهمية هما آثار الجات على الاقتصادات العربية ، والسوق الشرق أوسطية ، خير دليل على هذا الفهم والادراك .

يضاف الى ما سبق ان هناك جهودا ومقترحات محددة تم اقرارها من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى تتناول تنشيط وتقويم أداء المنظمات العربية المتخصصة ، وطرحت هذه الأفكار فى اجتماعات لاحقة نظمتها الأمانة العامة .

ومن ناحية أخرى فان الاتجاه العام للإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية بنقل ملكية وإدارة الهياكل الاقتصادية الى القطاع الخاص ، وهو موضوع كان محورا لحدى دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، سيؤدى الى إتاحة المجال لزيادة التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى العربى على أساس من المزايا النسبية دون عرقلة أو تعقيدات حكومية أعاققت فى مرحلة سابقة هذه العملية .

ومع هذا كله فلا ينبغي أن نفرط فى التفاؤل انه ستظل الارادة السياسية هى المحك الرئيسى فى تحديد مستقبل العمل العربى المشترك .

واتصالا بالواقع الدولى والاقليمى الجديد وتأثيره على المنطقة العربية ودور مصر فى قلبها ، هذا التأثير الذى لا يترك بصماته على كيفية تحقيق دول المنطقة لمصالحها بل يطرح أيضا التساؤل بوعى أو بغير وعى حول هويتها وذاتيتها ، فان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى أكد فى كلمة ، وجهها للندوة التى عقدتها منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى تحت عنوان « تجمع عربى أو شرق أوسطى » ، والتى عقدت فى القاهرة يوم ١١ أبريل ١٩٩٤ ، على مجموعة من الحقائق الأساسية التى تمثل

بوصلة هادية لحركة الدبلوماسية المصرية فى اطارها العربى والاقليمى
وتتمثل تلك الحقائق فى سبع هى :

الحقيقة الاولى : اننا ننتمى الى امة عربية ذات قراث حضارى عريق
يرتبط أبنائها بروابط عميقة الجذور ، تضرب فى أغوار التاريخ ، وتسير
عبر خبرات وتجارب السنين الطويلة ، وهذه الأمة ، وما تملكه من خبرات ،
جديرة بأن تحتل مكانها اللائق بها فى عالم اليوم ، عالم القرن الحادى
والعشرين الذى نقرب من عتباته بكل ما يعكسه من تطور فى العلوم
والتكنولوجيا والاتصالات .

الحقيقة الثانية : ان عالم ما بعد انتهاء القطبية الثنائية ، وانتهاء
صراع الحرب الباردة ، أصبح يتسم بسمات خاصة ، ويعطى أولوية لقيم
وافكار وممارسات معينة ، لم تكن فى الماضى موضع اجماع عالمى ،
فاصبحت الآن تحظى بتوافق عام من مختلف دول العالم . وفى مقدمة
تلك السمات الاهتمام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية عبر آليات
التفاوض والحوار . وفى طليعة الأولويات ، التركيز على البنين الاقتصادى
من خلال آليات السوق وترك الحريات للمبادرات الفردية والقطاع
الخاص . وفى نفس الوقت ونظرا لآثر التقدم التكنولوجى الهائل على
العملية الانتاجية فان العالم أصبح يتجه الى التجمعات الاقتصادية
الكبيرة ، ولعل فى تجمع الاتحاد الأوروبى ، الذى يتسع يوما اثر يوم ،
وتجمع الأفقا لدول أمريكا الشمالية خير دليل على ذلك .

الحقيقة الثالثة : ان القضايا السياسية أصبحت تختصر فى
الديمقراطية وحقوق الانسان ، والقضايا الاقتصادية أصبحت تختصر فى
اطلاق ملكيات وقدرات القطاع الخاص والملكية الفردية لوسائل الانتاج ،
والقضايا الاجتماعية أصبحت تختصر فى تحقيق الرفاهية وترك الملكات
والقدرات تتفتح ، وبعبارة أخرى فان الشعار المطروح أصبح « فلنفتح
الأبواب ولندع مائة زهرة تتفتح » وسيترتب على ذلك ما ذكره القرآن
الكريم كحقيقة أبدية : « فاما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث
فى الأرض كذلك يضرب الله الأمثال » (سورة الرعد الآية ١٧) .

الحقيقة الرابعة : ان الانسان لا يحيا بالشعارات ، ولا تتحقق
اماله وطموحاته بالأحلام والخيالات ، وانما يعيش بالواقعية ويتقدم بالعلم
والموضوعية ، يبنى لبنة فوق لبنة ، ويشيد صرحا اثر صرح ، ومن ثم
يرتفع البنين ، وتقوى الأركان ، ويتعزز الأسس والقواعد وتصمد راسخة
كالجبال .

الحقيقة الخامسة : ان طموحاتنا العربية مرتفعة للغاية ، حيث نرسم الخطط التي تعبر عنها ، وتتخذ القرارات التي تعكس تلك الطموحات ، ولكننا نصطدم بعقبة الواقع عند التنفيذ ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة خير دليل على ذلك . ولذا فمن الضروري اعادة النظر في نمط تفكيرنا لنرسم الخطط ، مهما كانت جزئية أو محدودة لتحقيق آمالنا ، استنادا الى المنطق الواقعي ، والأسلوب العلمي ، على نحو ما حدث في التجمعات الاقتصادية العالمية التي نجحت ، أو التي في سبيلها للنجاح مثل السوق الأوروبية المشتركة ، أو تجمع الآسيان ، أو التجمع الباسيفيكي ، وبذلك يمكننا أن نسير بخطوات ثابتة للأمام بدلا من منطق الكر والفر في العمل العربي المشترك ، وهو منطق ارتبط بتقاليد البادية وحرب الصحراء ، ولا يصلح في عصر العلم والمدنية الذي يقوم على الفكر التراكمي والتكنولوجيا بالغة التطور .

الحقيقة السادسة : ان الخيار المطروح علينا ليس السوق الشرق أوسطية فهي ما تزال فكرة افتراضية وسابقة لأوانها ، ترد عليها تحفظات وقيود جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بل ونفسية . ومن ثم فان الواقعية تقتضي منا أن ننطلق من الثوابت ، وفي مقدمة هذه الثوابت ما أشرت اليه ، في الحقيقة الأولى الخاصة بالأمة العربية والعمل العربي المشترك ، وهو عمل انجز الكثير ، من حيث وضع المبادئ واصدار المواثيق كما اتخذ العديد من القرارات وقام ببناء هياكل للتعاون المشترك ، ولكنه ما زال يفتقر للإرادة الجماعية لوضع تلك القرارات والاتفاقيات موضع التنفيذ ؛ ولذلك فانه عندما نبحث في مفهوم السوق الشرق أوسطية ، يجب أن ننطلق من قاعدة العمل العربي المشترك ، ونتصاع في دائرة متداخلة في الاطار الاقليمي ، وفقا لظروف كل قطاع أو مجال من مجالات الاهتمام والعمل المشترك .

الحقيقة السابعة : أهمية الثقة بالنفس والعمل الجاد الحقيقي بدلا من التباكي والرتاء على الأوضاع واتهام الآخرين . والواقع أن السؤال الحقيقي المطروح هو : اندخل التاريخ بالعلوم والتكنولوجيا والعمل الحقيقي والجاد أم نظل رهن افكار عفا عليها الزمن ، نعيش في اطار من التواكل والتكاسل ، ونرفع شعارات لا تعبر عن الحقيقة ، ولا تنتمي للواقعية ومن ثم يتم تهميشنا وتحولنا الى وضع التبعية ولا نلوم آنذاك إلا أنفسنا .

ولكن الحقائق الثابتة التي أشرنا اليها لا يجب أن تحجب عنا رؤية الحاضر بواقعه المتردى وصورته الأليمة . فبالنسبة للواقع المتردى يكفي

أن نشير الى أن مؤتمر القمة العربى العادى لم يعقد منذ الثمانينات ، وعقدت عدة مؤتمرات غير عادية أو هكذا أطلق عليها ثم توقفت ، ولم يتلاقى القادة فى اطار عربى جامع منذ غزو العراق للكويت ، كما أن مفهوم الأمن القومى العربى أصبح يتجه للاعتماد على الخارج بدلا من الاعتماد على الذات العربية ، لأن الخطر وقع من الداخل وليس من الخارج ، كما شعر البعض أن الذات العربية بمفردها ربما تكون غير قادرة أو غير راغبة فى مواجهة خطر مماثل قد يقع فى المستقبل . أما الصورة الأليمة فتتجلى فى سيطرة الشكوك وتغليب المصالح القطرية على المصالح القومية ، فى بعض الأحيان ، والتحرك فى اطار الحد الأدنى للعمل المشترك ، بدلا من السعى لتعزيز هذا التعاون وتدعيمه .

ولعل فى حجم التجارة البينية بين الدول العربية والذى لا يزيد عن ٧٨٪ خير دليل على ضعف التكامل الاقتصادى العربى ، بل أحيانا تظهر حالات من التنافس ، وأحيانا حالات من الاستغلال غير الأمثل أو غير الاقتصادى للموارد الاقتصادية عندما يتم إقامة مشروعات اقتصادية عملاقة فى مناطق أو دول عربية محدودة الأسواق .

ولا ريب أن العمل العربى المشترك فى حاجة الى إعادة تقييم خبرته التاريخية وواقعه الحاضر ورسم صورة مستقبلية له تعتمد على الواقعية ، وتبادل المصالح والمنافع ، وتحقيق التكامل الاقتصادى فى المشروعات للاستفادة من الأسواق ، وهذا كله يستدعى اتخاذ قرار سياسى من كل دولة لاعطاء العمل العربى المشترك أولوية فى فكرها وفى تنفيذها لخطتها المستقبلية .

والتساؤل المطروح والمنطقى : وماذا عن مصر كأكبر دولة عربية ذات ثقل سكانى وبعد حضارى وخبرة فى التعامل الدولى بشقيه السياسى والاقتصادى ؟ .

لا شك أن الدبلوماسية المصرية تملك تصورا استراتيجيا واضحا فى معالمة ، ثابتا فى دعائمه ، مستقرا فى أركانه . ولعل اللقاء نظرة على ما تضمنه خطاب وزير الخارجية فى اجتماع موسكو للمباحثات متعددة الأطراف يومى ٢٨ - ٢٩ يناير ١٩٩٢ خير دليل على توضيح المفهوم المصرى للتعاون الاقليمى ، ففىما يتعلق بشروط هذا التعاون يقول عمرو موسى : «ولكن التعاون الاقليمى ، لا يمكن أن يشكل وحده اطار السلام ، دون أن يكون مؤسسا على قواعد القانون والعدالة ، التى تقطع بانسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى مقابل الاعتراف لاسرائيل بوجودها وحقوقها فى العيش فى سلام ، داخل حدودها المعترف بها طبقا لمبادئ القانون الدولى وأهدافه » .

ثم يتطرق بعد ذلك لمجالات التعاون فيقول : « ومجالات التعاون الاقليمي واسعة وعديدة فى اطار السلام العادل وأول مراحلها البحث الجاد فى قضية الحد من التسلح من منطلق تحقيق التوازن الأمنى لدول المنطقة جميعا ٠٠٠ أما مجالات التعاون الاقتصادى فهى تتصل بالموارد الطبيعية وتنميتها ، وبالطاقة : تقليدية وجديدة ومتجددة ، ومناقشة أطر علاقات اقتصادية وتجارية ومشاكل بيئية برية ومائية وبحرية ، هى فى مجملها تمثل جداول أعمال اقليمية مترابطة ومتكاملة تقوم على الحياة المشتركة ونقاط التلاقى لا نقاط الافتراق وعلى السعى الاقليمى المشترك بما يحقق المنافع المتبادلة ، ويحفظ الحقوق المشروعة ، » .

وما ذكره وزير الخارجية المصرى ليس الا تعبيراً عن القرار الاستراتيجى المصرى على أعلى مستوى ، فقد أوضح ذلك بجلاء الرئيس حسنى مبارك فى حديث له مع الوفد الاعلامى الصينى قبل زيارته للصين فى ٢١ ابريل ١٩٩٤ ، ونشرته الأهرام فى ٢٠/٤/١٩٩٤ حيث أكد سيادته على النقاط التالية :

١ - التزام مصر التزاماً ثابتاً باستراتيجية السلام منذ اطلاقها مبادرة السلام التاريخية عام ١٩٧٧ لوضع نهاية للصراع العربى الاسرائيلى وفتح ابواب الأمل للتعايش السلمى بين الفلسطينيين والاسرائيليين .

٢ - أن النهج الذى تتبعه السياسة المصرية هو الدعوة للتفاوض والحوار فى اطار الشرعية ومبادئ العدالة والقانون الدولى ، وأن جهود مصر فى هذا المجال توجت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ .

٣ - أنه بالتوازي مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية مهمة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الاقليمى بين أطراف النزاع وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات هامة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملاً فى التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم .

وختاماً فإنه ، مما سبق ، يتبين لنا أن القضية المطروحة والمبادئ الأساسية التى تحكم عمل مصر الاقليمى والدولى واضحة وضوح الشمس ، مهمة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة ، السياسية ، وأن الثقة بالنفس يجب أن تكون هى أساس العمل ، والجدية ينبغى أن تكون هى ركيزة الحركة التى يجب أن تتسم بالمرونة والواقعية فى السعى لتحقيق الأهداف وتأمين المصالح بلا خوف أو تردد .

خاتمة

لا شك أن تطور الحياة العامة في مصر منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ اتسم بقدر كبير من نبض التغيير ، فقد تسارعت الخطى نحو الانفتاح الاقتصادي ونحو الانفتاح السياسي والثقافي ، ورفعت مصر شعارات سعت بكل جدية لتحقيقها وتطويرها مثل سياسية الناصر التي تطورت بعد ذلك الى اقامة نظام مبنى على تعدد الأحزاب ، وجذب الاستثمارات والعمل في ضوء المتغيرات الدولية كما أكدت مصر على ضرورة احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية . وقد أینعت ثمار تلك الطروحات المصرية فأصبحت مصر تمثل قوة الاعتدال الداعية للتصالح والوفاق على المستوى الدولي وعلى المستوى الاقليمي ، بل وعلى المستوى الداخلي من خلال الدعوات المستمرة للرئيس حسنى مبارك ، والذي هو من أهم أبطال حرب أكتوبر بقيادته للطيران المصرى فى تلك الحرب كان لها اثر بالغ فى عصر أصبح الطيران هو القوة المؤثرة فى سير المعارك الحربية ، فهو لا يمثل فقط عنصر الحماية الجوية للقوات البرية ، بل هو بطلعته الاستطلاعية يقدم المعلومات الضرورية لرسم الخطط الاستراتيجية والتكتيكية ، وهو بطلعته القتالية يهيئ الأرضية التى تسير عليها القوات البرية ، ولا ينبغي أن ننسى أن الحرب الحديثة هى حرب شاملة تتضافر فيها مختلف الجهود الوطنية من قوات مسلحة وشرطة ودبلوماسية واقتصاد واعلام وغيرها كل قطاع له دور محسوب ومهم فى تحقيق النصر . كما ينبغي ألا ننسى أن المعركة مستمرة فاعداء الحياة موجودون دائماً ولعل فى مقدمتهم الجهل والفقر والمرض ، انهم يمثلون نقص العلم والمعرفة فى عصر لا يعتمد الا على المعرفة البالغة التقدم ، ان التخلف يقود للتبعية فى عصر شعاره الأساسى العمل من أجل التنمية الشاملة وفى مقدمتها التنمية البشرية . ان المجتمع المريض لا ينتج الا اشخاصا غير اصحاء لا يستطيعون المساهمة بفكرهم وجهدهم فى تطوير مجتمعهم ، وهكذا فان المعركة من أجل البقاء والبناء حلقات متتابعة ومستمرة مادامت مسيرة الحياة ذاتها قائمة على وجه البسيطة .

ان التحدى الذى أصبح يواجه مصر الآن يتمثل فى التحدى الحضارى ، وهذا ما يدعونا للقول بالحاجة لاستنفار كافة الجهود المخلصة لتقديم الاستجابة المناسبة بل والكافية لمواجهة هذا التحدى .

ولا يخامرنا أدنى شك فى أن مصر التى نجحت فى بناء أول حضارة

عريقة ، عرفت بها البشرية منذ فجر التاريخ ، قادرة على تقديم الاستجابة الصحيحة لتحديات القرن الحادى والعشرين القائم على العلوم والتكنولوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات ، هذا القرن الحادى والعشرون والذي لا شك أنه يعد منطلقا ، بل معلما رئيسيا من معالم المسيرة التاريخية للبشرية قاطبة ، انه يبشر بذوبان السيادة القانونية بمعناها التقليدى للتعارف عليه من أجل تعاون البشرية لمواجهة المشاكل الخطيرة عبر الحدود وفى مقدمتها مشاكل البيئة والسكان والمخدرات وحقوق الانسان والديون وضبط التسليح .

ولعل القاسم المشترك الأعظم بين هذه المشاكل جميعا هو مفهوم التنمية بمعناها الشامل ، ولعل المخرج الرئيسى من تلك الأزمات يتمثل فى مفهوم التساند والتكاتف الدولى أو ما يطلق عليه الاعتماد المتبادل Interdependence لأن العالم تحول ويزداد تحولا نحو مفهوم القرية العالمية Global Village ؛ حيث لا يستطيع فرد أو دولة أن تعيش بمعزل عن جيرانها القريبين أو البعيدين ، بل تؤثر وتتأثر بهم ، ولعل ارهاصات ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى هو قيد التبلور تكون دافعا لنا نحو مزيد من العمل من أجل بناء غد أفضل ومشرق ليس فقط لأبناء مصر الحبيبة وإنما للبشرية جمعاء ، وهذا ما تسعى اليه الدبلوماسية المصرية فى دوائر نشاطها عبر القارات وعلى جميع الجبهات . وهذا ما سعت اليه السياسة المصرية منذ حرب أكتوبر بتطوير تشريعاتها ونظمها الداخلية ، اذ أن العمل الخارجى لابد أن يستند الى قاعدة صلبة من العمل الداخلى ، كما أن العمل الداخلى فى حاجة الى عمل خارجى يدعمه ويعزز فى السعى لأن يكون لنا مكان ملائم فى حيز الحياة والفكر فى القرن الحادى والعشرين فى ظل الاطار الديمقراطى القائم على الحرية واحترام حقوق الانسان والسعى من أجل تحقيق الرفاهية .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
القسم الأول	
أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة فى مصر .	٧
الفصل الأول	
حرب أكتوبر وتطوير النظام السياسى المصرى .	١١
المبحث الأول	
الأحزاب السياسية	١٢
المطلب الأول	
شروط تكوين الأحزاب السياسية	١٤
المطلب الثانى	
برامج الأحزاب	١٥
المطلب الثالث :	
الأحزاب السياسية ونظام الانتخاب	٢٣
المبحث الثانى	
الصحافة وهياكل الاعلام الرسمى	٢٥
المطلب الأول	
الصحافة	٢٧
الفرع الأول :	
حقوق الصحفيين وضماناتهم	٢٧
الفرع الثانى	
المجلس الأعلى للصحافة	٢٩

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث	
اصدار الصحف وملكيته ووضعيتها الصحف القومية	٣٠
المطلب الثاني	
مياكل الاعلام الرسمى	٣١
المبحث الثالث	
استقلال القضاء	٣٦
الفصل الثانى	
حرب احتوير وتطور النظام الاقتصادى المصرى	٤١
المبحث الأول	
تطور الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى المصرى	٤٢
المطلب الأول	
التطوير الدستورى	٤٤
البعد الدستورى فى اجراءات الاصلاح الاقتصادى	٤٦
مناقشة بعض النصوص الدستورية بالقطاع العام	٥٠
المطلب الثانى	
التطوير التشريعى	٥٣
الفرع الاول : قانون الاستثمار	٥٤
الفرع الثانى : قانون المجتمعات العمرانية الجديدة	٦٥
الفرع الثالث : قانون قطاع الأعمال	٧٢
المبحث الثالث	
التصدير	٧٤
المبحث الثالث	
التنمية البشرية فى مصر	٧٧
المطلب الأول	
التنمية البشرية والتشغيل فى مصر	٧٨
المطلب الثانى	
التنمية البشرية والأمن الغذائى	٨٢

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث	
التنمية البشرية والنمو الاقتصادي	٨٣
المطلب الرابع	
التنمية البشرية والتنمية المتواصلة	٨٤
الفصل الثالث	
حرب أكتوبر وتطوير النظام الاجتماعى فى مصر	٨٧
المبحث الأول	
حرب أكتوبر والهوية الوطنية	٨٨
المبحث الثانى :	
حرب أكتوبر والحركة الثقافية والفكرية فى مصر	٩٠
- مصادر وأطر الثقافة المصرية	٩١
المبحث الثالث	
حرب أكتوبر وتطوير نظم التعليم	٩٤
الفرع الأول : تطوير التعليم قبل الجامعى	٩٦
الفرع الثانى : ملامح وسمات التطوير للتعليم	
الجامعى	٩٨
المبحث الرابع	
حرب أكتوبر وزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية	١٠٠
المبحث الخامس	
حرب أكتوبر وقواعد الضمان الاجتماعى والرعاية	
الصحية	١٠٣
أولا : الرعاية الصحية	١٠٤
ثانيا : الرعاية الاجتماعية	١٠٧
الفصل الرابع	
مؤتمر الحوار الوطنى :	١١١
ملاحظات حول مؤتمر الحوار الوطنى ومستقبل	
الحياة العامة «رؤية مستقبلية»	١١٩

القسم الثانى

- ١٢١ . . . حرب أكتوبر وتطور علاقات مصر الدولية

الفصل الأول :

- ١٢٧ . . . الإطار الفكرى للسياسة الخارجية

المبحث الأول

- ١٢٨ . . . السياسة الخارجية المصرية بين المثال والحقيقة

المبحث الثانى :

- ١٤٢ . . . وزارة الخارجية وصنع القرار السياسى

المبحث الثالث

- ١٤٣ . . . الوظيفة الدبلوماسية والظروف المتغيرة

المبحث الرابع

- ١٤٧ . . . دبلوماسية التنمية

المبحث الخامس

- ١٥٣ . . . قضايا مترابطة عبر مسيرة السياسة المصرية

الفصل الثانى :

- ١٦١ . . . جامعة الدول العربية والعمل الدبلوماسى المصرى

المبحث الأول

- ١٦٤ . . . الجامعة العربية بين التكوين والمهام

المبحث الثانى :

- ١٧٢ . . . الجامعة العربية ومسيرة العمل العربى المشترك

المبحث الثالث

- ١٧٦ . . . التحديات التى تواجه الجامعة العربية

المبحث الرابع

- ١٩٠ . . . الجامعة العربية : نظرة مستقبلية

المبحث الخامس

- ١٩٦ . . . مصر والعمل العربى المشترك - الإطار والتصورات

الفصل الثالث :

- ٢٠١ . . . القضايا العربية فى الإطار الدولى

المبحث الأول

٢٠٢ طبيعة الاطار الدولى

المبحث الثانى :

٢٠٥ الاطار العام لعمليات حفظ السلام فى الشرق الأوسط

المبحث الثالث

٢٠٨ . . . أهم القضايا العربية فى الأمم المتحدة

المبحث الرابع

٢٢٩ انتخاب مصرى لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة

المبحث الخامس

٢٣٢ . . . مصر والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية

الفصل الرابع

٢٣٧ . . . السياسة المصرية فى الساحة الدولية

المبحث الأول

٢٣٨ مصر وعدم الانحياز

المبحث الثانى

٢٤٨ مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى

المبحث الثالث

٢٥٤ مصر ومنظمة الوحدة الافريقية

المبحث الرابع

٢٦٠ البعد المتوسطى فى السياسة الخارجية المصرية

المبحث الخامس

٢٦٤ . . . العمل العربى المشترك - رؤية مستقبلية

٢٧٣ خاتمة

يتناول الكتاب أثر حرب أكتوبر بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فعلى الجانب السياسى كان لحرب أكتوبر الأثر العظيم فى عملية التحول نحو التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة وعلى الجانب الإقتصادى أسهمت الحرب إيجابياً فى التحول نحو اقتصاديات السوق وتوسيع ساحات الاستثمار وفرصة فى الداخل وعلى الجانب الاجتماعى كشفت الحرب عن صلابة الانتماء الوطنى باعتبار أن الوطن فى ذاته يمثل الأولوية العليا للإنتماء عند أى مواطن مصرى كما كشفت الحرب عن تماسك البنى والهياكل الاجتماعية وعلو الصالح العام على سائر الصالح الذاتية.

كما يتناول الكتاب أثر حرب أكتوبر على تطور علاقات مصر الدولية بعد الحرب حيث يتعرض للإطار الفكرى للسياسة الخارجية المصرية ولجامعة الدول العربية والعمل الدبلوماسى المصرى. كما يتعرض الكتاب للقضايا العربية فى الإطار الدولى والسياسة المصرية فى الساحة الدولية.